اللجنة الطرابلسية ونشاطها السياسي خلال الفترة 1943-1951م

قدمت من قبل :

خالد محمد سعيد

تحت إشراف :

د / ارويعي محمد علي قناوي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث.

جامعة بنغازي

كلية الآداب

2018

Copyright © 2019.All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writhing from the author orthe Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi .

حقوق الطبع 2019 محفوظة . لا يسمح اخذ اى معلومة من اى جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية او ميكانيكية بطريقة التصوير او التسجيل او المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي

جامعة بنغازي

كلية الآداب

قسم التاريخ

اللجنة الطرابلسية ونشاطها السياسي خلال الفترة 1943-1951م

اعداد

خالد محمد سعيد

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ:**27.1.2019**

تحت اشراف

د. أرويعي محمد علي قناوي

التوقيع:.....

الدكتور: **احمد امراجع نجم** **(ممتحنا داخليا)**

التوقيع:.....

الدكتورة: **عفاف البشير المبروك عيسى** **(ممتحنا خارجيا)**

التوقيع:.....

عميد الكلية **مدير ادارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آَوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾

الأنفال : آية 74

الإهداء

إلى أرواح شهداء ليبيا الأبرار على مر تاريخها الطويل ....

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ ارويعي محمد علي قناوي المشرف على الرسالة والذي منحني من وقته الكثير ، وكانت لتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه أكبر الأثر في إخراج الرسالة بهذا الشكل والذي لم يبخل علي بعلمه ونصحه فجزاه عني وعن العلم خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أساتذتي بقسم التاريخ في كلية الآداب جامعة المرج وجامعة بنغازي وكل العاملين بمكتبات جامعة بنغازي ، ودار الكتب الوطنية ومكتبة جامعة عمر المختار ، ومكتبة جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، ومكتبة جامعة القاهرة وعين شمس ودار الوثائق القومية بالقاهرة.

والشكر موصول إلى كل من مد لي يد العون أو أسدى إلي نصيحة أو معروفاً.

فهرس المحتويات

حقوق الطبع..... ب

صفحة التوقيعات.....ج

الأية القرآنية..... د

الإهداء ..... هـ

الشكر والتقدير.....و

الملخص .....ط

المقدمة.....1

التمهيد 6

الاحتلال الايطالي سنة1911م.....7

الاهتمام الإيطالي بطرابلس وبرقة :- 10

اثر سياسية الاحتلال الإيطالي في هجرة بعض الليبيين إلى مصر: 26

مناطق استقرار المهاجرين 28

الأنشطة السياسية التي مارسها السياسيون الليبيون في مصر 1911-1943م: 30

موقف السلطات الايطالية بمصر من المهاجرين الليبيين ونشاطاتهم السياسية : 32

أساليب المهاجرين الليبيين في مقاومة الاستعمار الايطالي في مصر:.....35

الفصل الأول: اللجنة الطرابلسية النشأة والتكوين.....44

الإعلان عن تكوين اللجنة الطرابلسية:-.....45

أسباب تأسيس اللجنة الطرابلسية :-.....48

مبادئ اللجنة الطرابلسية وأهدافها :- 53

مصادر تمويل اللجنة الطرابلسية :-.....56

تأسيس الجيش الليبي وموقف الزعماء الطرابلسيين منه: 57

.....الفصل الثاني.....

اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المنظمات الإقليمية والدولية. 73

جامعة الدول العربية وأمينها العام (عبد الرحمن عزام) واللجنة الطرابلسية: 74

اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في أروقة جامعة الدول العربية :- 88

اللجنة الطرابلسية وزيارة لجنة التحقيق الرباعية إلى الأقاليم الثلاثة:- 100

اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المؤتمرات الدولية واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة:..... 109
مؤتمر لندن سبتمبر1945م والقضية الليبية :-..... 123
مؤتمر باريس 25 أبريل1946م:- 131
صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 لسنة 1949م وموقف اللجنة الطرابلسية منه:- 154
.....الفصل الثالث.....
نشاط اللجنة الطرابلسية خلال الفترة الانتقالية 157
(1949-1951م) 157
اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة :- 158
اللجنة الطرابلسية وتكوين لجنة الواحد والعشرين:..... 171
اللجنة الطرابلسية وموقفها من مؤتمر تاجوراء مارس 1950م:-..... 172
.....الفصل الرابع.....
اللجنة الطرابلسية والتطورات المحلية عقب إعلان استقلال ليبيا 1952-1953..... 177
اللجنة الطرابلسية والتطورات الدستورية في ليبيا :-..... 178
موقف اللجنة الطرابلسية من إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م:-..... 196
الانتخابات النيابية الأولى في فبراير 1952م وموقف اللجنة الطرابلسية منها : 198
قائمة المصادر والمراجع..... 236
الملاحق 251
ABSTRACT..... 267

"اللجنة الطرابلسية ونشاطها السياسي خلال الفترة

1943- 1951م"

قدمت من قبل :

خالد محمد سعيد

تحت إشراف :

د / ارويعي محمد علي قناوي

الملخص

تأسست اللجنة الطرابلسية في القاهرة 1943م بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وخروج ايطاليا من ليبيا ، ثم وقوعها تحت حكم الإدارتين البريطانية والفرنسي ، حيث كانت مهمة اللجنة الإعلان عن القضية الليبية وإظهارها في المحيط الدولي والإقليمي خاصة جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، ولعبت اللجنة دوراً كبيراً كغيرها من الهيئات السياسية في ليبيا في حصول ليبيا على استقلالها في 24 ديسمبر 1951م ثم كان لها موقفها من المعاهدة البريطانية الليبية التي انتهت 1969م.

وبعد من خلال دراستنا لموضوع اللجنة الطرابلسية ونشاطاتها السياسية خلال الفترة من 1943-1951م وما بعدها فقد توصلت إلى عدة نتائج ومن أهمها:-

- عالجت الدراسة موضوعاً مهماً للمهاجرين الليبيين في مصر وأبعاده في الفترة 1943-1951م تجاذبته ثلاث قوى رئيسية هي المحتل الايطالي في ليبيا ثم الهيمنة البريطانية على مصر إلى جانب الإدارتين البريطانية والفرنسية.
- أوضحت الدراسة أن هجرة الليبيين إلى مصر خلال الفترة 1911-1931م كانت أكبر هجرة للخارج والتي تصاعد مداها باشتداد سياسات الاحتلال الايطالي وصلفه وكبريائه وتسلطه منذ عام 1911م حتى تحرير التراب الليبي من المستعمر الايطالي سنة 1943م.

- أبرزت الدراسة إلى أسباب الهجرات الليبية إلى مصر وأنواعها وأماكن تواجدها وموقف السلطات المصرية منها وكذا موقف السلطات الايطالية المحتلة لتلك الهجرات.
- أبرزت الدراسة أن الفترة 1922- 1939م تميز النشاط السياسي للمهاجرين الليبيين في مصر بالعمل السياسي السري إلى أن أعلنت هذه الأنشطة للمهاجرين فيما يسمى المواجهة العلنية باندلاع الحرب العالمية الثانية حيث تصاعد النشاط السياسي والعسكري للمهاجرين وعملوا على تنظيم صفوفهم وعقدوا الكثير من المؤتمرات مثل مؤتمر فيكيوريا وجاردن سيتي لتنظيم العمل الجهادي ضد المحتل الايطالي.
- توصلت الدراسة إلى أن نشاط المهاجرين العرب الليبيين في مصر قد هيمنت عليه طموحات لدى بعض القيادات السياسية أدت إلى انقسام وحدة الصف الوطني وتعميق النزاعات الإقليمية التي تمحورت في اتجاهين سياسيين هما التيار البرقاوي والتيار الطرابلسي، وهيمن الأمير إدريس السنوسي على التيار الأول وهيمن أحمد السويحلي والطاهر المريض الزاوي وغيرهم على الثاني.
- أبرزت الدراسة أن التيار الطرابلسي كون ما يسمى باللجنة الطرابلسية لتكون لسان حاله في الأوساط السياسية الداخلية والخارجية حيث أعلن عن نشاطها في أكتوبر سنة 1943م.
- أشارت الدراسة إلى أسباب تكوين اللجنة الطرابلسية ومبادئها وأهدافها ومصادر تمويلها.
- أبرزت الدراسة موقف اللجنة الطرابلسية على المستوى الإقليمي في أروقة جامعة الدول العربية وأمينها العام والتي كانت منبراً انطلقت منه هذه اللجنة وساندت جامعة الدول العربية القضية الليبية والذي أصبحت محط اهتماماتها منذ مراحل تأسيسها الأولى حيث أولى عبد الرحمن عزام أول أمين للجامعة اهتماماً كبيراً بالقضية الليبية حيث دعت اللجنة إلى تحقيق الوحدة والاستقلال وبذلت اللجنة الطرابلسية جهوداً كبيرة لدى الجامعة العربية.

- توصلت الدراسة إلى موقف اللجنة الطرابلسية في المنظمة الدولي (الأمم المتحدة) حيث لجنة التحقيق الرباعية واجتماعات باريس .
- عالجت الدراسة موقف اللجنة الطرابلسية خلال الفترة الانتقالية 1949– 1951م وموقفها من تكوين المجلس الاستشاري للأمم المتحدة ومن المعاهدات والاتفاقيات بين السيد إدريس السنوسي وبريطانيا وموقفها من لجنة الواحد والعشرين ومن التمثيل البرلماني في ليبيا واستقلال ليبيا والنظام الفيدرالي.
- لعبت مصر دوراً كبيراً حيث سمحت للمهاجرين الليبيين بتكوين هيئات سياسية نادت باستقلال ليبيا والتي كان لها دور كبير في الحصول على الاستقلال.
- أبرزت الدراسة إلى الانتخابات النيابية الأولى في فبراير سنة 1952م وموقف اللجنة الطرابلسية منها، ثم موقفها من المعاهدة الليبية البريطانية يوليو سنة 1953م .
- توصي الدراسة بقراءة جديدة لتاريخ ليبيا المعاصر من خلال الوثائق الأصلية حتى يتسنى لنا الكشف عن خفايا جديدة في تاريخ بلادنا.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين الآخرين سيدنا محمد النبي الأمين وعلي أله وصحبه أجمعين وبعد :-

تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي متميز، جعلها مطمع أنظار الدول الكبرى فهي تتمتع بساحل طويل يقرب من ألفين كم^2 على الساحل الأفريقي الشمالي للبحر المتوسط من رأس أغادير حتى بئر الرملة قرب السلوم وهي تعد عمقاً استراتيجياً لمصر وقت الحرب خاصة أن الحدود بين البلدين لا تعد عائقاً أمام تحرك الجيوش، لذلك تعتبر محمية طبيعية لمصر إذا اشتركت مصر في حرب من جهة الشرق.

ولم تكن تلك الحدود عائقاً أمام الهجرات المتبادلة بين الشعبين العربيين المصري و الليبي، حيث لم تنقطع أواصر تلك الهجرات عبر العصور التاريخية، غير أنه بمجيء الاستعمار الايطالي الغاشم إلى ليبيا سنة 1911م، اتخذت هجرات الليبيين إلى مصر بعداً جديداً، فقد تصدى المجاهدون الليبيون ببسالة لقوات الاحتلال الايطالي التي مارست أبشع صور الأساليب الوحشية من قتل ونفي وتهجير للمواطنين والاستيلاء على ممتلكاتهم بل وقتلهم، لذلك اضطرت جموع منهم إلى الهجرة إلى مصر التي احتضنت هؤلاء المهاجرين وشجعتهم، فقد كان الامتداد الجغرافي بين ليبيا ومصر ووحدة الدين واللغة وصلة الرحم والمصاهرة عوامل ايجابية شجعت الليبيين إلى اختيار مصر مقراً لهجرتهم، كما شجعت المصريين على التعاون معهم واحترامهم وتقديرهم.

لعب هؤلاء المهاجرون دوراً في الحياة السياسية الليبية وهم في دارهم الثاني مصر، كما كانت لهم نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قاموا بها في سبيل التعريف بقضيتهم، والحصول على حريتهم وطرد المستعمر الايطالي الغاشم الذي تم لهم فعلاً سنة 1943م، وشكل المهاجرون الليبيون في مصر بعض الأنشطة السياسية فيما بعد في فترات الإدارة البريطانية

والفرنسية والتي كان لها أثرها في حصول البلاد على استقلالها بعد ذلك والتحرر من ربقة المستعمر إلى الأبد.

ومنها اللجنة الطرابلسية التي تشكلت في القاهرة سنة1943م فبعد أن تحررت ليبيا من الاستعمار الايطالي البغيض وبعد عشرين عاماً من العمل السري ظهر أول إعلان عن اللجنة في شهر أكتوبر سنة1943م ومن يومها صارت تتقدم بمطالبها إلى جميع الجهات باسم اللجنة الطرابلسية برئاسة أحمد السويحلي ثم الفيتوري عمر السويحلي، وانتخب الشيخ عمر الغويلي أميناً عاماً، ثم الشيخ أبو القاسم الباروني أميناً ثانياً وأطلق عليهم اسم اللجنة التنفيذية، وبدأت اللجنة أعمالها منذ ذلك الوقت والتي انضم إليها أعضاء آخرون مثل الطاهر الزاوي الذي أصبح وكيلاً لها وعون سوف وغيرهم.

ووضعت اللجنة الطرابلسية مجموعة من المبادئ والأهداف والتي عملت على تحقيقها وكانت مصادر تمويلها في البداية عن طريق المهاجرين وكبار التجار وأصحاب المحلات التجارية والصناعية وغيرهم من ذوي الدخل المرتفع نسبياً إلى جانب تدعيم الجامعة العربية لها، أصبح للجنة علاقات سياسية بالداخل والخارج، خاصة في أروقة الجامعة العربية والمؤتمرات الدولية، ولجنة التحقيق الرباعية، وموقفها من عرض القضية الليبية في مؤتمر باريس واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة إبريل، مايو سنة1949م وغيرها.

كما كان لها موقف من عرض القضية الليبية في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة، ولجنة الواحد والعشرين والجمعية الوطنية التأسيسية للدستور وإعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر سنة1951م وكان للجنة الطرابلسية دور بعد الاستقلال1952– 1953م حيث كان لها موقفها من الانتخابات النيابية في فبراير سنة 1952م، وموقفها من المعاهدة الليبية – البريطانية في يوليو سنة1953م إلى أن انتهى دور اللجنة الطرابلسية فيما بعد.

لهذا كله تم اختياري للموضوع لدراسته بأبعاده المكانية والزمنية 1943- 1951م ويعد من الموضوعات المهمة فيما يتعلق ببعض الجوانب السياسية المهمة في تاريخ ليبيا الحديث المعاصر والتي تحتاج إلى الدراسة والتحليل، نعم لقد تناول البعض اللجنة الطرابلسية في ثنايا حديثهم عن تاريخ تلك الفترة ولكن ليس بالعمق المطلوب، لذا أثرت دراستها على النحو المبين في الدراسة.

وعلى ضوء ذلك فضلت أن تكون دراستي تحليلية مكنتني من الخروج ببعض النتائج ومن خلال الدراسة برزت لي عدة تساؤلات أجبت عنها في ثنايا الرسالة ومن بينها:-

- كيف كان الاستعمار الايطالي الغاشم دافعاً للكثير من أبناء الشعب الليبي إلى الهجرة نحو مصر في الوقت الذي لا يزال فيه المجاهدون الليبيون في الداخل يواجهون العدوان الايطالي الغاشم على البلاد ؟
- كيف استقبلت مصر هؤلاء المهاجرين ومناطق استقرارهم والأنشطة التي مارسوها ؟.
- كيف تأسست اللجنة الطرابلسية بالقاهرة وما هي أهدافها ومبادئها ومصادر تمويلها ؟.
- لماذا اشتدت حدة الخلافات السياسية بين المهاجرين في مصر خلال الحرب العالمية الثانية وتبلورت في شكل فرق وأحزاب سياسية متصارعة ؟
- هل كان لأعضاء اللجنة الطرابلسية علاقة بالتنظيمات العربية ؟ وهل ساعدت هذه التنظيمات في إيجاد حلول للقضية الليبية؟.
- كيف كانت علاقة اللجنة الطرابلسية بالمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة؟.
- ما نشاط اللجنة الطرابلسية خلال الفترة الانتقالية 1949- 1951م؟.
- كيف استقبلت اللجنة الطرابلسية إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر سنة 1951م؟.
- ما هو موقف اللجنة من الانتخابات النيابية فبراير سنة 1952؟.
- هل أيدت اللجنة الطرابلسية المعاهدة الليبية – البريطانية في يوليو سنة 1953م؟.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

إما التمهيد فحمل عنوان الاتجاهات السياسية لعناصر الحركة الوطنية الليبية في مصر وموقفها من القضية الليبية (1911- 1943م) حيث تناولت الاحتلال الايطالي ومقاومته والهجرات الليبية إلى مصر وعوامل تلك الهجرات وموقف المصريين منها، ومناطق استقرارها، والأنشطة التي مارسها المهاجرون الليبيون وجاء الفصل الأول بعنوان اللجنة الطرابلسية النشأة والتكوين حيث تناولت فيه تبلور فكرة تأسيس اللجنة الطرابلسية وأسباب تأسيسها، ومبادئها وأهدافها، ومصادر تمويلها وموقف الزعماء الطرابلسيين من فكرة تأسيس الجيش الليبي سنة 1940م واتصالات الأمير إدريس بالانجليز.

وجاء الفصل الثاني بعنوان موقف اللجنة الطرابلسية تجاه القضية الليبية في المنظمات الإقليمية والدولية أولاً على المستوى الإقليمي وموقف جامعة الدول العربية من اللجنة الطرابلسية وأمينها العام عبد الرحمن عزام، وجهاد اللجنة الطرابلسية لدى جامعة الدول العربية، وموقفها من لجنة التحقيق الرباعية وثانياً على المستوى الدولي : وموقف اللجنة من عرض القضية الليبية في الأمم المتحدة وفي مؤتمر لندن سنة 1945م، ومؤتمر باريس سنة 1946 م، وموقف اللجنة من صدور قرار استقلال ليبيا في 24ديسمبر سنة 1951م.

وحمل الفصل الثالث عنوان "موقف اللجنة الطرابلسية خلال الفترة الانتقالية 1949- 1951م ".

تناولت فيه موقف اللجنة من المجلس الاستشاري للأمم المتحدة ولجنة الواحد والعشرين وموقف اللجنة من وضع الدستور ثم الاستقلال والنظام الفيدرالي.

وجاء الفصل الرابع والأخير بعنوان اللجنة الطرابلسية والتطورات المحلية عقب إعلان استقلال ليبيا سنة 1952- 1953م وموقف اللجنة من الانتخابات النيابة الأولى في فبراير سنة

1952م ثم موقفها من المعاهدة الليبية – البريطانية في يوليو سنة 1953م ونهاية عمل اللجنة ثم خاتمة أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة لموضوع اللجنة الطرابلسية ونشاطها السياسي في القاهرة.

وقد استخدمت المنهج التاريخي التحليلي الذي يعتمد على الوقائع والمعلومات وربطها وتحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً بغرض إظهار الجوانب السلبية والايجابية في موضوع الدراسة في محاولة مني صادقة جادة للوصول إلى نتائج مهمة تخدم البحث العلمي.

وقد اعتمدت في دراستي على عدد كبير من المصادر والمراجع المتوفرة داخل جمهورية مصر العربية التي قمت بزيارتها أكثر من مرة، ودولة ليبيا وهي مصادر متنوعة ما بين مقابلات شفوية أجراها أستاذي، د. اريعي قناوي مع بعض المجاهدين إلى جانب وثائق تاريخية نادرة في دار الوثائق القومية بالقاهرة إلى جانب المقالات والتقارير والمصادر وبعض الكتب المترجمة والتي لا غنى عنها للباحث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر.

وفي الختام أتوجه بخالص الشكر إلى الله تعالى على تمام النعمة، فهذا جهدي فإن كان فيه تقصير فمني ومن الشيطان، ولا أدعي الكمال فالكمال لله تعالى وحده سبحانه وتعالى.

والله الموفق والمستعان.

التمهيد

الاتجاهات السياسية لعناصر الحركة الوطنية الليبية
في مصر وموقفها من القضية الليبية 1911 – 1942م .

- الاحتلال الايطالي سنة1911م
- الاهتمام الإيطالي بطرابلس وبرقة
- حركة الجهاد ضد المحتل الإيطالي 1911– 1931م
- اثر سياسية الاحتلال الإيطالي في هجرة بعض الليبيين إلى مصر
- مناطق استقرار المهاجرين
- الأنشطة السياسية التي مارسها السياسيون الليبيون في مصر
- موقف السلطات الايطالية بمصر من المهاجرين الليبيين ونشاطاتهم السياسية
- أساليب المهاجرين الليبيين في مقاومة الاستعمار الايطالي في مصر

احتلت ايطاليا ليبيا سنة 1911م وتوجب على الليبيين مقاومة الاحتلال الايطالي بحكم الدين والشرع، فبدأت حركة الجهاد منذ عام 1911م، بقيادة سيدي أحمد الشريف ثم تولاها عمر المختار والتي استمرت عشرون عاماً كاملة انتهت بإعدامه سنة 1931م، وضيقت ايطاليا على المجاهدين مما اضطرهم للهجرة إلى الأقطار العربية المجاورة وكان نصيب مصر كبيراً من هذه الهجرات، وسطر المجاهدون المهاجرون سطوراً مضيئة في مقاومة الغزو الايطالي لبلادهم.

الاحتلال الايطالي سنة1911م

دخلت طرابلس وبرقة وغيرها من الأراضي الليبية عهد جديد من العهود السياسية التي مرت بها في تاريخها الطويل وهو العهد التركي الذي استمر بمراحله الثلاث في ليبيا حوالي أربعمائة سنة 1551- 1911م وخلال هذه الفترة الطويلة التي حكم فيها الأتراك في ليبيا جدت عوامل وتطورات وأحداث كثيرة داخل ليبيا وخارجها، كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ليبيا[1].

ودخل الأتراك العثمانيون ليبيا حينما أستنجد بهم أهلها لطرد فرسان القديس يوحنا منها والذين استولوا على طرابلس التي أحتلها الأسبان سنة 1510م وبقيت تحت حكمهم حتى سنة 1522م حيث سلمها الأسبان لفرسان القديس يوحنا، واستجاب السلطان سليمان القانوني لهم، وأرسل حملة بحرية إلى طرابلس بقيادة (درغوت باشا) لتخليص المدينة من احتلال فرسان القديس يوحنا وطردهم منها وكان ذلك في 15 سبتمبر 1551م[2] كما ضم إقليمي فزان وبرقة للسلطة العثمانية فيما بعد.

---

[1] عمر محمد الشيبانى : تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، ط1، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس بدون، ت ص205.

[2] رافق عبد الكريم : العرب والعثمانيون 1516- 1916م، تعريب خليفة التليسى، دار الثقافة، بيروت، سنة 1974، ص110.

وكانت أوضاع ليبيا عندما جاءها العثمانيون سيئة للغاية فقد كانت مقسمة إلى ثلاثة أقاليم هي إقليم طرابلس، وإقليم برقة، وإقليم فزان، التي لا رابط بينها وكانت ليبيا في غاية الضعف السياسي والعسكري، ويكفى دليلاً على هذا الضعف أن إقليم طرابلس لم يستطيع أن يدافع عن نفسه ضد اعتداء واحتلال الأسبان وفرسان القديس يوحنا لمدينة طرابلس[1].

وطال حكم العثمانيون لليبيا واستطاعوا في فترة قوتهم وتماسكهم أن يحرروا ليبيا من محتليها ويصدوا هجمات الفرنجة ومن قطاع الطرق البرية الداخلية، ويحافظوا على الجهات الداخلية ويقضوا على القوى الانفصالية في إقليم فزان، ويوحدوا أقاليم ليبيا الثلاثة إقليم برقة وإقليم طرابلس وإقليم فزان في وحدة سياسية شاملة متكاملة ويجعلوا منها ولاية مستقلة، ولكن ما لبث أن دب الضعف فيهم وفقدوا سيطرتهم على الأطراف والداخل وظلم بعض ولاتهم الأهالي فكثرت الثورات ضدهم[2].

وكانت كثرة الاضطرابات والثورات الداخلية من العوامل التي مهدت لاستيلاء الأسرة القرمانلية على مقاليد الحكم في ليبيا وإعلان هذه الأسرة استقلالها الداخلي بحكم ليبيا والتي استمر حكمها حوالي (124) سنة من 1711- 1835م فأعادوا الاستقرار في البلاد واستطاعوا حمايتها من الاعتداءات الخارجية، وأن يؤمنوا طرق وسبل التجارة والمواصلات في البلاد، ويحدثوا نوعاً من التغيير في نمط وأسلوب الحكم في العهد العثماني الأول، وأن يحدثوا بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية في عهود بعض ولاتهم الأقوياء من أمثال أحمد باشا القرمانلى أول حكام الأسرة القرمانلية (1711م) ومحمد باشا القرمانلى الذي تولى حكم الولاية بعد وفاة أبيه أحمد، وعلى باشا القرمانلى ويوسف باشا القرمانلى ت 1832م[3].

---

[1] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص211.

[2] رافق عبد الكريم : العرب، ص112.

[3] عزيز سامح : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ت عبد السلام أدهم، دار الفرجانى، القاهرة، سنة 1991، ص85.

ولكن عهد الأسرة القرمانلية لم يلبث أن تسرب إليه الضعف والاضطرابات والثورات فأرسلت الدولة العثمانية أسطولاً حربياً بحرياً بقيادة مصطفى نجيب باشا الذي استولى على طرابلس وأنهى الحكم القرمانلى، وأعاد ليبيا إلى السلطة العثمانية المركزية وذلك في أوائل سنة 1835م[1].

ولكن ولاة الدولة العثمانية على ليبيا كانوا ضعفاء ورغب بعضهم في أن يبقى أطول مدة ممكنه في الحكم لجمع أكبر قدر من الثروة التي كان يجمعها من الضرائب الباهظة التي يفرضها على الناس، إلى جانب عدم إشراك أهل البلاد في حكم أنفسهم وتدريبهم عسكرياً وإدارياً، وكثرة الاضطرابات والنزاعات الداخلية بين بعض القبائل[2]، وكثرة الانتفاضات ضد الحكم التركي بسبب ظلم ولاته وتعسفهم في جمع الضرائب، وسوء الأحوال الاقتصادية وتناقص موارد الدولة، وأتساع رقعة الأراضي الليبية وتباعد أقاليمها وأجزائها عن بعضها بعضاً، وصعوبة المواصلات والاتصالات بين مركز الولاية بطرابلس والمناطق الداخلية البعيدة عن المركز[3].

إلى جانب الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية نفسها وكثرة الانتفاضات ضدها واستغلال الدول الاستعمارية ذلك فاحتلت فرنسا تونس 1881م واحتلت انجلترا مصر سنة 1882م ثم احتلت ايطاليا ليبيا سنة 1911م[4].

كان الحكم الإيطالي حكماً استعمارياً استيطانياً بدأ غزوه لليبيا سنة 1911م ولم يجل عنها إلا بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية سنة 1943م ضمن دول المحور[5] ولن نستفيض في الأسباب التي دعت ايطاليا إلى احتلال ليبيا فهي كثيرة وعولجت في كثير من الأعمال

---

[1] كولان وليان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلى، ت عبد القادر المحيشى، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، سنة 1988، ص52.

[2] عمر الشيباني: تاريخ الثقافة، ص214.

[3] عمر عبد العزيز : تاريخ المشرق العربي، 1516- 1922م، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت، ص221.

[4] رأفت الشيخ : تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الثقافة، القاهرة، 1975م، ص353، وما بعدها.

[5] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة 1988م، ص217.

والرسائل الجامعية ما بين أسباب تاريخية ودينية وجغرافية واقتصادية، إلى جانب أن هناك عوامل آخري ساعدت ايطاليا على احتلال ليبيا منها ضعف الحكومة التركية وانفصال بعض الممتلكات التي كانت تابعة لها في الغرب عنها والتململ والتذمر اللذان بدء يظهران على الليبيين داخل ليبيا نتيجة سوء أحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقسوة بعض الولاة الأتراك وظلمهم وسوء معاملتهم وإثقال كاهل المواطنين بالضرائب وإهمال التعليم والصحة، وضعف الروح المعنوية لدى الأتراك أنفسهم داخل الدولة العثمانية نفسها[1] وتحقيق ايطاليا لوحدتها السياسية 1870 إلى جانب التأييد المستمر الذي لقته ايطاليا من الدول الاستعمارية لاحتلال ليبيا فكل ما يهم الدول الكبرى هو مصالحها وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة[2].

الاهتمام الإيطالي بطرابلس وبرقة :-

وقد سبق الاحتلال الإيطالي لليبيا اهتماماً ايطالياً منقطع النظير بطرابلس وبرقة حيث استمرت ايطاليا في تغلغلها السلمي من سنة1881- 1911م تقريباً عبر عدة خطوات نوجزها **فيما يلي :**

تحقيق وحدة ايطاليا الوطنية والقومية وتعُبئة الرأي العام الإيطالي الداخلي وإقناعه بالتوسع الإيطالي الخارجي، ومحاولة الحصول على نصيبها كغيرها من ممتلكات الدولة العثمانية (رجل أوربا المريض) والتي أتفق على تقسيمها في مؤتمر برلين سنة 1878م[3].

وشجعت ايطاليا الايطاليين على الهجرة إلى ليبيا وعلى الإقامة فيها وتوفير الرعاية والحماية لهم من قبل القنصل الإيطالي، كما شجعت ودفعت العلماء والباحثين الايطاليين إلى الذهاب إلى ليبيا تحت غطاء البحث العلمي عن الآثار والنباتات الطبية والاكتشاف الجغرافي، وما

---

[1] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص243- 256.

[2] عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ أوربا، ص219.

[3] هشام التكريتي : الدبلوماسية البريطانية والعدوان الإيطالي على ليبيا 1911- 1912م، مقال بمجلة كلية الآداب الجامعة الليبية، العدد الرابع 1977، ص51- 81.

إلى ذلك من الذرائع والأغراض الظاهرية التي كانوا يستترون ورائها ولكنهم في الحقيقة كانوا جواسيس لإيطاليا وممهدين لاستعمار ليبيا من خلال ما يجمعونه عن طبيعة وعادات أهلها إلى غير ذلك من المعلومات التي كانوا يهتمون بجمعها عن ليبيا خدمة لأهداف دولتهم الاستعمارية[1].

كما شجعت ايطاليا المشرفين الدينين الايطاليين على القيام بجهودهم التنصيرية المباشرة وغير المباشرة وتدعم النشاط التعليمي والاجتماعي والطبي الذي يقومون به في الأوساط الليبية وتوفير الرعاية والحماية لهم[2] وفتحت ايطاليا بعض المدارس الحديثة في طرابلس لنشر الثقافة الايطالية بين الليبيين وفتح بعض المستشفيات والملاجئ في ليبيا لترغيب الناس واستمالتهم[3].

وأنشأت إيطاليا مصرف روما في شهر ابريل سنة 1907م الذي كان يقوم بالأعمال المصرفية العادية وتقديم القروض الزراعية إلى المزارعين الليبيين والقيام بأنشطة تجارية وصناعية وشراء الأراضي الزراعية بأثمان مغرية ومساعدة الايطاليين على شراء وتملك الأراضي في ليبيا، والاستيلاء على الأراضي الزراعية التي يعجز أصحابها عن تسديد ما اقترضوه من المصرف، وجمع المعلومات عن ليبيا[4].

كما قطعت ايطاليا العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية قبل بداية الغزو وأنذرت الحكومة العثمانية يوم 17 سبتمبر سنة 1911م وأبلغتها عزمها على احتلال ليبيا، وجاء رد العثمانيين ضعيفاً وفاتراً وفى يوم 29 سبتمبر سنة 1911م أعلنت ايطاليا الحرب على الدولة

---

[1] محمود أحمد : تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الثورة، دار الحياة، بيروت، د. ت، ص21، 22.

[2] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص259.

[3] محمود أحمد : تاريخ ليبيا، ص23.

[4] محمد ناجى ومحمود نورى : طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس سنة 1973م، ص73، 74.

العثمانية، وأرسلت قواتها لاحتلال طرابلس والخمس وبنغازي ودرنة واحتلت فعلاً المراكز الساحلية في هذه المدن بعد أن لقيت مقاومة شديدة من السكان الليبيين[1].

وفى يوم 5 نوفمبر سنة 1911م صدر مرسوم ملكي إيطالي يقضى بوضع طرابلس وبرقة تحت السيادة الايطالية الكاملة ووافق مجلس النواب الإيطالي في الوقت الذي قابلت فيه الدولة العثمانية ذلك بضعف وانسحبت الحامية التركية من طرابلس ورفض الشعب الليبي ذلك وظل في مقاومته التي دامت عشرين عاماً[2].

وهكذا وجد الشعب الليبي نفسه تحت حكم أجنبي يختلف في دينه وقيمه وعاداته وتقاليده عما ألفوه من قبل، أحتل بلادهم بالقوة وأدخلهم في حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تختلف كلياً أو جزئياً عن حياته السابقة.

كان من أسباب الاحتلال الإيطالي لليبيا في رأى البعض أسباب دينية ترتبط بنزعة بعض الايطاليين الصليبية ومشاعرهم المعادية للإسلام والمسلمين الذين رفعوا شعار الحضارة الإسلامية وفتحوا باسم الإسلام مناطق أوربية واسعة في جنوب ايطاليا واسبانيا وغيرهما من البلاد الأوربية، وإذ كان الحقد الصليبي على الإسلام قديماً، فإن هذا الحقد قوى واشتد بعد فشل الحملات الصليبية في المشرق وهزيمة الصليبيين وطردهم من المشرق الإسلامي1291م[3].

ولا يعدو الغزو الإيطالي لليبيا أن يكون حلقة من حلقات الغزو الصليبي التنصيري والذي مارسته الدول الأوربية قبل الغزو الإيطالي لليبيا فقد أحتل الأسبان مدينة طرابلس سنة 1510م

---

[1] عبد المولى الحرير : التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه، مقال في مجلة بحوث ودراسات التاريخ الليبي، 1971-1943م، جـ2، 1965م، ص221.

[2] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص221.

[3] للمزيد راجع سعيد عاشور : تاريخ الحركة الصليبية، دار النهضة المصرية، القاهرة 1973م، جـ1، وعمر الشيبانى: تاريخ الثقافة، ص249.

ومارسه بعدهم فرسان القديس يوحنا الذين احتلوها سنة 1535م ولم يخرجهم إلا الأتراك العثمانيون سنة 1551م كما مر بنا.

ومما يدلل على أن الاحتلال الإيطالي لليبيا كانت تكمن وراءه أسباب ودوافع وغايات دينية صليبية أن المنصرين المسيحيين من الايطاليين وغيرهم كانوا ممن مهدوا للغزو الإيطالي لليبيا بجهودهم التنصيرية التعليمية والتي كانوا يبذلونها في ليبيا قبل الغزو الإيطالي وكان رجال الدين المسيحي بعد وقوع الغزو الإيطالي في مقدمة المؤيدين لعملية الاستيطان الزراعي التي بدئ في تنفيذها على نطاق واسع سنة 1938م[1] فكان رجال الدين المسيحيين من ضمن المحتفلين بتشييع أول دفعة من المعمرين الإيطاليين المسافرين إلى ليبيا، وقد أقيم قداس ديني بمناسبة أول دفعة من المعمرين في كتيبة الحزب الفاشستى وصاحب كل قطار من المسافرين قسيس[2].

وقد زادت كراهية الايطاليين للإسلام لما وجدوه من الليبيين العرب المسلمين من مقاومة شديدة لغزوهم واحتلالهم ومن روح معنوية عالية لم يضعف منها طول مدة الحرب وما كانت عليه ايطاليا من قوة مادية هائلة وما لجأ إليه الايطاليين في فترة الحرب من قسوة وقهر وطمع وظلم وتنكيل وتشديد وقتل لأنهم كانوا يدركون أن العقيدة الإسلامية كانت هي العامل الأساسي الذي يكمن وراء مقاومة الليبيين للغزو الإيطالي ووراء معنوياتهم العالية وإرادتهم القوية التي لم تضعف والتي لم تلن طيلة فترة الحرب[3].

---

[1] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص249.

[2] عمر الشيبانى : نفس المرجع، ص250.

[3] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص250.

وكان تأييد الاحتلال الإيطالي لليبيا قد شمل كل المسيحيين في أوربا ولم يقتصر على الايطاليين وحدهم لأنهم رأوا فيه ضربة للإسلام وللدولة العثمانية المسلمة وطرداً لها من آخر ولاية كانت في شمال أفريقيا[1].

ورغم انتشار الكتاتيب والمساجد والزوايا والمدارس الدينية في العهد التركي[2] إلا أن المجتمع الليبي في العهد التركي والإيطالي غلبت على أفراده الأمية بأنواعها المختلفة الأبجدية والثقافية والحضارية وغلب التعليم الديني على المتعلمين ولم يكن في المجتمع الليبي في العهد الإيطالي والتركي مؤسسات ثقافية أو جمعيات أدبية أو فنية ولم تكن فيه صحافة عريقة لأن الصحافة لم تبدأ في ليبيا إلا في أواخر العهد التركي على نطاق محدود جداً بعد أن أنشئت أول مطبعة بولاية طرابلس سنة 1800م وكانت أول صحيفة عربية مطبوعة تصدر باللغة العربية هي (صحيفة طرابلس الغرب) التي كان صدورها في عام 1866م[3].

واهتمت ايطاليا بإبراز ثقافتها وحضارتها ومظاهر قوتها وجوانب القوة في تاريخها ونشر لغتها وقدرها السياسي وكان تثقيف الليبيين يعنى في نظرها غزو عقولهم وفكرهم وتنمية حبهم وولائهم وإخلاصهم لإيطاليا وقامت ايطاليا بإنشاء إذاعة صغيرة في مدينة طرابلس لتبث من خلالها أخبارها ودعايتها ولتذيع فيها بعض الأغاني العربية المصرية والليبية وما كان يتم في زوايا الطرق الصوفية من تواشيح ومدائح نبوية وما كان يقام من حفلات الأعراس حيث برز كثير من الفنانين والمغنيين الليبيين في العهد الإيطالي[4].

---

[1] عزيز سامح : الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا، ص113، 114.

[2] محمد الكوني بالحاج : التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835- 1911م وأثره على مجتمع الولاية، مركز جهاد الليبيين، سنة 2000م، ص22- 77.

[3] عبد العزيز سعيد الصويعي: المطابع والمطبوعات الليبية قبل الاحتلال الإيطالي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1989، ص39- 51.

[4] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص276.

ولم تتحسن كثيراً حالة التعليم في العهد الإيطالي فقد اهتمت ايطاليا بحربها الطويلة مع الليبيين والتي شغلت الليبيين طويلاً عن التعليم وخلت ليبيا إلا من بعض المدارس في طرابلس وبنغازي ودرنه وبرقة وكان مجموع التلاميذ فيها قليلاً وزاد بناء المدارس الايطالية العربية والتي اعتبرت الوسيلة الرئيسية لطلبة الجيل الصاعد من الليبيين إلى جانب التعليم المهني والزراعي[1] ووضعت ايطاليا الكتاتيب والمدارس وغيرها تحت سيطرتها حيث فرض تأهيل خاص على المدرسين العرب للعمل جنباً إلى جنب مع المستعمرين الإيطاليين حيث أن مراكز التعليم الإسلامي العالي لم تكن مقبولة لدى السلطات الاستعمارية لأنها اعتبرت معاقل للحركة الوطنية العربية أو مؤيدة للحركة الإسلامية[2].

وتركزت المعاهد والمدارس الايطالية في المدن والمراكز الحضرية مع العلم أن معظم سكان ليبيا كانوا في ذلك الوقت يسكنون في المناطق الريفية والصحراوية، ولم تعط الإدارة الايطالية اهتماما لأعداد وتدريب المعلمين رغم أهمية العلم والحاجة الماسة إليه بل كانت تعتمد في المدارس الايطالية العربية التي أنشأتها للأطفال العرب ولم يتم تدريب المعلمين، إلى جانب أن الايطاليين جمعوا بين التعليم الديني واللغوي والتقليدي والتعليم المدني الحديث[3].

ومن المبادئ الأساسية التي أرتكز عليها التعليم الحديث الذي وفرته إيطاليا في ليبيا للأطفال الليبيين تأكيد أهمية توجيه الأطفال الليبيين وتلقينهم منذ صغرهم الأيدلوجية الايطالية التي تطورت بعد سنة 1922م من أجل الأيدلوجية الفاشية، وإقناعهم بعظمة ايطاليا وقوتها وبما عملته ايطاليا من أجل الليبيين وتقدمهم وتحضرهم وتحديث حياتهم، وغرس حب الزعماء الإيطاليين في

---

[1] ليونارد ابلتون : سياسة التعليم الإيطالي إزاء العرب الليبيين، ترجمة عبد القادر المحشي، ط1، بنغازي، 1999م، ص30-41.

[2] ليونارد ابلتون : نفس المرجع، ص62، 63.

[3] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص282.

نفوسهم وتنمية روح الولاء والإخلاص في نفوسهم لإيطاليا والنظام الفاشستى الإيطالي وإبعاد كل ما من شأنه أن يتعارض مع تنمية الولاء والحب والإخلاص لإيطاليا[1].

وهدفت إيطاليا من التعليم تنمية روح الحب والولاء والإخلاص في نفوس النشء الليبي وجعله يؤمن بعظمة وقوة وتفوق ايطاليا والأخذ بأساليب الحياة الغربية الايطالية ويقبل الحكم الإيطالي كواقع يعيش فيه ويتكيف معه[2].

ثم تجريد الأطفال الليبيين من هويتهم العربية وتغريبهم وسلخهم من أصالتهم الثقافية وجذورهم التاريخية ووطنيتهم وإدماجهم في الثقافة الايطالية، وإضعاف عاداتهم وتقاليدهم العربية والإسلامية، وإعداد المتعلمين الليبيين ليكونوا جنوداً مقاتلين في سبيل نصرة ايطاليا وتحقيق توسعاتها الاستعمارية، والقيام ببعض الأعمال الإدارية البسيطة التي قد تسند إليهم في المستقبل أو ببعض الأعمال المنتجة التي قد يكلفون بها[3].

إلى جانب نشر اللغة والثقافة الإيطالية وإضعاف اللغة العربية والثقافة الإسلامية والتشكيك في قدرة اللغة العربية على مسايرة التقدم العلمي وفى التراث العربي الإسلامي[4].

وهدفت ايطاليا أيضاً إلى تدمير المقاومة لدى الشعب الليبي للحكم الإيطالي، وإزالة روح الكراهية لهذا الحكم، وخفض شوكة العصبية الوطنية، وإيجاد جيل موال للإيطاليين[5].

---

[1] محمود أحمد : تاريخ ليبيا، ص53.

[2] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص283.

[3] صلاح الدين السوري : ليبيا والغزو الثقافي الإيطالي، مقال في حملة بحوث ودراسة التاريخ الليبي 1911– 1943م – 1971م،
جـ2، ص393– 431.

[4] محمد عبد المنعم خفاجي : قصة الأدب في ليبيا العربية من الفتح الإسلامي إلى اليوم، دار الكتاب الليبي، ليبيا، د.ت، ص104–
105.

[5] صلاح الدين السوري : ليبيا والغزو، ص398.

وكانت مناهج وبرامج وخدمات التعليم الحديث الذي وفرته الحكومة الايطالية في ليبيا للأطفال والشباب الليبيين تهدف إلى قصره على التعليم الابتدائي وبعض المدارس الحرفية والفنية وعلى المدارس الإسلامية العليا التي أنشئت في طرابلس في أواخر العهد الإيطالي سنة 1936م، وكانت المقررات الدراسية تشمل اللغة العربية والدين الإسلامي واللغة الايطالية والحساب والهندسة والتاريخ والجغرافيا والرسم والإشغال اليدوية والأناشيد والتربية البدنية، بل كان يقوم بتدريس العربية مدرسون ايطاليون وأخطر ما في المواد الايطالية على عقول التلاميذ الليبيين هما مادة التاريخ والجغرافيا اللتان كانت تدرسان من وجهة نظر ايطالية وكانت جميع الكتب المدرسية المستعملة في تلك المدارس باللغة الايطالية ما عد كتاب القراءة العربية[1].

وكان التعليم في المعاهد الايطالية مجانياً وكانت جميع الكتب المدرسية تعطى للتلميذ مجاناً وكان يتوفر لتلاميذ المدارس رعاية صحية وقائية وعلاجية وتغذية مدرسية كما يتلقى الفقراء منهم بعض المساعدات المالية إلى جانب النشاط الإضافي الذي كان يتم خارج المدرسة وهو ما سمى نشاط (الباليلا) الذي يجمع بين التربية العقائدية (الفاشية) والتربية العسكرية[2].

وعارض العرب السياسة التعليمية الايطالية في ليبيا منذ سنة 1911م وكان الايطاليون يتباهون كذباً بتسامح ومرونة وتحرر سياستهم التي تحرم على الكنسية الكاثوليكية أي نشاط تنصيري في ليبيا غير أن الهدف الرئيسي لمثل هذه السياسة هو ضمان الفصل بين الدولة والكنسية، ولأي حركة استعمارية في بلد إسلامي أدركت ايطاليا التحالف الوحيد بين الحركة الوطنية والدين والضرورة السياسة في المحافظة على أبعادهما بالقدر الممكن[3].

---

[1] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص284.

[2] عمر الشيبانى : نفس المرجع، ص285.

[3] ليونارد ابلتون : سياسة التعليم، ص106.

وهناك عوامل أثرت في حالة الثقافة والتعليم في ليبيا في العهد الإيطالي ومنها سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كان يعيشها الشعب الليبي في العهد الإيطالي بسبب الحرب الطويلة القاسية التي خاضها الليبيون مع الايطاليين وما صاحب هذه الحرب من قتل وتعذيب واعتقال وتشريد ونفى واغتصاب للأموال والأرزاق والممتلكات وكبت للحريات وحرمان من أبسط الحقوق المدنية وإهمال للخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية[1].

ولم تتحسن أحوال الشعب الليبي ولم تتغير كثيراً لأن الحكام الايطاليين استمروا في تمييزهم العنصري وفى تفرقتهم بين الايطاليين والليبيين في الخدمات التعليمية والصحية وفى فرض التوظيف والعمل وفى اعتبارهم الليبي مواطنا من الدرجة الثانية أو أقل من ذلك[2].

إلى جانب تولى الحزب الفاشستى مقاليد الحكم في ايطاليا سنة 1922م وتبنيه سياسة متشددة مع الليبيين وأتساع الطموحات الايطالية التي استنفذت فيها الموارد الليبية[3].

غير أن الروح المحافظة لليبيين وخوفهم على دينهم وعقيدتهم وقيمتهم الدينية والثقافية وشكهم في الايطاليين وعدم ثقتهم في نواياهم جعلتهم لا يقبلون على التعليم الذي كانت توفره السلطات الايطالية لأولادهم، ولذلك أنعدم التأثير الإيطالي إلا في بعض المصطلحات اللغوية اليومية والتي مازالت موجودة في لهجات الليبيين والتي دخلت كمترادفات من اللغة الايطالية.

حركة الجهاد ضد المحتل الإيطالي 1911- 1931م

لم يقبل الليبيون احتلال أرضهم واستعمارها من قبل المحتل الإيطالي فعندما وقع الاعتداء الإيطالي على البلاد كان السيد أحمد الشريف متواجداً بالكفرة يجاهد مع أشقائه من القبائل التشادية ضد المحتل الفرنسي، وعندما علم بنبأ الغزو الإيطالي ثار غضباً وأخذ يدعو الناس للجهاد والدفاع

---

[1] عمر الشيبانى : تاريخ الثقافة، ص285.

[2] أن بروشين : تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، سنة 1991م، ص123.

[3] عبد الرحيم عبد الرحمن : تاريخ أوربا، ص150.

عن الأرض والعرض، والتقى مشايخ القبائل لبحث قضية المواجهة مع الاستعمار الذي أجتاح أرض الوطن[1] وصمم الجميع على مقاومة المحتل ومواصلة الجهاد ضده وكان لإعلانه الجهاد أثره الكبير في حركة المقاومة بالمنطقة الشرقية خاصة لبث الحماس في أبناء القبائل ورفع معنوياتهم مما سهل عملية الانخراط في صفوف المجاهدين، وأسندت إليه قيادة المقاومة بعد مغادرة القائد التركي أنور باشا[2].

وبناء عليه قام السيد أحمد الشريف بتنظيم عدد من الأدوار الحربية في أنحاء مختلفة من برقة من مقره في مسوس جنوب الجبل الأخضر وعين على كل دور من الأدوار عدداً من العناصر البارزة في مجال القيادة وكانت اتفاقية لوزان عام 1912م وانسحاب القوات التركية بموجب تلك المعاهدة قد تركت أثراً سيئاً على حركة الجهاد والمقاومة في ليبيا نظراً لحاجة المقاومة إلى الأسلحة[3].

وبدأت معارك الجهاد الليبي في مراحلها الأولى في كل ليبيا طرابلس وبنغازي وغيرها فعندما قامت إيطاليا بقصف مدينة بنغازي في شهر أكتوبر سنة 1911م توافدت كافة التركيبات الاجتماعية لصد الهجوم عليها ووقعت بالمدينة وضواحيها عدة معارك منها معركة جليانه يوم 19/ 11/ 1911م[4]، كما شهدت مدينة درنه معارك مقاومة هي الأخرى وكذلك طبرق ومرسى الزويتينة ومرسى سوسة ومرسى البريقة وغيرها من المعارك الشهيرة التي كبدت المحتل الإيطالي الكثير من الأرواح والعتاد[5].

---

[1] عبد المولى صالح الحرير: بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، منشورات جامعة الفاتح، سنة 1984م، جـ2، ص36.

[2] خليفة محمد التليسي : معجم الجهاد في ليبيا، دار الثقافة، بيروت، 1972م، ص232.

[3] معروف خليفة معروف : معارك الجهاد في برقة والجبل الأخضر، دار السفير، الإسكندرية، د. ت، ص16.

[4] حبيب وداعه : الذكرى الخمسين لاستشهاد عمر المختار، مركز الجهاد الليبي، سنة 1981م، ص40.

[5] خليفة التليسي : معجم الجهاد، ص230.

ويعتبر شيخ المجاهدين عمر المختار هو رمز الجهاد الإسلامي في العصر الحديث والذي كان يتمتع بشجاعة نادرة ونفس طويل في مراوغة المحتل، والذي أسندت إليه مهمة القيادة في نهاية عام 1922م عندما غادر السيد إدريس السنوسي البلاد إلى مصر، وبرز عمر المختار على رأس المقاومة في بداية عام 1923م والذي نظم حركة الجهاد وخاصة بعد استيلاء الحزب الفاشستى على السلطة في إيطاليا حيث نقضت إيطاليا كافة المعاهدات والاتفاقات السابقة مع بعض الزعامات الوطنية وطبقت سياسة العنف وأعلنت الأحكام العرفية وغدرت ببعض المواطنين من قادة الأدوار في برقة وباشرت حملات الإبادة الجماعية ضد أهالي برقة، ولهذا كله برز عمر المختار ونجح في تصعيد العمل الفدائي إذ جمع أكبر عدد من المجاهدين ووحد زعماء القبائل البرقاوية وأسس الأدوار وأتخذ مبدأ الشورى منهاج عمل في فترات الجهاد ونظم معسكرات المجاهدين وأكتسب ثقة المجاهدين نظراً لإيمانه العميق بالله أولاً ثم بعدالة القضية الوطنية الليبية ومعرفته الواسعة ببطون القبائل في برقة وشجاعته وعزيمته وصبره على اجتياز المحن، وخوضه العديد من الحروب مما أدي إلى نجاحه في كسب ثقة الناس واستطاع تهيئة الرأي العام لفكرة الجهاد[1].

وقد تميزت الفترة 1923- 1931م من الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي بصفات وأنماط جديدة من المقاومة فرضتها الظروف التي وجد المجاهدون أنفسهم فيها ومنها بروز قيادة موحدة تمثلت في الشيخ عمر المختار ومعاونيه الأربعة يوسف بورحيل، الفضيل بوعمر، عثمان الشامي، عبد الحميد العبار، فبدل الانقسامات التي منيت بها حركة الجهاد الليبي في الفترة من أكتوبر 1912- 1922م خاصة في منطقة طرابلس، برزت قيادة حازمة قوية استغنت عن الخلافات الجهوية في المنطقة الشرقية بشكل أكتسب احترام الجميع فانضووا خلفها يحملون راية الجهاد[2].

---

[1] عقيل محمد البربار : حركة عمر المختار في الجبل الأخضر 1923- 1931م، بحث ضمن بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، منشورات جامعة الفاتح، سنة 1984م، جـ2، ص319.

[2] عقيل البربار : حركة عمر المختار في الجبل الأخضر 1923- 1931م، ص319، 320.

ثم التأكيد على حركة الأدوار كأساس استراتيجي في مجال التطوع والتموين، وظهور إستراتيجية عسكرية جديدة وهى (حرب ومقاومة الشعب كله) أو حرب العصابات، قوامها الهجوم بدل الدفاع ثم التحرك السريع بشكل يربك خطط العدو العسكرية[1].

وأصبح نظام الأدوار أساس حركة الجهاد بعد عام 1922م من قبائل برقة والذين كانوا جميعاً يحاربون من أجل قضية واحدة وكان أهل الجبل الأخضر يقاومون المحتل الإيطالي مع شيخهم عمر المختار بطرق مختلفة فمنهم من يزود المجاهدين بمعلومات عن تحرك الإيطاليين، ومنهم من يقدم السلاح والذخيرة والمؤن للمجاهدين، ومنهم من يتستر على المجاهدين أثناء قدومهم إلى المدن التي كانت تحت السيطرة الإيطالية لقضاء بعض حاجات المجاهدين، وما إقامة المعتقلات إلا محاولة من الإيطاليين لحرمان المجاهدين من مورد هام، وسند قوى كثيراً ما اعتمدوا عليه ولم تتمكن وسائل القمع المختلفة من فصم عرى الارتباط الاجتماعي الوثيق بين القيادة الشعبية والمجاهدين، فكانت المعتقلات هي الحل الوحيد الذي أقدم عليه الفاشيست لفصم العلاقة بين الطرفين[2].

وأعتمد المجاهدون على مصادرهم الداخلية التي شملت الزكاة والأعشار والغنائم والجمارك والمكوس تجمع جميعها من خلال تنظيم الأدوار الدقيق حيث كانت الزكاة تجبى من الناس وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ويبدأ في جمعها في شهر محرم، ففي هذا الشهر كان المجاهدون ينظمون قوافل تعرف (بالنقلية) ولا تجمع الزكاة إلا بموجب إيصالات موقعة بخاتم وتوقيع عمر المختار أو من ينوب عنه وكانت الأعشار والزكاة تجمع من السكان في القرى والمدن التي كانت

---

[1] إدريس صالح الحرير : مواقف خالدة لعمر المختار في كتاب عمر المختار نشأته وجهاده، 1862- 1931م، منشورات مركز جهاد الليبيين، 1983م، ص66.

[2] المبروك الساعدي : النظم الحربية (الأدوار لدى عمر المختار) ن ضمن منشورات ضمن كتاب عمر المختار نشأته وجهاده 1862- 1931م، ص93- 111.

تحت السيطرة الإيطالية وقد عجزت مخابرات العدو على حد قول غرسيانى عن اكتشاف هؤلاء المساعدين ويقول : "لقد ساهم المواطنون الخاضعون لحكمنا في تمويل الثوار بكل شئ رجال، وسلاح، ومؤن، وأموال كذلك المشايخ تدفع لهم الرواتب يزيدون عليها قيمة الأعشار ويبعثونها إلى الثوار من أجل تمويل الجنود التابعين لقبيلتهم، وكذلك المواطنون المصنفون يدفعون الأعشار من رواتبهم"[1].

ومثلت الغنائم مصدراً آخر لتمويل حركة الجهاد خاصة التي كان يغتنمها المجاهدون من حروبهم ضد الإيطاليين من أسلحة وذخائر، كذلك المكوس التي كانت تجبى على البضائع الواردة[2].

خاض المجاهدون مع شيخهم عمر المختار حوالي "74" معركة ضد الإيطاليين وعشرات الاشتباكات التي وصلت إلى "260" اشتباكاً على أقل تقدير[3]وأتبع عمر المختار إستراتيجية الهجوم بدل الدفاع يقول غرسيانى "يستمر عمر المختار في المقاومة بشدة ويلاحق قواتنا في كل مكان"[4]، كما أتخذ المختار سياسة التحصن في الأماكن والمناطق الوعرة مثل سيطرتهم وتمسكهم بمنطقة وادي الكوف بالجبل الأخضر إذ وفر الوادي بتكوينه الطبيعي، قلعة منيعة للمجاهدين، وحصناً أمامياً يثير المضايقات وقد سيطر المجاهدون على هذا الموقع الهام وحاول العدو السيطرة على هذا الموقع وزعزعة سيطرة المجاهدين عليه، ولكن دون جدوى[5].

---

[1] غرسيانى : برقة، ص153.

[2] محمد الطيب الأشهب : عمر المختار، القاهرة، 1951م، ص136.

[3] الأشهب : المرجع نفسه.

[4] غرسيانى : برقة، ص111، 112.

[5] عقيل البربار : الأسس الاقتصادية والاجتماعية لحركة جهاد المختار 1923- 1931م، في كتاب عمر المختار، نشأته وجهاده من 1962- 1931م، ص80، 81.

كما أوجد عمر المختار نظاماً عسكرياً في الترقيات يعتمد بالدرجة الأولي على العمل الحقيقي العسكري الذي يظهره المعنى في ميدان المعركة وليس على انتمائه القبلي أو العائلي بحيث يرقى كل الذين يظهرون عملاً مبرزاً في المعارك ومواجهة العدو حيث يرفع إلى عمر المختار تقريراً من الرئيس المباشر يشرح الحالة التي أستحق عليها المعنى بالترقية، ويصدر بذلك أمر كتابي من عمر المختار يوزع على باقي المجاهدين[1].

كل هذه الخطوات الإستراتيجية والتنظيمية كانت مصحوبة بقدرة فائقة على التضحية والفداء أذهلت القادة الإيطاليين وأعوانهم من قدرة المجاهدين على تحمل الصعاب، وجلدهم على مقاومة برد الجبل القارص وشتائه العاصف، أجسامهم النحيفة الضامرة، ونتوءات وجوهم البارزة وملابسهم الرثة وأرجلهم الحافية، وصبرهم على الجوع والعطش الأمر الذي جعلهم يفكرون جدياً بإحراق الجبل الأخضر كله بما فيه من نبات وحيوان وإنسان[2].

وقد تزامن مجيء شيخ الشهداء عمر المختار كقائد لحركة الجهاد مع وصول الحزب الفاشستى للسلطة في إيطاليا الأمر الذي ترتب عليه مواجهة المجاهدين لأسلوب جديد في الحرب، وعقلية متعصبة سعت إلى تدميرهم والقضاء عليهم، لقد كان موسولينى بنفسه ضد قيام إيطاليا بغزو ليبيا في عام 1911م لكنه وبعد وصوله إلى السلطة صار من أكثر المتطرفين بالمناداة بضرورة القضاء على حركة الجهاد الليبي مهما أستغرق الأمر من وقت أو كلَّف من ثمن تمشياً مع مبدأ الفاشيست "إذا تعارض عنصران ويتعذر فض النزاع فالحل الوحيد هو القوة"[3].

---

[1] المبروك الساعدي : النظم الحربية، ص100.

[2] أحمد الزاوي : عمر المختار، مكتبة الفرجانى، طرابلس، 1970م، ص51.

[3] مصطفى حامد : أثر سياسة الفاشيست على الجهاد في ليبيا، مجلة الشهيد، السنة الثالثة، 1983م، ص83.

وقد تمثلت سياسة الفاشيست تجاه المجاهدين في تطبيق لا مع الزعماء ولا ضد الزعماء ولكن بدون الزعماء، وتطبيق سياسة فرق تسد، وتطبيق النظام العسكري الفاشستى والقائل بضرورة القضاء على حركة الجهاد الليبي بغض النظر عن الوسيلة والوقت والتكلفة[1].

من هذا المنطلق بدأ الفاشيست يقدمون بعض الإغراءات لبعض الزعامات الليبية حتى إذا ما تعاونت معهم أو ركنت إلى الهدوء غدروا بها وسيطروا على المقاومة، ثم قضوا على من ساعدهم، كذلك كان الفاشيست كثيراً ما يعلنون العفو عن بعض المجاهدين إذا هم استسلموا لهم، وحين تتم عملية الاستسلام، يعدم ويصادر أملاك المستسلم[2].

وقد حاولت إيطاليا أن تعطى بعض الإغراءات لعمر المختار نفسه لكنها لم تفلح في تحقيق ما سعت إليه[3]، وفشلت جميع محاولات إيطاليا استدراج عمر المختار إلى الاستسلام، وكانوا على استعداد أن يدفعوا أي شيء لهذا الغرض لكن المختار كان يصر على شروط مفادها تحرير البلاد من الوجود الإيطالي، وضرورة حضور مندوبين من الحكومة المصرية والتونسية المحادثات، ثم أن يكون الليبيون أحراراً في حمل السلاح على اختلاف أنواعه وفى جلبه من الخارج[4].

وإزاء فشل الإيطاليين في سياستهم لاستدراج المختار والمجاهدين إلى التسليم وعدم نجاح سياسة (فرق تسد) في تحقيق الهدف المرجو منها رغم الأضرار الجسيمة التي ألحقها بحركة الجهاد – ألتفت الفاشيست إلى تطبيق نظام عسكري يقتضى بالقضاء على المقاومة مهما كلف الأمر، فأعدوا قوات كبيرة للقضاء على عمر المختار وجهاده وقد تم لهم ذلك سنة 1931م بالقبض على

---

[1] عقيل البربار : حركة عمر المختار، ص136.

[2] مصطفى حامد : أثر سياسة الفاشيست على الجهاد في ليبيا، مجلة الشهيد، السنة الثالثة،1998، ص337.

[3] إدريس الحرير : مواقف، ص72.

[4] عقيل البربار : حركة عمر المختار، ص338.

المختار وإعدامه[1] وذلك بعد أن انبثقت عقلية إيطاليا عن أساليب جديدة تمثلت في مد الأسلاك الشائكة عبر الحدود الليبية المصرية وإحكام السيطرة على الساحل الليبي، وطرد المجندين العرب من الخدمة بالقوات المسلحة الإيطالية، وأتباع سياسة التجويع والتشديد والاعتقال والإخفاء موضع التنفيذ، وكثرة المعتقلات التي ساهمت بالفعل في كسر فعالية حركة الجهاد وأدت إلى إخفاء جزء كبير من المجتمع الليبي وإفناء الثروة الحيوانية وتدمير الاقتصاد الوطني إلى جانب هجرة الآلف كمشردين إلى البلاد المجاورة[2].

وقد ترتب على تطبيق هذه الإجراءات آثار سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ونفسية على المجاهدين، الذين عزلوا عزلاً مادياً عن قاعدتهم الشعبية، وكذلك على الليبيين الآخرين الذين مستهم هذه الإجراءات بحيث لم يعودوا في وضع أو في بيئة تمكنهم من تقديم العون لحركة الجهاد في الجبل الأخضر، فكانت لها نتائج سلبية على حركة الجهاد أدت في النهاية إلى القضاء على حركة المقاومة والكفاح المسلح سنة 1932م[3] وانتهت ملحمة من أروع ملاحم الجهاد في العصر الحديث والتي استمرت على مدى خمسة وعشرين عاماً قام بها رموز الجهاد الذين غمرت دماؤهم الزكية تراب هذا الوطن، وسطروا أروع ملاحم البطولة والفداء في سبيل الدين والوطن وتحملوا فيها عناء عشرين عاماً من الكر والفر والجوع والعطش حفاة عراة لقنوا المستعمر الإيطالي دروساً في التضحية والفداء.

---

[1] الأشهب : عمر المختار، ص195.

[2] يوسف سالم البرغثى : المعتقلات والأضرار الناجمة عن الغزو الإيطالي لليبيا ضمن كتاب عمر المختار نشأته وجهاده، 1862-
1931م، ص113- 115.

[3] حبيب الحسناوي : الأساليب الحربية في حركة جهاد الليبيين، مقال ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، مركز جهاد الليبيين، العدد 4، 1998م، ص410، 411.

اثر سياسية الاحتلال الإيطالي في هجرة بعض الليبيين إلى مصر:

تعتبر العلاقات المصرية الليبية من أقدم العلاقات بين الشعوب، فالصلات بين الشعبين صلات تاريخية قديمة قدم التاريخ نفسه فبحكم الجوار والموقع الجغرافي المهم ارتبطت ليبيا مع مصر بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فقد كانت برقة وما تزال امتداداً طبيعياً لمصر خلال العصور التاريخية، وكانت الهجرات الليبية إلى مصر لا تنقطع، ومؤثراتهم لا تزال قائمة حتى يومنا هذا في كل من الدلتا والفيوم والصعيد والواحات والصحراء الغربية[1].

ومن الواضح أن الحدود السياسية الغربية لمصر امتدت حتى شملت إقليم برقة خلال العصور القديمة حيث بقيت ليبيا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصر فمع بداية الفتح العربي الإسلامي واصل عمرو بن العاص "رضي الله عنه" تقدمه نحو الغرب حتى أصبحت برقة ضمن الولاية المصرية[2]،وظلت العلاقات مستمرة بين البلدين طوال العصور الوسطي فكانت برقة تتجه إلى مصر باعتبارها مركزاً للحضارة والعمران، كذلك كانت مصر بمثابة بوابة التعريب بالنسبة للمغرب كله فعن طريقها انتقلت الحضارة العربية إلى الشمال الأفريقي[3].

أما في العصر الحديث فإن الحدود المصرية الليبية تعد من أطول الحدود العربية، حيث يبلغ طولها حوالي 1900 كم[4]،فقد برز موقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي المميز والذي جعلها مطمع الدول الكبرى فهي تشغل مسافة 1900كم على الساحل الأفريقي الشمالي للبحر المتوسط كما أنها تعد عمقاً استراتيجياً لمصر وقت الحرب، خاصة أن الحدود بين البلدين لا تعد عائقاً أمام

---

[1] أرويعي محمد على قناوي : الكفاح الوطني للمهاجرين الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1911– 1945م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، ص185.

[2] حسين مؤنس : مصر ورسالتها، دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1989م، ص29 ؛ عبد العزيز طريح شرف : جغرافية ليبيا، ط3، القاهرة، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 1990م، ص5– 7.

[3] الطاهر أحمد الزوى : تاريخ الفتح العربي لليبيا، القاهرة، دار المعارف بمصر، بدون، ص37.

[4] جمال حمدان : الجمهورية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، القاهرة، 1972م.

تحرك الجيوش، لذلك تعتبر محمية طبيعية لمصر إذا اشتركت في حرب من جهة الشرق[1] فليبيا تمتلك مساحة جغرافية واسعة يجعلها أبعد عن متناول القذائف إذا حدثت حرب مع إسرائيل، كذلك يساعد الاتساع الجغرافي في توزيع القواعد العسكرية والبحرية والجوية خاصة باستخدام القواعد الجوية مما يساعد في تدريب الطيران، كما أن موارد ليبيا من العملات الأجنبية يعزز مركز مصر خلال إسهاماتها في نفقات التسليح[2].

أما إذا كان هناك توتر في العلاقات فإن الأراضي الليبية تشكل خطورة على الأمن القومي المصري خاصة إذا كانت بها قواعد عسكرية أجنبية، فالمسافة بين طبرق وبور سعيد لا تزيد على 514 ميلاً بحرياً، وبينها وبين الإسكندرية 362 ميلاً بحرياً، ومن الواحات الليبية الجنوبية يمكن الإشراف على وادي النيل حتى وادي حلفا في السودان، فالمسافة بين واحة جغبوب ومدينة بنى سويف 370 ميلاً، وبينها وبين الواحات البحرية 285 ميلاً[3].

وبسبب ذلك اهتمت مصر باستقرار الأوضاع في الأراضي الليبية إضافة إلى حرصها على عدم وقوع ليبيا تحت السيطرة الأجنبية، الأمر الذي يشكل خطراً على الأراضي المصرية، لذلك وقفت مصر ضد أهداف الغرب في بناء قواعد عسكرية على الأراضي الليبية، وخاصة ضد بريطانيا والولايات المتحدة التي كانت تسعى لفرض سيطرتها على القوى السياسية في المنطقة[4].

كما أن موقع ليبيا في حوض البحر المتوسط يعطيها أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للبحر نفسه، وبعد أن دخلت ليبيا ضمن الأقطار البترولية زادت أهميتها بالنسبة للدول الغربية نظراً لقربها وسهولة نقل بترولها عبر البحر المتوسط، إضافة إلى قلة تكلفته ورخص أسعاره بها[5]، وليبيا

---

[1] مجده رشاد عبد الغنى : العلاقات المصرية الليبية، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2007م، ص18.

[2] محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي للأنجلو المصرية، القاهرة، 1958م، ص309.

[3] عز الدين فودة : حدود مصر الدولية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة، 1993م، ص369.

[4] طه المجذوب : العمق الاستراتيجي بين مصر وليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 30 أكتوبر، سنة 1972م، ص124.

[5] جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية، ص103.

ستظل بوابة المشرق ومدخل المغرب وحلقة الوصل بين المغرب ومصر، وهى عامل اتصال سياسي قوي بين الإقليمين[1].

والتجانس الاجتماعي بين الشعبين المصري والليبي قديم قدم الموقع والتاريخ نفسه، ونتيجة لصلات المصاهرة والنسب والقربى حيث لا توجد قبيلة عربية ليبية في الإقليم الشرقي من ليبيا إلا ولها فروع في القرى والمدن الحدودية المصرية[2] ويتضح ذلك أكثر في إقليم الصحراء الغربية والريف المصري، حيث أخذت بعض القبائل الليبية كالفوائد والجوازي، والحرابي والبراعصة وأولاد علي والفرجان والدرسة والهنادى وترهونة والجهمة والعمائم والهوارة والقطعان، تستقر تدريجياً في مصر أواخر القرن التاسع عشر[3].

مناطق استقرار المهاجرين

واستقرت بعض القبائل الليبية في أماكن متعددة من الإقليم المصري حيث استقر بعضهم بالمراكز الحضرية الشمالية ابتدأً من السلوم وحتى الإسكندرية كحمام مريوط وسيدي عبد القادر، والضبعة، ومطروح، وسيدي براني، وسيوة، والواحات الداخلة، والخارجة، والفرافرة، واستقر البعض منهم في صعيد مصر، ابتدأً من الجيزة إلى الفيوم، وسمالوط، والمنيا، والبحيرة، وبني سويف وغيرها، وقد لعبت تلك القبائل دوراً كبيراً في تعزيز الصلات الاقتصادية والاجتماعية بين الليبيين والمصريين، كما ساهمت في إرساء دعائم النهضة العمرانية في تلك الجهات فضلاً عن مساهمتها في النشاط الاقتصادي والتجاري والزراعي والرعوي[4].

---

[1] محمد عبد الرحمن برج : العلاقات المصرية الليبية عبر التاريخ، القاهرة، المركز العربي الدولي للنشر، القاهرة، 1992م، ص23.

[2] أرويعي قناوي : الكفاح الوطني، ص185.

[3] على شلبي : الريف المصري، القاهرة، د. ت، سنة 1983م، ص274.

[4] أرويعي قناوي : الكفاح الوطني، ص186.

وزادت الهجرات إلى مصر أواخر القرن التاسع عشر نتيجة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان لوقوع ليبيا تحت سيطرة نظام استيطاني عنصري منذ سنة 1911– 1943م أثره في انتقال أعداداً كبيرة من السكان الليبيين مهاجرين إلى مصر نتيجة للأسلوب الوحشي الذي مارسته إيطاليا ضد الأهالي الليبيين وأدى إلي تدمير البنية البشرية والاقتصادية الليبية وتغيير الأنظمة والأنماط المعيشية للمواطنين الليبيين مما أضطرهم إلى الهجرة قسراً إلى الشقيقة مصر التي وجدوا فيها الحماية والأمن والطمأنينة[1].

ولم تقتصر تلك الهجرات على أهالي المنطقة الشرقية من البلاد كأهل طبرق ودرنة والبيضاء والمرج واجدابيا وغيرها، ولكنها شملت معظم أهالي المدن الساحلية كطرابلس ومصراته والخمس وبنغازي، حيث كان العقاب الذي كان سيتعرض له سكان هذه المدن هو السجن الطويل أو المؤبد، أو التهجير الإجباري، أو حرق المدن والقرى بمن فيها[2].

وكانت السياسة الاستعمارية الإيطالية وتطبيقاتها الجائرة في ليبيا تهدف إلى تفريغ البلاد من سكانها الأصليين ثم ملئها بالمستوطنين الإيطاليين، وكانت الحركة القومية العنصرية والأجهزة الرسمية الإيطالية وراء هذه السياسة، فقد تبنت بعض الشخصيات الرسمية الإيطالية الدعوة إلى هذه النظرية (التفريغ والملأ) بكل صراحة، حيث كتب المرشال بادوليو، ما نصه (لن تتوقف حملتنا حتى تقوم الجماهير المتراصة من الإيطاليين بالانتزاع المطلق لكل قطعة مهمة من هذه الأرض الليبية حتى توطنوا ليبيا بالإيطاليين فهذا أمر الدوتشي[3].

---

[1] عز الدين عبد السلام العالم : تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي، 1929– 1948م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 2000م، ص39.

[2] أرويعي قناوي : الكفاح الوطني، ص186.

[3] نيكولاي بروشين : تاريخ ليبيا، ص219.

وتنوعت الهجرة إلى مصر بهجرة عائلات بكاملها منها عائلات عمر المختار، والسويحلي، والمَّريض، والعبار، والكزة، وخليفة النعاس، وسيف النصر وغيرهم، كما هاجرت قبائل كاملة إليها خاصة من الشرق ثم هجرة الأفراد[1].

وبعد استشهاد عمر المختار في 16 سبتمبر سنة 1931م تصاعدت موجة المهاجرين إلى مصر طلباً للنجاة من ظلم المستعمرين الطليان، ولكن المرحلة من 1939- 1943م شهدت نوعاً من الاستقرار بعد انتهاء المقاومة المسلحة ولكن بعض الليبيين فضلوا العودة من مصر لسوء الأحوال الاقتصادية في الصحراء الغربية ونشاط السلطات الإيطالية في مصر في تشجيع المهاجرين إلى ليبيا والعفو السياسي وإرجاع بعض الأملاك المصادرة[2].

الأنشطة السياسية التي مارسها السياسيون الليبيون في مصر 1911-1943م:

أما عن النشاط السياسي لهؤلاء المهاجرين الليبيين في مصر فقد بدأ مبكراً منذ سنة 1911م وهى السنة التي احتلت إيطاليا فيها ليبيا، فقد أضطر كثير من العرب الليبيين إلى الهجرة إلى مصر نتيجة لصلف الاستعمار الإيطالي الغاشم وممارساته الوحشية عقب الاحتلال الإيطالي عندما قامت القوات الإيطالية بالانتقام من المجاهدين الليبيين الذين تمكنوا من صدهم خلال الأشهر الأولي التي سبقت توقيع اتفاقية لوشى لوزان بين إيطاليا من جانب والدولة العثمانية من جانب أخر في أكتوبر سنة 1912م، ولئن كانت تلك الإجراءات الانتقامية ليست بسيطة في نتائجها فإن ظروف الحرب العالمية الأولي 1914- 1918م ونتائجها على البلاد وخاصة من الناحية الاقتصادية والتي تمثلت في الحصار الاقتصادي وما نتج من انتشار الجفاف والأوبئة

---

[1] عزالدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص81- 85.

[2] مصطفى عبد الله بعيو : المختار في مراجع تاريخ ليبيا، بيروت، دار الطليعة، 1978م، ط3، ص113.

والأمراض على مكان واسع من ليبيا، كل تلك العوامل دفعت العديد من الأسر الليبية إلى الفرار والهجرة إلى مصر[1].

وتوقفت الهجرة الجماعية الليبية إلى الأقطار المجاورة وخاصة مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي 1918م وتأسيس الجمهورية الطرابلسية، وإعلان العفو عن جميع الأهالي وصدور القانون الأساسي للقطر الطرابلسي في أول يوليو سنة 1919م[2].

وخلال الفترة من 1922- 1939م أتسم النشاط السياسي لهؤلاء المهاجرين بالمقاومة السرية[3]، فقد كان لإيطاليا جالية كبيرة وقوية في مصر، وكونت هذه الجالية الكثيرة العدد لنفسها نفوذاً سياسياً قوياً في البلاط المصري، وفى الدوائر السياسية البريطانية حيث اتفق الخديوي "عباس حلمي الثاني" مع الحكومة الإيطالية في أوائل سنة 1913م على أن يبيعها سكة حديد مريوط التي كانت مكاناً خاصاً له بضعف ثمنها الحقيقي وذلك بمبلغ وقدره (800.000) ثمانمائة ألف ليرة[4] وكانت هذه الصفقة الإيطالية مع الخديوي عباس مقابل مساعدته لإيطاليا في إخماد الحرب في ليبيا[5].

وبناء على هذا الاتفاق شكل الخديوي عباس حلمي الثاني لجنة باشرت مهامها بإرسال عدة وفود إلى أحمد الشريف في برقة خلال عامي 1913- 1914م لحمله على ترك المقاومة، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل، كما تنازلت الحكومة المصرية عن واحة الجغبوب الليبية الأصل وذات الموقع الاستراتيجي الهام والآثار الإسلامية لصالح إيطاليا في الاتفاق المصري الإيطالي الذي وقع في القاهرة في ديسمبر سنة 1925م، والذي مكن إيطاليا من احتلال الجغبوب

---

[1] أرويعي قناوي : الكفاح الوطني، ص187.

[2] أرويعي قناوي : نفسه.

[3] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص111.

[4] محمد عبد الرحيم برج : العلاقات المصرية الليبية، ص94.

[5] محمد رجب الزائدي : شكيب ارسلان والقضية الليبية، ليبيا، 1964م، ص10.

في فبراير سنة 1926م الأمر الذي أدى إلى حرمان عناصر المقاومة الليبية في منطقة الجبل الأخضر من التزود بالمعونات العسكرية التي كانت تصلهم عبر تلك الواحة[1].

موقف السلطات الايطالية بمصر من المهاجرين الليبيين ونشاطاتهم السياسية :

وطالبت الحكومة الإيطالية مصر سنة 1923م باستعادة المهاجرين الليبيين خاصة السياسيين والقادة العسكريين الذين قادوا حركة الجهاد ضدها بحكم أنهم رعايا بحكم القانون الإيطالي[2] والغريب أن السلطات المصرية استجابت لهذه المطالب واتخذت موقفاً معادياً من بعض قيادات الحركة الوطنية الليبية، ولكن كان لموقف عبد الرحمن عزام[3]الذي قام مع مجموعة من المهاجرين الليبيين بشن حملة واسعة في الصحافة المصرية لصالح المهاجرين[4] وكان أثر هذه الحملة الصحفية إيجابياً، فلم تعد الحكومة المصرية المهاجرين إلى الحكومة الإيطالية وظل الليبيون المشتغلون بالسياسة ممن هاجروا إلى مصر واستوطنوا فيها أمثال أحمد السويحلي، صالح الأطيوش، أحمد المريض، وعبد الحميد العبار، والطاهر الزاوي، وعبد الجليل سيف النصر وغيرهم يتعرضون لكثير من المضايقات بتأثير المفوضية الإيطالية في مصر[5] فكانت السلطات المصرية كثيراً ما تخضعهم للمراقبة الشديدة والإجراءات الصارمة مثل اقتحام بيوتهم وتفتيشها وإلقاء القبض عليهم وسجنهم وذلك بدعوى الاحتياطات الأمنية[6]بل خيرتهم بين العودة إلي وطنهم أو التجنس

---

[1] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص113.

[2] انجلوا اديل بوكا : الإيطاليون في ليبيا، ترجمة محمود على التائب، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1995م، ص96.

[3] عدد الالأهرام، 1894– 1979م، سياسي مصري مشهور، أظهر اهتماماً كبيراً بحركة الجهاد الليبي منذ بداية الغزو الإيطالي، حيث كانت له مشاركة طيبة في بعض أحداثه خلال مرحلته الأولي في برقة وطرابلس، ثم عند توليه أمانة الجامعة العربية عام 1945م كأول أمين لها، عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، هامش(*)، ص115.

[4] جريدة الأهرام، القاهرة، 23 يناير 1924م، مقال تحت عنوان (الليبيون الموقوفون بالحمام)، كتبه عبد الرحمن عزام.

[5] مسألة طرابلس، مجلة وادي النيل، العدد 4395، الإسكندرية، الخميس 10 يناير 1924م.

[6] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص116.

بالجنسية الإيطالية أو القبول بالجنسية المصرية أو الهجرة إلي أقطار أخرى وهذا ما حصل بالفعل حيث هاجروا إلي بلاد الشام وأماكن أخرى من أقطار المشرق العربي[1].

وكان للحكومة الإيطالية مخبرون وللأسف ليبيين يقومون بمهمة مراقبة المهاجرين المقيمين الذين تصفهم بالخارجين عن القانون في مصر، وكان من بين المفروض عليهم الرقابة الأمير إدريس السنوسي حيث خافت من تحول ولاءهم للبريطانيين الأمر الذي يضر بمصالح إيطاليا في ليبيا[2] وكان أكثر المهاجرين تعرضاً هم القادة العسكريين الذين قادوا في السابق حركة المقاومة ضد الإيطاليين والذين هاجروا إلى مصر حيث اعتبرت السلطات الإيطالية كل المهاجرين الليبيين داخلين فيما يسمى (إطار الرعوية الإيطالية)، ودخلت مع الحكومة المصرية آنذاك في مفاوضات للتضييق عليهم ومراقبتهم حيث عقد اتفاق بينهما في القاهرة في أبريل سنة 1923م لهذا الغرض[3].

واعتقلت الأجهزة الأمنية المصرية "عثمان القيزاني" في الفيوم المصرية والذي أحدث أصداء واسعة في الرأي العام المصري أثر المقالات الصحفية التي حررها أعلام القلم من أمثال عباس العقاد وغيره، ونتج عنها عدم تسليم القيزاني للسلطات الإيطالية، وأن اتخذت قراراً بطرده من مصر[4]ومن جهة أخرى أوجد قرار الحكومة المصرية المتعلق بطرد المهاجر الليبي عثمان القيزاني من مصر قلقاً شديداً في أوساط المهاجرين الليبيين مما دفع بعضهم إلى طلب الحصول على الجنسية المصرية[5].

---

[1] عز الدين العالم ، تاريخ،ص 116.

[2] بوكا : المرجع السابق، ص295.

[3] جريدة المقطم، الاتفاق الإيطالي المصري، القاهرة، عدد يناير سنة 1924م.

[4] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص121.

[5] مجيد خدوري : ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، دار الثقافة، بيروت، 1966م، ص96.

ثم لجأت السلطات الإيطالية في مصر لموقف أخر ضد المهاجرين بإشاعة الشائعات والدعاية الكاذبة عن ولاءهم لإيطاليا، كما أوعزت إلى الحاكم العام في ليبيا بمنع وصول الحوالات المالية للطلبة الدارسين والتي كان يرسلها أهالي الطلبة إلى أبنائهم الدارسين بمصر[1].

كل هذه الأساليب دفعت المهاجرين الليبيين إلى العمل السري إلى جانب طبيعة الهجرة التي أدت إلى تفرقهم في المدن والقرى والأرياف المصرية بحثاً عن وسيلة للعيش، إلى جانب صعوبة المواصلات التي كانت تقف حائلاً دون إقامة نوع من الاتصالات المستمرة بين رؤساء المهاجرين [2] كما كان لظهور بوادر الخلاف بين المهاجرين الطرابلسيين والبرقاويين منذ وقت مبكر من هجرتهم حائلاً قوياً دون وجود نشاط سياسي فاعل على الساحة المصرية فغلب على الفريقين تبادل الانتقادات والاتهامات، وكانت سبباً في ركود العمل السياسي الموحد فترة طويلة من الزمن[3].

كما رفض الأمير إدريس السنوسي والمجموعة الموالية له بكل قوة أي تنظيم أو جمعية أو تكتل سياسي خارج عن سيطرتهم ومحاربته خاصة إذا كان هذا التنظيم منتمياً إلى الجانب الطرابلسي[4].

كما تأثر النشاط السياسي للمهاجرين الليبيين في مصر بالموقف البريطاني منه، وتأثر هذا النشاط سلباً مع إيجابية العلاقات البريطانية الإيطالية، وإيجاباً بعد أن تحولت هذه العلاقات إلى السلبية بعد توترها وتحولها إلى عداء سافر خلال الحرب العالمية الثانية[5]ولذلك عملت

---

[1] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص123.

[2] مجيد خدوري : ليبيا الحديثة، ص66.

[3] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص124و ارويعي قناوي ، المرجع السابق ص205.

[4] محمد رفعت عبد العزيز : العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن العشرين، 1911- 1951م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، 1986م، ص197.

[5] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص125.

بريطانيا كل ما في وسعها أثناء العلاقات الايجابية مع إيطاليا على منع الأهالي من الدخول إلى الأراضي المصرية.

أساليب المهاجرين الليبيين في مقاومة الاستعمار الايطالي في مصر:

وأتخذ المهاجرون الليبيون عدة أساليب لمقاومة الاستعمار الإيطالي في مصر ففي أوائل ابريل سنة 1924م، هاجر أحمد المَّريض المولود في ترهونة سنة 1877م رئيس هيئة الإصلاح المركزية إلى مصر برفقته حوالي(400) مجاهد، واتخذت هذه المجموعة محافظة الفيوم موطناً لها، وفى الفيوم نظم المهاجرون، ثم شرع في ربط علاقته السياسية مع بقية المهاجرين من طرابلس وبرقة كما ربط علاقته مع شخصيات مصرية مهمة مثل عبد الله باشا لملوم، وسعد زغلول باشا، وعائلة الباسل، ودعا أحمد المريض لحضور الاجتماعات العامة والخاصة للمهاجرين الليبيين في مصر ولحضور المؤتمرات الإسلامية والعربية أيضاً، ومنها مؤتمر الخلافة الذي عقد في مايو سنة1926م، وواصل نشاطه بصفة سرية شأن بقية زعماء المهاجرين حتى وفاه الأجل المحتوم بعد مرض ألم به يوم 7 فبراير سنة 1940م[1].

وشارك المريض في الجهاد السري في مصر ومعه عبد الحميد العبار العقوري الذي شارك في مقاومة الإيطاليين ونجح في اجتياز الأسلاك الشائكة وعبر الحدود إلى مصر مهاجراً في أواخر سنة 1931م[2].

وكان للعبار دور كبير في الأحداث الوطنية اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية فكان له دور مهم في المؤتمرات العامة وتكوين جيش التحرير الليبي كما ساهم بإخلاص في إزالة أسباب الخلاف بين رؤساء المهاجرين[3].

---

[1] عز الدين العالم : نفس المرجع، ص130.

[2] محمد عبد السلام الشلمانى : شيء عن بعض رجال عمر المختار، د. ت، مطبعة الثورة، د. ت، ص24.

[3] بوكا : المرجع السابق، ص330.

وكان لوجود بعض قيادات الجهاد الليبي ونشاطهم السياسي خلال الفترة 1922م حتى سنة 1939م أثر كبير في جذب عناصر فعالة أخرى من المهاجرين الليبيين إلى مصر إلى أهداف الحركة الوطنية وأساليبها الدعائية والتنظيمية، فقد ساهمت هذه العناصر في إقامة جسور قوية مع المجاهدين بالداخل دفعتها للتكتل تحت رأيه واحدة لمواجهة ملف المستعمرين لفضح الأساليب القمعية والوحشية التي كانت تنتهجها سلطات الاحتلال الإيطالي في ليبيا ومحاربتها إعلامياً ببث الدعاية ضد إيطاليا الفاشية[1].

وشملت أفواج المهاجرين الليبيين إلى مصر العديد من العناصر المثقفة من الصحفيين والفنانين والأدباء وطلاب العلم والعلماء الذين كتبوا في الصحف المصرية لفضح أساليب المستعمر الإيطالي وممارساته، والتصدي للدعاية الكاذبة التي استخدمت إيطاليا بعض ضعاف النفوس من الليبيين للترويج والدعاية لها[2]، ومن أهم الصحف التي كتب فيها هؤلاء المهاجرون المقطم والأهرام، والمؤيد، والصحف الأجنبية الصادرة في مصر رغم أنها دافعت بشدة عن إيطاليا، واشتهر محمود زكي الطرابلسي بنشاطه الصحفي بين المهاجرين الليبيين في مصر وكثرة ممارسته لهذا النوع من القتال السياسي[3].

وإلى جانب الكتابة الصحفية ازدهرت في مصر أدبيات معادية لإيطاليا أنتجها بعض المثقفين من المهاجرين الليبيين في شكل مطبوعات صغيرة الحجم وذات مضمون تاريخي سردي تحوى تجميعاً لفظائع الإيطاليين في ليبيا ومنها كتاب (عمر المختار) الذي ألفه الطاهر الزاوي

---

[1] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص132.

[2] انظر، عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص123- 137.

[3] محمود زكي الطرابلسي : نداء إلى مهجري طرابلس الغرب، مجلة الرابطة العربية، القاهرة، السنة الثانية، سنة 1937م، ص42، 43.

باسم مستعار (أحمد محمود) الذي أدان القمع الإيطالي ولكنه استنكر تصرفات بعض أفراد العائلة السنوسية إلى حد اتهام بعض أفرادها بمساعدة الإيطاليين في الاستيلاء على برقة[1].

كما نظم بعض المهاجرين الشعر للرد على مظالم الاستعمار الإيطالي، داعين الشعب الليبي والشعوب العربية إلى المقاومة، كما قاموا بالمراسلات السياسية بينهم وبين المهاجرين الليبيين في بلاد الشام بزعامة "بشير السعداوي" وغيره الذين أنشأوا مركزاً قوياً للنضال ضد الاستعمار الإيطالي بمختلف أساليب الدعاية والنشر وتأليب الرأي العام العربي والإسلامي[2]وترتب على هذه المراسلات السياسية بين المهاجرين في مصر وإخوانهم في الشام على توحيد العمل السياسي لليبيين في المهجر حيث تم تمثليهم في المؤتمرات العربية والإسلامية مثل مؤتمر الخلافة الذي عقد بالقاهرة في مايو سنة 1926م، ومؤتمر التضامن العربي في مصر سنة 1926م، وغيرها[3].

وكان المهاجرون يعقدون بعض الاجتماعات السرية لتنظيم العمل السري بين الحين والآخر خاصة عند زيارة بعض زعماء المهاجرين إلى القطر المصري، وفى أثناء إحياء بعض المناسبات الوطنية وكانت الفيوم والإسكندرية وصعيد مصر والصحراء الغربية أمكنة مناسبة لعقد تلك الاجتماعات السرية، ففي أثناء زيارة عمر المختار للقاهرة في مارس 1923م على رأس وفد من المجاهدين لوضع الأسس التنظيمية لحركة المقاومة الليبية للتباحث سراً مع بعض قيادات المهاجرين حول تموين حركة الجهاد الليبي من الأموال التي جمعها إدريس السنوسي باسم حركة الجهاد[4]، كما أتصل عمر المختار بكبار رجال السياسة المصرية المهتمين بالقضية الليبية مثل

---

[1] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص151.

[2] محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة، القاهرة، مطبعة الاتحاد، 1977م، ص776.

[3] شكري : نفسه، ص301.

[4] الهادي، الرويمى : النشاط السياسي السري للمهاجرين، طرابلس، سنة 1996م.

عمر طوسون، وعبد الرحمن عزام، وأحمد الباسل وتباحث معهم أوجه الدعم الممكن تقديمه لحركة المقاومة الوطنية[1].

ومن النشاط السياسي السري للمهاجرين الليبيين في مصر، تلك المفاوضات السرية التي تجرى بين بعض زعماء المهاجرين الليبيين والسلطات الإيطالية والبريطانية، كما أمد المهاجرون المجاهدين في الداخل بالتموين والسلاح والذخيرة وتولى المهاجرون مهمة نقل التبرعات والمؤن والذخائر من مصر إلى المجاهدين في برقة وكان حجم هذه التبرعات كبيراً، وقدمت الحكومة الإيطالية وسلطاتها في ليبيا الشكوى من استمرار تدفق المتطوعين الأتراك والعرب عن طريق مصر حتى نهاية 1915م، التي شهدت انقطاع الخط التجاري مرحلياً مع مصر، وذلك عند مهاجمة أحمد الشريف للإنجليز في مصر[2].

ونتيجة لاستعداد المقاومة الوطنية في الجبهة الشرقية كانت قيادة المجاهدين بحاجة أكثر إلحاحاً لمصدر التموين الأتي من مصر، لذلك شكل المهاجرون لجاناً لجمع التبرعات في القاهرة والإسكندرية ومطروح، وساهم كثير من المهاجرين في التطوع من أعمال الشحن والتفريغ وتخزين البضائع التي كانت تتطلبها قيادة المجاهدين، وهى الأرز والشاي والدقيق، بالإضافة إلى الأسلحة والذخيرة[3].

كما أسس عمر المختار دوراً من القبائل الليبية المهاجرة إلى مصر في منطقة بئر الغنم وقد تولى ذلك الدور مهمة تزويد المجاهدين بالجنود من أبناء القبائل الليبية في مصر[4].

---

[1] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص164.

[2] مصطفى على هويدي : الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي، مراجعة صلاح الدين السوري، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1988م، ص97.

[3] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص173.

[4] عقيل البربار : حركة عمر المختار في الجبل الأخضر، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، طرابلس، 1984م، ص287.

ولجأ المجاهدون في مصر إلى تشكيل بعض التنظيمات السياسية السرية والتي تألفت من زعماء الحركة الوطنية في مصر والتي عملت تحت ستار من الخفاء وبدون ترخيص من أجل تحقيق مبادئها وتنظيم وقيادة الحركة الوطنية[1].

ومنها اللجنة الطرابلسية برئاسة أحمد السويحلي وكانت منازل هؤلاء المهاجرين هي أماكن اجتماعهم وتشاورهم وتدارس أحوالهم وتنظيم العمل السياسي السري فأقاموا الاحتفالات الوطنية وكتبوا في الصحف بأسماء مستعارة وطبعوا المنشورات والمذكرات السرية ووزعوها[2].

ثم جمعية الدفاع الطرابلسية التي تأسست أيضاً سنة 1928م وقام بتأسيسها طلبة الأزهر الليبيين وكانوا سبعة ومنهم الهادي الرويمى وكان نشاطهم تأييد مهاجري بلاد الشام وإمدادهم بالمعلومات والكتابة عن نضال الشعب الليبي في الجرائد المصرية، والاتصال بالزعماء الليبيين والعرب[3].

استمرت هذه التنظيمات السرية تعمل سراً في مصر من أجل القضية الليبية حتى هزيمة جيش إيطاليا في ليبيا سنة 1943م حيث تحولت إلى العمل السياسي العلني وفضحوا أساليب الاستعمار الإيطالي، وعندما قامت الحرب العالمية الثانية 1939م وانضمام إيطاليا إلى ألمانيا سنة 1940م وقف بعض المهاجرين مع الحلفاء وانتقاماً من إيطاليا فدخلت المقاومة مرحلة المواجهة مع الإيطاليين[4].

وفي إطار توثيق الصلات الاجتماعية بين المهاجرين الليبيين في محافظة مرسى مطروح تألفت في شهر يناير سنة 1940م، جمعية خيرية للمهاجرين الليبيين تدعى (جمعية المهاجرين

---

[1] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص176.

[2] عز الدين العالم : نفس المرجع، ص177.

[3] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص179.

[4] عز الدين العالم : نفس المرجع، والصفحة.

الليبيين الخيرية بمرسى مطروح) وكانت أهدافها جمع كلمة المهاجرين وتحقيق التكافل بينهم ورفع مستواهم الأدبي والعلمي وتقديم المساعدات للفقراء[1].

وفي فيكتوريا بمدينة الإسكندرية وفي شهر رمضان سنة 1939م دار ما يسمي باجتماع فكتوريا برئاسة الأمير محمد إدريس السنوسي وكانوا حوالي أربعين شخصاً ووقعوا على وثيقة يقرون فيها برئاسة إدريس السنوسي[2] وشكلوا هيئة مشتركة أطلق عليها (الجمعية الوطنية الليبية) ضمت نخبة من الطرابلسيين والبرقاويين، ودارت محادثات ومراسلات بين مهاجري مصر والشام وأجتمع الأمير السنوسي بالجنرال ويلسون قائد الجيوش البريطانية في مصر، ولكن المهاجرين اختلفوا في ذلك فاستغلت السلطات البريطانية خلافهم حول مبايعة السنوسية ولكنها فشلت[3].

وفى 9 أغسطس سنة 1940م عقد اجتماع بشارع جاردن سيتي بالقاهرة والذي تقرر فيه دخول الحرب إلي جانب بريطانيا، حيث أغتنم الأمير محمد إدريس السنوسي فرصة دعوته الرسمية من الجنرال ويلسون وعرض أتباعه المشاركة في تشكيل القوة العربية الليبية في أغسطس سنة 1940م، لتشترك مع الإنجليز في حربهم ضد الإيطاليين، وألقي الأمير إدريس السنوسي بياناً حرض فيه المواطنين الليبيين على الانخراط في تلك الجندية والإسهام في العمليات العسكرية إلي جانب البريطانيين لتحرير بلادهم من المستعمرين الإيطاليين، ولكن المهاجرين انقسموا ما بين مؤيد ومعارض[4].

وفي 12 أغسطس سنة 1940م بدأ تجنيد النواة الأولي للجيش الذي أطلق عليه اسم (القوة العربية الليبية) أو الجيش الليبي، واتخذت الشارة السوداء والهلال والنجمة البيضاء رمزاً وراية

---

[1] رويعى قناوي : الكفاح الوطني، ص221.

[2] فؤاد شكري : السنوسية دين ودولة، ص378.

[3] الأشهب، برقة العربية بين أمس واليوم، القاهرة، 1947م، ص534.

[4] مجيد خدوري : ليبيا الحديثة، ص42.

وطنية[1]وخصص لتدريبها عدد من الضباط الإنجليز، ثم قام الأمير إدريس السنوسي بخطوة أخرى مهمة فقد كلف عدداً كبيراً من الزعماء والمشايخ بالاتصال بتجمعات المهاجرين الليبيين في مختلف القرى والأرياف المصرية لحثهم على الانخراط في القوة العربية الليبية (الجيش الليبي)[2].

وأخذ المتطوعون يتقاطرون على مكتب التجنيد المقام بالإسكندرية للانخراط في سلك الجندية، وبلغ عدد الذين تم تجنيدهم على يد الصديق الرضا السنوسي تحت إشراف أحد الضباط الإنجليز عدداً كبيراً، وفي القاهرة ألتحق به طلاب الأزهر الليبيين حتى وصلت أعدادهم حوالي أحد عشر ألف وتسع وسبعون مقاتلاً وضابطاً[3].

وقام هؤلاء بجهود في مقاومة الإيطاليين واستمروا في صمودهم مع القوات البريطانية في سيدي براني، ولم تتمكن القوات الإيطالية من تجاوز ذلك الخط، وساهم المقاتلون الليبيون مساهمة فعالة في الاختفاء بالمواقع الحصينة وتجنيب حلفائهم الكوارث الخطيرة، وبذلوا جهوداً بطولية[4].

وعلى ضوء تلك الاتصالات ترسم الخطط، وتنفذ بدقة كاملة، وزود ضباط الاستعلامات البريطانية الذين يعملون خلف خطوط الأعداء سراً بالرجال الأمناء والتوصيات للزعماء أهل الوطن لإخفائهم وإرشادهم وإمدادهم بالمساعدات والمؤن[5].

وتوالى التحاق المهاجرين بجيش التحرير الليبي، وكانت القوات العربية الليبية تتزايد عدداً كل يوم بصورة مطرده، وشاركهم كثير من العرب من السودانيين والمصريين والفلسطينيين واليمنيين جنوداً ضباطاً من أجل تحرير جزء من بلادهم العربية[6].

---

[1] رويعى قناوي : الكفاح الوطني، ص240.

[2] رويعى قناوي : الكفاح الوطني، ص241.

[3] رويعى قناوي : نفسه، ص246.

[4] فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا، مجلد 1، ص111.

[5] فؤاد شكري : نفسه، ص384.

[6] عامر المجبري : من كفاح ليبيا، القاهرة، منشأة المعارف، د. ت، ص66.

وكان لهذا كله بالإضافة إلي أسباب أخرى أهمية كبرى في إنزال الهزيمة بالقوات الألمانية والإيطالية في الأراضي الليبية، كما قام الليبيون بأعمال تخريبية كثيرة ضد قوات المحور، استهدفت مخازن تموينية ومحروقات، وخطوط مواصلات، ولعب الليبيون دوراً كبيراً في انتصار قوات الحلفاء وتحرير ليبيا من العدو الإيطالي الذي ظل جاثماً على تراب الوطن سنوات عديدة[1].

وكانت الحرب العالمية الثانية وويلاتها تجربة قاسية لجميع الشعوب التي اشتركت فيها، ومن بينها الشعب العربي الليبي الذي رزخ تحت وطأة استخدام الجيوش الأوربية لأراضيه زهاء 33 شهراً أي من 10 يونيو سنة 1940م حتى أخر مارس سنة 1943م وعمت الفرحة نفوس المهاجرين الليبيين في مصر بانتصار الحلفاء وهزيمة المحور، وتحرير الوطن الليبي الذي أخرجوا منه بغير حق، وقرروا إقامة احتفال بهذه المناسبة فدعت اللجنة الطرابلسية إلي إقامة احتفال في أول فبراير سنة 1943م، حضر الاحتفال عدد كبير من المهاجرين، وخطب فيهم الطاهر الزاوي وغيره، وارتفعت هتافات المهاجرين الوطنيين مرددة بعض أسماء المجاهدين مثل عمر المختار ويوسف بورحيل وغيرهم، ودعوا إليه كثيراً من الساسة المصريين والمشتغلين بالقضايا العربية، وألقيت فيه خطب أشيد فيها بجهاد الليبيين المجيد، ووقعت الدعوة للاحتفال باسم (اللجنة الطرابلسية) ورأت جماعة المهاجرين أن يطلقوا هذا الاسم على الجماعة التي تشتغل بهذه القضية برئاسة السيد أحمد السويحلي، فأطلقوه عليها هذا الاسم في أكتوبر سنة 1943م، ومن هذا التاريخ عرفت بهذا الاسم، وشكلت برئاسة السويحلي على الشكل الذي سيأتي ذكره في الفصل الأول[2].

كانت هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية 1943م وانتهاء الاستعمار الايطالي لليبيا قد مثل فرحة عارمة لدى الشعب الليبي خاصة، والشعوب العربية عامة، وبدأت تتشكل كيانات سياسية

---

[1] عز الدين العالم : تاريخ ليبيا المعاصر، ص220.

[2] الطاهر الزاوي : جهاد الليبيين في ديار المهجر، طرابلس، مكتبة الفرجانى، 1979م، ص24، 25.

أحزاباً ولجاناً للمطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها، وكانت اللجنة الطرابلسية التي تأسست في القاهرة 1943 إحدى هذه اللجان التي سعت جاهدة من اجل وحدة البلاد واستقلالها.

الفصل الأول

اللجنة الطرابلسية النشأة والتكوين

- **الإعلان عن تكوين اللجنة الطرابلسية**
- **أسباب تأسيس اللجنة الطرابلسية**
- **مبادئ اللجنة الطرابلسية وأهدافها**
- **مصادر تمويل اللجنة الطرابلسية**
- **تأسيس الجيش الليبي وموقف الزعماء الطرابلسين منه.**

الإعلان عن تكوين اللجنة الطرابلسية:-

في حفل كبير أقيم في أول شهر فبراير سنة 1943م بمقر الجمعية الزراعية الملكية بأرض الجزيرة بالقاهرة ضم عدداً كبيراً من الليبيين قدموا من الإسكندرية والصحراء الغربية، وحضره الأمير إدريس السنوسي، وفؤاد أباظة رئيس الجمعية الزراعية، احتفالاً بهزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية.[1]، التي كبدت ليبيا دماراً فادحاً قضى على الكثير من ثرواتها ومدنها وقراها.[2] كما أجبرت أبناء ليبيا في الداخل والخارج على المشاركة في الحرب بهدف أن تتاح لهم فرصة طرد الايطاليين من البلاد، وفي أواخر يناير سنة 1943م رجحت كفة الحلفاء في الحرب وأخذت جيوش المحور في الانسحاب النهائي من ليبيا عن طريق تونس، وتحررت ليبيا بكاملها من الاستعمار الايطالي البغيض، وهو ما كان المهاجرون الليبيون بمصر وغيرها ينتظرونه بفارغ الصبر معلقين عليه أكبر الآمال، حيث يعني انتصار دول المحور استمرار السيطرة الايطالية الجائرة على ليبيا، وضياع الجهود التي بذلها أبناؤها في الداخل والخارج من أجل تحريرها، ولذلك جاء انتصار الحلفاء معززاً لإرادة المهاجرين في العودة إلى بلادهم والعمل على نيلها حريتها واستقلالها.[3]

وعمت الفرحة نفوس المهاجرين الليبيين في مصر بانتصار الحلفاء وغلبة وهزيمة دول المحور، وتحرير الوطن الليبي الذي أُخرجوا منه بغير حق، فقد سرى في المهاجرين الوعي الوطني القومي، وحب العمل للوطن، ووجدوا في اصطدام دول الاستعمار الأوروبي بعضها ببعض ما جرأهم على التصريح بما كان مكبوتاً في أنفسهم

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص24- 25.

[2] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائق تحريرها واستقلالها، دار آل عيد للنشر والتوزيع، القاهرة2012م، ص313.

[3] عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، دار النشر، ص254.

من المطالبة بحرية وطنهم واستقلاله، وإلى جانب هذا أحسوا بشدة حاجتهم إلى هيئة تقي بقضيتهم وتدافع عن حقوقهم، وهي من الأماني التي كانوا يتمنون الفرصة لتحقيقها.[1] خاصة بعد رفض الانجليز طلب الزعماء الطرابلسيون استقلال ليبيا موحدة من حدود تونس إلى حدود مصر، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى حدود السودان.[2]

لهذا كله وجه المجتمعون في الجمعية الزراعية بالقاهرة في أول فبراير سنة 1943م الدعوة إلى إعلان اللجنة الطرابلسية التي كانت تعمل سراً حتى ذلك الوقت، وجاء في بطاقة الدعوة التي وجهت إلى سفراء الدول العربية، وإلى مشايخ العرب والقبائل العربية (أولاد علي، الفوايد الجوازي، الرماح) وإلى الطلبة الليبيين ورؤساء المهاجرين وبعض الشخصيات المصرية المهتمة بالقضية الليبية : (**تتشرف اللجنة الطرابلسية بدعوتكم.... لحضور حفلة الشاي الذي سيقام بالسراي الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة في الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق أول فبراير سنة 1943م، ولسماع محاضرة سعادة – فؤاد أباظة باشا – رئيس الاتحاد العربي، وعرض شريط سينمائي مصور بالفانوس السحري، وبعض كلمات من الجالية الطرابلسية، وذلك ابتهاجاً بخلاص طرابلس الغرب من الاستعمار الايطالي، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام).** [3]

وحضر الاحتفال : أحمد السويحلي، الطاهر المريض، الطاهر الزاوي، السيد إدريس السنوسي، الهادي عرفة، محمود صبحي، يوسف الجعراني، الطاهر سبيطة.[4]،

---

[1] ارويعي قناوي، الكفاح الوطني، ص284.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص17.

[3] الطاهر الزاوي، نفس المرجع، ص24– 25.

[4] عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، ص255.

وخطب في الحاضرين كل من الطاهر الزاوي، والطاهر المريض، والطاهر سبيطة، وارتفعت هتافات المهاجرين الوطنية مرددة بعض أسماء المجاهدين أمثال رمضان السويحلي، احمد المريض، وسليمان الباروني. [1] وتضمن الخطاب جهاد الليبيين وتضحياتهم في سبيل تحرير بلادهم من نير الاستعمار الايطالي البغيض.[2]

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال مهم جداً وهو – لماذا لم يتحدث الأمير إدريس السنوسي في الاحتفال ؟ هل أعطيت له الكلمة ولم يتحدث ؟ أم أن هناك أموراً أخرى بدأت تلوح في الأفق ؟ وظهرت هنا أيضا الخلافات بين الحاضرين طرابلسيين، وبرقاويين.

ورأوا في ذلك الحفل أكبر فرصة لإنتخاب هيئة تمثلهم في الدفاع عن قضيتهم، وبعد اجتماعهم والتشاور فيما بينهم انتخبوا من بينهم هيئة سموها (اللجنة الطرابلسية) وقد رأت جماعة الطرابلسيين أن يطلقوا هذا الإسم على جماعتهم فأطلقوه عليها في شهر أكتوبر سنة 1943م، وهذا أول عهد اللجنة الطرابلسية بالإعلان عن نفسها بعد أن بقيت نحو عشرين سنة تقوم بما يقوم به الجندي المجهول لإنقاذ وطنه والذود عن كرامته، ومن هذا الوقت صارت تتقدم بمطالبها إلى جميع الجهات باسم اللجنة الطرابلسية. [3] وأسندت رئاستها إلى أحمد السويحلي، ثم إلى الفيتوري عمر السويحلي، وانتخب الشيخ عمر الغويلي أميناً أول، ثم انتخب الشيخ ابوالقاسم الباروني أميناً ثانياً وأطلق على هؤلاء

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص24.

[2] ارويعي قناوي، الكفاح الوطني، ص285.

[3] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق والمخطوطات، ملف اللجان والأحزاب وثيقة رقم (53) بعنوان اللجنة الطرابلسية.

الأربعة اسم الهيئة التنفيذية، وصارت المنشورات توقع باسم أعضائها جميعاً وقد توقع المكاتبات باسم الرئيس. [1]

أسباب تأسيس اللجنة الطرابلسية :-

ظهرت القضية الليبية على مسرح السياسة العربية المعاصرة لأول مرة بعد انتصار دول الحلفاء على المحور، وتحرير ليبيا نهائياً من الاستعمار الايطالي في يناير سنة 1943م، حيث ارتفعت الأصوات الليبية في ليبيا ومصر وتونس والجزائر والشام، لمناصرة القضية الليبية، وأسس الليبيون في الداخل والخارج لجاناً وأحزاباً للمطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها. [2]

وفي مصر سعا المهاجرون الليبيون إلى تأسيس لجنة ليبية تتولى مهمة الإعلان للقضية الليبية وإظهارها في المحيط الدولي بمظهر القضايا التي يجب العناية بها وهي اللجنة الطرابلسية، فكيف تأسست هذه اللجنة ؟ وما هي نشاطاتها ومساعيها من أجل وحدة البلاد واستقلالها؟ وما هي هذه القضايا التي اصطدمت بها هذه المساعي ؟ وما هو أثرها في حق تقرير مصير القضية الليبية بالشكل الذي خرجت به يوم 24 ديسمبر 1951م. [3]

بعدما فشلت محاولات المهاجرين الطرابلسيين للاتفاق مع إخوانهم البرقاويين، شعرت القيادة السياسية الطرابلسية بضرورة تأسيس لجنة طرابلسية تتولى مهمة توجيه الخطاب السياسي باسم مواطنيها إلى رؤساء العرب وحكوماتهم، وإلى المنظمات العربية والإسلامية والدولية، ويمكن تحديد بواعث اللجنة الطرابلسية في النقاط التالية :-

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص26.

[2] نيكولاى بروشين، تاريخ ليبيا، ص251.

[3] عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، ص256.

1- سعى الزعماء البرقاويين إلى استقطاع برقة من الوطن الليبي، وإنشاء نظام سياسي خاص بها تحت ما يسمى بالإمارة السنوسية.

2- تعذر التفاهم والاتفاق بين المهاجرين الطرابلسيين والبرقاويين بسبب الاختلاف في منهج العمل وفي المبادئ والأهداف السياسية، إذ رأت القيادة السياسية الطرابلسية ضرورة تقديم مبدأ الاستقلال والوحدة على كل ما عداهما، بينما اتجهت محاولات إدريس السنوسي ومن ناصره من الزعماء السياسيين البرقاويين نحو تحقيق الإمارة السنوسية بدون قيد أو شرط.

ماذا تقول في مبايعة الأمير إدريس السنوسي من قبل الطرابلسيين في مؤتمر غريان سنة 1920م ومؤتمر سرت سنة 1922م.

3- إحساس المهاجرين الطرابلسيين بشدة حاجاتهم إلى تنظيم لجنة سياسية تعنى بقضيتهم وتدافع عن حقوقهم.

4- وجد المهاجرون الطرابلسيون في اصطدام المصالح الاستعمارية فرصة لاخراج تنظيمهم السياسي المرتقب إلى حيز الوجود، خاصةً بعد أن انكسرت شوكة النفوذ الايطالي في مصر. [1]

وفي أكتوبر سنة 1943م أعلن رسمياً عن تشكيلها في القاهرة، واتخذت لها مقرا مجهزاً بشارع الأزهر، وكان ذلك أول عهد اللجنة الطرابلسية بالإعلان عن نفسها، ومنذ أكتوبر سنة 1943م حتى ديسمبر 1954م ظهرت في الميدان السياسي على صعيد الحركة الوطنية في مصر كأقوى هيئة سياسية عاملة، وكان لجهودها أكبر الأثر في تنوير العرب وجامعتهم العربية بأبعاد القضية الليبية وبسطها أمام الرأي العام العربي

[1] عز الدين العالم، نفس المرجع، ص257.

والإسلامي والدولي بطريقة جعلتها محل الاهتمام والتقدير. [1] وفي بيت الشيخ طاهر سبيطة، وقع أختيار المهاجرين في اجتماع تأسيس اللجنة الطرابلسية على أحمد السويحلي رئيساً لها، والطاهر المريض، وعون سوف، والطاهر الزاوي، ومحمد العيساوي ابو حجر، أعضاء تتألف منهم اللجنة الطرابلسية. [2]

ولم يلبث أن انضم إلى عضويتها بعد ذلك كل من : عمر عمرالغويلي، الهادي عبد الله المسلاتي، أمين الحافي، محمود البشتي، ابو القاسم الباروني. [3] ثم انتخب أعضاء اللجنة الطرابلسية من بينهم لجنة فرعية أطلق عليها اسم (اللجنة التنفيذية) مكونة من

- الفيتوري السويحلي رئيساً :
- الطاهر الزاوي وكيلاً.
- عمر الغويلي أميناً أولاً.
- ابو القاسم الباروني أميناً ثانياً.

وجاء تشكيل هذه اللجنة التنفيذية من هذه العناصر نظراً لما يمثله أعضاؤها من ثقل سياسي فالفيتوري السويحلي– كان يمثل مهاجري مصراتة، وهو من كبار التجار في الإسكندرية، وكانت له سلطة واسعة على مهاجري مصراتة وطرابلس، وبالرغم من محدودية ثقافته فقط كان شديد التحمس للقضية الوطنية الليبية. [4]

---

[1] عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، ص247.

[2] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، ط1، ص247.

[3] مقابلة أجراها عز الدين العالم مع الهادي عبد الله الرويمي بتاريخ 1995/12/17، نقلاً عن عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، ص247.

[4] عز الدين العالم، نفس المرجع، ص259.

والشيخ الطاهر الزاوي هو واحد من أبرز المهاجرين في منطقة الزاوية الغربية، واستطاع ربط علاقات وطيدة مع معظم الطلبة الليبيين الدارسين بمصر، وتمكن بوطنية ودبلوماسية من أن يقود أفكار الطلاب الليبيين الدارسين بمصر، وكان جديراً بتولي رئاسة اللجنة الطرابلسية لولا أن المطلعين على أصل كتابه المخطوط (جهاد الأبطال) مانعوا من توليه رئاسة اللجنة الطرابلسية. [1]

وذكر ابنه احمد في مقابلة شخصية مع الباحث (عز الدين العالم) بأن والده كان يتولى حوالي 90% من منشورات اللجنة الطرابلسية.

أما أبو القاسم الباروني، فهو من عائلة عريقة في الجبل الغربي، وهو معروف بنشاطه المعادي للاستعمار الايطالي، وبماضي جهاده الصحفي، ولا يقل الشيخ (عمر الغويل) " رئيس نادي طرابلس الغرب الثقافي " في مصر في حماسته ووطنيته عن بقية أعضاء اللجنة الطرابلسية. [2]

وفوضت اللجنة التنفيذية بمباشرة اختصاصاتها المتمثلة في ممارسة النشاط السياسي من كتابة المنشورات السياسية وتوزيعها ونشرها، والاتصال بالهيئات السياسية في مصر وليبيا وبقية أنحاء العالم. [3]

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م رجعت جماعة من أعضاء اللجنة الطرابلسية إلى ليبيا بعد أن أصبحت عودتهم ضرورية لاستئناف النشاط السياسي

---

[1] عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، ص258.

[2] عز الدين العالم نفسه، ص259.

[3] طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب رقم (36) وثيقة رقم (58) أجوبة الشيخ الطاهر الزاوي.

في ليبيا نفسها، وكان من بين هؤلاء عون سوف، الطاهر سبيطة، ومحمد العيساوي أبوحجر. [1]

كما انضم أحمد السويحلي، الطاهر المريض، والهادي الرويمي إلى عضوية هيئة تحرير ليبيا عند تأسيسها بالقاهرة في مارس 1947م. [2] وقد ترتب على عودة الزعماء الثلاثة المؤسسين للجنة الطرابلسية إلى ليبيا، وانسحاب أحمد السويحلي والطاهر المريض والهادي الرويمي من عضوية اللجنة الطرابلسية نقصاً كبيراً في أعضاء اللجنة الطرابلسية. [3]

يرجع سبب انسحاب الأعضاء الثلاثة من اللجنة الطرابلسية إلى الاختلاف في الرأي السياسي الذي ظهر بين أعضاء اللجنة الطرابلسية حول بعض المبادئ السياسية التي كانت موضع التزام العناصر القيادية في اللجنة الطرابلسية مثل الطاهر الزاوي، وعمر الغويل وابوالقاسم الباروني.[4]

ونظراً للنقص الذي طرأ على عضوية اللجنة الطرابلسية، اضطرت اللجنة التنفيذية إلى إدخال مواطنين آخرين في عضوية اللجنة الطرابلسية لتعويض هذا النقص، فأنضمت إلى عضويتها طائفة أخرى من زعماء المهاجرين ورؤسائهم من الليبيين من مختلف مدن مصر وقراها[5].

---

[1] وثيقة رقم (58) أجوبة الشيخ الطاهر الزاوي.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص143.

[3] الهادي عبد الله الرويمي، تأسيس اللجنة الطرابلسية، مقابلة أجراها عز الدين العالم في طرابلس بتاريخ 1996/1/1.

[4] فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا، ص288 وما بعدها.

[5] انظر الملحق رقم (1).

مبادئ اللجنة الطرابلسية وأهدافها :-

1- إعتبار القطر الطرابلسي وحدة لا تتجزأ من حدود مصر إلى حدود تونس، ومن البحر المتوسط إلى حدود السودان، وهي إذ تعبر بطرابلس فإنما تقصد القطر الليبي كله بهذه الحدود الطبيعية.

2- مناهضة السياسة العنصرية.

3- العمل على جعل السياسة الطرابلسية جزءاً من سياسة الجامعة العربية.

4- المطالبة بالاستقلال التام الناجز والوحدة الشاملة التي لا شرط فيها و لا قيد.

5- حرية الشعب الليبي في اختيار من شاء لرئاسته واختيار ما شاء من نظم الحكم.[1]

وهكذا كانت الوحدة الليبية التي لا شرط فيها ولا قيد، أول هدف ومبدأ إتخذته اللجنة الطرابلسية، ومن رأيها في الوحدة أن تكون خالصة للوطن لا شرط فيها ولا قيد، وكانت هذه العبارة الأخيرة هي محور الجدل الطويل بين أعضاء اللجنة الطرابلسية والزعماء البرقاويين، وبين الذين اشترطوا على الطرابلسيين قبول الامارة السنوسية كشرط جوهري للوحدة بين طرابلس وبرقة وتمركز رأي أعضاء اللجنة الطرابلسية في هذا الشأن حول فكرة تأجيل البحث والتفكير في نظام الحكم وشكله إلى ما بعد الاستقلال، فضلاً عن أن هذه المسألة يجب بحثها في المحيط الداخلي أي داخل ليبيا نفسها. [2]

ويرى الطاهر الزاوي أن الوحدة يجب أن تكون خالصة للوطن من غير نظر إلى أقلية أو أكثرية ولا لإنتهاز فرصة لجلب المصالح، وأن يكون الشعور بوجوبها متبادلاً بين جميع أفراد الشعب، بل يشعر كل أحد بحاجته الملحة إليها ليقوى بذلك الحاكم في قصره،

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص13.

[2] عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، ص262.

والـزعيم فـي عشـيرته، والفـلاح فـي حقلـه، وألاّ تكـون مشـروطة بشـرط، فـإذا حقـق هـذا المعنـى جميع أفراد الشعب كانت الوحدة خيراً وبركة، وأتت ثمارها طيبة. [1]

ويـرى الـزاوي أيضـاً أن اللجنـة الطرابلسـية طالبـت بالوحـدة علـى هـذه الطريقـة منـذ نشـأة القضـية الليبيـة، وأن هنـاك أناسـاً لا يعترفـون بالوحـدة إلاّ بشـرط الاعتـراف بالإمـارة السنوسـية فـإذا لـم يكـن الاعتـراف بالإمـارة أساسـاً للوحـدة، فـلا تتحقـق الوحـدة، وفـاتهم أن الوحـدة أمـر طبيعـي ضـروري لحيـاة الشـعب ووجـوده، والاحتفـاظ بكيانـه. أمـا إدارة شـخص معـين، فـلا تتوقـف عليهـا حيـاة الشـعب، ولا مصـالحه، بـل هـي حـق للشـعب يحققهـا باختيـاره فـي أي شـخص تـرى الأكثريـة صـلاحيته لهـذه الوظيفـة، ولـن تحيـد اللجنـة عـن هـذا المبـدأ، فـإذا كنـتم تريـدون الوحـدة، فحـي عليهـا خالصـة لوجـه الـوطن، خاليـة مـن جميـع الشـوائب، وإن كنـتم لا تريـدونها، فـلا معنـى لهـذا التسـتر وراء أمـور أصـبحت لا تخفـى علـى أحـد، والتمسـك بهـا إنمـا هـو لـف ودوران، تـرى اللجنـة فيـه تحيـزاً ضـد رغبـة أكثريـة الشـعب، وإذا نفـذت هـذه الأفكـار الخاطئة فستكون مصدر خطر لا يستفيد منه إلاّ أعداء الوطن.[2]

وفـي سـبيل تحقيـق هـذه المبـادئ، شـرعت اللجنـة الطرابلسـية فـي ممارسـة مهامهـا علـى النحو التالي:-

1- كتابـة المنشـورات وطبعهـا وتوزيعهـا علـى المـواطنين (المهـاجرين) فـي مصـر وتـونس والجزائر والحجاز والشام والسودان، وحيثما كانوا.

2- كتابـة الشـكاوى لهيئـة الأمـم المتحـدة وملـوك العـرب عـن الأعمـال التـي تراهـا ضـد القضـية من الأمير إدريس السنوسي وغيره.

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين.، ص17.

[2] الطاهر الزاوي، نفسه.

3- التشاور مع الجامعة العربية وبعض زعماء العرب لمعرفة ما يلزم عمله لإنجاح القضية.

4- عقد مؤتمرات للطلبة وأعيان المهاجرين للنظر في سير العملية للقضية وما يحتاج إليه لضمان النجاح.

5- الاجتماع بأعضاء الجامعة العربية وبالوفود الإسلامية التي كانت توفد إلى هيئة الأمم المتحدة في أمريكا لشرح القضية، وتوصيتهم بما يمكن من المساعدات، كما اتصلت ببعض الشخصيات الانجليزية وشرحت لهم وجهة نظرها في القضية وموقف إدريس السنوسي منها.

6- معارضة الأحزاب التي ذهبت إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضد القضية. [1]

ومن أبرز مظاهر أنشطة اللجنة في أواخر سنة 1943م تأسيس (نادي طرابلس الغرب بالقاهرة) برئاسة عمر الغويل، وكان لذلك النادي دور بارز في القيام بالعديد من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل أهمها فيما يلي :-

(1) جمع التبرعات من أعيان المهاجرين الليبيين بمصر.

(2) منازعة التيارات التي يروج لها أنصار إدريس السنوسي.

(3) إعداد مذكرات وتقارير لبيان حالة طرابلس للهيئات الدولية.

(4) تنوير الشعب الليبي بالداخل، وحثه على التمسك بالاستقلال والكفاح من أجل الوحدة ورفض ممارسات وألاعيب الدول الكبرى التي تسعى إلى تمزيق وحدة الصف الوطني. [2]

---

[1] ارويعي قناوي، الكفاح الوطني، ص286.

[2] ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص287.

مصادر تمويل اللجنة الطرابلسية :-

تولى المهاجرون من كبار التجار وأصحاب المحلات التجارية والصناعية وغيرهم من ذوي الدخل المرتفع نسبياً، الإنفاق على برامج اللجنة، وكانت تبرعات المهاجرين تتقاطر على اللجنة بين الحين والآخر، فقد ورد في إحدى وثائق اللجنة الطرابلسية كشفاً بأسماء المواطنين المتبرعين للجنة وقيمة تبرعاتهم، التي بلغت (251).[1] وهي موضحة بالجدول الاتي :-

ر.م	الإســـم	العنوان	المبلغ	ر.م	الإســـم	العنوان	المبلغ
.1	على محمد قليصة	بنغازي	20	.20	بياض بالأصل	الاسكندرية	-
.2	سالم وأخيه/ عبدالسلام قصيبات	بنغازي	10	.21	محمد احمد عوض	الاسكندرية	5
.3	محمد عاشور	بنغازي	2	.22	إبراهيم الدبيبة	الاسكندرية	5
.4	التومي الشاوش	بنغازي	5	.23	محمد قرطع	الاسكندرية	5
.5	احمد رهيط	بنغازي	2	.24	محمد قرطع	الاسكندرية	5
.6	رجب الدوام	بنغازي	5	.25	على المبروك	الاسكندرية	5
.7	إبراهيم غليون	الاسكندرية	5	.26	أحمد الشيباني	الاسكندرية	5
.8	على صابون	الاسكندرية	3	.27	محمد محشية	الاسكندرية	5
.9	محمد القريو	الاسكندرية	3	.28	على الشيباني	الاسكندرية	5
.10	على الزعلوك	الاسكندرية	3	.29	موسى الوكداني	الاسكندرية	5
.11	الحاج/ مفتاح السويحلي	الاسكندرية	20	.30	محمد عوض التاورغي	الاسكندرية	2
.12	على خليل	الاسكندرية	20	.31	محمد بورويفي	الاسكندرية	2
.13	على اسماعيل	الاسكندرية	5	.32	عبد السلام قربوان	الاسكندرية	3
.14	حسين حسن الشاوش	الاسكندرية	2	.33	الشعراء	زوارة	16
.15	عبد الله بادي	الاسكندرية	2	.34	منصور الزوي	زوارة	10
.16	إبراهيم بوراوي	الاسكندرية	2	.35	فاطمة عمر	زوارة	10
.17	الشيخ بن لامين	الاسكندرية	3	.36	أم السعد اشتيوي	زوارة	10
.18	إبراهيم شقلوف	الاسكندرية	10	.37	محمد الهوني	زوارة	10
.19	الحاج/ محمد المهرك	الإسكندرية	11	[2]			

[1] طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجنة الطرابلسية، رقم (60) وثيقة رقم (2).

[2] نقلاً عن عز الدين العالم، تاريخ ليبيا، ص279.

واستمر تمويل اللجنة الطرابلسية ذاتياً من قبل المهاجرين إلى سنة 1950م عندما طلب المهاجرون من الجامعة العربية الإسهام في تمويل اللجنة الطرابلسية ودعمها، فخصصت لها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مبلغاً قدره (50) خمسون جنيهاً مصرياً في الشهر. [1] وكانت هذه المبالغ الواردة من المواطنين وأمانة الجامعة العربية تُنفق بمعرفة عمر الغويل، وهو المكلف بالشؤون المالية باللجنة، وكانت تصرف على أجرة المكتب وموظفيه، ونفقات طباعة المنشورات وتوزيعها ولم يكن أعضاء اللجنة يتقاضوا لرواتب أو مكافآت مالية نظير أعمالهم.[2]

تأسيس الجيش الليبي وموقف الزعماء الطرابلسيين منه:

بعد إعلان الحرب العالمية الثانية سنة 1939م، شعر المهاجرون الليبيون بالحاجة الماسة إلى تنسيق الجهود فيما بينهم والتشاور، والتباحث في الفرصة التي أتاحتها الحرب لهم من أجل استقلال بلادهم، وهكذا تبلور الاتجاه نحو عقد إجتماع عام يضم التيارات السياسية الليبية في مصر، وبناءً على ذلك نشط بعض المواطنين الليبيين في أرجاء القاهرة والإسكندرية والصحراء الغربية للإطلاع على رأي المهاجرين الليبيين في تأييد قيادة إدريس السنوسي للحركة الوطنية الليبية، وتحويلها إلى جيش مسلح يقوم بخوض الحرب إلى جانب بريطانيا حال دخول ايطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا. [3]

---

[1] عز الدين العالم، تاريخ ليبيا المعاصر، ص280.

[2] طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب رقم (36) وثيقة رقم (58)، أجوبة الشيخ الطاهر الزاوي.

[3] هند عادل النعيمي، إدريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا (1850 – 1952) رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، 2009، ص40.

وقد تمخضت هذه الجهود عن اتفاق المهاجرين الليبيين في مصرعلى تجديد الثقة بإدريس السنوسي مرة ثانية. [1].

ولذلك كتب محمد الأخضر العيساوي – مستشار إدريس وأمين سره، رسالة إلى عمر فائق شنيب في 23 مايو 1939م يبلغه فيها بتأييد المهاجرين البرقاويين لإدريس السنوسي، وتجديد ثقته به وتلتها رسائل متعددة تؤكد الهدف نفسه. [2]

وأخذ أنصار السنوسية في الترويج ومحاولة إقناع الليبيين بمبايعة الأمير إدريس بالإمارة مما كان له أثر سيئ في نفوس بعض الزعماء الطرابلسيين ممن لا يوافقونهم الرأي، وكان أكثرهم تشدداً لإمارة إدريس السنوسي، أحمد الشتيوي السويحلي، وعون سوف، وأحمد المريض، والطاهر أحمد الزاوي، فضلاً عن عبد الرحمن عزام. [3] الأمر الذي يفسر بوادر الخلاف بين المهاجرين الطرابلسيين والبرقاويين فيما بعد.[4]

وعقد في الإسكندرية مؤتمر فكتوريا في اكتوبر 1939م والذي منح إدريس السنوسي صلاحيات واسعة مثل الحق في تمثيل المهاجرين، وحق تعيين نائباً عاماً عنه في حالة غيابه، وتكوين مجلس استشاري منتخب من الطرابلسيين والبرقاويين في تقديم النصح له.[5] وعلى إثر هذا الإجتماع التقى إدريس السنوسي بقائد الجيوش البريطانية في مصر "متيلاند ويلسن " وأبلغه بهذه القرارات وأوضح استعداد الليبيين المقيمين في

---

[1] محمد فرج، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف، تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت، ص333.

[2] جامعة الدول العربية، شعبة الوثائق العربية، ملف شكري فيصل رقم الملف (4) اطرف (4) رسالة العيساوي إلى شنيب رقم (50) في 13 أغسطس1939م.

[3] محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، 1951،ص163،162.

[4] هند النعيمي، المصدر السابق، ص41.

[5] محمد فؤدا شكري، السنوسية دين ودولة، ص557.

مصـر للـدفاع عـن الحـدود المصـرية الغربيـة والزحـف مـع جيـوش الحلفـاء لتحريـر بلادهـم فـي حالة إعلان ايطاليا الحرب عليهم.[1]

والحقيقـة كـان الطرابلسـيون لا يرغبـون فـي رؤيـة أميـر علـيهم، ولـذلك نظـروا إلـى هـذه الاتفاقيـة علـى أنهـا تفـويض محـدود مؤقـت، لا يتعـدى حـدود النصـوص الـواردة فيهـا فقـط، بمعنـى أن هـذه الصـلاحيات التـي منحـت لـه تقتصـر علـى مرحلـة محـدودة لحـين تحقيـق الاسـتقلال، فـإن الأمـر يتغيـر ويتـرك للشـعب الليبـي تقـديره، وبسـبب هـذه الخلافـات حاولـت بريطانيـا التوسـط بـين الطـرفين وإجبـار الطرابلسـيين علـى الإشـتراك معهـا فـي الحـرب، ولكـن تم عقد مؤتمر "جاردن ستي" بالقاهرة لبحث هذه القضية. [2]

كـان الطرابلسـيون يـرون أن الاشـتراك فـي الحـرب يجـب أن يكـون باسـم جـيش التحريـر الليبـي فـي الوقـت الـذي تـرى فيـه بريطانيـا أنـه مجـرد جـيش مـن المرتزقـة، أمـا البرقـاويون فبمجـرد إعـلان ايطاليـا الحـرب علـى الحلفـاء فـي 10 يونيـو 1940م وجـدوا فرصـة تنظـيم انفسـهم فـي مرحلـة المواجهـة العلنيـة للمسـتعمرين الايطـاليين، والإنتقـام مـنهم لكسـر شـوكتهم وتحريـر الأراضي الليبية من احتلالهم البغيض.[3]

وعلـى إثـر ذلـك نقـل إدريـس السنوسـي مقـر اقامتـه مـن الاسـكندرية إلـى كرداسـة التـي تقـع بـالقرب مـن القـاهرة، حيـث يوجـد هنـاك مقـر القيـادة العليـا البريطانيـة فـي الشـرق الأوسـط، ودخـل فـي مفاوضـات مباشـرة مـع السـلطات البريطانيـة أسـفرت عـن تكـوين فصـائل عربيـة لاسترداد حرية الشعب، وتخليص البلاد من أيدي الظالمين، وتحقيق استقلال البلاد.[4]

---

[1] محمود الشنيطي، قضية ليبيا، ص165.

[2] هند النعيمي، المصدر السابق، ص43.

[3] محمد فؤاد شكري، السنوسية، ص559.

[4] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص14.

وبادر إدريس السنوسي في 22 يوليو 1940م بالاتصال بالجنرال (ويفل WEFEL) مظهراً له استعداده لتشكيل قوة من القبائل الليبية للإشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء، وكان الموقف البريطاني آنذاك في الحرب في غاية الصعوبة، وعلى إثر اتصال إدريس السنوسي بالسلطات البريطانية بمصر، جرت مفاوضات بينه وبين القيادة العليا البريطانية أسفرت عن تكوين فصائل من القبائل الليبية في مصر. [1]

وبعدها وجه الجنرال (ويلسين WELSON) دعوة رسمية إلى إدريس السنوسي، بأن يعرض على أتباعه المشاركة في إنشاء قوة عربية ليبية لتشترك مع البريطانيين في الحرب، وقد حاول إدريس السنوسي الإسراع في استثمار الفرصة، فوجه الدعوة باسمه وباسم العقيد (برواملو BROMELO) إلى بعض رؤساء ومشايخ المهاجرين الليبيين للاجتماع في القاهرة يوم 8 أغسطس سنة 1940م لمناقشة تفاصيل المشاركة في الحرب. [2].

وقد وقعت الدعوة الموجهة إليهم من كل من إدريس السنوسي و(برواملو BROMELO) مما جعل بعض المهاجرين يشكوا في أن هناك اتفاقاً مسبقاً بين إدريس السنوسي وبريطانيا دون الرجوع إلى الهيئة المنتخبة التي شكلها مؤتمر (فكتوريا)، كما انتقد الزعماء الليبيون اشتراك العقيد (برواملو BROMELO) في توجيه الدعوة إليهم، وكانوا يأملون أن تكون هذه الدعوة صادرة من الهيئة الاستشارية التي شكلها مؤتمر

---

[1] المصدر السابق نفسه، جامعة الدول العربية، شعبة الوثائق، ملف إدريس السنوسي، نص بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع موجهة إلى محمد رجب المنفي رقم (32) في أغسطس1940، ملحق رقم (121).

[2] عز الدين العالم، المصدر السابق، ص195.

(فكتوريا)، كما انتقد المهاجرون الطرابلسيون وجود عبارة (القبائل السنوسية العربية) في الدعوة وعدوا هذه العبارة لا تنطبق على الواقع البنيوي لتشكيل القبائل في ليبيا. [1]

وقد ذكر محمد فؤاد شكري – في تناوله لهذه المسألة أن هذا التعبير كان غير موافق للوحدة الوطنية وضاراً بها، ذلك لأنه ليس كل القبائل الليبية تؤيد السنوسية، فضلاً عن أن تفاهم إدريس السنوسي مع البريطانيين جاء مجافياً لمبدأ الشورى المنصوص عليه في مقررات مؤتمر فكتوريا. [2] أو عقد المؤتمر الذي تقرر عقده في 7 أغسطس1940م، أي قبل يوم واحد من الموعد المحدد من بطاقة الدعوة، وقد أدى تقديم هذا الموعد إلى تخلف بعض المدعوين عن الحضور، لا سيما الطرابلسيين فهم الذين اقتصر حضورهم على أحمد السويحلي، والطاهر المريض، ومشاركتهما فقط في الجلسة الختامية للمؤتمر.[3] كما شارك فيه من البريطانيين (ويلسين) قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، وهكذا عقد هذا المؤتمر في مكان خاص اعدته القيادة البريطانية لهذا الغرض وذلك في المدة من (7 – 9) أغسطس سنة 1940م.[4] وقد حضر الاجتماع عدد كبير من المجاهدين القدماء والشيوخ والزعماء الليبيين الذين طلبوا الانضمام إلى جانب بريطانيا ومساعدتها في وقت اشتدت فيه محنتها بعد انهيار فرنسا.[5].

إفتتح إدريس السنوسي المؤتمر بكلمة أيد فيها وقوف الليبيين عسكرياً إلى جانب بريطانيا ووعدهم (ويلسون) بالاستقلال إذا تم ذلك، ودفع مرتب شهري لكل متطوع لا

---

[1] محمد فؤاد شكري، ميلاد، ص 274.

[2] المرجع نفسه.

[3] انجليو ديل بوكان، الايطاليون في ليبيا، ص196-197.

[4] هند النعيمي، إدريس السنوسي، ص51.

[5] عز العالم ،المرجع السابقص197.

يتجاوز جنيهين مصريين. [1] وقد انتقد هذه العروض بعض المهاجرين الحاضرين وخاصةً الطرابلسيون وهم ناصر الكزة، وصالح الأطيوش، ومحمد العساوي، وتقدموا لإدريس والسلطات البريطانية بثلاثة شروط مقابل انضمامهم للجيش الليبي المقترح وهي:-

1- أن تكون مشاركتهم في الحرب مقابل حرية البلاد واستقلالها.

2- قصر العمليات الحربية للجيش الليبي على الأراضي الليبية فقط.

3- تقدم بريطانيا وحلفائها الفدية لمن يقتل من الجنود الليبيين في الحرب.

وقد وافقت القيادة العامة البريطانية في مصر على تلبية الشرطين الأولين، ورفضت الشرط الثالث. [2] وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بين المشاركين في هذا الاجتماع بشأن آلية شروط الاشتراك في الحرب، فقد أصدر المؤتمر القرارات التالية :-

1- وضع الثقة في دولة بريطانيا العظمى التي مدت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي والبرقاوي من براثن الاستعمار الايطالي الغاشم.

2- إعلان الإمارة السنوسية والثقة التامة بالأمير محمد إدريس المهدي السنوسي، والبيعة له بالإمارة.

3- تعيين هيئة منتخبة تمثل برقة وطرابلس وتكون بمثابة مجلس شورى للأمير.

4- خوض غمار الحرب ضد ايطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية.

5- تعيين حكومة سنوسية تدير الشؤون اللازمة في الوقت الحاضر مؤقتاً.

6- تعيين هيئة تجنيد يكون مقرها ضمن الحكومة السنوسية.

---

[1] المصدر نفسه ونفس الصفحة.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص137.

7- التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير بطلب المخصصات اللازمة للتجنيد والإدارة وتعيين ميزانية خاصة ونظام مؤقت مستمد من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد العرب.

8- تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي توفر هذه الغاية، وتضمن للوطن حريته واستقلاله.[1]

وبعد قراءة هذه القرارات علناً، وقع عليها الحاضرون، وعاهدوا الله على اتباعها تحت رعاية الأمير إدريس السنوسي، وعارضها بعض الزعماء الطرابلسيين الذين رفضوا التوقيع على تلك القرارات وأبدوا وجهة نظرهم حولها والتي تضمنت ما يلي :-

1. إصرار الطرابلسيون على تقديم تعهدات مكتوبة من بريطانيا بشأن الإستقلال.
2. لم يكن الطرابلسيون راغبين في إمارة السنوسي إلاّ بعد أن تضع الحرب أوزارها وتحصل البلاد على استقلالها، وهذا يعني أن الطرابلسيين كانوا يهدفون إلى تأجيل البحث في شكل النظام السياسي المقبل للدولة الليبية إلى ما بعد الإستقلال. [2]
3. نص البند الثالث من هذه القرارات على تنفيذ قرار مؤتمر فكتوريا والمتعلق بتشكيل هيئة منتخبة تمثل طرابلس وبرقة، وكان إدريس السنوسي يؤخر دائماً تشكيلها. [3]
4. نص البند الرابع على خوض غمار الحرب إلى جانب الحلفاء وتجنيد الليبيين للقتال معهم دون أن يسبق ذلك وعد باستقلال البلاد ووحدة أراضيها دون ذكر

---

[1] محمود الشنيطي، المصدر السابق، ص168- 169.

[2] عز الدين العالم، المصدر السابق، ص199- 200.

[3] شكل إدريس السنوسي هذه الهيئات في يونيو سنة 1941، محمد فؤاد شكري، ميلاد، ص278.

الأسباب المباشرة التي جعلت أحمد السويحلي، والطاهر المريض يؤخران التوقيع على قرارات المؤتمر.

كما أبدى الزعماء الطرابلسيون تحفظهم لما ورد في البند السابع والثامن من قرارات المؤتمر التي منحت إدريس السنوسي تفويضاً بالاتصال بالسلطات البريطانية وتحديد نوع العلاقة معها، فقد كاتب إدريس السنوسي "برومليو Bromelo " في 27 أغسطس 1940م مقترحاً الآتي :

1) أن تمنح بريطانيا استقلال الليبيين استقلالاً داخلياً في بلادهم.
2) أن يتولى شؤون الحكومة الليبية المقترحة أمير مسلم تقبل به الحكومة البريطانية.
3) تتولى بريطانيا الحماية على ليبيا، وتدير شؤونها المالية والحربية متى يتسنى للبلاد أن تبلغ أرفع مستوى في الشؤون الاجتماعية والثقافية والمدنية. [1]

لقد كانت نظرة إدريس السنوسي لقوة بريطانيا نظرة إعجاب وتقدير لحليف يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً لتحقيق استقلال ليبيا من السيطرة الايطالية، في حين أن أغلب المهاجرين الليبيين كان يساورهم الشك في العهود البريطانية الشفوية، وقد ظهر هذا الاختلاف خاصة عند تأسيس القوة العربية الليبية، وكانت أحد الأسباب الرئيسية في الخلاف الذي نشب بين المهاجرين حول هذه القرارات. [2]

كانت بريطانيا تدرك أهمية اشتراك الليبيين في الحرب التي كانت على وشك أن ينقل الحلفاء عملياتها إلى عمق الأراضي الليبية، ووجود الليبيون إلى جانب الحلفاء يعطي الأخير ميزة شرعية للقتال على الأراضي الليبية. [3] وعلى إثر انتهاء مؤتمر

---

[1] عز الدين العالم، المصدر السابق، ص202.

[2] هند النعيمي، إدريس السنوسي، ص99.

[3] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1970، ص25.

(جـاردن سـيتي) شـكل الأميـر إدريـس السنوسـي لجنـة خماسـية مـن الزعمـاء السياسـيين والمحـاربين السـابقين وهـم : صـالح الاطيـوش، وعبـد الحميـد العبـار وعبـد الجليـل سـيف النصـر، وعمـر فـائق شـنيب والـذي حضـر مـن دمشـق لدراسـة أمـر تأسـيس القـوة الليبيـة، ورفـع التوصـيات بشـأنها إلـى الجنـرال (كلاسـيتون Klasiton) ليقـوم بتسـليمها إلـى الجنـرال (ويلسـين Welsoen) ونظـراً لصـعوبة المواصـلات فـي تلـك الظـروف التـي تحـول دون وصـول رد الحكومـة البريطانيـة علـى هـذه القـرارات، اقتـرح (ويلسـين Welsen) المبـادرة بتشـكيل الجـيش السنوسـي. [1] فأصـدر إدريـس السنوسـي تعليماتـه للزعمـاء الليبيـين بالمباشـرة فـي تجنيـد الليبيـين المغتـربين والمقيمـين فـي المهجـر لتكـوين جـيش قـادر علـى خـوض غمـار الحرب بجانب القوات البريطانية ضد قوات الاحتلال الايطالي. [2]

وقـد لبـى الزعمـاء الليبيـون تعليمـات أميـرهم، فشـرعوا بالاتصـال بـالليبيين المنتشـرين فـي شـتى أنحـاء مصـر مـن صـعيدها إلـى مـدن السـاحل الشـمالي، وواحـات الصـحراء الشـرقية، ومنطقة القاهرة الكبرى وضواحيها، ومدن وقرى الدلتا. [3]

ومـن بـين الـذين تحملـوا مشـاق مهمـة الاتصـال بـالليبيين وتجنيـدهم بـالجيش الليبـي هـم: الشـيخ عبـد الحميـد العبـار، وصـالح الأطيـوش، وعبـد السـلام الكـزّة والـذي تـولى المهمـة بعـد وفاتـه ابنـه ناصـر عبـد السـلام وعمـر فـائق شـنيب، ومحمـود بوهدمـة، وعبـد الجليـل سـيف النصـر، وعبـد الكـافي السـمين، وهـارون المنفـي، ومحمـود بـوخزيم، ومصـطفى القنـين، وعلـى الآغـا، والحـاج عبـد الملـك، وصـفي الـدين السنوسـي، والصـديق الرضـا، وإبـراهيم أحمـد

---

[1] أطلقـت عليـه عـدة تسـميات: مـرة الجـيش الليبـي، ومـرة أخـرى الجـيش السنوسـي، ينظـر جريـدة الأحـد اللبنانيـة 18 أغسطس1968، جريدة الأهرام 10 أغسطس 1956.

[2] توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي والحركات الثورية والسياسية، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة، ط4، 1976، ص151.

[3] مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، سقوط دولة ألمانيا، منشورات الجمل، 2003، ص175- 176.

الشـريف، ومحيـي الـدين السنوسـي وآخرون.وتأسـس أول مكتـب لتجنيـد الليبيـين فـي القـاهرة في شارع بركات – بقصر النيل– قرب القيادة العامة البريطانية في مصر.

وفـي 12 أغسـطس 1940م بـدأ تجنيـد النـواة الأولـى لجـيش التحريـر الليبـي الـذي أُطلِـق عليـه اسـم (القـوة العربيـة الليبيـة)، واتخـذت الشـارة السـوداء والهـلال والنجمـة البيضـاء رمـزاً ورايـة وطنيـة.[1] وأصـبح عمـر فـائق شـنيب– رئيسـاً للمكتـب، ومحمـد افنـدي المجـون– سـكرتيراً، وفُـتح مكتـب آخـر لتجنيـد الليبيـين فـي الاسـكندرية يـوم 3 سـبتمبر 1940م، ثـم تتـابع بعـد ذلـك إنشـاء معسـكرات تـدريب المتطـوعين فـي أبـي رواش بمركـز إمبابـة وعنـد النقطـة الواقعـة غـرب الأهـرام عنـد الكيلـو تسـعة فـي الطريـق الصـحراوي الـذي يـربط القـاهرة بالإسكندرية. [2]

وكـان أغلـب المجنـدين مـن المجاهـدين الليبيـين الـذين لـم تكـن حيـاة الحـرب جديـدة علـيهم، فقـد أمكـن تـدريبهم بسـرعة كبيـرة علـى الأسـاليب القتاليـة الحديثـة حتـى بلـغ تعـداد هـذا الجـيش (14000) أربعـة عشـر ألـف مقاتـل. [3] وسـتة وتسـعون ضـابطاً، وخمـس كتائـب قتاليـة، وكتيبـة أركـان حـرب وكـان مسـتودع السـلاح والـذخيرة فـي معسـكر التـدريب عنـد منطقـة الكيلـو تسـعة، وعُـين العقيـد (برومـلـو Bromlo) قائـداً عامـاً للجـيش يسـاعده الرائـد (ديبـروج) Debroge، وعُـين النقيـب (اندرسـون Andrson) ضـابط اتصـال بريطـاني، والنقيـب (عمـر فـائق شـنيب) ضـابط اتصـال ليبـي. كمـا خصـص للخدمـة فـي الجـيش السنوسـي عـدد مـن الضـباط البريطـانيين مـن بيـنهم النقيـب (هـزلنhezlen) والرائـد

---

[1] هنري ميخائيل، المصدر السابق، ص118.

[2] عز الدين العالم، المصدر السابق، ص203.

[3] محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، ص562، محمود الشنيطي، المصدر السابق، ص172.

(بليـــــر bleer) ومـــــــلازم أول (بنيـــــاكوفbenkof) ومـــــــلازم أول (عزيتـــــورمكس Azietormex).[1]

وأكثـر الأميـر إدريـس السنوسـي مـن زيـارة المعسـكر والإشـراف بنفسـه علـى حركـة التطـوع والتـدريب، ويقـول إدريـس السنوسـي عـن ذلـك " **اسـتغرقني العمـل فـي الإشـراف علـى تجنيـد المتطـوعين ومعالجـة المشـاكل العديـدة المتعلقـة برفـع مسـتوى القـدرة القتاليـة للجـيش الـذي كـان علـى أحـر مـن الجمـر لخـوض المعركـة** " كمـا طلـب الليبيـون أن تكـون الأوامـر الصـادرة إلـى الضـباط الليبيـين باسـم الأميـر إدريـس السنوسـي. [2] وقـد تـولى بعـض ضباط الجيش السنوسي مناصب إدارية وسياسية عسكرية عليا في ليبيا بعد الإستقلال[3].

وأثـار تكـوين هـذا الجـيش خلافـاً حـاداً فـي أوسـاط المهـاجرين الليبيـين، فلـم يرحـب بعـض مـنهم بتحـالف إدريـس السنوسـي مـع البريطـانيين الـذين تحكمـوا فـي مصـير هـذه القـوة، ولـذلك رأى بعـض الزعمـاء الطرابلسـيين ضـرورة تشـكيل جـيش طرابلسـي منفصـل، وقـد تحقـق لهـم ذلـك حينمـا توسـط لهـم عبـد الـرحمن عـزام لـدى البريطـانيين، وبالتـالي فتحـوا مكتبـا للتجنيـد فـي الحلميـة الجديـدة بالقـاهرة، كمـا أسـفر موقـف المعارضـة الطرابلسـية عـن محاولـة أخـرى قـام بهـا الطرابلسـيون فـي تـونس عنـدما تحـول إليهـا اثنـان مـن زعمـائهم همـا : عـون سـوف، والسياسـي المنـاوئ لإدريـس السنوسـي (محمـد توفيـق الغريـاني) مـن أجـل تكـوين قـوى ليبيـة متحالفـة مـع فرنسـا، حيـث توصـلا إلـى اتفـاق مـع الجنـرال (نـوجى) Noge علـى إنشـاء قـوة

---

[1] عزالدين العالم، المصدر السابق، ص204.

[2] راشد البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1953، ص65.

[3] ومنهم محمود بوقويطين وصل إلى رتبة (فريق) وتولى قيادة دفاع برقة، والسنوسي الاطيوش وصل إلى رتبة (لواء) وتولى قيادة الجيش الليبي 1963، نوري الصديق بن اسماعيل وصل إلى رتبة (لواء) وتولى قيادة الجيش الليبي عام 1965، وعبد الحميد باي وصل إلى رتبة (عقيد) في شرطة طرابلس، وحسن الفقيه الذي أصبح عضواً في مجلس النواب، وجمال باشا آغا وصل إلى منصب والي إقليم طرابلس، وعلى جعودة وصل إلى منصب وزير الدفاع 1955، وعلى حامد العبيدي وصل إلى منصب وزير الدفاع 1969، ينظر مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص176.

مـن الليبيـين المقيمـين فـي تـونس والجزائـر للإشـتراك بـالهجوم علـى الايطـاليين وتحريـر طـرابلس وتـم تجنيـد (2500) متطـوع، ولكـن استسـلام فرنسـا لألمانيـا قضـى علـى هـذا الإتفاق.[1]

وعلى أية حال تشكلت النواة الأولى للجيش الليبي من الليبيين المتطوعين بسرايا العرب في لواء الحدود المصري تحت قيادة (برواملو Bromelo) الذين شاركوا في السابق في حركة الجهاد ضد الاحتلال الايطالي.[2].

وفـي الوقـت نفسـه أخـذ إدريـس السنوسـي يجـوب المـدن والأريـاف المصـرية حاثـاً المهـاجرين الليبيـين علـى الإنضـمام إلـى الجـيش الليبـي والتعـاون مـع قـوات الحلفـاء، كمـا قـام بـالتوقيع علـى منشـورات أُعـدت لهـذا الغـرض وقامـت الطـائرات البريطانيـة بإلقائهـا علـى تجمعـات المهـاجرين، كمـا أذاع نـداءات المهـاجرين مـن محطـة الإذاعـة المصـرية ناشـدهم فيها مناصرة بريطانيا في الحرب.[3]

وبـذل المشـايخ والزعمـاء السياسـيون والليبيـون فـي القـاهرة والإسـكندرية جهـوداً مضـنية فـي اسـتقبال وضـيافة الجنـود القـادمين مـن الصـحراء الغربيـة، ومـن مصـر الوسـطى والسـفلى للالتحـاق بالتـدريب حتـى تـم اسـتكمال بنـاء الكتائـب الليبيـة، فكـانوا يقـدمون لهـم الطعـام والخـدمات مجانـاً، وكـان مـن هـؤلاء الشـيوخ (حسـين عبـد الملـك) الـذي اتخـذ بيتـه بالحمـام قاعـدة لإيـواء المتطـوعين حتـى اسـتكمال إعـدادهم وتـدريبهم، وكـذلك (الصـديق الرضـا) الـذي بـذل جهـوداً كبيـرة حتـى اسـتطاع إقنـاع المهـاجرين الليبيـين بالصـحراء الغربيـة بضـرورة

---

[1] جامعة الدول العربية، الإدارة السياسية، المسألة الليبية، تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، الدورة الثانية عشر، مارس 1950، عن قضية استقلال ليبيا، القاهرة 1950، ص31.

[2] الطيب الاشهب، برقة العربية، ص534.

[3] هند النعيمي، إدريس السنوسي، ص119.

انخـراط أبنـائهم بـالجيش الليبـي. [1] ثـم تـوالى بعـد ذلـك التحـاق المهـاجرين بجـيش التحريـر الليبـي الـذي أخـذت أعـداده تتزايـد كـل يـوم بصـورة مسـتمرة لاسـيما مـن الليبيـين الـذين كـانوا يسلمون أنفسهم أسرى بعد أن تم تجنيدهم بالجيش الايطالي. [2]

وكانـت قيـادة الجـيش البريطـاني الثـامن قـد عملـت علـى اسـتمالة الليبيـين المجنـدين فـي جيـوش المحـور وكـانوا برفقـة القـوات الايطاليـة الزاحفـة علـى مصـر، وذلـك عـن طريـق الاتصـالات المباشـرة أو إلقـاء المنشـورات وتوزيعهـا علـيهم، حيـث كلفـت القيـادة العامـة البريطانيـة بعـض الضـباط الليبيـين بالاتصـال المباشـر بـالليبيين المجنـدين فـي صـفوف الجـيش الايطـالي بطريقـة سـرّية، وكانـت المنشـورات تُلقـى علـى المجنـدين بواسـطة الطـائرات البريطانيـة، ويـتم توزيعهـا سـرّاً مـن بعـض البـدو الليبيـين، كمـا أن الجنـرال (ويفـل) أصـدر منشـوراً سـرّياً دعـاهم فيـه للإنضـمام إلـى الجـيش الليبـي، ولـذلك سـارع هـؤلاء حـال رؤيـتهم لأعـلام الجـيش الزاحـف إلـى تسـليم أنفسـهم إليـه حتـى وصـل عـددهم إلـى (17000) جنـدي اشتركوا إلى جانب الجيش الثامن. [3]

والجـدير بالـذكر أن جـيش التحريـر الليبـي لـم يشـمل الجنـود والضـباط الليبيـين وحـدهم، وإنمـا شـاركهم بعـض العـرب مـن المصـريين والسـودانيين والفلسـطينيين واليمنيـين، جنـوداً وضـباطاً مـن أجـل تحريـر جـزء مـن بلادهـم العربيـة، ويـذكر بعـض البـاحثين بـأن مشـاركة العـرب فـي الجـيش الليبـي لـم تكـن طواعيـة، بـل أن السـلطات البريطانيـة هـي التـي جنـدتهم للعمـل كمرتزقـة فـي الجـيش البريطـاني الثـامن والفصـائل الليبيـة، حيـث كانـت تصـرف لهـؤلاء

---

[1] عز الدين عبد السلام العالم، المصدر السابق، ص206.

[2] نيكولاى بروشين، تاريخ ليبيا، ص230.

[3] برهان غزال، جميل الشقيري، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، سوريا، د.ت، ط 2، 1955.

الجنود أجوراً مادية تصل إلى (ست) جنيهات مصرية وهو مرتب يفوق منحة الجندي الليبي ثلاث مرات.[1]

أُنشئ الجيش الليبي على أساس إعداده ليخوض حرب العصابات، ومن أجل ذلك بدأ تدريب أفراده على الأساليب الحديثة وحرب العصابات، وقد تولى مهمة تدريبهم مجموعة من الضباط البريطانيين والمصريين المتخصصين في حرب العصابات، وكانت القيادة البريطانية تعد هذا الجيش للعمل خلف خطوط قوات المحور في الصحراء المصرية الليبية، ولكن سُرعان ما أُعيد تنظيم هذا الجيش على أُسس الحرب التقليدية، فتحول إلى وحدات نظامية مقسمة إلى (خمس) كتائب وبدأ التدريب أولاً على السير الطويل ثم الأسلحة الحديثة.[2]

وعندما استكملت الكتيبة الأولى تدريبها بقيادة الرائد (جنكيز) Gingez كانت الكتيبة الثانية قد قطعت شوطاً كبيراً في تدريبها، وهكذا تشكل أول جيش ليبي للاشتراك مع الجيش البريطاني واحتفل بهذه المناسبة احتفالاً كبيرا، ورُفِع العلم الليبي لأول مرة في يوم 9 أكتوبر 1940م.[3]

وبدأت هيئة الأركان الألمانية تخطط لإرسال حملة ألمانية ايطالية مشتركة ضد البريطانيين في مصر، وكان (هتلر) غير متحمس لمشاركة القوات الالمانية في الهجوم على شمال إفريقيا، وأعتقد أن الايطاليين باستطاعتهم خوض المعركة هناك بأنفسهم مع دعم قليل من المانيا.[4]

---

[1] عز الدين العالم، المرجع السابق، ص207- 208.

[2] Liddel Hart, The atheressido of the Hill, (London, 1984)

[3] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص45.

[4] عزالدين العالم، المرجع السابق، ص210.

ولـذلك شـجع (هتلـر) الـزعيم الايطـالي (موسـوليني) علـى التحـرك ضـد مصـر وقنـاة السـويس فبـادر الأخيـر فـي صـيف 1940م بزيـادة عـدد القـوات الايطاليـة فـي ليبيـا لتصـل إلـى (215000) جنـدي ليتفـوق علـى عـدد الجـيش البريطـاني فـي مصـر، لكـن بقـي الجـيش البريطاني أكثر تفوقاً على نظيره الايطالي من حيث التجهيز والتسليح. [1]

وقـدم وزيـر الخارجيـة الايطـالي (سـيانو) Cianoفـي 7 يوليـو 1940م مشـروع موسـوليني بشـأن إعـادة تنظـيم الشـرق الأوسـط، ويقضـي بـأن تحتـل ايطاليـا مكانـة بريطانيـا السياسـية والعسـكرية والقانونيـة فـي كـل مـن مصـر والسـودان، وتقـوم بإلغـاء شـركة قنـاة السـويس وخلـق نظـام خاص لإدارة منطقة القناة. [2]

وبنـاءً علـى ذلـك قـام (غراتزيـاني Gretsyany) فـي 10 سـبتمبر مـن العـام نفسـه بإرسـال حملـة عسـكرية تعـدادها (170.000) جنـدي باتجـاه الحـدود المصـرية، وقـد توغلـت داخـل أراضـي مصـر حتـى وصـلت سـيدي برانـي، حيـث تمركـزت هنـاك اسـتعداداً لمتابعـة الهجوم على وادي النيل. [3]

وعندئـذ أرسـلت القيـادة العامـة البريطانيـة القـوة الليبيـة (السنوسـية) التـي تـم تـدريبها فـي معسـكر أبـي رواش وغيـره إلـى الحـدود المصـرية الغربيـة، فصـدت بالتعـاون مـع القـوات البريطانيـة الجيـوش الايطاليـة، وفـي 8 ديسـمبر 1940م بـدأت هـذه بقيـادة الجنـرال (ويفـل) هجومهـا علـى القـوات الايطاليـة، فاسـتولت علـى سـيدي برانـي فـي 11 مـن الشـهر نفسـه، وواصـل البريطـانيون زحفهـم باتجـاه الأراضـي الليبيـة، فاسـتعادوا السـلوم ثـم البـردي بعـد ذلـك

---

[1] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص46.

[2] عز الدين العالم، المرجع السابق، ص210- 211.

[3] PitarBodoglai, Italy in the Ssecond world ware (London, 1948) P.24

فـي 5 ينـاير 1941م، حتـى سـقطت طبـرق بأيـدي القـوات البريطانيـة والسنوسـية فـي 22 يناير من العام نفسه. [1]

[1] فاروق الحريري، حملات الحرب العالمية الثانية مع الدروس المستنبطة مع كل حملة، ج1، بغداد، مديرية المطابع العسكرية، 1983، ص168.

الفصل الثاني

اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المنظمات الإقليمية والدولية.

- جامعة الدول العربية وأمينها العام عبد الرحمن عزام واللجنة الطرابلسية
- اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في أروقة جامعة الدول العربية
- اللجنة الطرابلسية زيارة لجنة التحقيق الرباعية إلى الأقاليم الثلاثة
- اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المؤتمرات الدولية واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة
- مؤتمر لندن سبتمبر1945م والقضية الليبية
- مؤتمر باريس 25 أبريل1946م
- صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 لسنة 1949م وموقف اللجنة الطرابلسية منه .

جامعة الدول العربية وأمينها العام (عبد الرحمن عزام) واللجنة الطرابلسية:

جاهدت اللجنة الطرابلسية كثيراً للحصول على استقلال ليبيا ووحدتها، وكان تأسيس جامعة الدول العربية 1945م في القاهرة باباً مهماً لعرض القضية الليبية على المحافل العربية ثم الدولية من خلال جامعة الدول العربية، وكانت القضية الليبية من أبرز القضايا التي أنيط بمجلس الجامعة وأمينها العام عبد الرحمن عزام بمناقشتها ومتابعتها ومساندة الشعب الليبي في مطالبه العادلة، التي سرعان ما انتقلت إلى أروقة الأمم المتحدة لمناقشتها.

كان من المهم أن تهتم مصر اهتماماً كبيراً بقضية ليبيا، وذلك بحكم الجوار، واشتراك المصالح وصلة الرحم والمساهمة التاريخية القوية، وزاد اهتمام مصر بليبيا عقب إنشاء جامعة الدول العربية وتعيين (عبد الرحمن عزام) أميناً عاماً لها[1].

ففي 22 مارس 1945م وقعت سبع دول عربية وهي: مصر والسعودية والعراق، وسوريا والأردن ولبنان، واليمن على ميثاق الجامعة العربية، وأُعلِن عن مولدها، حيث اتجهت أنظار العرب في جميع أقطارهم نحو الجامعة الوليدة، ورأوا فيها معقد آمالهم ومحط رحالهم[2].

وكانت القضية الليبية من أبرز قضايا التحرر الوطني العربي التي أُنيط مجلس الجامعة بمناقشتها وتكليف الأمانة العامة بالعمل على متابعتها ومساندة الشعب الليبي في مطالبه العادلة، وفي حق تقرير مصيره وإعلان استقلاله، فمنذ أن لاح في أفق السياسة الدولية، مسعى العرب من أجل إنشاء جامعة الدول العربية حتى سعى الليبيون حثيثاً من أجل العمل لكي تضم الجامعة العربية بين أعضائها ممثلين عن القطر الليبي فقد أعد الأمير إدريس السنوسي تقريراً إضافياً إلى وزراء الخارجية العربية على أمل أن يبحث في مؤتمرهم المنعقد في 4 فبراير 1945م ما يتضمنه

---

[1] عصام الغريب الطنطاوي، عبد الرحمن عزام ودوره الوطني والقومي والإسلامي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2004م، ص: 64 – 69.

[2] جميل عارف، المذكرات السرية لأول أمين جامعة عربية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1977م، ص:272.

هذا التقرير من حق تمثيل الشعب الليبي في الجامعة العربية ومؤازرة الشعب الليبي في أن يكون له حقه الطبيعي في تقرير مصيره وشخصيته الدولية مثل باقي الشعوب العربية أو لأن جامعة الدول العربية تتألف من الدول العربية المستقلة فحسب، وهي الدول التي وقعت على الميثاق فقد تعذر قبول ليبيا ضمن أعضاء الجامعة العربية، ولكن بعد ذلك ما أن وقعت الدول العربية على ميثاق الجامعة في 22 مارس 1945م حتى أصبحت المسألة الليبية أحد الموضوعات التي استأثرت باهتمام كبير من جامعة الدول العربية واستطاع الليبيون أن يجدوا طريقهم إلى عرض قضية بلادهم على الدول التي يتألف منها مجلس جامعة الدول العربية، ووجدت القضية الليبية تأييداً صادقاً من جانب هذه الدول[1].

أصبحت القضية الليبية محط اهتمام الجامعة العربية منذ مراحل تأسيسها الأولى، ففي الجلسة " الحادية عشر " التي عقدتها اللجنة الفرعية والعربية المكلفة بوضع مشروع ميثاق الجامعة العربية والتي عُقِدت في 28 مارس 1945م، دعا عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية إلى إشراك الشعوب العربية غير المستقلة في عضوية الجامعة بصفة مستشارين ومراقبين وأكد قائلاً **(أن السيد إدريس السنوسي يجب أن لا يحرم من أن يمثل في الجامعة، ولا مانع من أن يكون مستشاراً أو خبيراً يستأنس المجلس برأيه فيما يقرره خاصة بالشؤون الثقافية والاجتماعية في الأمة العربية كلها).**[2].

وعلى هذا الصعيد أولى عبد الرحمن عزام الأمين العام عناية خاصة للقضية الليبية نظراً للعلاقات الوطيدة التي ربطته بها وبحركة الجهاد والمجاهدين منذ فترة فقد كان له دور في حركة الجهاد، ولذلك طالب الدول العربية الأعضاء باتخاذ موقف واحد من هذه القضية بعد الحرب، على ذلك قدم عبد الرحمن عزام مذكرة إلى الحكومات العربية في سبتمبر 1945م أكد فيها أن غالبية

---

[1] محمد فؤاد شكري، السنوسية، ص: 599.

[2] جلال يحيى، خالد نعيم، الوفد المصري 1919 – 1952م، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984م، ص: 474.

الليبيين فوضوا الجامعة العربية لعرض قضيتهم وتبني رغبتهم في استقلال بلادهم في المحافل الدولية، وأشارت المذكرة أن المطالب الليبية كانت تدعو إلى تحقيق الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية وإذا تعذر ذلك فعلى الجامعة العربية أن تطالب بالوصايا على ليبيا أو إحدى الدول العربية الأعضاء ولاسيما مصر[1]، وهكذا وجه الأمين العام للجامعة العربية مذكرة أخرى في 28 سبتمبر 1945م إلى وزراء خارجية الدول الأربعة الكبرى[2].أعرب فيها عن رغبة الليبيين في بقاء بلادهم موحدة مع التمتع بالاستقلال التام، وإذا تعذر الاستقلال فيمكن وضع ليبيا تحت وصاية الجامعة العربية أو إحدى دولها مؤكداً أن هذه تمثل مطالب الليبيين التي استقاها من خلال اتصالاته الشخصية بالمهاجرين الليبيين في مصر[3]. وقد أيد مجلس جامعة الدول العربية ما عرضه الأمين العام بشأن القضية، وأكد المجلس في قراره الذي أصدره في ديسمبر 1945م حق العرب الليبيين في الحصول على حريتهم الكاملة وتقرير مصيرهم بأنفسهم، كما تضمن القرار تكليف الأمين العام بالاتصال بالسلطات البريطانية لإزالة أسباب الشكوى من قسوة الإدارة العسكرية البريطانية في ليبيا[4]، وقد لعبت جامعة الدول العربية ومصر دوراً في تحقيق وحدة واستقلال ليبيا، فقد اتفقت وجهة نظر الحكومة المصرية مع وجهة نظر الجامعة العربية بشأن مستقبل ليبيا فقد جاء في مذكرة مصر بتاريخ 12 سبتمبر 1945م إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى المنعقد في لندن ما يلي (**ترى مصر فيما يتعلق بليبيا أنه يجب استثناء أهالي تلك البلاد، لأنهم بما قاموا به من دفاع مجيد عن بلادهم ضد الاعتداء الايطالي، ومن مقاومة طويلة عنيدة لتوغلهم في**

---

[1] جامعة الدول العربية، الإدارة السياسية، ص: 3.

[2] وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي.

[3] جامعة الدول العربية، الإدارة السياسية، ص: 12.

[4] نفس المصدر.

داخل البلاد أقاموا انصع حجة على نضوجهم، وعلى قدرتهم على التنظيم " وأكدوا بذلك حقهم في تقرير مصيرهم).[1]

وإذا كانت ليبيا وهي تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية، وما بينهما من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية، ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التي تعيش في جانبي حدود القطرين، تبدي الرغبة في استفتاء حر في أن تكون جزءاً من المملكة المصرية، أو في أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة، فإن مصر يسعدها أن تنفعها بخبرتها الإدارية والسياسية، وأن تجعل لها نصيباً من الموارد المشتركة تكفل لها أكبر قدر من زيادة العمران والرفاهية.[2]. على أن مؤتمر وزراء الخارجية قد يرى لاعتبارات سياسية وجوب التريث في إجراء الاستفتاء أو تجنبه أصلاً، ويرى لذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية، وفي هذه الحالة ترى مصر من واجبها نحو الليبيين أن تتقدم للإضطلاع بهذه الوصاية، وأن إسناد الوصاية لمصر دون أية دولة غير عربية أخرى لهو المثل الكامل لنظام الوصاية، فإن الصلات التي تربط أهالي البلاد كفيلة بأن تنظر كل معنى من معاني الاستقلال والتحكم، وهي فوق ذلك تجعل مصر أدنى إلى فهم حاجات جارتها وأمانيها، وأقدر على قضاء تلك الحاجات، وتحقيق تلك الأماني.[3]

هكذا بدأت علاقة ليبيا بالجامعة العربية التي أوكلت إليها مصر هذا، فهي أبعد ما تكون عن الرغبة في التوسع أو التماس مصلحة ذاتية، وأكبر دليل على ذلك أن الرغبة المخلصة في الخدمة المتجردة من الطمع هي التي تحدد لها إلى القيام بذلك العبء الصعب، هو أن مصر

---

[1] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ص: 28 – 36.

[2] محمد رفعت عبد العزيز، العلاقات المصرية الليبية، ص:182.

[3] المرجع نفسه.

يسرها أن تعلن أنها ترضى مع الارتياح العام بأن تعهد بذلك إلى الأسرة الكبيرة التي هي عضو فيها، أعني جامعة الدول العربية.[1]

وفي نفس الشهر، ولنفس المؤتمر، أرسل عبد الرحمن عزام، أول أمين عام لجامعة الدول العربية مذكرة جاء فيها **(ولقد تأكدت جميع دول الجامعة العربية من هذه الحقائق، وأرسل بعضها على انفراد بمذكرات في هذا الصدد إلى مجلسكم، ويمكنكم بدوركم أن تتأكدوا من ذلك، وإنني على يقين من انه إذا جرى استفتاء في البلاد تحت إشراف ممثلي الأمم المتحدة، لأسفر عن أن شعب ليبيا أجمع سيطلب بصوت واحد تحقيق أمانيه العربية[2]، ولاشك أن أي تأخير في الوصول إلى حل يحقق هذه الأماني يؤدي إلى خيبة امل مريرة، ليست في ليبيا فحسب، بل في أنحاء العالم العربي أجمع)** ومن الطبيعي إذا دعت الحاجة إلى فترة انتقال أن تسند مهمة إرشاد الشعب الليبي لتحقيق هدفه المنشود، وهو الاستقلال التام إلى دولة عربية أو إلى الجامعة بأجمعها، ولا شك في أن اختيار أمة عربية في الوصاية على شعب عربي في جوهره، مما يتفق مع الروح التي تسود المنظمة العربية الجديدة.[3]

وفي 18 أبريل 1946م تقدمت مصر إلى اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الكبرى المنعقد في باريس بمذكرة جديدة أكدت فيها على أحقية الشعب الليبي في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء الحر ولضمان حرية هذا الاستفتاء أكدت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة عليه،

---

[1] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ص: 31.

[2] مذكرات عبد الرحمن عزام، ص: 279- 280.

[3] كتب عبد الرحمن عزام، المذكرة المشار إليها من مقر وزارة الخارجية المصرية، حيث كانت أمانة الجامعة تمارس نشاطها مؤقتا، وجدير بالذكر أن ميزانية الجامعة لعام 1954م تحملتها بالكامل الحكومة المصرية، كما بلغ نصيبها من ميزانية العالم التالي 45%، مذكرات عبد الرحمن عزام، ص:268.

ورفضتا عودة ايطاليا إلى ليبيا بأي شكل من الأشكال، وأبدت مساندتها للشعب الليبي في مقاومة عودة ايطاليا إلى ليبيا بالمال والسلاح.[1]

وتلاقت رغبة مصر مع رغبة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المطالبة بمنح ليبيا استقلالها فوراً لكي تفوت الفرصة على روسيا التي أصبحت منذ ذلك الوقت قوة كبرى لها طموحاتها في ليبيا نظرا لموقعها الاستراتيجي.[2]

وفي مؤتمر انشاص المنعقد خلال يوم 28، و29 مايو 1948م والذي ضم قادة العرب وزعمائهم وقفت مصر وشقيقاتها من الدول العربية إلى جانب القضية الليبية، ودعمت جميعها حق الشعب الليبي في الاستقلال والوحدة، حيث تضمن البيان التاريخي الفقرة التالية عن ليبيا ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان، ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية، وأن على جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شؤون العرب ومصالحهم أن تهيئ الأسباب لهذا الاستقلال وأن تتعهد بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية في تلك البلاد، ومعاونتها أدبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسؤولياتها داخلاً وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية.[3]

وخلال اجتماع مجلس الجامعة العربية في دورته الرابعة غير العادية في سلوان بسوريا المنعقد في 8 يونيو 1946م، ووقتها كانت اجتماعات الدول الكبرى دائرة في باريس منذ 6 يونيو

---

[1] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970م، ص:72.

[2] ارويعي محمد قناوي، بشير السعداوي ودوره في الحركة الوطنية الليبية 1884 – 1952م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية آداب عين شمس، 2011، ص:117.

[3] دار الوثائق القومية بالقاهرة، وثائق وزارة الخارجية المصرية، بيان اجتماعات انشاص في 29 مايو 1946، ملف رقم 4/50/37، محفظة رقم 1497 جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، ص:18، نقلاً عن ارويعي قناوى ، بشير السعداوي ، ص118.

1946م حول مصير المستعمرات الايطالية، وبعد أن أعلنت وكالة رويتر للأنباء أن الحكومة البريطانية طلبت إلى مجلس وكلاء الخارجية أن يرسل لجنة تحقيق إلى ليبيا لتعرف رأي الأهالي، فبعثت الأمانة العامة للجامعة العربية برقية إلى وزراء الخارجية للدول الكبرى مبدية موافقتها على الاقتراح البريطاني ورغبتها في الاشتراك بتلك اللجنة [1].

ولكن مؤتمر باريس لم يتوصل إلى حل للقضية، فاقترح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تأجيل البحث في القضية سنة كاملة، فاحدث صدور ذلك القرار ردة فعل عنيفة لدى الشعب الليبي الذي أعلن الإضراب العام في البلاد احتجاجاً على محاولة إعادة الإدارة الايطالية إلى ليبيا، فأغلقت المتاجر وتعطلت طرق المواصلات، واحتشدت الجماهير في شوارع طرابلس، وأرسلت البرقيات إلى جامعة الدول العربية تحتج على العبث في حقوق البلاد.[2] كما أعلن الأشقاء العرب تضامنهم مع الشعب الليبي وطالبوا الجامعة العربية بالعمل على إنشاء حكومة عربية مستقلة ومؤازرتها بجميع ما لديها من الوسائل لإعادة أبناء ليبيا إلى وطنهم، والعمل ليكونوا سداً منيعاً دون عودة الاستعمار الفاشستي من جديد.[3]

كما لعبت بعض العناصر الوطنية المصرية وفي مقدمتهم عبد الستار الباسل دورا بارزاً في التقريب بين وجهات النظر ورأب الصدع بين الزعماء المتفاوضين من الطرابلسيين والبرقاويين حول مسألة إمارة السيد إدريس السنوسي على طرابلس، حيث دعاهم للاجتماع بمنزله في 5 يونيو 1946م وذلك عقب الخلاف الحاد الذي نشب حيال تلك المسألة الحساسة، حيث تمكن بفضل جهوده وجهود بشير السعداوي معه في إقناع الطرفين بالتوقيع على محضر تضمن الموافقة على

---

[1] جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، ص:19.

[2] ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص:118.

[3] بيان اللجنة التأسيسية لجمعية الدفاع عن افريقيا العربية، دمشق، 1946.

تأليف حكومة واحدة لطرابلس وبرقة برئاسة السيد إدريس السنوسي ما دام حياً.[1] وعلى إثرها تلقت الحكومة المصرية موافقة مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بدعوتها لحضور مؤتمر الصلح في باريس، أبرقت الحكومة المصرية في 4 أغسطس بموافقتها المشاركة في المؤتمر بوفد برئاسة واصف غالي وخلال حضوره المؤتمر أكد غالي على قدرة استقلال ليبيا ووحدتها، وفي حالة فرض الوصاية على ليبيا، فالأولى أن تكون مصر أو إحدى الدول العربية أعضاء في الجامعة العربية، وفي 30 أغسطس 1946م قدمت مصر مذكرتها المتضمنة تأكيدها على مساندة مصر للقضية الليبية ورفض الوصاية الايطالية ومطالبتها بتعديل حدودها الغربية، ولكن المؤتمر أنهى جلساته في 15 أكتوبر 1946م دون التوصل إلى اتفاق بشأن المستعمرات الايطالية.[2]

وهكذا كان موقف مصر من القضية الليبية منذ إنشاء الجامعة العربية في 22 مارس 1945 وحتى الإعلان عن تكوين هيئة تحرير ليبيا في 13 مارس 1947م يقوم على المحافظة على وحدة التراب الليبي واستقلاله ومناهضة عودة السيادة الايطالية إلى ليبيا، والدعوة إلى الاستماع لوجهات النظر للسكان المحليين حول مستقبل بلادهم ورفض الوصايا الأجنبية على البلاد، وإذا لم يكن هناك بد من الوصاية، فإما أن تكون تحت وصاية الجامعة العربية أو تحت وصاية مصر بحكم صلاتها التاريخية بليبيا، وفي ضوء الاتجاه القومي السائد لدى بعض الأحزاب السياسية الليبية.[3]

ويمكن القول إجمالاً بأن موقف مصر وجامعة الدول العربية إلى أوائل سنة 1947م كان يقوم على الأسس التالية:-

أولا : وجوب استفتاء الليبيين في مستقبل بلادهم.

---

[1] محمد فؤاد شكري، ميلاد، ص:47، والاهرام العدد 22067، القاهرة، 6 أكتوبر 1946.

[2] رويعي قناوي، المرجع السابق، ص:119.

[3] رويعي قناوي، المرجع السابق، ص:120.

ثانيا : يجب أن تكون ليبيا موحدة.

ثالثا : لا يجوز أن ترجع ايطاليا إلى ليبيا أو إلى جزء منها.

رابعا: إذا كان لا بد من وضع ليبيا تحت أي وصاية، فإما أن تكون تحت وصاية جامعة الدول العربية أو تحت وصاية دولة عربية أو تحت وصاية مصر بالذات.

خامسا: وإذا كان أهل ليبيا يرغبون في الانضمام إلى مصر فإن مصر ترحب بذلك.[1]

وتبدو هذه الاتجاهات واضحة في المذكرة التي قدمتها مصر إلى مؤتمر مجلس وزراء خارجية الدول الأربع (بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا) المنعقد في لندن سنة 1945م وهذا نصها:

1- أن مصر موقنة إذا كان مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع سيشتغل بوضع الأسس لتسوية ما كانت بريطانيا تسميه إمبراطوريتها، أنها لا بد من أن يؤخذ رأيها في ذلك، كما سبق أن وعدتها بريطانيا العظمى، فلم تكن مصر فقط ضحية الاعتداء الايطالي الذي جاء عن طريق ليبيا، وإنما مصير ليبيا ذاتها وهي جارتها الغربية لا يمكن إلا أن يعنيها ويشغل بالها.

2- وترى مصر فيما يتعلق بليبيا انه يجب استفتاء أهالي تلك البلاد، لأنهم بما قاموا به من دفاع مجيد عن بلادهم ضد الاعتداء الايطالي، ومن مقاومة طويلة عنيدة لتوغلهم في داخل البلاد، أقاموا أنصع حجة على نضوجهم وعلى قدرتهم على التنظيم، وأكدوا بذلك حقهم في تقرير مصيرهم.

---

[1] من كتاب برقة الدولة العربية الثامنة ليبيا 1948 (وثيقة رسمية)، ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال، مقال بعنوان (مصر وجامعة الدول العربية)، ص:118.

وفي الواقع أن ليبيا كانت طوال تاريخها والجانب الأكبر منه إما مستقلة وإما متحدة مع مصر، ولا يرجع سلطان ايطاليا عليها إلى أكثر من ثلاثين عام، وهي لم تخضع فعلا لغزوها القاسي الغاشم إلا من بضع سنين قبل الحرب العالمية الثانية.[1]

فإذا ما أسفر الاستفتاء عن أن أهالي ليبيا يريدون أن يعيشوا كأمة مستقلة ليس لأجنبي أي إشراف عليهم أو تدخل في أمورهم، فإن مصر تتقبل قرار جارتها الشقيقة متمنية لها بإخلاص حياة راغدة هنية ويكون لليبيا أن تدخل جامعة الدول العربية بحقوق لا تقل عن زميلاتها.[2]

وإذا كانت ليبيا وهي تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية، وما بينهما من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس، والأصل المشترك للقبائل التي تعيش في جانبي حدود القطرين، تبدي الرغبة في استفتاء حر في أن تكون حياة ذاتية داخل تلك المملكة، فإن مصر يسعدها أن تنفعها بخبرتها الإدارية والسياسية، وأن تجعل لها نصيبا من الموارد المشتركة تكفل لها أكبر قدر من زيادة العمران والرفاهية.[3]

على أن مؤتمر وزراء الخارجية قد يرى لاعتبارات سياسية وجوب التريث في إجراء الاستفتاء أو تجنبه أصلاً، ويرى لذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية طبقا للفقرة (ب) من المادة (72) من الفصل الثاني عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع في "سان فرنسيسكو" وفي هذه الحالة ترى مصر من واجبها نحو الليبيين أن تتقدم للاضطلاع بتلك الوصاية، وأن إسناد الوصاية إلى مصر دون أية دولة عربية أخرى لهو المثل الكامل لنظام الوصاية، فإن الصلات التي تربط أهالي البلدين التي تقدم ذكرها لكفيلة بأن تنفي كل معنى من معاني الاستقلال والتحكم، وهي فوق ذلك تجعل

---

[1] نفس المرجع، ص:119.

[2] جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، ص:119.

[3] نفس المرجع والصفحة.

مصر أدني إلى فهم حاجات جارتها وأمانيها، وأقدر على قضاء تلك الحاجات وتحقيق تلك الأماني.[1]

ومصر وهي في هذا الأمر ابعد ما تكون عن الرغبة في التوسع أو التماس مصلحة ذاتية، وأصدق دليل على أن الرغبة المخلصة في الرغبة المتجردة عن الطمع هي التي تحدوها إلى القيام بهذا العبء الصعب هو أن مصر مصيرها أن تعلن أنها ترضى مع الارتياح التام بأن يعهد بذلك العبء إلى الأسرة الكبيرة التي هي عضو فيها – أعني جامعة الدول العربية (وسواءً عهد بالوصاية إلى مصر، أم إلى الجامعة العربية فإن الغرض الأسمى في كلتا الحالتين هو تعجيل الأجل الذي تتمتع فيه ليبيا بكامل سيادتها وتستطيع أن تندمج في الجامعة وبحقوق متساوية للأمم العربية الأخرى. [2]

وتثق مصر بأنها تعبر عن شعور أعضاء الجامعة العربية جميعها في تصريحها بأن مصير تلك الأمم أن ترى ليبيا في أي وقت عضوا في تلك الجامعة.[3]

إن مصر لتعتقد في عزم ويقين بأنه لا يمكن أن يرجى حل ثابت عادل لمسألة ليبيا إذا أهملت الاعتبارات المتقدمة أو لم تقدر كل قدرها.[4] فإن التفكير في شطر ليبيا إلى نصفين منفصلين (برقة وطرابلس) أو في إغفال تعرف أو احترام رأي أهالي البلاد سينجم عنه مصاعب ومتاعب لا نهاية لها.

فيما يتعلق بممتلكات ايطاليا في اريتريا، تجد مصر أن الواجب عليها أن تذكر بحقوقها في تلك المناطق، وأن تشير إلى أن من العدل وحسن التصرف أن يلحق بالسودان الذي تديره مصر الآن وبريطانيا العظمى ما يكون تكملة طبيعية له من هذه المناطق فإن مصر لشديدة الإيمان بعدل الدول

---

[1] جامعة الدول العربية ، المسألة الليبية.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] المرجع السابق والصفحة.

[4] المرجع نفسه.

الكبرى المجتمعة في مؤتمر لندن وبأحقية ما أشارت إليه هذه المذكرة من مقترحات وحلول بحيث لا تشك لحظة في تلقيها قبولا حسنا.[1]

وفي اجتماع مؤتمر الصلح سنة 1946م تقدم وفد مصر بتفسير للمذكرة مع إضافات أخرى لا تمس صميم القضية الليبية، ولكن ما يخصها شدد على هذه النواحي.

أما جامعة الدول العربية وعلى رأسها الأمين العام عبد الرحمن عزام، فقد اهتمت اهتماما كبيرا بالقضية الليبية منذ الإعلان عن تأسيسها في 22 مارس 1945م واتخاذها من القاهرة مقرا لها، فقد أبدت اهتماما خاصا بها، فدعت الدول العربية إلى اتخاذ موقف موحد من قضية ليبيا واستقلالها ووحدتها غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م.[2]

ولمناقشة التداعيات التي ستترتب على الحرب، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية في سبتمبر 1945م بزيارة عدد من عواصم دول المشرق العربي وفي مقدمتها الرياض، حيث توجه إليها عن طريق جدة، وخلال إقامته بجدة أجرى محادثات مكثفة مع الوزير الأمريكي المفوض والوزير البريطاني المفوض حول مستقبل البلاد الليبية، ثم انتقل إلى الرياض لمقابلة الملك " عبد العزيز بن سعود" وتباحث معه حول ذات الموضوع، ثم انتقل إلى بغداد ومنها إلى عمان ثم دمشق ثم لبنان وخلال لقاءاته مع زعماء العرب عرض على مسامعهم القضية الليبية، ولقيت مساعيه اهتمام جميع الحكومات العربية لهذه القضية التي أولتها كل عناية.[3]

كذلك فقد سافر أمين عام جامعة الدول العربية في 15 ديسمبر 1945م إلى لندن لمقابلة وزير خارجية بريطانيا والتحدث إليه بشأن القضية الليبية، وتوضيح وجهة نظر زعماء الدول العربية في تلك المسألة المهمة. وفي 28 ديسمبر 1945م وجه مذكرة إلى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم

---

[1] جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، ص:122.

[2] ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص224.

[3] جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، ص:9.

الجامعة العربية أكد فيها على تمسك الجامعة العربية باستقلال ليبيا ووحدة ترابها، ورفض الوصاية الأجنبية عليها، والتأكيد على أحقية الشعب الليبي في تقرير مصيره بنفسه.[1]

وعندما ظهرت نوايا الدول الاستعمارية في تقسيم ليبيا دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى التمسك بحق الليبيين في بلادهم وبحريتهم، وتقديم المساعدات المادية والأدبية لهم، وقرر مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الثامنة من دور الاجتماع العادي الثالث المنعقد في 6 أبريل 1946م توجيه مذكرة إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى تم التأكيد فيها على حق الشعب الليبي في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء الحر، ووجوب إشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عليه، ورفض عودة السيادة الايطالية إلى ليبيا بأي شكل من الأشكال، وأن الجامعة العربية ستساند الشعب الليبي في مقاومته لعودة النفوذ الايطالي إلى بلاده.[2]

وعلى أثر تنامي الهجرة الايطالية غير المشروعة إلى ليبيا وارتفاع صوت الشعب الليبي بالاحتجاج عليها، وشكواه منها إلى الجامعة العربية، قامت الأمانة العامة للجامعة العربية بتوجيه نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة هذه الحالة بمذكرة قدمتها إلى السفير البريطاني بالقاهرة، طلبت منه فيها أن تتخذ الحكومة البريطانية التدابير لوضع حد لهذه الهجرة، فكان رد الحكومة البريطانية على لسان سفيرها (القائم بالأعمال) بان جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف الهجرة الايطالية. وفي 28 نوفمبر 1946م أحاط الأمين العام مجلس الجامعة في الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ 28 نوفمبر 1946م علماً بهذا الرد.[3]

---

[1] حسين العطار،عبد الرحمن عزام باشا ودوره في الحياة السياسية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2006، ص:235.

[2] محمود فؤاد شكري، ميلاد، ص:55.

[3] الاهرام، العدد (22064) بتاريخ 23 ديسمبر 1946، اجتماع اللجنة الطرابلسية بمصر على الهجرة الايطالية إلى طرابلس.

وبعد أن تنازلت ايطاليا عن مستعمراتها السابقة ومن بينها ليبيا في معاهدة الصلح مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا في فبراير 1946م، وعلمت الجامعة العربية باتفاق الدول الأربع الكبرى على أن تبث في مصير المستعمرات الايطالية السابقة بإرسال لجنة تمثل هذه الدول لدراسة الحالة فيها ووضع التوصيات اللازمة بخصوص تقرير مصيرها، أخذت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تعد العدة لتوحيد صفوف الشعب الليبي وجمع كلمته وتنسيق جهوده حيال استقبال لجنة التحقيق الرباعية برأي وطني واحد، واتصلت بالأحزاب الليبية، واستدعت زعماءها، وأسدت إليهم ارشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها، وعملت على تقريب وجهات النظر بينهم، وإزالة ما بينهم من خلافات، وأمدت الجميع بالعون المادي والأدبي، ولزيادة الضمان في الحصول على رأي موحد أمام لجنة التحقيق الرباعية، وعملت الأمانة على تأليف هيئة تضم ممثلين من الأحزاب والهيئات الليبية (الطرابلسية)، وهي هيئة تحرير ليبيا التي تألفت في القاهرة برئاسة" بشير السعداوي " في 13 مارس 1947م، وقدمها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (عبد الرحمن عزام) إلى الشعب الليبي وهيئاته السياسية عبر أثير إذاعة القاهرة في صورة بيان وجهه إلى الليبيين، طالبهم فيه بالاتحاد وتناسي الخلاف لإنقاذ البلاد من الوقوع في براثن الوصاية الدولية أو عودة الاستعمار الايطالي إلى بلادهم.[1]

وهكذا كان دور مصر وجامعة الدول العربية خلال الفترة ما بين (1945 – 1947م) يتمحور حول استقلال ليبيا ووحدة ترابها، وبروز دورهما في مناقشة القضية الليبية خلال اجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى خلال تلك الحقبة، وفي اجتماعات مجلس الجامعة العربية في مؤتمر انشاص والقاهرة وبلودان في سوريا خلال شهري " مايو ويونيو1946م" حيث وقفت مصر وجامعة الدول العربية إلى جانب الشعب الليبي، وعملت على توحيد صفوفه ووحدة ترابه، وأثبتت

[1] ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص222.

بان خلاص الوطن الذي هو جزء من الأمة العربية لا يتأتى خارج نسق وحدة الكلمة والصف بالعمل لا بالقول.[1]

وفي خضم هذه الجهود المبكرة التي بذلتها جامعة الدول العربية أرسل السيد " عمر الغويلي" رئيس نادي طرابلس العربي الثقافي برقية إلى سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية سنة 1945م يقول فيها أن الطرابلسيين يشكرون الجامعة على ما تبذله من جهود للنهوض بالشعوب العربية ويؤيدونها في مساعيها لاستقلال طرابلس، وهم لا يرضون بغير الاستقلال ووحدة القطر والانضمام إلى الجامعة العربية، كما أنهم يعدون أنفسهم جنودا للجامعة مستعدين للعمل في أي وقت.[2]

ولقد وجدت اللجنة الطرابلسية منذ تأسيسها الرعاية والمساندة من قبل السيد عبد الرحمن عزام الذي كانت تربطه علاقات ممتازة بأعضاء اللجنة الطرابلسية، وازداد هذا التعاون كما مر بنا بين اللجنة والسيد عبد الرحمن عزام بعد أن أصبح عزام أميناً عاماً لجامعة الدول العربية في مارس 1945م، وجاء في أحد رسائل اللجنة أنها تفخر بصلتها بالجامعة العربية وثقة أمينها وما يحيطها به من رعاية أدبية وإعانة مادية مكنتها من استئجار مكتب تؤدي فيه ما يجب عليها للوطن من عمل.[3]

اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في أروقة جامعة الدول العربية :-

لقد عنيت الجامعة العربية منذ نشأتها بقضية استقلال ليبيا، وفتحت أبوابها أمام جميع الهيئات والمنظمات السياسية الليبية، وقدمت لها العون والمساعدة بهدف توحيد جهودها والتنسيق في مواقفها لاستعادة حرية بلادها واستقلالها، ومن بين هذه الهيئات اللجنة الطرابلسية التي كانت قد

---

(1) محمود الدالي، ليبيا في جامعة الدول العربية (1951 – 2004م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2008، ص: 52 – 53.

(2) الأهرام، العدد رقم (11795) في 1945/1/8.

(3) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص:304.

تأسست في القاهرة في أكتوبر 1943م أي قبل إنشاء الجامعة العربية بحوالي عام ونصف، وفي بداية عهدها كانت ترى نفسها مسؤولة عن المصالح العربية عامة، ومن جهة ثانية كانت تحاول أن تكون ليبيا إذا أخفقت في الحصول على الاستقلال تحت وصاية مصر أو تحت وصاية مشتركة لجامعة الدول العربية، ولم تكن عناية عبد الرحمن عزام نفسه الأمين العام للجامعة العربية أقل من ذلك، فقد كان يراقب الأمور في داخل البلاد مراقبة شديدة بسبب خبرته بها واشتراكه في سياستها الداخلية أثناء الحرب العالمية الأولى (1914– 1918م)، ومن ثم فقد أرسل بتاريخ سبتمبر 1945م مذكرة إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ضمنها آراء تتفق ووجهة النظر التي أفصحت عنها المذكرة المصرية الموجهة إلى مجلس وزراء الخارجية، وأهاب فيها بالدول العربية للضغط على الدول الكبرى، وطلب منها أن تمنح ليبيا استقلالها على أساس الاستفتاء، أو أن يسمح لها بالاتحاد مع مصر، وتقدم عزام بمذكرة إلى مجلس وزراء الخارجية في 28 سبتمبر 1945م ضمنها آراء مطابقة لتلك التي تضمنتها مذكرته إلى الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، وقد أكد في أحاديثه الخاصة مع رؤساء الوفود قلقه الشديد على مستقبل ليبيا خشية أن تعود إليها ايطاليا ثانية أو أن تقع في أيدي دولة استعمارية أخرى.[1]

وقد جاء في هذه المذكرة أن ليبيا بلد عربي غير قابل للتجزئة، وأن أي فكرة ترمي إلى تقسيمها سواءً إلى مناطق أو ولايات أو دوائر نفوذ، أو وضع أي تقسيم فيها تحت نظام الانتداب، فكرة لا شك عائدة بالضرر على الليبيين اقتصاديا واجتماعيا، وأنه لا يمكن إرغام الليبيين على قبول أي حل لا يتفق مع أمانيهم القومية في الرغبة في بقاء بلادهم موحدة، وفي أن تترك لهم الحرية في إدارة شؤونهم بأنفسهم وأن تصبح عضوا في جامعة الدول العربية، وأن أي تأخير في الوصول إلى

[1] الاهرام، العدد (502) 22 فبراير 1948، الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:203.

حل يحقق هذه الأماني سيؤدي إلى خيبة أمل ليس في ليبيا فحسب، بل في أنحاء العالم العربي اجمع.[1]

وكان أول رد فعل لهذه المذكرة أن تلقى الأمين العام لجامعة الدول العربية رداً من الحكومة الأمريكية وعدت فيها بالنظر والعناية بالقضية الليبية، هذا وقد اعقبت الأمانة العامة هذه المذكرة ببرقية في 30 أبريل 1946م إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى تعرب فيه عن استمساك الشعب الليبي بحقوقه مع تأييد الجامعة العربية له في ذلك المطلب كما سبق أن قرر ذلك في مؤتمر انشاص كما أشرنا حيث عرض الأمين العام على الحاضرين قضية ليبيا وتطوراتها حتى يتمكنوا من مناقشة القضية وشرحها في مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى وإلى اللجنة الدولية المراد إرسالها إلى ليبيا، وإلى كل جهة يمكن الاستفادة منها لصالح ليبيا. ورفض أي فكرة ترمي إلى تجزئة البلاد أو تقسيمها، سواءً إلى مناطق أو ولايات أو دوائر نفوذ، وقد أكدت اللجنة الطرابلسية على هذه الفكرة أشد التأكيد محاولة منها للم شمل البلاد وتذليل أي عقبة في سبيل تحقيق الوحدة المتكاملة. ففي مذكرة مرفوعة من اللجنة الطرابلسية بالقاهرة إلى مجلس الدول العربية تحتج فيها عن فصل برقة عن طرابلس تقول..**(إن طرابلس وبرقة وفزان جزءاً لا يتجزأ)** وكثيرا ما نادى سكان فزان وبرقة بتمسكهم بوحدتهم مع طرابلس، وأظهروا سخطهم على سياسة التقسيم[2].

وكان للطرابلسيين بعض الأمل في انضمام السيد إدريس السنوسي إلى فكرة الوحدة، وعلى هذا الأساس فقد ضحوا في سبيلها بكل شيء، وترددوا على السيد إدريس عشرات المرات من اجل الاتفاق على أساسها، ولكن بإعلان السيد إدريس حكومة في برقة منفصلة عن طرابلس الأول من

---

[1] وثائق عابدين، محفظة رقم (574) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات، تقرير عن زيارة الامين العام لجامعة الدول العربية لانجلترا وفرنسا في 28 سبتمبر 1945م.

[2] الطاهر الزاوي، مرجع سابق، ص:312، وكذلك انظر جامعة الدولة العربية، المسألة الليبية، وهو عبارة عن تقرير مقدم من الأمين العام للجامعة العربية إلى مجلس الجامعة، الدورة الثانية عشرة، مارس 1950 عن قضية استقلال ليبيا، ص:9.

يونيو 1949م، قد وضع عقبة في سبيل الوحدة قد لا يمكن تذليلها، وما كان يبيته مع الانجليز بشأن الوحدة، حيث حاول الانجليز تضليل الشعب وخداعه، فاخترعوا فكرة الاتحاد بين البلدين وإنشاء حكومة في كل منهما منفصلة في إدارتها عن الأخرى وجعل السيد إدريس السنوسي رئيسا عليها.

إلا أن اللجنة الطرابلسية كانت تعي جيداً ما كان يخطط له الانجليز مع السيد إدريس السنوسي وترى أن الغرض من هذا الاتحاد ما يلي :-

1- التضليل على الشعب بان هذا الاتحاد هو الوحدة التي يطلبها، والاستيلاء على البلدين عن طريق السيد إدريس، لما لمسوه فيه من تنفيذ مخططاتهم ورغباتهم دون معارضة.

2- إدماج مالية البلدين في مشروع واحد ليتسنى للانجليز الصرف من مالية طرابلس على إدارة برقة.

3- تشكيل جيش من البرقاويين والطرابلسيين باسم السنوسي، يعتمد في تكوينه وبقائه على أسلحة الانجليز وأموالهم، وسيكون هذا الجيش الشوكة في ظهر مصر كلما ساءت العلاقات بينها وبين انجلترا.[1]

وإن نظرة بسيطة في تصريح رئيس الإدارة الانجليزية عقب إعلان السيد إدريس حكومة برقة تدل على ما اشتمل عليه هذا الإعلان من مراوغات الانجليز ودورانهم، وفيما يلي نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الإدارة البريطانية في برقة نيابة عن حكومته، اعترافاً بالأمير إدريس السنوسي في أوائل يوليو 1949م **(تعترف الحكومة البريطانية بالأمير الذي أجمع الشعب على زعامته، ووافق على رئاسته كحكومة برقة ولقد أدركت الحكومة من قبل رغبة أهالي برقة في الحكم الذاتي، وهي لذلك ستتخذ كل الخطوات التي لا تتعارض مع التزاماتها الدولية لمساعدتهم في هذا السبيل)**،

[1] طرابلس، المصدر السابق، وثيقة رقم (35- د).

حيث أوضح ما في هذه الالتزامات وما دلت عليه سياستها وهو احتفاظها ببرقة مهما كانت الظروف، وتسليم فزان إلى الفرنساويين وترك طرابلس تحت المساومة.[1]

ونظراً لسياسة الفصل الواقعية التي اعترف بها السيد إدريس السنوسي، ولاعتقاد الطرابلسيين أنه لا يخالف سياسة الانجليز، ترى اللجنة الطرابلسية :-

أولاً // أن يحذر العرب عواقب الوضع القائم في برقة ما دام السيد إدريس متمسكاً به وما دام البرقاويون لا يمكنهم الخروج عن هذه السياسة.

ثانياً // تتخذ الوسائل لاستقلال طرابلس موحدة مع برقة وفزان وبعيدة عن الاتصال بالسيد إدريس وسياسته، حيث دلت جميع التجارب أنه لا يعمل للوحدة ولا يحاول الخروج من السياسة الانجليزية.

ثالثاً // لن يغير الطرابلسيون سياسة الفصل التي يتمسك بها السيد إدريس مع اعتقادهم أن طرابلس تستفيد منها أكثر من برقة، وذلك لما في طرابلس من مقومات الاستقلال الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بما لا يوجد مثله في برقة، وفي أبنائها من هم أقدر من السنوسي على القيام بأعباء الحكم، وأن يرضوا بحكومة يرأسها السيد السنوسي ويدير شؤونها الانجليز.[2]

رابعاً // أن السيد إدريس هو المسؤول وحده عن سياسة فصل برقة عن طرابلس، وما يترتب عليها من ضرر، لأنه لم يناصر سياسة التقسيم أحد غيره، وكل هيئة تناصره أو حكومة تؤيده فهي شريكة له في هذه المسؤولية ويستنكر الشعب ولا يقره بحال.[3]

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:221.

[2] طرابلس، المصدر السابق، وثيقة رقم (35- د).

[3] نفس المصدر.

كما أكدت اللجنة الطرابلسية أن إصرار الانجليز على ربط طرابلس بالسيد إدريس السنوسي إنما هو استغلال لخبراتها فيما ينوون إنشاءه في برقة من مشروعات حربية وما ستكلفهم حكومة برقة وإماراتها من نفقات لا يمكن لواردات برقة أن تقوم بها.[1]

واقترحت اللجنة الطرابلسية بأن حل هذه المسألة أو الخروج من هذا المأزق يكون على النحو التالي:

1) تحقيق وحدة الوطن الكاملة بأجزائها الثلاثة برقة وطرابلس وفزان.
2) نيل استقلاله التام.
3) انتخاب هيئة تأسيسية وطنية بإشراف من تراه الجامعة العربية لتولي إدارة البلاد في فترة الانتقال.
4) سحب الإدارة الانجليزية والفرنساوية من القطر كله فوراً.
5) ترك الحرية للشعب في اختيار الحاكم ونوع الحكم بعيداً عن مؤثرات الانجليز والفرنساويين ودعاتهم.
6) عدم الاعتراف بإمارة السنوسي وحكومته.[2]

الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية

أبو القاسم الباروني

الفيتوري السويحلي

الطاهر الزاوي عمر الغويلي

وقد اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراراً بقبول المقترحات السابقة التي قدمتها اللجنة الطرابلسية وكذلك المقترحات التي تضمنتها المذكرة المقدمة من مختلف الدول العربية تؤيد استقلال

---

[1] عائشة الجروشي على، التنظيمات والجمعيات الليبية في مصر ودورها في خدمة القضية الليبية (1939 – 1952م)، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس، 2012، ص:122.

[2] طرابلس، المصدر السابق، وكذلك الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:232.

ليبيا أو وضعها تحت حماية مصر أو جامعة الدول العربية، وقد بحثت القضية ثانية في اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد في 6 أبريل 1946م، فتم الاتفاق على قرار بأن تتبنى الدول الأعضاء التأثير على الدول الكبرى لتضع أماني الليبيين القومية موضع الإعتبار.[1]

ويرى المجلس أن كل تسويف في تحقيق هذه الأهداف العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعاً مع الحق والعدالة، ومن أجل تحقيق ذلك قام الامين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام قبل رحلته الى لندن في سبتمبر 1945م بزيارة الأقطار العربية والأعضاء في مجلس الجامعة، فتابع مساعيه في هذه القضية بأن قابل وزير أمريكا المفوض، ووزراء المفوضية الانجليزية، وتحدث إلى المسؤولين في شأن هذه القضية، ولما قابل الملك عبد العزيز آل سعود عرض على مسامعه مسألة ليبيا، وعند زيارته لبغداد تباحث مع المسؤولين العراقيين في شأنها، وعرض على الحكومة العراقية مذكرة الحكومة المصرية، وعلى أساس هذه المذكرة رأت مصر أن تحدد موقفها، فعهدت الحكومة المصرية إلى الدكتور (عبد الحميد بدوي) بإعداد مذكرة شاملة عن القضية الليبية ووجهة النظر المصرية، والتمسك بحق ليبيا في الاستقلال طبقاً للقوانين الدولية.[2]

وفي عمان قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بمقابلة " شكري القوتلي " رئيس الجمهورية السورية، والشيخ " بشارة الخوري " رئيس الجمهورية اللبنانية وعرض عليهما هذه المسألة.[3] وبناءً على قرار الدول الأعضاء في مجلس الجامعة على أن يكون اجتماعهم في لبنان في 11 أكتوبر 1947م حيث انعقد مجلس الجامعة العربية برئاسة " رياض الصلح" رئيس الوفد

---

[1] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص:142.

[2] وثائق عابدين، محفظة 124، ليبيا تقارير، تقرير عن رحلة الامين العام لجامعة الدول العربية إلى الأقطار العربية، الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:296، سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، ط1، 1965، ص:18 – 19.

[3] وثائق عابدين، محفظة رقم 124.

اللبناني، وكان أول المتحدثين رئيس الوفد العراقي الذي أوضح للأعضاء أن الحكومة العراقية قدمت إلى الحكومة البريطانية طلباً شفوياً بوجوب الأخذ بوجهة نظر الحكومة العراقية عند البحث في مستقبل ليبيا، ثم دارت المناقشات بشأن الاقتراح الذي تقدم به الوفد المصري حول القضية الليبية، ووافقت لجنة الوفود عليه بعد إدخال بعض التعديلات بالصيغة الآتية:-

(لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعي ثابت بحكم التاريخ، وبما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها، أو بمناسبة البت في مصير المستعمرات الايطالية، فإن المجلس إذ يراقب المسألة بقلق فإنه يؤكد مرة أخرى ما قرره من أن وحدة البلاد الليبية برقة وطرابلس وفزان واستقلالها هو الهدف الأول الذي يجب أن تنشده البلاد العربية وتسعى إليه بكافة الوسائل الفعالة المكلفة). [1]

وقد وجدت المواقف المصرية الداعمة للقضية الليبية التقدير والاحترام من قبل الليبيين، حيث قام وفد طرابلس ضم الأعيان والتجار والمقيمين بمصر وخريجو المعاهد والجامعات المصرية من الليبيين برئاسة احمد السويحلي بزيارة رئيس وزراء مصر "مصطفى النحاس"، حيث أعلنوا عن شكرهم لدولتهم على موقف الحكومة المصرية من قضية بلادهم قائلين أنه إذا كان من حكومة تساعدهم فلتكن الحكومة المصرية.[2]

وقد بذل الأمين العام لجامعة الدول العربية تنفيذا لقرارات المجلس السابقة مساع كثيرة لدى بعض الدول الكبرى خصوصا بريطانيا وأمريكا لاشتراك الجامعة أو بعض دولها في لجنة التحقيق التي تقرر إرسالها للمستعمرات الايطالية السابقة. فمنذ أن تم وضع معاهد الصلح الايطالية موضع التنفيذ في 10 سبتمبر 1947 أخذ وكلاء وزراء الخارجية على عاتقهم أمر تنفيذ الشروط المتعلقة

---

[1] وثائق جامعة الدول العربية، محاضر جلسات، مضبطة الجلسة الأولى، دور الانعقاد العادي السابع في 11 أكتوبر 1947.

[2] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص:44.

بالمستعمرات الايطالية، وكان عمل الوكلاء الذي بدأ في 3 أكتوبر 1947م، وقد شمل إرسال لجنة تحقيق إلى المستعمرات الايطالية والتشاور مع الحكومات الأخرى ذات المصالح، وإعداد توصيات لمجلس وزراء الخارجية تمهيدا لاتخاذ قرار نهائي بخصوص التصرف بالمستعمرات الايطالية. وقد انتهز الأمين العام لجامعة الدول العربية فرصة رحلته إلى أمريكا وانجلترا، وتحدث مع المسؤولين في مصير ليبيا وتأييد الجامعة العربية لمطالب هذا القطر العربي في استقلاله ودوام وحدته. [1]

وكانت اللجنة الطرابلسية قد وجهت رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية جاء فيها:

(حضرة صاحب السعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وبعد: فإن اللجنة الطرابلسية بالقاهرة تتقدم إلى سعادتكم برأيها في القضية الليبية لا لتزيدكم علماً بها لأنها نشأت بين يديكم وغذيتموها بأفكاركم، ولكن لتوضيح وجهة نظرها فيما تراه من الخير لهذه القضية راجية من سعادتكم عرضه على مسامع جامعتنا الموقرة.

واللجنة لا تجد في مقدورها ما يفي بما تراه من الشكر للجامعة العربية لما أبدته من جهود في خدمة قضيتنا، ونسأل الله أن يكلل أعمالها بالنجاح، كما تتقدم بمثل هذا الشكر إلى الهيئات الإسلامية التي ما تزال تنشر أخبار القضية، ما يهيئ لها طريق النجاح إن شاء الله).[2]

ولا يخفى على جامعتنا الموقرة أن القضية الليبية مرت بها أدوار ثلاثة:

الدور الأول :من (1911) إلى (1930م) وهو دور الجهاد والتضحية والصراع بين الحق والباطل وقد حضر سعادة أمين عام الجامعة العربية معظمه، وله فيه جولات موفقة ما زال الطرابلسيون يذكرونها له بالخير.

---

[1] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص:143.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:42.

الدور الثاني : من (1931) إلى آخر(1942م) وهو دور الاستعباد والظلم، وتغلب الشر على الخير في عهد جبابرة الفاشستية وطغاتها حتى مل الناس الحياة مع من لا يعرفون الحياة، حكم الطليان فيه البلاد بيد من حديد، وانزلوا بها من أنواع القسوة ما لم تعرف أمة مثله.[1]

الدور الثالث : يبتدي من 23 يناير 1943م وهو الذي ما زلنا في أثنائه وقد اشتمل على ما لم يكن في الحسبان من ألم النفوس و حمل على اليأس. وقد أسفرت الحرب عن وعي عام في جميع الشعوب استفاد منه الغالب والمغلوب فكان لزاما أن تنبه في الليبيين ما حاول الطليان إماتته من الشعور بواجب الوطن والمطالبة بحقوقه، وكانت ليبيا من البلدان التي شملتها ويلات الحرب، فحصل فيها من تدافع الجيوش ما قضى على الكثير من ثروتها، واضطر أبناؤها إلى الاشتراك في الحرب دفاعاً عنها وانتهازا للفرصة في طرد الطليان منها والقضاء عليهم.[2]

ووقف الشعب كله إلى جانب جيش الحلفاء، فقاتل كثير من أبنائه في صفوفهم ونزلوا معهم في أماكن الخطر حتى طردوا الطليان، وكان منطق الحق والعدالة يقضي على الانجليز أن يسلموا بلادنا عقب الاستيلاء عليها مباشرة لما يأتي:

أولاً: لأنها بلادنا منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة.

ثانياً: لأننا قاتلنا من أجلها " إحدى وعشرين سنة " قتالا لم تقم أمة في مستوانا بمثله.

ثالثاً: لأننا لم نعترف للطليان فيها بحق حتى يدعي الانجليز أنهم حلوا محل الطليان فيما لهم فيها من حقوق.

رابعاً: لأننا من الشعوب التي شملها ميثاق الأطلنطي في إعطائها الحرية وحق تقرير المصير.

خامساً: لأننا ساعدنا الحلفاء على طرد الطليان منها بأموالنا ورجالنا.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص:34.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:44.

سادساً: أن الانجليز يعلمون أنهم ما جاءوا لمحاربة الليبيين، ولم يسبق أنهم اعتدوا علينا وحاربناهم وأننا أصحاب الحق الشرعي.[1]

لهذا وغيره من الأسباب المعقولة كان على الانجليز أن يتخلوا عن ليبيا بمجرد طرد الطليان منها ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، ولأمر ما سارت السياسة الانجليزية على ما كانت تسير عليه السياسة الايطالية، وعلى هذا نشأت حالة سيئة في البلاد لا يرجى لها صلاح، ومنها الحالة الإدارية والسياسية والاقتصادية والأدبية.

وختمت المذكرة بنصيحة وجهتها اللجنة الطرابلسية إلى مواطنيها سكان برقة وطرابلس بألا يفكروا الآن بغير الاستقلال، فإذا ما نالوه جاء دور التفكير في الحكومة ومن يلي رئاستها، وتعتقد أن أجدر الناس بهذه الحكومة ورئاستها هم أولئك الذين اكتسبوا شهرتهم عن طريق التضحية في سبيل الوطن وتقديم أموالهم وأنصارهم فداءً لها.

ولا يفوتها أن تنصح لهم كذلك بأن يجعلوا حكمهم جمهوريا، فقد دلت تجربة الجمهورية الطرابلسية على أن أصلح أنواع الحكم في ليبيا هو الحكم الجمهوري، ولم تتفق كلمة الرؤساء اتفاقا استفادت منه البلاد مثل اتفاقهم في ظل حكم الجمهورية، وأن الأسباب التي دعت إلى إنشاء الجمهورية الطرابلسية في 1918م ما تزال قائمة وهي تعدد القبائل وتجمع كل قبيلة حول رئيسها، ويتبع هذا التكتل القبلي تركيز النفوذ في القبيلة التي هي أشد قوة وأكثر جمعاً.[2]

وترى اللجنة الطرابلسية علاجا للحالة القائمة في طرابلس وبرقة الآن، ولسلامة القضية الليبية من التعثر في طريقها تحقيق ما يأتي:-

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:45.

[2] لمزيد من التفاصيل راجع الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:45 – 62.

1) تضامن الجهود على نقد الحالة القائمة الآن في ليبيا ومطالبة الانجليز عن كل ما يشكو منه الليبيون وتبليغ ذلك إلى الجامعة العربية للاستعانة بها على إقناع الانجليز بوجوب تحسين الحالة في ليبيا.

2) تغيير الإدارة في طرابلس وإبعاد الطليان عنها إبعادا تاما وملء الوظائف بموظفين من الطرابلسيين وهم كثير داخل البلاد وخارجها، وإذا احتاج الأمر إلى رؤساء أقلام، فيؤتى بهم من العرب بمعرفة جامعة الدول العربية.

3) إلغاء الضرائب عن المزروعات والحيوانات والأشجار، حيث أن البلاد في حالة افلاس تام وبؤس شديد.

4) جعل التعليم الابتدائي على نظام مثيله في مصر، ويؤتى له بأساتذة من مصر أسوة بالبلاد العربية الأخرى بعد أخذ حملة الشهادات العالية المصرية ومن ثبتت مقدرتهم عن طريق المران ومزاولة المهنة من الطرابلسيين والاقتصار على الابتدائي حتى يتخرج التلميذ الصالح لتلقي التعليم الثانوي.

5) إطلاق سراح التجارة، ورفع القيود عن الصادر والوارد حتى تخف الضائقة المالية عن البلاد.

6) تكتل الشعب حول الجامعة العربية تكتلا تتمثل فيه وحدته وصلابته في حقه، وألا يقطع في أمر بدونها وأن يفوض إليها بحث مشاكله الدولية.

7) مصارحة الشعب من قبل الزعماء والهيئات السياسية بأعمالهم وإلى أي حد وصلت مساعيهم لدى الانجليز وغيرهم في مطالب الأمة، ويكون ذلك في نشرات دورية ليكون الشعب على يقين من أعمالهم فما كان من خير شكرهم عليه، وما كان غير ذلك ولهم عليه وجه الصواب فيه، وعلى الزعماء والهيئات السياسية أن يتقوا الله في أعمالهم، فإن التاريخ ما يحتاج إلى استغفار نرجو أن يوفقوا له.

هذا ما ترى اللجنة الإسراع به لتحسين الحال في طرابلس وبرقة اقتصاديا وإداريا وسياسيا وأدبيا، وتتقدم إلى جامعة الدول العربية والهيئات الإسلامية برجائها الحار أن تبذل جهودها إلى كل ما يوجه الشعب إلى الحياة الصالحة، وأن تحذره مكائد السياسة، فإن العالم على بركان يكاد ينفجر ولن ينجو منه إلا الحذرون.

شوال 1365هـ سبتمبر 1946م

اللجنــة

عمر الغويلي الطاهر الزاوي

الفيتوري السويحلي أبوالقاسم الباروني.[1]

اللجنة الطرابلسية وزيارة لجنة التحقيق الرباعية إلى الأقاليم الثلاثة:-

اشترطت معاهدة الصلح في حل مشكلة المستعمرات الايطالية وجوب مراعاة رغبات السكان ومصالحهم لحفظ السلام والأمن، وقد قررت الدول الأربع تقيداً منها بذلك أن تبعث بلجنة تحقيق مؤلفة من ممثل من كل منها للتعرف على رغبات السكان ووضع تقرير عن الأحوال الداخلية في المناطق، وقد عين وكلاء وزراء اللجنة في 20 أكتوبر 1947م وصدرت إليها التعليمات بأن تقصر تقريرها على ذكر الحقائق وأن تمتنع عن تقديم أية توصيات تتعلق بحل مشكلة البلاد حلاً نهائياً.[2]

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية يأمل أن يجد مناصرة من أمريكا وانجلترا لفكرة تمثيل الجامعة في لجنة التحقيق المذكورة، ولكنه وجد اعتذارات متنوعة وإدعاءات بأن ذلك يفتح الباب لمطالب دول أخرى لتمثيلها في لجنة التحقيق، مما يخالف ما اتفقت عليه الدول الأربع من قصر الاشتراك في تلك اللجنة على الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا،

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:72 – 75.

[2] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص:143.

فرنسا، بريطانيا).[1] لذا فقد اتضح للأمانة العامة لجامعة الدول العربية منذ 1947م أن مساعيها مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا غير مجدية وأن الدولتان مصممتان على الاحتفاظ بما في أيديهما من أراضٍ ليبية عن طريق الوصاية أو أي شكل آخر من الأشكال والأوضاع التي يلجأ إليها المسيطرون لإقامة نظم شبيهة بالاستقلال في ظاهرها، وهي في الواقع أداة للاستعمار المقنّع.[2] وقد جاء هذا التكتل الغربي نتيجة للنداءآت الروسية المتكررة بوضع طرابلس تحت وصاية الاتحاد السوفيتي.[3]

وبعد قرار مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بتشكيل لجنة التحقيق للمستعمرات الايطالية بحث مجلس جامعة الدول العربية هذا الأمر في اجتماعه يوم 22 نوفمبر 1948م واتخذ القرارات التالية:-

1) يؤيد مجلس الجامعة قراراته السابقة في شأن وحدة ليبيا بأقسامها الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) واستقلالها استقلالاً تاماً، وقد كلفت اللجنة السياسية التابعة للمجلس الأمانة العامة للجامعة العربية تقديم مذكرة إلى لجنة التحقيق تتضمن وجهة نظر المجلس.
2) والمجلس وهو يقدر تصميم أهل ليبيا على تحقيق أهدافهم القومية ومبلغ تمسكهم واتحادهم في بلادهم يُعلن أنه سيمضي في بذل كل معونة لهم حتى بلوغ أهدافهم.[4]

وقد ساندت الهيئات السياسية في القاهرة وعلى رأسها اللجنة الطرابلسية هذا الموقف الذي أعلنته الجامعة العربية وحكوماتها، فنادت بدورها باستقلال ليبيا ووحدة أراضيها، والإنضمام إلى الجامعة العربية.

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص:41.
[2] وحيد الدالي، أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، روز اليوسف، يناير1982، ص:39.
[3] سامي حكيم، المرجع السابق، ص:41.
[4] المرجع السابق، ص:43.

أما الهيئات السياسية في برقة فقد حلها السيد إدريس السنوسي، وأقام بدلاً عنها المؤتمر الوطني وينحصر برنامج المؤتمر في وجوب تحقيق استقلال برقة التام وقيام حكومة دستورية بإشراف السيد إدريس وورثته من بعده.[1] وعندما وصلت اللجنة طرابلس كان الشعب في حالة من التوتر السياسي العنيف بصدد قضية كانت بالنسبة له أهم ما يعنيه من حيث ارتباطها بمستقبله، وقد ألقت الإدارة العسكرية البريطانية القبض على (حسن العقبة) زعيم الكتلة الوطنية الحرة في سبيل أن تضمن حرية التعبير عن الرأي حسب ما زعمت كما أن السيد (بشير السعداوي) رئيس هيئة تحرير ليبيا قد سبق اللجنة إلى طرابلس في 8 مارس 1948م ببرنامج أقرته الحكومة المصرية والجامعة العربية وحاول لم شمل الأحزاب السياسية المطالبة بليبيا الموحدة المستقلة وهكذا فإنه على الرغم مما بين زعماء هذه الأحزاب من منافسات، فإنها ظهرت وكأنها جبهة وطنية موحدة وتقدمت ببيان يرتكز على المطالبة بالاستقلال التام، ووحدة ليبيا، والانضمام إلى الجامعة العربية.[2]

وإن كانت أهداف الوفد البرقاوي تتجه نحو إقامة الإمارة السنوسية في برقة، سواءً أصبحت هذه الولاية مستقلة أم أصبحت تحت النفوذ البريطاني، ولذلك فقد صرح الوفد البرقاوي بقوله أنه لا يريد أن يربط مصير برقة بمصير طرابلس ما دامت الدول الكبرى لم تتفق على مصير تلك الولاية.[3]

كما أن السيد عبد الرحمن عزام كان يقاوم الإمارة السنوسية ويساند الوفود الطرابلسية وعلى رأسها اللجنة الطرابلسية التي كانت تدعو إلى الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية، وتتجاهل إمارة السيد إدريس السنوسي وكان إصرار عزام على هذا الموقف من أهم العوامل التي أدت فيما بعد إلى الاصطدام بينه وبين هيئة التحرير إذ رأت الهيئة أن موقف عزام من الإمارة

---

[1] السيد رجب حراز، الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال والإمارة، الوحدة 1946 – 1948، مجلة البحوث والدراسات العربية، يونيو 1975، ص:65.

[2] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص:133. كذلك السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص:65.

[3] سامي حكيم، مرجع سابق، ص:52.

السنوسية لا يخدم القضية الليبية، بل من شأنه أن يخدم المخططات البريطانية، ويلقي بالسيد إدريس أكثر وأكثر في أحضان الانجليز، وكان عزام يعتمد في مقاومة الإمارة السنوسية على تشجيع بعض الأحزاب الطرابلسية سرّاً وعلى رأسها اللجنة الطرابلسية، حيث طالبت اللجنة الطرابلسية بالآتي:-[1]

أولاً / الاستقلال التام لليبيا كلها، بحيث يعتبر أي اتفاق أو وعد ارتبط به السيد إدريس السنوسي مع بريطانيا لاغياً لمناقضته لإرادة الشعب.

ثانياً / الوحدة الحقيقية للبلاد بحدودها الطبيعية، وتوحيد نظام الحكم والإدارة فيها.[2]

ولما شعر الأمين العام بما يحاك لهذه المساعي من مؤتمرات دولية معاكسة، وتحول الايطاليين عن الطريق التي اتخذوها باستعدادهم للتمشي فيها مع العرب، أصبح لزاما إعداد الرأي العام العربي للمقاومة في حالة اتفاق الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وايطاليا) على تقسيم البلاد ومنع الوصاية الايطالية على الخصوص من النفاذ بكل الوسائل، أي ميل الكتلة العربية كلها إلى احتضان ايطاليا وترضيتها لمقاومة روسيا الشيوعية.[3]

واتخذت الترتيبات المتعددة لتهيئة ليبيا للدفاع عن نفسها، وكانت وزارة الخارجية الامريكية وممثلوا أمريكا على وجه الخصوص يشاركون الأمين العام رأيه في أن الوصاية الايطالية لايمكن تنفيذها في طرابلس إلاّ بإراقة الدماء، ومع ذلك فإن ايطاليا قد انصرفت للتفاهم مع بريطانيا وفرنسا بدلاً من التفاهم مع العرب وانتهت معهم إلى مشروع أو اتفاق (بيفن سفورزا) بأن تتولى ايطاليا

---

[1] طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، مركز جهاد الليبيين سابقاً شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب رقم (36) و.ر (38) بيان اللجنة الطرابلسية إلى الشعب الليبي توضح له السياسة الخاطئة التي درج عليها (بشير السعداوي) في انحيازه إلى السياسات الانجليزية وتهجمه على الدول العربية وجامعتها وأمينها.

[2] المصدر السابق.

[3] جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، ص:38، وحيد الدالي،أسرار، ص:320.

الوصاية على طرابلس، وتترك برقة لبريطانيا، وفزان لفرنسا، على أن تخضع الاجزاء الثلاثة لوصاية دولية.[1]

وكان اتفاق بريطانيا وفرنسا وايطاليا على هذا الحال يقوم على اعتبار أن وحدة ليبيا أمر يتعذر تحقيقه ولا يمكن قبوله، واستندت هذه الدول الثلاث فيما ذهبت إليه إلى أن تقارير لجنة التحقيق قد أثبتت على حد قولهم عجز ليبيا عن تحمل عبء الاستقلال من الناحية الاقتصادية، كما أن هذه الدول صارت تقول أن هناك اختلافاً كبيراً بين أماني الشعب الليبي في برقة وبين أمانيه في طرابلس، لإن البرقاويين يقررون استقلالهم بإمارة السيد إدريس السنوسي ولا يقبلون الوحدة إلاّ على شريطة إقرار الطرابلسيين للأمارة السنوسية، في حين أغفل إخوانهم الطرابلسيون ذكر الإمارة أمام لجنة التحقيق الدولية.[2]

وكانت اللجنة الطرابلسية قد أعلنت في برنامجها السياسي الذي يتمثل في الآتي :-

1) اعتبار القطر الليبي وحدة لا تتجزأ من حدود مصر إلى حدود تونس، ومن البحر المتوسط إلى حدود السودان.
2) مناهضة السياسة الاستعمارية.
3) العمل على جعل السياسة الطرابلسية جزءاً من سياسة الجامعة.
4) المطالبة بالاستقلال التام والوحدة الشاملة التي لا شرط فيها ولا قيد.

ومن رأيها في الوحدة أن تكون خالصة لمصلحة البلاد من غير نظرة إقليمية أو أكثرية لإنتهاز الفرص أو جلب المصالح، وأن يشعر كل ليبي بحاجة إليها، وأن مصلحة الوطن تتوقف عليها، ولا تكون مشروطة بشرط، فإذا حقق الشعب الليبي هذا المعنى كانت الوحدة خيرا وبركة وأثمرت ثمرتها الطيبة.

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص:323.

[2] السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص:90.

وتنحصر أعمال اللجنة الطرابلسية فيما يحقق هذه المبادئ من أي طريق، فلم تترك فرصة دولية أو محلية إلا انتهزتها للمطالبة في حق ليبيا في الوحدة والاستقلال، وقد تقدمت بمطلبها إلى انجلترا وفرنسا وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولجنة التحقيق الرباعية. [1] [2]

واستمرت اللجنة في الاحتجاج على التصريحات وأعمال البريطانيين والفرنسيين في طرابلس وبرقة وفزان وفي مناشدة الشعب في التمسك باستقلاله ومواصلة الكفاح في سبيل تحقيق وحدته، وتحذر من مكر المستعمرين الذين يسعون لتمزيق وحدته.[3]

كذلك عملت اللجنة الطرابلسية على توعية الشعب الليبي في الداخل لتمسكه باستقلال بلاده ووحدتها أثناء وصول لجنة التحقيق الدولية إلى ليبيا لاستفتاء الشعب على مصير قضية بلاده، كما قامت بتقديم مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة في أواخر أكتوبر عام 1948م، وأوضحت فيها المشاكل التي تتعلق بالقضية الليبية والسياسة التي تديرها انجلترا حول تقسيم البلاد، وإقامة حكومة منفصلة عن بعضها ووضع حدود وهمية وأوضاع مختلفة، في الوقت الذي يطالب به الوطنيون بالوحدة ورفع الحواجز بين أقاليم ليبيا، كما أوضحت اللجنة في مذكرتها أن الاستقلال التام الناجز هو المطلب الضروري للشعب الليبي، أما ما يبدو في أفق السياسة الدولية من تلاعب بالقضية الليبية، فإنما هو بزعامة بريطانيا وتوجيهها، مما أصبح للدعاية الايطالية في طرابلس شأن ضد مصالح العرب تحت مسمع الانجليز ومصيرهم، وكذلك الدعاية الصهيونية في طرابلس، لهذا فإن اللجنة تلفت نظر الجامعة

---

[1] محمد الهادي ابوعجيلة، دور الحركة الوطنية في الكفاح ضد الاطماع الأجنبية في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية، مصراتة 2012، ص:108.

[2] نفس المرجع

[3] هيئة اللجنة التي شكلها مندوبو وزراء خارجية الدول الكبرى في لندن أثناء اجتماعهم في الثالث من أكتوبر 1947م لتنفيذ مندوبو معاهدة الصلح للتحقيق في المستعمرات الايطالية لجمع البيانات وبحث الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستفتاء أهالي تلك المستعمرات في تقرير مصيرهم، وقد عنيت في 20 أكتوبر 1947 للقيام بهذه المهمة.

العربية إلى هذه الأوضاع القائمة الآن في ليبيا والتي يحميها الانجليز ويشجعونها للبت في هذا الأمر ومحاولة التوفيق بين الليبيين للعمل من أجل استقلال ليبيا ووحدتها.[1]

كما طالبت اللجنة في مذكرتها إلى الجامعة العربية القيام بمحاولة التوفيق بين الليبيين حول الإمارة السنوسية التي هي العائق الكبير في الاتفاق عليها بين الطرابلسيين والبرقاويين، إضافة إلى الوحدة والاستقلال.[2]

وكانت اللجنة الطرابلسية أثناء تناولها لقضية الوطن ترمز في مذكراتها إلى القضية الطرابلسية دون ذكر كلمة ليبيا التي لم تكن معروفة على نطاق واسع في ذلك الوقت، ومن أجل أن تبعد اللبس حول مفهوم كلمة طرابلس والذي قد يفسره البعض بدعوة اللجنة إلى الإقليمية الضيقة وإلى تجزئة الوطن، لذا قامت اللجنة بتوضيح الأمر، وقد جاء في أحد مذكراتها " نود أن نلفت نظر قراء العربية وكتابها إلى المحافظة على ذكر كلمة طرابلس في كل ما يتعلق بهذا القطر العربي، لان كلمة ليبيا دخيلة لاتمت إلى العربية بصلة، الأمر الذي يؤخذ منه أن طرابلس والطرابلسيين انما تقيدوا بهما في المذكرة ليبيا والليبيون.[3]

ومع حرص اللجنة على توخي البعد الوطني في عملها، والذي يخدم القضية الليبية التي تهم عموم الشعب الليبي في الاستقلال والوحدة، إلاّ أننا نلاحظ أن اللجنة وقعت في خطأ فادح عندما اعتبرت كلمة ليبيا أمر دخيل على اللغة العربية، ونرجح أن ورود ذلك الرأي في أحد أدبيات اللجنة لم يكن معبراً عن رأي الأعضاء باعتبار أن بين المهاجرين الليبيين الذين كانوا أعضاء في اللجنة من المهتمين بالموضوعات التاريخية ولهم كتابات هامة في تاريخ ليبيا، نذكر منهم الشيخ الطاهر الزاوي، ومصطفى عبد الله بعيو، اللذان كانا من أعضاء النادي الأدبي الليبي في القاهرة منذ

---

[1] مذكرة اللجنة الطرابلسية حول القضية الليبية إلى مجلس الجامعة بتاريخ أكتوبر 1948.

[2] مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى أمين جامعة الدول العربية بتاريخ ديسمبر 1948.

[3] محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه.

تأسيسه عام 1943م.([1]) وهؤلاء يدركون جيداً أن كلمة (ليبيا) أو (لوبيا) أقدم بكثير من كلمة (طرابلس)، بالإضافة إلى بعدها التاريخي من حيث الشمولية والمدلول الذي يرمز إلى ذلك الامتداد الجغرافي لذلك الإقليم الذي يمتد من مصر شرقاً إلى تونس غرباً والذي كان موطناً للقبائل الليبية القديمة التي اعتمدت في حياتها على الترحال، وكانت أشهرها قبيلة (الليبو) والتي يُرجح أغلب المؤرخين أن اسم ليبيا اشتق من اسم تلك القبيلة.[2]

اشتد الخلاف بين الطرابلسيين وإدريس السنوسي، ومع تأزم تلك المواقف التي أصبح في ظلها الالتقاء بين الطرفين ضرباً من المستحيل، جاء دور (بشير السعداوي) الذي كان يتابع كل تلك الأحداث باهتمام شديد، وقد رأى أن مصلحة الوطن تدعوه إلى الحضور إلى القاهرة لفض ذلك الخلاف الذي فيه إساءة بالغة لليبيين، وإهداراً للجهود المبذولة من أجل الاستقلال والوحدة، وفي أوائل عام 1946م وصل بشير السعداوي إلى القاهرة وكان يعمل مستشاراً للملك عبد العزيز آل سعود، وأجرى اتصالات مكثفة مع الأطراف المعنية للم الشمل وفض الخلاف بينهم، وأسس سنة 1947م هيئة تحرير ليبيا بالقاهرة منضماً إلى الفريق الذي كان ينادي بالوحدة الوطنية واستقلال ليبيا .[3]

والجدير بالذكر أن سياسة الجامعة العربية هذه لم تكن موضع ترحيب من إدريس السنوسي الذي كان يعارض أية وصاية عربية على ليبيا، سواءً من الجامعة العربية أو من مصر، لأن ذلك يتعارض مع مشروعه الخاص باستقلال ليبيا أو بتشكيل امارة سنوسية مستقلة في برقة، وفي ضوء ذلك قام (عمر منصور الكيخيا) والذي عاد من منفاه بإيطاليا إلى برقة في 25 فبراير 1945م

---

[1] اللجنة الطرابلسية، المصدر السابق، ص:43.

[2] ابراهيم احمد ابوالقاسم، المسألة الليبية والسياسة المصرية (1911 – 1951م) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1997، ص:256.

[3] السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص:38.

بإلقاء خطبة في مسجد بنغازي بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف في 25 فبراير 1945م موضحا فيها عن أمل البلاد في الاستقلال، كما قرأ رسالة كان قد بعث بها إلى (ونستون تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا.[1] دعا الشعب الليبي إلى إعلان إدريس السنوسي أميراً على برقة، ونادى بحكم ذاتي تحت إمارة إدريس السنوسي مع مجلس تمثيلي ينتخبه الشعب انتخاباً حراً وإقامة إدارة يقوم فيها مستشارين بريطانيين بالعون والإرشاد، وقد أثارت هذه المقترحات كثيرا من النقاش بين الناس وفي الصحف.[2]، وعلى ما يبدو أن مقترحه بخصوص اشراك مستشارون بريطانيون في إدارة البلاد هو ما أثار حفيظة الليبيين الذين كانوا يرنون إلى التخلص من أية تبعية أجنبية.

وكما ذكرنا سابقا أن العلاقات بين الأمين العام للجامعة العربية وبين إدريس السنوسي كانت سلبية وقد فسّر أعضاء اللجنة الطرابلسية ومنهم الطاهر الزاوي وعمر الغويلي وابوالقاسم الباروني أسباب ذلك الخلاف بأن إدريس يسعى إلى إقامة إمارة خاصة به في برقة منفصلة عن طرابلس، في الوقت الذي كانت تتظافر فيه الجهود من قبل الجامعة العربية على مهمة تحرير ليبيا واستقلالها، بينما رأى البرقاويون أن الخلاف يرجع إلى رفض أمين جامعة الدول العربية لمبدأ الإمارة السنوسية أصلاً.[3] والحقيقة أن رأي الطرابلسيين في اتهام إدريس برغبته بقيام امارة في برقة منفصلة عن طرابلس لا صحة له إطلاقاً، فرغبة إدريس تكمن في توحيد إقليمي برقة وطرابلس تحت امارة واحدة في بلد واحد هو ليبيا، إلاّ أن رفض الطرابلسيين لإمارته جعله يتحفظ إزائهم، وركز جهوده على برقة دون طرابلس.[4]

---

[1] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص:72، وكان عمر منصور الكيخيا وهو في المنفى قد أرسل رسالة إلى (ونستون تشرشل) في 4 اكتوبر 1944.

[2] مجيد خدوري ، ص 73.

[3] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ص:313.

[4] ابراهيم ابوالقاسم، المسألة الليبية، ص:259.

وقد كان رفض الزعماء الطرابلسيون لإمارة إدريس السنوسي هو أن الحركة السنوسية أو الإمارة السنوسية لم تحظى في طرابلس بالولاء نفسه الذي حظيت في برقة، وكانت القضية مثار جدل دائم بين الزعامات الطرابلسية سواءً في مرحلة المقاومة أو الجهاد وفي سنوات الهجرة، أو في ظل الإدارة العسكرية البريطانية.[1]

اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المؤتمرات الدولية واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

لما كانت جهود الدول الأربع الكبرى (بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) للتوصل إلى اتفاق فيما بينها بشأن مصير المستعمرات الايطالية قد أخفقت جميعها، لذلك اتفقت هذه الدول جميعها على إحالة القضية الليبية إلى هيئة الأمم المتحدة باعتبار ليبيا إحدى المستعمرات الايطالية السابقة طبقا لما هو وارد في معاهدة الصلح مع ايطاليا في 10 فبراير 1947م، وبذلك انتقلت المسألة إلى الأمم المتحدة في 15 سبتمبر 1948م، وبات مقررا أن تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المسألة في دورتها الثالثة في باريس.[2]

وبمناسبة عرض القضية الليبية على هيئة الأمم المتحدة، اجتمعت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة يوم 24 سبتمبر 1949م، وبعد استعراض الموقف في ليبيا وبحث ما تلقته من بيانات وتقارير من طرابلس عما يحاك من مؤامرة لغرض السيطرة البريطانية على طرابلس بدعوى الاتحاد مع برقة، قررت الآتي:[3]

---

[1] محمد على رفاعة، الجامعة العربية وقضايا التحرر، القاهرة، د.ت 1972، ص:25 – 26.

[2] السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص:89، وكذلك مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص:150، والذي ذكر أن الوفود لم يكن لديها الوقت الكافي لدراسة المسألة أو التشاور مع حكوماتهم بشأنها، لذلك فقد أجلت المسألة إلى القسم الثاني من الدورة الذي سيعقد في ليك مكس في ابريل1949.

[3] طرابلس، المصدر السابق، وثيقة رقم (35 – ج).

1) الاستنكار والاحتجاج الشديد على ما قام به السيد إدريس السنوسي من تسليم برقة للاستعمار البريطاني وفصل القضية البرقاوية عن قضية الوحدة الليبية.

2) تحذير الطرابلسيين من المحاولات التي يقوم بها بشير السعداوي وأعوانه لضم طرابلس إلى برقة وإخضاعها للسيطرة السنوسية البريطانية بدعوى الوحدة.

3) دعوة الطرابلسيين بعد أن تهيأ الجو السياسي العالمي لمنح طرابلس الاستقلال للوقوف صفا واحداً متكاتفين في سبيل قضية الاستقلال التام والقضاء على كل نفوذ أجنبي.

4) دعوة الجامعة العربية لمراجعة مواقفها من بشير السعداوي وأعوانه ممن يدعون تمثيلهم للجامعة ويعملون على تنفيذ السياسة البريطانية التي تسعى إلى ضم طرابلس متى اعلن استقلالها إلى برقة فيتم لها السيطرة على القطرين.

5) مطالبة الجامعة العربية بتشكيل وفد من الطرابلسيين على ألا يكون فيه من عرفوا بالميل إلى السياسة الانجليزية السنوسية، فإذا لم يمكنها ذلك كلفت الوفود العربية في هيئة الأمم المتحدة بتولي الدفاع عن القضية الليبية، واللجنة مستعدة لمدها بجميع الوثائق والمستندات اللازمة.

الهيئة التنفيذية	اللجنة الطرابلسية
أبوالقاسم الباروني	الفيتوري السويحلي
الطاهر الزاوي	عمر الغويلي

وهنا لا يخفى ما بذله الطرابلسيون من إخلاص للوحدة الاندماجية والسعي المتواصل لتحقيقها وفي مقدمتهم بشير السعداوي الذي وقف بالمرصاد لكل المحاولات الرامية إلى فرض النظام الأتحادي الذي يتنافى مع طبيعة الوحدة الجغرافية والاجتماعية للمجتمع الليبي، وكان قبوله للنظام الفدرالي على مضض[1]، وكذلك منصور باشا الكيخيا الذين ينادون بالاتحاد الفيدرالي تحت التاج

[1] اروبعي قناوي ، المرجع السابق، ص46.

السنوسي، او بانضواء طرابلس تحت الحكم القائم في برقة بمعاهداته وتعهداته، ونظام الامارة الوراثي ونقل العاصمة إلى برقة وما إلى هذه الشروط التي لا يشك الطرابلسيون أنها من وضع المستعمرين.[1]

وترى اللجنة أن مجلس الأمم المتحدة بليبيا بما له من السلطات القانونية والوكالة الرسمية من هيئة الأمم المتحدة يمكنه أن يسير بالشعب في طريق الوحدة الاندماجية والاستقلال التام، حيث قدمت اللجنة العديد من المذكرات السياسية إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد أصرت اللجنة الطرابلسية في هذه المذكرات والتقارير على اجراء انتخابات على أساس النسبة العددية، إذا أريد تهدئة الخواطر وانصاف أصحاب الحقوق، وتطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة تطبيقا عادلاً، وقد اشتملت مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة على الآتي:[2]

1- المطالبة بالوحدة الاندماجية التي لا تقسيم فيها ولا فوارق.

2- المطالبة ببطلان مساواة طرابلس وبرقة وفزان في عدد أعضاء الهيئة التحضيرية وفي كل هيئة تمثل الشعب.

3- المطالبة بجعل الانتخابات على النسب العددية لجمع افراد الشعب باعتبار الشعب وحدة لا تتجزأ.

4- المطالبة بإعطاء الشعب حرية الاختيار، يختار ما يشاء من انواع الحكم، ومن شاء لرئاسة الحكومة والحكم في ذلك بالأكثرية.

---

[1] طرابلس، المركز الوطني، ملف اللجنة الطرابلسية رقم (60) مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى مجلس الأمم المتحدة بليبيا بشأن ما يدور في أروقة المجلس من أحاديث حول الانتخابات، وثيقة رقم (11)، ص:7.

[2] طرابلس، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجنة الطرابلسية رقم (60) مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى مجلس الأمم المتحدة بليبيا، و.ر (1).

5- عدم الاعتراف بصلاحية النظام القائم في برقة لتحقيق الوحدة الاندماجية التي يطالب بها الطرابلسيون.

6- عدم الاعتراف بما بين السيد إدريس السنوسي ودول أوروبا من المعاهدات والالتزامات، لأنها التزامات ومعاهدات من طرف واحد.

وقد وقفت اللجنة من الشعب موقف النصح والمصارحة فيما يجب أن يكون عليه موقف السيد إدريس ولم تألُ جهدا في اسداء هذا النصح وتدعيمه بكل حجة واضحة، حيث احتجت على أعمال الانجليز في طرابلس وبرقة، واعتبرت اعترافهم بفصل برقة عن طرابلس ضربة قاتلة للوحدة، كما أن اعترافهم برئاسة هذه الحكومة هو محاولة أخرى لتنفيذ مشروع (بيفن اسفورزا).[1] وقد عمل الانجليز منذ سنوات على تنفيذ هذه المؤامرة ضد رغبة الشعب، متجاهلين وجوده، بل ووجود الشعوب العربية كلها التي قررت المطالبة باستقلال ليبيا ووحدتها.[2]، ولم يناصر سياسة التقسيم هذه إلاّ السيد إدريس السنوسي بتأثير من الانجليز الذين كانوا يستغلون السيد إدريس السنوسي ونفوذه لتهديد البلاد الشرقية وللاستعاضة عما فقدته انجلترا في مصر، كما أن الفرنساويين حريصون على هذه السياسة منافسة للسيادة الانجليزية ولكي يتمكنوا من ارجاع طرابلس للطليان لإبعاد مستعمراتهم الافريقية عن مجاورة الانجليز.[3] وقد نالت خطة مشروع (بيفن سفورزا) تأييد كل من بريطانيا والولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية لكن خذلتها الكتل العربية والاسيوية والافريقية على اساس أنها تجاهلت الأماني القومية لسكان ليبيا. وفي 13 مايو 1949م وافقت اللجنة الفرعية المتفرعة عن اللجنة السياسية على الخطة، وقد نص المشروع بالنسبة لليبيا على ما يلي:

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص22، دار نهضة الشرق، القاهرة، 1997، ص166 وما بعدها.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص229.

[3] طرابلس، المرجع السابق، وثيقة رقم (36).

تُمنح ليبيا استقلالها بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الموافقة على القرار على أن توافق الجمعية العامة على أن هذه الخطة مناسبة من حيث أنها:

1- توضع برقة تحت الوصاية الدولية ويُعهد إلى بريطانيا العظمى بإدارتها، على ألاّ يؤثر هذا على إدماجها في ليبيا الموحدة.

2- توضع فزان تحت الوصاية الدولية ويُعهد إلى فرنسا بإدارتها، على ألاّ يؤثر هذا على إدماجها في ليبيا الموحدة.

3- توضع طرابلس تحت نظام الوصاية الدولية في آخر سنة 1951م، ويُعهد إلى ايطاليا بإدارتها.

ولما عرض المشروع على الليبيين باسم (بيفن سفورزا) وافقت اللجنة التنفيذية على الجزء الخاص بوضع برقة تحت الوصاية البريطانية، وكانت نتيجة التصويت (35) مقابل (17)، وامتناع (5) اعضاء عن التصويت.[1]

ولكن التصويت على وضع منطقة طرابلس تحت وصاية ايطاليا كانت نتيجته (32) مؤيداً مقابل (17) وامتناع (8) عن التصويت، فأثار ذلك الشكوك في امكانية قبول الجمعية العامة للقرار بكامله، كما أن انعدام الاتفاق على القرار بكامله، كان فرصة مهيأة للوفود العربية والأسيوية للتأثير على عدد من المندوبين بحيث كان كافيا لخذل القرار، لأنه لم ينل أغلبية الثلثين – وهي الأغلبية اللازمة لموافقة الجمعية عليه.[2]

ومنذ أن وصلت أنباء خطة (بيفن سفورزا) إلى طرابلس قامت اضطرابات واحتجاجات عارمة مثل فيها طرابلس المؤتمر الوطني البرقاوي الذي أرسل برقية إلى سكرتير الأمم المتحدة تضمنت أن شعب برقة لا يقبل بأي حل غير الاستقلال التام، ويرفض الوصاية، وأنه راغبا تماماً في عقد معاهدة مع بريطانيا على شرط أن تعترف لبرقة بالاستقلال، أما في طرابلس فقد هجم المتظاهرون

---

[1] سامي حكيم، مرجع سابق، ص93.

[2] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص154.

على القنصلية الأمريكية في طرابلس ونزعوا العلم الامريكي الذي كان يرفرف عليها، واندلعت في جميع أنحاء طرابلس حركات الجهاد والاضراب حتى أن الحاكم البريطاني سمح للايطاليين بحمل الأسلحة بحجة الدفاع عن انفسهم وجرت اصطدامات دامية بين الطرابلسيين والقوات البريطانية حتى لقيت الخطة حتفها على أيدي الجمعية العامة في 17 مايو 1949م بسبب اختلاف الدول الكبرى.[1] ومساندة الوفود للأمم المتحدة، كما أنها لم تضع أي اعتبار لسكان ليبيا ومصالحهم الاقتصادية الحقيقة، وبالتالي فإن هذا التأليف بين الكتل العربية والأسيوية والسوفيتية كان السبب الرئيسي في خذلان مشروع (بيفن سفورزا).[2]

ومما لا شك فيه أن فكرة إنشاء ثلاث حكومات في برقة وطرابلس وفزان فكرة انجليزية فرنساوية يموهون بها على الناس، ويستغلون دعاية " بشير السعداوي " وغيره ممن يرون هذا الرأي ليثبتوا أقدامهم في المناطق التي يحتلونها عن طريق اعتراف أهل الوطن بوجودهم وجوداً شرعياً يكسبهم حق البقاء وحق التملك.[3]، ففي يوم 21 نوفمبر 1949م اتخذت هيئة الأمم المتحدة قرارا بأكثرية (48) صوتاً ضد صوت واحد، وامتناع (9) أعضاء من التصويت، وذلك أثناء دور اجتماعها العادي الرابع المنعقد في (نيويورك) بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ووافق أعضاؤها على مشروع قرار لإعلان ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة على أن تتكون هذه الدولة الجديدة من الأقاليم الثلاثة طرابلس، برقة، فزان، ويسري مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة، وعلى أي حال لا يتجاوز يناير 1952م.[4]

---

[1] سامي حكيم، مرجع سابق، ص94.

[2] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص154.

[3] اللجنة الطرابلسية، بيان حقيقة في أغسطس 1950، ص5.

[4] للمزيد انظر جامعة الدول العربية، وثيقة رقم (3) 1949، المستعمرات الايطالية السابقة، الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص248.

والشعب الليبي يطالب بتنفيذ القرار، ولم يستجب أحد لمطالبه نتيجة سياسة استعمارية مبيتة بين ادارات الاحتلال قُصد بها إبطال قرار هيئة الأمم المتحدة، أو تفسيره تفسيرا يتفق مع سياستهم، ولما جاء المستر" بلت BLET" إلى طرابلس في مارس 1950م صار يتماشى مع سياسة إدارات الاحتلال التي رسمتها. وأول ما اتخذه لإبطال قرار هيئة الأمم المتحدة هو تفسير الوحدة بالاتحاد لتطبيق النظام الفيدرالي وتقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام، وهو ما كان يدعو إليه " بشير السعداوي" واشترطوا مساواة الأقسام الثلاثة في حقوق التمثيل الشعبي والإداري مع ما يميزها من الفوارق، وعلى هذا المبدأ جرت جميع أعمالهم في كل ما يتصل بشؤون الدولة.[1]

والواقع أن ما استخلصه المستر " بلت " من رغبة الشعب في إقامة نظام اتحادي فيدرالي كان خطة مدبرة لأنه لم يجتمع بغير الأعضاء المعنيين، وهم بطبيعة الحال موافقون، وإما لا يمكن بدونه التفكير في جمع ليبيا في دولة واحدة فهذا من اختراعات المستر(بلت BLET)، وقد عجز أن يقيم عليه دليلا واحدا، وهو تابع في هذه الرغبة لأنصار السيد إدريس السنوسي الذين يأبون التعاون مع الطرابلسيين إلاّ عن طريق نظام فدرالي ورغبة المستعمرين الذين يسعون لإبطال قرار هيئة الأمم المتحدة[2]. ذلك أن المشكلة الأساسية التي واجهته واضعي الدستور الليبي لم تكن أصلاً في تمثيل الطبقات الاجتماعية او حماية حقوق الأقليات، او تحديد ما تقوم عليه الحكومة الفعالة، بل كانت القضية التي استأثرت باهتمامهم هي كيفية المحافظة على التوازن ما بين الولايات الثلاث التي كانت تتنافس على المساواة في المقام على الرغم من التباين الواضح والكبير في الموارد والسكان والمستويات الثقافية.[3]

---

[1] اللجنة الطرابلسية، تعليق اللجنة الطرابلسية على مذكرة الوفد الليبي في القضية الليبية التي قدمها إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية، ص4، الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص297.

[2] الأهرام، عدد رقم (23081) في 2 يناير 1950، محمود الشنيطي، قضية ليبيا، ص200.

[3] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص165.

لذا فقد قرر المستر (بلت) بعد وصوله إلى ليبيا وجوب إنشاء لجنة تحضيرية تتمثل فيها الولايات الثلاث بالتساوي لتكون خطوة في سبيل قيام جمعية تأسيسية وطنية لإعداد الدستور، وقد أجمل ذلك في خطة نصت على الآتي :

أ) انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس في يونيو 1950م[1].

ب) اختيار لجنة تحضيرية للجمعية الوطنية في وقت لا يتجاوز يوليو1950 لأجل تقديم التوصيات حول وسائل الانتخابات بما في ذلك تكوين الجمعية الوطنية الليبية ووضع مشروع دستور. وقد تقدم بها إلى المجلس الاستشاري، وقد شملت خطته الخطوات الواجب اتباعها لوضع دستور.[2]

وقد أقر المجلس الاستشاري هذه الخطة في اجتماعه المنعقد في4 مايو1950، ولكن وجه إليها من النقد من قبل الأحزاب السياسية الطرابلسية وخاصةً المؤتمر الوطني الطرابلسي في البند الخاص بإنشاء لجنة تحضيرية منتخبة على أساس أن اجراء انتخابات في منطقة طرابلس وهي تحت الإدارة البريطانية سيؤدي إلى اختيار ممثلين قد ينجرفون مع النفوذ البريطاني، وقد أيدهما في ذلك مندوبا مصر والباكستان، وعارضا أيضاً في الاقتراح المتضمن أن تعد اللجنة مشروع الدستور لتبحثه في الجمعية الوطنية على أساس أن العمل قد يؤخر عودة المجلس الوطني وأن المجلس الوطني يتوجب عليه أن يعين لجنته التحضيرية الخاصة به تدرس مشروع الدستور وصياغته.[3]

وأما بالنسبة للجنة الطرابلسية فقد احتجت اللجنة بالقاهرة على أعمال اللجنة التحضيرية أو لجنة الواحد والعشرين.[4]، حيث سميت بهذا الاسم لأنها مكونة من واحد وعشرين عضوا، وكل إقليم يمثله (7) أعضاء حيث أسند إلى أمير برقة السيد إدريس السنوسي اختيار سبعة أعضاء يمثلون برقة، وإلى

---

[1] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص166، سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص133.

[2] سامي حكيم، المرجع السابق، ص138.

[3] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص167.

[4] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص272.

(سيف النصر) حاكم فزان اختيار (7) أعضاء يمثلون فزان، واختيار ممثلو طرابلس بطريقة استشارة زعماء الأحزاب، وواحد ن السبعة الذين يمثلون طرابلس ايطالي يمثل الأقليات، وهكذا اصبحت اللجنة التحضيرية مكونة من واحد وعشرين عضوا.[1]، وأرسلت اللجنة مذكرة بعثت بها إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 6 أكتوبر 1950م جاء فيها:

(**يلاحظ الشعب الليبي أنه منذ صدور قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا ووحدتها في 21 نوفمبر 1949م والمؤامرات تحاك من الدول الاستعمارية والعناصر الرجعية المحلية لإفساد هذا القرار وتحطيم آثاره بالنسبة لاستقلال البلاد ووحدتها، وتثبيت الحكم الأجنبي على دعامات من الرجعية المحلية، فضلاً عن أن ممثلي الشعب الليبي في مجلس هيئة الأمم المتحدة الاستشاري اختيروا اختيارا غير ديمقراطي بالتشاور، فقط مع الإدارتين المحليتين اللتين تسعيان جادتين لبسط نفوذهما على البلاد والهيئات المحلية التي قامت هي بتنظيمها وتقوم بتمويلها وإلى جانب هذا فإن مجلس الواحد والعشرين هو الذي سيضطلع بأكبر الأعباء من وضع الدستور، وإعداد أسس الحياة النيابية الديمقراطية للبلاد**) لم يراعِ في اختياره النص الصريح لقرار هيئة الأمم المتحدة، مادة (3) فقرة (ب و أ) التي تنص على ضرورة اتباع الطرق الدستورية لتأليف الحكومة المستقلة الجديدة، ولم يراعِ في اختياره أبسط الأساليب الديمقراطية، لإجراء الانتخابات والاستفتاءات، ولم تستشر الافراد والهيئات الوطنية، وكما كان انتخاب المجلس غير دستوري ولا شرعي، فقد كان تكوينه أيضاً أكثر إفصاحاً عن هذا الاتجاه الاستعماري الرخيص البغيض، وعلى الرغم من اختلاف تعداد أقسام ليبيا الثلاثة، فقد مثلت في المجلس بعدد متساوٍ، وفي هذا ترجيح للعناصر الجاهلة الأمية التي يتخذ منها دعاة الاستعمار ستارا

---

[1] المرجع السابق.

حديدا على العناصر المثقفة المتعلمة التي تسكن المدن والتي تريد نسبتها إلى طرابلس على غيرها من المقاطعات الليبية.[1] لذا تتقدم اللجنة الطرابلسية إلى لهيئة الأمم المتحدة راجية إقرار المطالبات الآتية:

أولاً: العمل على تحقيق الوحدة الشاملة الكاملة التي لا تقسيم فيها ولا فوارق.

ثانيا :عدم الموافقة على الوحدة الفيدرالية بأي شكل من الأشكال.

ثالثاً :العمل على جعل الانتخابات على النسبة العددية لجميع أفراد الشعب باعتباره وحدة لا تتجزأ.

رابعاً : العمل على إعطاء الشعب حرية الانتخابات في الهيئة التأسيسية وفيما يختاره من أنواع الحكم.

خامساً:عدم الاعتراف بصلاحية النظام القائم في فزان وبرقة لأنه حكم بُنِي على غايات خاصة.

سادساً:عدم الاعتراف بالمعاهدات الموقعة سابقاً بين السيد إدريس السنوسي ودول أوروبا.[2]

رئيس اللجنة الطرابلسية بالقاهرة والإسكندرية

وفي سبتمبر 1950م سافر السيد (الفيتوري السويحلي) رئيس اللجنة الطرابلسية إلى طرابلس للاطلاع على ما يجري خاصة بعد عقد (بشير السعداوي) لمؤتمر تاجوراء في 25 مارس1950م، لأن جميع الهيئات الطرابلسية وعلى رأسها اللجنة الطرابلسية تتهم بشير السعداوي في تمسكه بإمارة السيد إدريس السنوسي، وخاصة بعد قراراته التي أصدرها في مؤتمر تاجوراء والتي دعا فيها إلى حل هيئة التحرير، وعدم الاعتراف باللجنة الطرابلسية وعدم الثقة (بعبد الرحمن عزام) أمين الجامعة العربية.[3]

وفي أوائل اكتوبر 1950م سافر السيد (الطاهر الزاوي) وكيل اللجنة الطرابلسية إلى طرابلس لمساندة رئيس اللجنة هناك، وكان رأي الأكثرية في البلاد وقتئذ ممثلا في المؤتمر الوطني يمجد النظام الفيدرالي وتمثيل ليبيا بطريقة الاختيار، على عكس اللجنة الطرابلسية التي كانت تدعو إلى الوحدة الاندماجية بين برقة

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، 277.

[2] المرجع السابق.

[3] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص251، وأنظر ايضاً نيكولاايلتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة عماد حاتم، مراجعة ميلاد المقرحي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1988، ص305 – 306.

وطرابلس وفزان والانتخاب على النسبة العددية سواءً في لجان التحضير أو لجنة التسيير، أو مجلس الشيوخ ومجلس النواب.[1] وقد ألقى وكيل اللجنة الطرابلسية محاضرة بيّن فيها رأي اللجنة فيما يجب أن يكون عليه نظام الحكم في طرابلس، وما يترتب على النظام الفيدرالي من ضرر على الشعب الليبي، ورد به ما يلي: "... **(ومن الغريب جداً أن يركن بعض المواطنين إلى قبول النظام الفيدرالي، فهو فضلاً عما فيه من تقسيم الوطن إلى ثلاثة أقسام، وما يجده هذا التقسيم من التنافر وعدم الانسجام يجر إلى كارثة تشمل الوزراء ورئيس الحكومة، ولا شك أن مالية البلاد لا تتحمل هذه المصاريف الباهضة لهذه الحكومات الأربع)** كما أكد وكيل اللجنة الطرابلسية على أن كل الظروف التي تحيط بشعبنا تؤيد الوحدة الاندماجية وهو قليل في العدد وفقير في الاقتصاديات والصناعات والحرف، وضعيف في الثقافة العلمية والسياسية في جميع أنواعها فإذا ما أُرغِم على النظام الفيدرالي بتقسيمه وفوارقه زاد ضعفه، واستحكم فقره، وفقد كل ما فيه من تماسك كان يمكنه أن ينتفع به في اندماجه وتكتله.[2]

وقد حاول (بشير السعداوي) إرضاء انصار الإدارة، فذهب إلى طرابلس بدعوى أنه موفد من قبل الجامعة العربية لإقناع الطرابلسيين بإمارة السيد إدريس السنوسي، مخالفا بذلك إجماع الطرابلسيين على عدم البت في الإمارة إلاّ بعد نيل الاستقلال، وكان الطرابلسيون في شك من أنه ممثل للجامعة العربية، ولذلك لم يولوه ثقتهم ففشلت مساعيه، ولم يرضِ السنوسية، ولم يبق على عهده مع الطرابلسيين. ومعلوم أن مسألة الإمارة لا تقدم في القضية شيئا ما دام الشعب مسلوب الإرادة، وما دام الانجليز يهيمنون على مصائره.[3]

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص351.

[2] طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ملف الأحزاب واللجان رقم (36) وثيقة رقم (40)

[3] مذكرة مرفوعة من اللجنة الطرابلسية بالقاهرة إلى مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة في أواخر أكتوبر1948، ص4.

وفي أثناء وجود رئيس اللجنة الطرابلسية ووكيلها في طرابلس، اجتمعا في أكتوبر 1950م بالأستاذ (عمر لطفي) المستشار لهيئة الأمم المتحدة بليبيا، وتحدثا معه فيما وصلت إليه القضية الليبية وما يراه من الطرق والوسائل الموصلة إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة، كما أوضح المستشار لرئيس اللجنة ووكيله مساوئ النظام الفيدرالي بقوله.[1](**انه يكلف البلاد نفقات أكثر لأنه يكون من اربع حكومات، بخلاف الوحدة التي تستلزم حكومة واحدة**)، ولكن التمشي مع هذا النظام كان لتمسك برقة وفزان به ولم يقبلوا غيره، واظهروا استعدادهم للانفصال، وذلك بسبب خضوعهم للسياسة الأجنبية، لأن سيف النصر (رئيس ولاية فزان) متأثرا بالسياسة الفرنسية، كما أن السنوسي متأثر بالسياسة الانجليزية.[2]

وعلى كل فقد تم تأليف الجمعية الوطنية من (ستين عضوا) على أساس تمثيل المناطق الثلاث، أي برقة وطرابلس وفزان على أساس التساوي العددي، بمعنى (عشرين) ممثلاً لكل منطقة، وقد اتخذ هذا القرار في 7 أغسطس1950م، وقد شعرت جمعية الستين التي يرأسها مفتي طرابلس (محمد أبو الاسعاد) بحملة قوية في الجامعة العربية ضدها، فأوفدت وفدا منها برئاسة المفتي وعضوية (خليل القلال) و (عمر شنيب) لمقابلة أمين الجامعة ومحاولة اقناعه بصحة أعمالهم ومطابقتها لرغبات الشعب، وجعل الجمعية الوطنية على قدم المساواة بين المناطق الليبية الثلاثة المجتمعة وفقا لما قررته هيئة الأمم المتحدة، ولكن المشروعُ رفض، وكانت نتيجة هذه المناقشة اصدار قرار من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 17 نوفمبر 1950م ضمنته توصيات جديدة تأييدا لقرارها الأول الصادر في 21 نوفمبر 1949م ونصه:[3]

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص 363.

[2] المرجع السابق.

[3] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص170، اللجنة الطرابلسية، تعليق على مذكرة مفتي طرابلس في القضية الليبية التي قدمها إلى اللجنة الطرابلسية للجامعة العربي، ص2.

أولاً: إن الجمعية العامة تعرب أولاً عن ثقتها في أن مندوب الأمم المتحدة في ليبيا سيتخذ مستعينا ومسترشدا بمشورة أعضاء مجلس الأمم المتحدة الخطوات اللازمة للقيام بمهمته الرامية إلى تحقيق استقلال ليبيا ووحدتها طبقا لقرار الجمعية نفسها.

ثانياً: تدعو السلطات المعنية بالأمر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ العاجل لقرار الجمعية المذكورة آنفا المؤرخ في 21 نوفمبر 1949م تنفيذا تاماً لاسيما تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة.[1]

وقد تجاهل مفتي طرابلس تشويه قرار هيئة الأمم المتحدة، وتجاهل تعديله للتوصيل إلى تنفيذ أغراضه، فقد ذكر بعض النص القديم الصادر في 21 نوفمبر 1949م الذي لم يكن صريحاً في الوحدة، وتجاهل النص المعدل الصادر في 17 نوفمبر 1950م.[2]

وجاء فيه أيضاً : تجتمع جمعية وطنية تمثل سكان ليبيا تمثيلا صحيحا... ويُعد هذا النص الصريح باستقلال ليبيا ووحدتها، وبعد توكيد هذه الوحدة بعبارة لاسيما تحقيق وحدة ليبيا يحاول المفتي أن يدلل على صحة رغبات المستعمرين في تنفيذ النظام الفيدرالي في أن قرار هيئة الأمم المتحدة لاينافيها، وقد علقت اللجنة الطرابلسية على ذلك بأن الجمعية الوطنية لا تمثل سكان ليبيا تمثيلا صحيحا، لأن الشعب لم ينتخب أحدا لتمثيله ولم يؤخذ رأيه فيما سمته الإدارة جمعية وطنية، وكل ما في الأمر أن الإدارة عينت أشخاصا وسمتهم هيئة وطنية، فهم لم ينتخبهم الشعب، بل يعارض في تعيينهم وينادي بعدم الإعتراف بهم، ويرفض كل ما يصدر عنهم من قرارات، سواءً ما يتعلق بنظام الحكم او بوضع الدستور، ومن هنا كانت مطالبة اللجنة الطرابلسية للجامعة العربية بتشكيل هيئة من الوفود العربية في الأمم المتحدة لتتولى الدفاع عن القضية الليبية، وقد قالت الجامعة العربية كلمتها في القضية الليبية، وهي أنها

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص386.

[2] عائشة الجروشي على، التنظيمات، ص143.

لا تقر إلاّ بما يتفق مع قرار هيئة الأمم المتحدة وتحقيق الوحدة الشاملة، والانتخابات على النسبة العددية لأفراد الشعب.[1]

وعلى كل فقد تم اختيار أعضاء الجمعية الوطنية على الخطة التي رسمها، فأخذ بالتشاور مع الشخصيات البارزة في البلاد ومنهم أمير برقة، ورئيس فزان، وقادة الأحزاب السياسية في محاولة لإقناع الزعماء السياسيين في منطقة طرابلس على أن يتفقوا على أسماء يمكن اعتبارها ممثلة تمثيلا صحيحا، وممكن تقديمها للجنة الواحد والعشرين بحيث يصبح لها حظ من القبول.[2]

يضاف إلى ذلك أن (عمر شنيب) أحد ممثلي برقة ذهب إلى فزان في 1950م، بأمر من أمير برقة، وحاول أن يقنع رئيس فزان (احمد سيف النصر) بوجوب تغيير موقفه، وقد قبل ممثلو فزان بمبدأ الاختيار على شريطة أن تمثل في الجمعية الوطنية الأحزاب السياسية الوطنية، والسياسيون المستقلون، ومختلف الجهات الطرابلسية، وقد علقت اللجنة الطرابلسية على ذلك بقولها أن تشكيل لجنة الواحد والعشرين وتشكيل الهيئة الوطنية (هيئة الستين) كان تشكيلا مغرضاً اتبعت فيه تعليمات خاصة لمصلحة المستعمرين، ولم تحترم فيه إرادة الشعب ولا أخذ برأيه في ذلك لأن (بلت) كانت له الصلاحية المطلقة من قبل هيئة الأمم المتحدة ولا ينفذ إلاّ ما وافق عليه ولا يوافق إلاّ على ما يتفق مع التعليمات الخاصة التي أعطيت له.[3]

وكان هذا الاختيار المتقن لقوام لجنة الواحد والعشرين قد انعكس على نتائج نشاطها وعلى حد قول مندوب مصر للمجلس الخاص بليبيا، قامت اللجنة بوضع خطة غير ديمقراطية وقامت بتطبيق هذا المخطط بطريقة أبعد ما تكون عن الديمقراطية، في وقت كان مندوب منظمة الأمم المتحدة ومجلس ليبيا

---

[1] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص171.

[2] المرجع السابق.

[3] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص309.

متواجدين في ليبيا.[1] كما أن رئيس الجمعية الوطنية (محمد أبو الاسعاد العالم) قد تم اختياره من قبل الإدارة البريطانية، ودُعم من مندوب منظمة الأمم المتحدة.[2]

وقد أشار المندوب الطرابلسي في مجلس ليبيا من خلال وصفه لنشاط لجنة الواحد والعشرين بأن عمل اللجنة غير شرعي، ولهذا فهو باطل، وقد أكد المندوب المصري في ذلك المجلس على أن أي حزب طرابلسي لم يوافق على عمل لجنة الواحد والعشرين ولا على قراراتها، وعلى هذا فان تشكيل الجمعية الوطنية برأيه لا يتفق وبنود قرارات الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، كما أنه لا يتفق مع التمثيل الديمقراطي، ولهذا فإنه يستحق الإدانة الشاملة.[3]

عليه فإني أرى أن هذا الرأي صواب على أساس أن تشكيل لجنة الواحد والعشرين كان تشكيلا مفروضاً اتبعت فيه تعليمات خاصة لمصلحة المستعمرين، بل وبدعم من قبل الإدارة البريطانية ومندوب منظمة الأمم المتحدة.

مؤتمر لندن سبتمبر1945م والقضية الليبية :-

برزت القضية الليبية على المسرح الدولي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية1945م، فقد اهتمت الدول الكبرى بالقضية الليبية، حيث أخذت كل دولة تنظر إلى ليبيا على ضوء ما يتمشى ومصالحها السياسية، ولم تكن إستراتيجية ليبيا قائمة على أساس وجود مواد أولية تكمن في باطنها، ولكن إستراتيجيتها راجعة إلى ما لها من أهمية من حيث الموقع، فامتداد ساحلها على شاطئ البحر المتوسط الجنوبي جعلها تشرف على مجال حيوي للمواصلات البحرية، فضلاً عن أن موقعها المتوسط بين الشرق الأوسط الأدنى جعلها تدخل في منطقة الصراع العنيف بين الكتلتين الشرقية والغربية.[4]

---

[1] عائشة الجروشي، التنظيمات، ص4 – 14.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] نيكولاتاليشبروستين، مرجع سابق، ص309.

[4] هنري ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية (القاهرة1970م)، ص154.

وكلما تعمق هذا الصراع زادت أهمية ليبيا الإستراتيجية، مما أدى بالتالي إلى تنافس تلك الدول حول ليبيا فبريطانيا أرادت السيطرة على برقة، وذلك بغية تعويضها عما سوف تخسره من مواقع هامة بانسحابها من قناة السويس وفلسطين، وتعويضها عن استعادة مركزها السابق في البحر المتوسط عن طريق شمال أفريقيا، الأمر الذي أغضب الدوائر السياسية في الاتحاد السوفيتي، الذي أخذ يسعى جاهداً لمنع بريطانيا من تثبيت أقدامها هناك.[1]

وايطاليا هي الأخرى أخذت تسعى جاهدة للعودة إلى طرابلس بناءً على رغبات الأقلية من المستوطنين الايطاليين هناك باسم إعادة التوازن إلى منطقة حوض المتوسط.[2]

وفرنسا ترنو إلى ربط فزان بالجزائر على اعتبار أن فزان هي المنفذ المباشر من جهة الجنوب إلى الجزائر، حيث تجد فرنسا فيها مستقبل كيانها الاقتصادي والعسكري، علاوة على ذلك اتساع هذه المنطقة طولا وعرضا يساعدها على التوسع مستقبلا في إنشاء قواعد مختلفة منتشرة في صورة تكفل لها الأمن والرقابة من التعرض للغارات الجوية والبحرية وبذلك يمكن اعتبارها قاعدة صالحة للحشد والتدريب خصوصا على العمليات العسكرية الصحراوية والجبلية.[3]

وفي وسط هذا الصراع الدولي ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية ورغبت في الاستفادة من القيمة الإستراتيجية لهذه المنطقة خاصة وأنها تبنت سياسة ملء الفراغ الناتج عن خروج الاستعمارين البريطاني والفرنسي لمنع الاتحاد السوفيتي الذي أخذ يعمل على بث دعايته ضد هذه الدول، خصوصا وأن الأحزاب الشيوعية في ايطاليا وفرنسا تواجه الشاطئ الليبي من الجانب الاوروبي مما يزيد السوفيت في تجاوب دعايتهم ونشاطهم على جانبي الحوض الأوسط للبحر المتوسط.[4]، كذلك فإن أمريكا لم تنسى

---

[1] محمد الهادي ابوعجيلة، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة (1939 – 1963م)، دار الشعب، 2012، ص196.

[2] عز الدين فودة، المجتمع العربي، مقومات وحدته وقضاياه السياسية، ط2، 1966، ص123.

[3] محمود كامل عبد الحميد (الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي) الطبعة الأولى، القاهرة 1957، ص14.

[4] محمد كامل عبد الحميد، الشرق الأوسط، ص310.

بعد ما كان لشمال أفريقيا من أهمية حربية طوال الحرب العالمية الثانية، فرأت أن تتخذ منها منطقة جاهزة في أي حرب قادمة، ولكن الاتحاد السوفيتي فضح نواياها واتهمها بأنها تتخذ الأراضي الليبية نقطة توثب للهجوم عليها والسيطرة على الشرق الأوسط.[1]وكانت نتيجة هذا التنافس بين الدول الكبرى عامة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا خاصة أن انعكس بالتالي على سياسة تلك الدول حول القضية الليبية، وأضحى مصير ليبيا مسألة شائكة الحلول، وإزاء هذا الصراع العنيف بين تلك الدول الكبرى أخذت بريطانيا تبتعد عن الدخول في مناقشة القضية الليبية او غيرها من المستعمرات الايطالية مع بقية الدول الأخرى المعنية، بهذا الأمر في مؤتمر (دميرتون كس).[2] في صيف عام 1944م، لأن الموقف خلال هذه الفترة كان يتطلب التعاون والتآزر عن المشاكل التي تحدث الخلافات حول وجهات النظر حتى يتقرر مصير الحرب، ولكن ليس معنى عدم ادراج هذه المسالة في جدول أعمال المؤتمر أن بريطانيا لم تشترك مع الدول الأخرى في هذه المسألة.[3]

ففي مؤتمر سان فرنسيسكو ناقشت جميع مشاكل المستعمرات الايطالية ومن بينها القضية الليبية، غير أنه لم تصل الحكومات في هذه المناقشة إلى اتفاق بشأن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر، وكانت السياسة الغالبة بين الحلفاء خلال الحرب هي أن ايطاليا قد فقدت مستعمراتها في إفريقيا، وأنها لن تعود بعد الحرب إلى هذه المستعمرات، وهذا ما أكده تشرشل في مجلس العموم البريطاني قائلاً **(أن ايطاليا فقدت نهائيا امبراطوريتها الاستعمارية في افريقيا، وأكد للمجلس أن الحكومة تعارض إرجاع المستعمرات إلى ايطاليا).**[4]

---

[1] هنرباينس ميخائيل، مرجع سابق، ص157.

[2] عقد هذا المؤتمر في عام 1944 في أمريكا لإزالة الخلافات حول وجهات النظر حول الحرب وقرار لإنشاء هيئتين دوليتين لتنظيم النقد والمعاملات المالية الدولية وإزالة العوائق التي قد توجد لتمويل النقل بين دول العالم، وقد خصص لهذا الغرض راس مال قدره نحو تسعة مليارات من الدولارات وخوّل البنك الدولي إقراض المبالغ اللازمة لإقامة المنشآت التي تساعد على زيادة الإنتاج في مختلف أنحاء العالم، راجع فيشر (تاريخ أوروبا الحديث) القاهرة 1976، ص717 – 718.

[3] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص198.

[4] عبد الملك عودة، الأمم المتحدة وقضايا افريقيا، القاهرة 1967، ص28.

وفي مؤتمر يالتا الذي عقد في فبراير 1945م طُرحت مسألة المستعمرات الايطالية ومن بينها ليبيا للمناقشة غير أن الر أي استقر بين الدول الثلاثة الكبار على الامتناع عن إثارة موضوع مستقبل أقاليم معينة بالذات أثناء المناقشات التمهيدية الخاصة بموضوع نظام الوصاية الدولي، وذلك منعاً لإثارة الخلافات.[1]

وفي صيف 1945م عقد اجتماع بين الأقطاب الثلاثة (تشرشل، وترومان، وستالين) في بوتسدام لبحث المشاكل التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية للوصول إلى اتفاق إن أمكن ذلك، وكان من ضمن المشاكل التي عرضت مشكلة ليبيا، ولأول مرة ظهر الخلاف واضحا بين الأقطاب الثلاثة عندما طالب ستالين ببعض أقاليم الدول المهزومة وطالب بالوصاية على ليبيا، إلاّ أن هذا الطلب لم يقابل بالارتياح من قبل المستر "ونستن تشرشل"رئيس وزراء بريطانيا والذي رد على ذلك بقوله أن بريطانيا كانت لتتوقع احتمال طلب الاتحاد السوفيتي الحصول على جزء من شاطئ إفريقيا أما وقد حدث هذا فإن الحكومة البريطانية سوف تبحث هذا الطلب في ضوء المشاكل الأخرى.[2]

وفي يونيو 1945م عقد مؤتمر برلين، وأصدر في 2 أغسطس من تلك السنة بروتوكولا يقضي بإنشاء مجلس وزراء تمثل فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، والصين، وفرنسا، وبريطانيا، وسيكلف هذا المجلس ضمن ما يكلف به بتحضير مشروع معاهدة الصلح مع ايطاليا ورومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا.[3] بعد موافقة جميع الأعضاء على ذلك، عندما استطاع الرئيس " ترومان " الحد من حالة التوتر القائمة بين بريطانيا والإتحاد السوفيتي بسبب المطلب السوفيتي.[4] لذا فقد تجنب

---

[1] فيشر، مرجع سابق، ص719.

[2] عبد الملك عودة، الأمم المتحدة، ص28 – 29.

[3] دار الوثائق القومية بالقلعة، محافظ الابحاث تحت رقم (124) تقرير عن مؤتمر الصلح بباريس عن المستعمرات الايطالية السابقة نقلاً عن الهادي بوعجيلة، مرجع سابق، ص200.

[4] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص200.

المؤتمر إدراج المشكلة الليبية في جدول أعماله وأحالوا المستعمرات الايطالية إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى الذي اقترحوا عقده في لندن.

عُقد المؤتمر في 11 سبتمبر 1945م لوزراء خارجية الدول الكبرى مكونا من وزراء خارجية كل من الإتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وأمريكا لبحث قضية المستعمرات الايطالية، ووالى اجتماعاته حتى الثامن من أكتوبر 1945م.[1]

ومنذ البداية ظهر اختلاف في وجهات النظر حول هذه القضية والتي برزت في مؤتمر (بوتسدام) حيث أنه كان من الممكن التوصل إلى اتفاق جماعي حول تقرير مصير ليبيا لولا تمسك وزير خارجية الإتحاد السوفيتي بالمطالب التي أعلنها (ستالين) في مؤتمر (بوتسدام).[2] وأثناء هذه المناقشات والمساومات بين هذه الدول، قدّم وزير خارجية أمريكا مشروعاً يتضمن التالي:

1) منح ليبيا الاستقلال التام بعد (عشر) سنوات.
2) خلال فترة الانتقال تظل تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.
3) تعيين هيئة الأمم المتحدة مندوبا لإدارة الإقليم يمنح سلطات كاملة ويكون مسؤولا أمام مجلس الوصاية التابع للهيئة.
4) تتكون لجنة استشارية تضم سبعة ممثلين من بريطانيا، وأمريكا، والإتحاد السوفيتي، وفرنسا، وايطاليا ومقيم عربي وآخر أوروبي تختارها الدول الخمس.
5) يحتفظ مجلس الأمن بحقه المطلق في اختيار النقط الإستراتيجية الضرورية وإدارتها باعتبارها من المناطق الإستراتيجية التي تسهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.[3]

---

[1] جون هاتشى، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العظيم منيسي، مراجعة سعد أنيس، القاهرة1969، ص178.

[2] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص200.

[3] هنري ميخائيل، مرجع سابق، ص162، عبد الملك عودة، مرجع سابق، 394.

وقد تقدمت الإدارة الأمريكية بهذا المشروع عندما اتضح لوزارة الخارجية الأمريكية أن الإتحاد السوفيتي يسعى للحصول على قاعدة على الشواطئ الأفريقية وخاصةً ليبيا، وأنه إذا تم ذلك فسوف لا يكون تهديدا للعرب فحسب، وإنما يعد بمثابة غزو لمنطقة الشرق الأوسط. [1]

وقد تباينت الآراء حول المشروع الأمريكي، فالاتحاد السوفيتي رأى أن يعهد إليه بإدارة منطقة طرابلس واقترح المندوب الروسي على المجلس أن عشر سنوات تكفي لإعداد البلاد للاستقلال، وأكد بأن النظام السوفيتي لن يدخل هذه البلاد منفصلا عن النظم الديمقراطية التي يرغب فيها الشعب، وقد أوضح المندوب الروسي أن بلاده تريد أن يكون لها منفذ إلى البحر المتوسط، وطالب بأن يكون المنفذ في منطقة طرابلس.[2]

أما فرنسا فقد طالبت بتعديل الحدود بين تونس وليبيا تسهيلاً للمواصلات بين تونس ومستعمرة (تشاد) ورأت أن ترد المستعمرات الايطالية السابقة إلى وصاية ايطاليا حرصاً منها على توازن القوى الدولية في منطقة البحر التوسط، وإبقاء نفوذها في تونس والجزائر، وكان معنى تعديل الحدود هو ضم أجزاء من ليبيا وخاصة فزان التي تحتلها القوات الفرنسية.[3]وتقدمت فرنسا إلى وزراء خارجية الدول الكبرى بالمطالب الآتية :-

1- استرجاع الأراضي الواقعة بين غدامس وغات من جهة غات وتومو من جهة أخرى، وهي التي تنازلت عنها فرنسا لايطاليا في 12 سبتمبر1919م واسترجاع شريط الأراضي الواقعة إلى الشمال من جبال تيبستيوايندي التي تنازلت عنها فرنسا لايطاليا في السابع من يناير1935م.

2- ضم الجزائر وغدامس إلى فرنسا.

---

[1] عمر الهمالي، العلاقات الليبية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة1973، ص34.

[2] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص202.

[3] جان بيكون، المسألة الليبية في اطار الحل السلمي، باريس1966، ص312 – 316.

3- إلحاق جميع أراضي فزان بحكومة الجزائر العامة لكونها الرابط الجغرافي بين الحدود الشرقية لإفريقيا الشمالية وتشاد.

4- تعديل الحدود التشادية الليبية والاحتفاظ ببئر الصحراء وجبل كامت.

5- إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربي حتى مدينة الخمس لإيجاد منفذ لمستعمرات فرنسا في إفريقيا الوسطى على البحر المتوسط.[1]

أما الموقف البريطاني فكان غامضا بل متناقضا، حيث أن بريطانيا صرحت بأنها لا ترغب في ضم أراض جديدة، ثم أظهرت رغبتها في أن تحتل مركزا خاصا في برقة، واعتمدت في ذلك على الوعد الذي قطعته للسنوسيين، وكشفت الصحافة البريطانية عن موقف حكومتها عندما ذكرت إحدى الصحف أن إقامة حكومة وطنية في برقة على غرار شرق الأردن هو الحل الواضح البين الذي يرضى عنه الجميع.[2] وفي اليوم التالي أكدت أن بريطانيا مسؤولة عن إدارة برقة إلى أن تؤلف فيها دولة مستقلة، ولهذا فإنها ملزمة بالعمل على رقي برقة اقتصاديا.[3]

أما الاقتراح الخاص بطرابلس وهو أن يترك لايطاليا إدارتها تحت إشراف خاص من مجلس مؤلف هناك وتمثل فيه الأمم المتحدة، فإنه قد يستحق البحث إذا استطاعت ايطاليا إنشاء حكومة ايطالية ذات مقدرات إدارية من ناحية، وحائزة لثقة الشعب الايطالي من ناحية أخرى، وربما أن الموقف لم يحن بعد لإصدار قرار نهائي في هذا الموضوع.[4]

وقد أرسلت الحكومة الايطالية وفدا إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول في لندن برئاسة وزير خارجيتها (السينتور دي جاسبيري) الذي نقل وجهة نظر الأحزاب الايطالية الخمسة، وهي الاحتفاظ

---

[1] هان بيكون، مرجع سابق، ص312 – 313.

[2] الأهرام، العدد (21755) السنة 71 بتاريخ 23 سبتمبر 1945، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص203.

[3] الأهرام، العدد (21755) السنة 71 بتاريخ 22 سبتمبر 1945، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص203.

[4] جريدة المصري، العدد (3023) السنة التاسعة بتاريخ 23 سبيتمبر 1945.

قدر الإمكان بجميع الأراضي التي كانت خاضعة لإيطاليا، مع إيضاح التضحيات التي بذلتها في سبيل رقي تلك المستعمرات السابقة.[1]

وقد صرح (السينتور دي جاسبيرس) في خطبة له بأن المستعمرات التي حصلت عليها ايطاليا قبل الحكم الفاشستي بمساعدة بريطانيا ورضاها مثل ليبيا، واريتريا، والصومال، يجب أن تظل لإيطاليا للمحافظة على التوازن الدولي في حوض البحر المتوسط، ولإعطاء ايطاليا منفذا للهجرة.[2]

وقد عارض الحزب الشيوعي الايطالي هذه السياسة، وزعم رئيسه أن المستعمرات الايطالية في الواقع عبء ثقيل على ايطاليا، ومثلما تطالب ايطاليا بهذه المستعمرات، فإن من حق يوغسلافيا أن تطالب ايطاليا بالأضرار التي لحقت بها من جراء الحرب.[3]

وإزاء تعارض آراء الدول حول المستعمرات الايطالية، فقد طرأ تعديل في الاقتراح الأمريكي السابق يرمي إلى وضع المستعمرات الايطالية كلها تحت الوصاية الدولية، على أن تتولى ايطاليا الإدارة الفعلية فيها أو انتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة هذه المستعمرات.[4]

ومن الواضح أن هذا التعديل المفاجئ في المشروع الأمريكي يرجع إلى أن الحكومة الأمريكية ترغب في التقريب بين وجهات نظر الدول الأربع الكبرى والوقوف أمام محاولات روسيا للقيام بدور أساسي في البحر المتوسط، وقد أيدت بريطانيا المقترحات الأمريكية الأخيرة بجعل الوصاية دولية على المستعمرات الايطالية وفي الوقت نفسه عارض الإتحاد السوفيتي الوصاية الدولية وأيد الوصاية الفردية، حيث قال وزير خارجية الإتحاد السوفيتي **(أن الوصاية الجماعية لم تجرب بعد،**

---

[1] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق، ص203.

[2] الأهرام، العدد (1750ج) السنة 71 بتاريخ 7 سبتمبر1945، نقلا عن الوكالة الفرنسية،نقلاً عن الهادي أبوعجيلة ، ص204

[3] نفس المصدر، العدد والتاريخ.

[4] الأهرام، العدد (17551ج) السنة 71 بتاريخ 18 سبتمبر1945، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص204

بينما الوصاية الفردية قد جربت وعرفت نتائجها).[1] وقال:**(إن الذين يجندون مبدأ الوصاية المشتركة بصفة خاصة قد يكونون على استعداد لتجربة هذا النوع من الوصاية في أراضي أخرى غير المستعمرات الايطالية).**[2]

أما فرنسا فقد عارضت فكرة الوصاية وحبذت بقاء ليبيا تحت الحكم الايطالي باعتبار أن أي تغيير في الوضع القائم سيكون له أثر بالغ على إمبراطورياتها في شمال إفريقيا خشية أن تحل إحدى الدول الكبرى في هذه المنطقة مما سيؤثر على مستقبل فرنسا في المغرب العربي.[3]

وإزاء هذه الخلافات وخوفا من تجميد الموقف، وافق الجميع على إحالة المشكلة بأسرها على مجلس يضم مندوبين من وزراء خارجية الدول الكبرى لمناقشة الموضوع في فترة محددة من الزمن، يرفع بعدها تقريره لمجلس وزراء الخارجية قبل انعقاد الدورة الثانية بأسبوعين على الأقل، وللمجلس حق الاتصال بالدول غير الأعضاء في المجلس الذين لهم مصلحة في تقرير مصير ليبيا.[4]

وهكذا انتهى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى بدون التوصل إلى اتفاق، وبدأ مؤتمر المندوبين الذي لم يتوصل هو الأخر إلى اتفاق أيضاً، حيث أن الإتحاد السوفيتي أصر على سياسته السابقة تجاه طرابلس وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على ترويج اقتراحها الخاص بالوصاية الجماعية، وتقدمت بريطانيا بخطة ترمي إلى وضع ليبيا تحت وصاية دائمة.[5]

مؤتمر باريس 25 أبريل1946م:-

في الفترة ما بين أكتوبر1945م وأبريل1946م وقعت أحداث جسام كان لها الأثر العميق في الموقف الدولي عادة، والعلاقات البريطانية والسوفياتية خاصة الوحدة الألمانية، ومسالة تعويضات

---

[1] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص204.

[2] الأهرام، العدد (17552ج) السنة 71 بتاريخ 19 سبتمبر1945، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص204

[3] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص205.

[4] هنري ميخائيل، مرجع سابق، ص176 – 177.

[5] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص602.

عن أضرار الحرب وربط الكتلة البلقانية رويداً رويداً بالصداقة السوفياتية رغم ما في ذلك من خطر على المصالح البريطانية، وفشل الحلفاء في إجلاء القوات السوفياتية عن إيران في الوقت المحدد لذلك، وموجة الغضب التي اجتاحت الشعب الليبي كلما سمع أحدا من الدول الكبرى، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ليتحدث عن احتمال عودة ايطاليا إلى ليبيا بوجه عام وطرابلس بوجه خاص عن طريق الوصاية الدولية، ولا تخفى أيضاً معارضة السنوسيين لأي نفوذ سوفيتي وإعلانهم أنهم يفضلون الاستقلال والتحالف مع بريطانيا.[1] هذا إلى جانب مجهودات الدول العربية لمساعدة ليبيا والوصول بها إلى الاستقلال التام أو وضعها تحت وصاية الجامعة العربية.[2] وفي ظل هذه الظروف عقد هذا المؤتمر في باريس في 25 أبريل1946م، وبدأ فيه واضحاً التيارات السياسية، حيث طالب الإتحاد السوفيتي بتعديل الاقتراح الذي تقدم به سابقا – الوصاية على طرابلس – واقترح رقابة دولية على البلدين طرابلس وبرقة– تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة على أن يكون الحاكم في طرابلس روسيا، وفي برقة بريطانيا وأمريكا، واقترح أيضاً أن تعاون هذين الحاكمين لجنة استشارية دولية تضم اثنين من ممثلي الشعب، وفي طرابلس يكون للحاكم السوفيتي نائب بريطاني.[3] ويظل هذا الوضع لمدة (عشر) سنوات، وما أن انتهى ممثل الإتحاد السوفيتي (مولوتون MOLTON) من اقتراحه حتى تقدم رئيس الوزراء البريطاني المستر (بيفن BEVEN) باقتراح يقضي بإعلان استقلال ليبيا بجزئيها– طرابلس وبرقة، ودمجها في دولة واحدة فوراً، رغم أن الحكومة البريطانية قد تلقت في الأسابيع الماضية نداءً قوياً من الشعب الليبي بألاّ يتراجع في هذا الموضوع.[4] واستطرد قائلاً : **(إن هذه المستعمرات تقع على شريان الحياة للممتلكات البريطانية**

---

[1] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق نفسه.

[2] هنرى ميخائيل، مرجع سابق، ص168.

[3] الأهرام، العدد (121941) لسنة 72 بتاريخ 1 مايو1946.

[4] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق، ص207.

ومواصلاتها فضلاً عن أن بريطانيا وعدت العرب بما فيهم الزعيم السنوسي بعدم إعادة هذه المستعمرات إلى ايطاليا).[1]

ولكن الرأي السائد بين أعضاء المؤتمر أن بريطانيا باقتراحها هذا تعمل على اقتطاع جزء كبير من إفريقيا كما أنها بمنح ليبيا الاستقلال تستطيع أن تقيد هذا الاستقلال لمصالحها عن طريق عقد معاهدة مع السنوسيين الذين تربطهم بهم علاقات حسنة.[2] كما علقت جريدة (الكومبا) الفرنسية على هذا الاقتراح فقالت:(**إن استقلال طرابلس يعني نظر بريطانيا استرداد نفوذها كله في البحر المتوسط).**[3]

وأكد الوزير السوفيتي (مولوتون MOLTON) بأن اهتمام بريطانيا بليبيا يرجع إلى رغبتها في تدعيم مركزها المتداعي في الشرق الأوسط، وقد رد المستر (بيفن BEVEN) بأن مشروع بلاده لا يعدو أن يكون نوعاً من الحكم تحت نظام الانتداب، وأن هيئة الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة التي تملك إصدار قرارات بشأن القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية.[4]

ولا شك أن بريطانيا كانت تهدف إلى إبعاد الدول الكبرى عن أي تعاون بشأن ليبيا حتى يمكنها العمل منفردة دون رقابة الدول الأخرى، أما اقتراحها إعلان استقلال ليبيا فوراً، فما هو إلاّ مناورة الهدف منها كسب تأييد العالم العربي عامة وليبيا خاصة، لإنها لو كانت صادقة لأعلنت استقلال ليبيا بمجرد إنتهاء الحرب العالمية الثانية. أما فرنسا فقد رفضت الاقتراح البريطاني وأيدت الاقتراح السوفيتي في بقاء الوضع القائم في ليبيا، حتى لا يكون استقلالها دافعا لبقية شعوب شمال إفريقيا في المطالبة بالاستقلال.[5]

---

[1] حسن محمد جوهر وآخرون، ليبيا، القاهرة، دار المعارف، 1960، ص172.

[2] هنري ميخائيل، مرجع سابق، 170.

[3] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص207.

[4] هنري ميخائيل، مرجع سابق، ص170.

[5] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص208.

وأشارت جريدة (لوفجارو) الفرنسية إلى أن مشروع المستر (بيفن) بشأن المستعمرات الايطالية يثير مشاكل جديدة، ولذا فإنه يمكن الجزم برفض الاقتراح القاضي باستقلال السنوسيين وإقامة دولة حرة في ليبيا.[1] وفي الوقت نفسه الذي كان المؤتمر يناقش فيه قضية ليبيا، أرسلت اللجنة الطرابلسية برقية إلى وزراء خارجية الدول الكبرى في باريس ناشدتهم فيها ألاّ يزجوا بالشعب الليبي في تجربة جديدة قد تقضي على البقية الباقية عنه، الأمر الذي يهدد الأمن والسلم في تلك البلاد، كما طالبهم بتمكين الشعب من إرسال وفد يمثله ويدافع عن حقوقه أمام مؤتمر الصلح، وأكد للجنة أن الشعب الليبي لا يقبل أي شكل من أشكال الحكم الذي يقرره ويختاره لنفسه، وأنه يرفض أي نظام أو امتياز لإيطاليا عليه، لإنه لن يتنازل عن استقلاله التام، ولذا فإنه يرفض ويأمل من هيئتكم العادلة مساعدته في الحصول على حقوقه المشروعة أو استقلاله التام، ويحتفظ بالمطالبة بذلك في مجلس الأمن الدولي بجميع الوسائل المشروعة.[2] ولم يشر المؤتمر إلى هذه البرقية أثناء تناوله قضية المستعمرات الايطالية، ولعل ذلك يرجع إلى تنافس الدول الكبرى التي تريد كل منها الظفر دون غيرها بمنطقة ليبيا الإستراتيجية.[3]

ونتيجة لهذه الصراعات الدولية داخل المؤتمر، حاول المندوب الأمريكي التدخل للتوفيق بين وجهات النظر، فاقترح منح ايطاليا الوصاية على ليبيا مع توفير الضمانات التي تكفل استقلال ليبيا خلال (عشر) سنوات، إلاّ أن المندوب البريطاني تمسك بوعد حكومته للسنوسيين، واعترض المندوب الفرنسي على تحديد مدة الاستقلال، ولذا فقد عاد المندوب الأمريكي إلى اقتراح سابق، وهو الوصاية الجماعية، ولكن في الاجتماع التالي تقدم المندوب نفسه باقتراح تضمن الآتي:-

---

[1] الأهرام، العدد (21944) السنة 72 بتاريخ 5 مايو1946، نقلاً عن جريدة (لوفيجارو) الفرنسية،نقلاً عن الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق ، ص208.

[2] راجع نص البرقية في جريدة الأهرام، العدد (121943) لسنة 72، بتاريخ 3 مايو1946، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص208

[3] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص209.

1- تنازل ايطاليا على سيادتها على ليبيا.

2- تأجيل مشكلات المستعمرات لمدة سنة تبتدي من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع ايطاليا، وقد وافقت فرنسا والإتحاد السوفيتي على هذا الاقتراح من حيث المبدأ، ووافقت بريطانيا على هذا الاقتراح على أن تستمر الإدارة القائمة.[1]

وجاءت موافقة الاطراف على الاقتراح الأمريكي للتفرغ لمناقشة الموضوعات الأخرى، ولذا فقد بقيت وجهات النظر على ما هي عليه من خلاف، فرأى كل من الإتحاد السوفيتي وفرنسا انتقال السيادة الايطالية على ليبيا للدول الأربع، أما بريطانيا فقد تجاهلت عمداً مصير هذه السيادة، وقررت تنازل ايطاليا عن سيادتها لمستعمراتها.[2]

أما فيما يتعلق بإدارة ليبيا في فترة الانتقال، فترى بريطانيا أن تبقى الإدارة العسكرية البريطانية قائمة بعملها، وقد وافقتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ذلك، أم الإتحاد السوفيتي فقد وافق من حيث المبدأ مع التوصية بالتعجيل في تكوين المجلس الاستشاري لمساعدة الإدارة في فترة الانتقال من ناحية، ومد مؤتمر وزراء الخارجية بالمعلومات والبيانات التي قد تتطلبها المناقشات مستقبلا من ناحية أخرى.[3]

وهكذا فشل مؤتمر باريس في التوصل إلى حل للقضية الليبية، كما أن الوعد الذي بذلته بريطانيا للسيد إدريس السنوسي بمنح استقلال برقة في أقرب وقت ممكن، جعل من المستحيل على بريطانيا وضع مستعمرات ايطاليا الاستعمارية التقليدية، وأن منح ليبيا الاستقلال ما هو إلاّ حلقة من سلسلة هذه السياسة وأيد الوفد الاقتراح الفرنسي الداعي إلى أن تشرف ايطاليا على مستعمراتها

---

[1] مالك محمد ابوشهيوة، النظام السياسي في ليبيا في الفترة ما بين سنة 1951 – 1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973، ص40.

[2] مالك محمد أبوشهيوة، نفس المرجع، ص41.

[3] هنري ميخائي، مرجع سابق، ص172.

تحت وصاية الأمم المتحدة ووافق المندوب الأمريكي على هذا الاقتراح بشرط النص على تهيئة ليبيا لنيل الاستقلال بعد (عشر) سنوات إذا أمكنها ذلك.[1]

وأكد الوفد الروسي استعداد بلاده للتنازل عن طلبها في الوصاية على ليبيا في نظير وصاية ايطاليا على مستعمراتها وحدها أو بالاشتراك مع غيرها، وأصبح المندوب البريطاني أمام أمرين: إما أن يتخلى عن رأيه الأول، وهو معارضة وصاية ايطاليا على مستعمراتها او يقبل الإقتراح الأخير،وقد اختار المستر (بيفن BEVIN) حلا وسطاً وهو قبول اقتراح السوفيت بأن توضع طرابلس تحت وصاية ايطاليا بشرط أن تعدل الحدود بين طرابلس وبرقة، بحيث يترك السنوسيون في برقة إلى أقصى حد مستطاع.[2]

وقال المستر (بيفن) في هذا الصدد أن الإمبراطورية البريطانية تعد المصالح الإستراتيجية الخاصة بسلامة المواصلات مصالح حيوية، فيجب عليها أن تؤمن نفسها من كل هجوم قد يأتيها عبر الصحراء الغربية وأكد بيفن أن قبول الاقتراحات السوفيتية والفرنسية فيما يتعلق بالوصاية الايطالية لا يتناول البتة في مسألة الصومال واريتريا، فلا بد من الوقوف على رغبات الصوماليين وبحث مطالب الحبشة قبل اتخاذ قرار نهائي.[3]

وقد قبل المستر (برنيزBERNEZ) اقتراح (بيفن BEVEN) بتعديل الحدود بين طرابلس وبرقة بعد الاعتراف بمطالب فرنسا في طرابلس، ومع القول أنه كان هناك تقدم ملحوظ في المناقشات، إلاّ أن وزراء خارجية الدول الكبرى لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن القضية الليبية، وقد عارض الشعب

---

[1] الأهرام، العدد (21950) لسنة 72، بتاريخ 12 مايو1946، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص201

[2] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص211.

[3] الأهرام، العدد (12950) لسنة 72 بتاريخ 12 مايو1946، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص211.

الليبي الوصاية الايطالية، وعبّر لوزراء الخارجية عن استنكاره لذلك في البرقيات.[1] والمذكرات التي أرسلوها، وأنه لو حدث ذلك فسوف تكون العاقبة سيئة.

وعملاً بنصيحة الجبهة الوطنية والحزب الوطني والهيئات الأخرى، عمت المظاهرات والاضطرابات احتجاجاً على إعادة الإدارة الايطالية للبلاد منذ الصباح الباكر ثم تفرقت بعد ذلك، وتلقت الأمانة العامة للجامعة العربية برقيتين من ممثلي الهيئة التأسيسية في برقة وعُمد القبائل في طرابلس، وأرسلت إلى وزراء الخارجية الأربع تعبر فيها عن استيائها قائلة:(**إن إعادة أي جزء من ليبيا إلى ايطاليا يعد ظلما واضحا بسبب سفك دماء بريئة، وتطالب بالاستقلال التام ووحدة البلاد الليبية**).[2]

وأعربت إحدى الصحف البريطانية عن ذلك بقولها: ليس هناك ظل من الشك في أن الشعب الطرابلسي سيناضل الاحتلال الايطالي إذا قدر أن يعود، وأنه قد حدث قبل شهر وعلى إثر اقتراح المستر (بيفن) المشؤوم الذي يعرض فيه قبول تأييد روسيا لايطاليا في طرابلس مقابل ارتضاء النفوذ البريطاني في برقة، وقد أجمع الشعب الليبي كله على أن يلقي رئيس الجبهة الوطنية المتحدة بحديث لمندوب الصحيفة جاء فيه: أن البلاد عن بكرة أبيها بل العرب جميعاً متأهبون للعمل وهم مسلحون، وإذا كان القرار الذي يتخذه مؤتمر باريس مناهضا لرغبة الشعب وأمانيه، فسنكون جميعا مستعدين للفناء.[3]، وكان الليبيون ينظرون لمؤتمر باريس بعين القلق على مصير بلادهم بعد الأنباء التي وردت بتأجيل مشكلة ليبيا لمدة عام، وإن كانوا يرون أن هذا التأجيل يتيح لهم عرض قضيتهم وأنهم يرون ضرورة

---

[1] ومن هذه البرقيات: برقية السيد ادريس السنوسي إلى وزراء خارجية كل من بريطانيا وروسيا وأمريكا وفرنسا، أشار فيها إلى ما يلي: يستنكر استنكارا قاطعا ويحتج بشدة على القول بعودة الوصاية الايطالية على طرابلس، تلك الدولة التي أذلت الشعب الليبي الأمرين وحاربها عدة سنين من أجل استقلاله وحريته، وما عدا ذلك يعد تعدياً للحقوق وظلما للطرابلسيين. راجع الأهرام، عدد (21954) لسنة 72، بتاريخ مايو1945.

[2] الأهرام، العدد (21955) السنة72، بتاريخ 17 مايو1946.

[3] مجلة " دي نيوز اف ورل " نقلا عن جريدة الأهرام في 17 يونيه1948، نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص212.

الاتفاق أولاً على الإدارة التي تقوم في تلك البلاد خلال هذه الفترة، فإن سياسة بريطانيا في شمال إفريقيا أقل وضوحاً وتحديدا بالنسبة لطرابلس منها بالنسبة لبرقة.[1]

ومن الواضح أن التنافس بين الإتحاد السوفيتي وبريطانيا حول هذه القضية كان شديدا، فبريطانيا تحاول إقصاء الروس في اتخاذ مقعد، سواءً كان في مجلس استشاري أو في الوصاية على ليبيا في الوقت الذي يحاول فيه الإتحاد السوفيتي السيادة على ليبيا باعتبارها أحد أعضاء الأمم المتحدة يستطيع أن يقطع الطريق على أي محاولة استعمارية تقوم بها بريطانيا، خاصة إذا ما حَظِي بمقعد لنفسه في المجلس الاستشاري، لهذا تجاهلت بريطانيا اتخاذ قرار بشأن انتقال السيادة، كما رفضت تكوين المجلس الاستشاري بحجة أن الإدارات العسكرية تقوم بواجبها على خير وجه، وعلى استعداد لتقديم بيانات إذا طلب ذلك.[2]

وعلى إثر ذلك تقدم المستر (بيفن) وزير خارجية بريطانيا إلى المؤتمر بمشروعي قرارين حازا موافقة الجميع، وإنهاء الخلاف الذي دام طويلاً الأول في صيغة تتضمنها المعاهدة مع ايطاليا، والثاني في صيغة قرار يوقعه الوزراء الأربعة.[3] أما المادة المقترحة فتقضي بما يأتي:

1- تنازل ايطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الإفريقية.

2- الإبقاء على الإدارة العسكرية على أن يصدر قرار نهائي في شأن هذه الممتلكات.

3- تتخذ الدول الأربع العظمى قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة.[4]

وجاء في القرار المقترح ما يلي:

---

[1] الأهرام، العدد (21991) السنة 72، بتاريخ 28 يونيه1946.

[2] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص213.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق نفسه.

1) اتفق وزراء الخارجية على أن يقرروا مصير الممتلكات الايطالية في إفريقيا خلال سنة من التاريخ الذي يبدأون فيه تنفيذ المعاهدة المبرمة معها.

2) تقرر الدول الأربع العظمى مصير هذه الممتلكات وفقاً لأحد الأنظمة الآتية أو وضعها لبعضها وعلى أن يشمل النظم المقرر جميع الممتلكات أو يقتصر على جانب منها حسبما تمليه رغبات الأهالي وما تدلي به الحكومة صاحبة الشأن من وجهات النظر.[1]

وأخذ الوفد البريطاني في إعداد التصريح المشترك للدول الأربع الذي ينص على مصير ليبيا وفقا لأحد الأنظمة التالية: أ – الاستقلال، ب– الانضمام إلى البلدان المجاورة. ج– الوصاية وتتولاها هيئة الأمم المتحدة وايطاليا أو إحدى الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة، واذا لم تتفق الدول الأربع على حل عُرضت المسألة على الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لتوصي بما تراه، وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل توصيات الجمعية العمومية للسنوسيين إبان الحرب، وسيتولى مندوبو وزراء الخارجية البحث في مستقبل المستعمرات الايطالية السابقة ويخولون الحق في إيفاد لجنة تحقيق إليها تجمع المعلومات التي يبنون عليها توصياتهم لوزراء الخارجية في شأن الحل النهائي للمشكلة.[2].

وقبل الموافقة على هذا الاقتراح، أجريت عليه بعض التعديلات من قبل مندوبي وزراء الخارجية الذين اجتمعوا لبحثه، فحذفت العبارة الخاصة بالسنوسية وحل محلها عبارة تشمل الوعود التي قطعتها الدول الأربع، وهي الاستماع إلى آراء الدول ذات المصلحة، كذلك الفقرة الخاصة بلجان تقصي الحقائق.[3]

---

[1] الأهرام، العدد (21997) السنة 72، بتاريخ 5 يوليو1946.

[2] الأهرام، العدد نفسه.

[3] هنري ميخائيل، مرجع سابق، ص174.

ويلاحظ في هذا الشأن أن قرار الأخذ برأي السكان جاء لأول مرة اذا لم يتعرض له في المؤتمرات السابقة، ولعل هذا هو التقدم الوحيد الذي أحرزه مؤتمر باريس في التوصل إلى اتفاق على بعض النقاط رغم فشله في الوصول إلى حل للقضية الليبية التي ظلت مدار بحث في المؤتمرات القادمة.[1]

على الرغم من أن الحرب العالمية الثانية كانت نهاية لحقبة مأساوية عاشها الليبيون من جراء الاحتلال الايطالي الذي ظل يحكم البلاد بالحديد والنار طوال " اثنين وثلاثين " عاماً كلف الليبيون آلاف من الضحايا في سبيل تحرير بلادهم، إلاّ أن تلك الحقبة اتسمت بوحدة الليبيين وتكاتف جهودهم ضد المستعمر الايطالي على الرغم من محاولات المستعمر الايطالي تفتيت عرى تلك الوحدة.[2]

لقد ظن الليبيون أن ساعة التحرر قد حانت بعد انتصار الحلفاء في الشمال الإفريقي وجلاء القوات الايطالية من أرضهم، وان دول الحلفاء ستفي بعهودها التي قطعتها لهم وستمنح بلادهم وحدتها واستقلالها، ولكنهم فوجئوا بمستعمر جديد يجثم على أرضهم ويقطع أوصالها.[3]

لقد قسم الحلفاء ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية في شمال افريقيا إلى ثلاث مناطق عسكرية محتلة منفصلة انفصالا تاما، مستندين في ذلك على اتفاقية لاهاي 1907م.[4] التي تنظم ما يحتله العدو من أرض وهذه المعاهدة منحت للسلطات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وادارية كاملة في انتظار التسوية النهائية بوضع اقليم برقة وطرابلس تحت إدارتين بريطانيتين، ووضع إقليم فزان

---

(1) الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص215.

(2) مصباح ياقة السوداني، الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا اثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية (1943 – 1951) رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الزقازيق، مصر، 2004، ص45.

(3) مصباح ياقة السوداني نفسه.

(4) Habib.Hawy.libyapasjand (malta-1979) م.51

تحت الإدارة العسكرية الفرنسية كما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد إستراتيجية فوق التراب الليبي [1].

لقد سعى الانجليز لحكم البلاد عن طريق إعطاء سلطات قبلية إلى بعض زعماء القبائل في برقة طامحة من وراء ذلك لإيجاد طبقة اجتماعية موالية لهم تساعدهم في حكم البلاد.[2]

أما طرابلس فإن سياسة الإدارة البريطانية كانت تقوم على تقوية نفوذ الإقطاعيين المحليين، وذلك بإعطاء بعض العائلات إقطاعيات كبيرة في مقابل مولاة تلك العائلات لهم، وتقديم خدمات للإدارة الانجليزية.[3]

أما منطقة فزان فقد قسمت إلى ثلاث مناطق هي غدامس، ومنطقة مرزق وبراك، ومنطقة غات فضمت غدامس إلى الجنوب التونسي، حيث كانت تحكم من قبل رئيس المنطقة العسكرية في الجنوب التونسي، أما منطقة غات فقد ألحقت بالحاكم الفرنسي في جنوب الجزائر. لقد هدفت السياسة الانجلوفرنسية من قرار التقسيم إلى إضعاف البلاد، وزرع بذور الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وذلك باستخدام حدود مصطنعة بين الأقاليم الثلاثة وفرض سياسة اقتصادية متباينة في الأقاليم الثلاثة تتمثل في وحدات نقدية مختلفة وفرض رسوم جمركية على التجارة بين الولايات.[4]

ويبدو أن سياسة التعصب الانجلوفرنسية نجحت ولو بقدر يسير في أن تخلق نوعاً من التعصب الإقليمي داخل الوطن الواحد، ويظهر ذلك جلياً في بروز تيارات متضاربة في الاتجاهات السياسية تتمثل في الاتجاه البرقاوي والذي نادى بإمارة إدريس السنوسي، والتيار الطرابلسي الذي رفض الدعوة للإمارة قبل استقلال ليبيا ووحدتها، ولكن على الرغم من ذلك فإن الشعب الليبي قد استوعب اللعبة الاستعمارية

---

[1] نقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، ص130..

[2] بروشين المرجع السابق، ص237

[3] المرجع السابق نفسه، ص239.

[4] مصباح السوداني، مرجع سابق،ص46.

وفهم أبعادها فظهرت تيارات سياسية يتزعمها شخصيات وطنية كانت منفية في الخارج، عادت بعد انتهاء الحرب فكونت أحزاباً وجمعيات وطنية نادت بضرورة استقلال البلاد ووحدتها، ومن أشهرها اللجنة الطرابلسية التي أنشئت في أكتوبر 1943م بالقاهرة، وهيئة تحرير ليبيا التي أسست في عام1947م وغيرها، وقد عملت هذه الهيئات والأحزاب على تنوير الرأي العام الليبي والعربي والعالمي لقضية البلاد.

وكان للجنة الطرابلسية موقفها المعادي لتقسيم ليبيا وضد الإدارتين البريطانية والفرنسية، وعلى الرغم من قصر حكم الإدارة الانجلوفرنسية لليبيا إلاّ أنها تعد من أشد فترات الاستعمار خطراً على ليبيا، وتكمن خطورة هذه المرحلة في مسعى المستعمرين الجدد إلى بث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد بتقسيم ليبيا إلى ثلاث إدارات عسكرية منفصلة عن بعضها مما يشكل تهديدا خطيرا على وحدة هذه البلاد.[1] حيث عملت الإدارة الأجنبية في ليبيا على تكريس الانفصال بين أجزائها الثلاثة (طرابلس – برقة – فزان) لمجموعة من السياسات والإجراءات تتمثل في الآتي:

1- إقامة حدود سياسية بين الأقاليم الثلاثة، وفرض رقابة صارمة على تنقل الأهالي بين الأقاليم وهي سابقة خطيرة في تاريخ ليبيا الحديث، فطوال العهد التركي ثم الايطالي لم يكن هناك فصل بين الولايات إلاّ في إطار حدود إدارية اقتضتها ظروف الإشراف الإداري وتسهيل مهمة القيام به.[2]

2- إقامة حكم عسكري مباشر، إذ جعلت السلطات التشريعية والتنفيذية بين ضباط عسكريين، وهذا يؤكد نظرة بريطانيا وفرنسا للأقاليم الثلاثة على أنها مستعمرات وقواعد عسكرية يجب الاحتفاظ بها.[3]

---

[1] مصطفى بعيو، دراسات في التاريخ الليبي، مطابع عابدين، القاهرة، 1953، ص80.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] مصباح السوداني، مرجع سابق، ص50.

3- عملت الإدارة الأجنبية على استقطاب بعض العناصر الموالية لها بمنحها امتيازات خاصة ومركزا ممتازا في البلاد، وذلك بحكم علاقاتها الاجتماعية وخبرتها بأوضاع المواطنين وتأثير مكانتها القبلية على إقناع السكان في الخضوع للإدارة الأجنبية.[1]

4- عملت الإدارة الأجنبية على فرض رسوم جمركية على انتقال البضائع بين الولايات في الوقت الذي سمحت فيه بدخول بضائعها، وبذلك أصبحت البلاد سوقاً رائجا للبضائع الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى تردي الحياة الاقتصادية في البلاد.[2]

5- فرض عملات متباينة في الأقاليم الثلاثة، فبينما نجد الجنيه المصري متداولا في برقة، ظلت الليرة الايطالية هي عملة المال في طرابلس، أما فزان فظل التعامل بالفرنك الجزائري في محاولة من الإدارة الفرنسية ربط الأقاليم بإدارتها في الجزائر وفصل الإقليم عن بقية أجزاء الوطن، وقد انعكس هذا التباين في التعامل بتلك العملات سلبا على التبادل التجاري بين الأقاليم الثلاثة، وكرس من وجهة أخرى الانفصال بين أبناء الوطن الواحد.

6- إقامة نظم تعليمية مختلفة في الأقاليم الثلاثة، ففرضت الإدارة البريطانية النظام التعليمي المصري في برقة وطبقت النظام التعليمي الفلسطيني ثم السوداني في إقليم طرابلس، أما إقليم فزان فطبقت فرنسا النظام التعليمي الجزائري المرتبط بالثقافة الفرنسية.[3]

7- سيطرة الأجانب من يهود وايطاليين على الوظائف الحكومية خاصة في طرابلس، وإبعاد العناصر الوطنية بحجة قلتها أو أنها غير مؤهلة، في الوقت الذي كانت فيه الكثير من

---

[1] محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص181.

[2] مصباح السوداني، الإدارة، ص51.

[3] رأفت الشيخ، التعليم المصري في ليبيا بين عهدين، ص38 – 39.

العناصر المحلية المؤهلة التي قدمت من مصر والشام وغيرها من البلدان العربية قادرة على تسلم تلك الوظائف.[1]

أمام هذا الوضع الجديد أصيب الليبيون بخيبة أمل وإحباط شديدين، فبعد تلك السنوات من الكفاح والتضحيات ضد الايطاليين لأكثر من ثلاثين عاما ثم مؤازرتهم للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وما قدموه من خدمات وتضحيات عظيمة اعترف بها الحلفاء أنفسهم، فبعد كل ذلك وجد الليبيون أنفسهم تحت سيادة استعمار مزدوج قسم أوصال بلادهم بين ثلاثة أجزاء، وغرس بذور الفرقة والشقاق بين أبنائها.[2]

أدرك الليبيون حقيقة الأهداف الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا، فكان لزاماً عليهم رفع راية النضال من جديد ضد المستعمرين من أجل أن تنال بلادهم استقلالها ووحدتها، فشرعوا في تشكيل الهيئات السياسية وكانت اللجنة الطرابلسية واحدة منها والتي وقفت كغيرها لمقاومة المخطط الاستعماري البريطاني الفرنسي.

فقد وقفت موقفاً معادياً من الإمارة السنوسية وانفصال برقة، فقد كان التعهد البريطاني للأمير محمد إدريس السنوسي، أثناء الحرب العالمية الثانية على لسان (انتوني ايدن) وزير الخارجية البريطانية بعدم عودة برقة إلى الحكم الايطالي مصدر قلق دائم لكافة الليبيين على مستقبل بلادهم ووحدتهم الوطنية، وجاء الاتفاق البريطاني – الايطالي المعروف بمشروع (بيفن سفورزا) ليضاعف من قلقهم ويزيد من شكوكهم تجاه نوايا الدول الاستعمارية حيال استقلال ليبيا ووحدتها خاصة، وأن

---

[1] مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، اللجنة الطرابلسية، تقرير بشأن القضية الطرابلسية إلى الجامعة العربية والهيئات الإسلامية في سبتمبر1995، ص5 – 7.

[2] مصباح السوداني، مرجع سابق، ص52 – 59.

هذا المشروع قد طرح على بساط البحث في اجتماعات المنظمة الدولية التي رأى فيها الشعب الليبي أنها المنقذة من ربقة الاستعمار والتبعية.[1]

ورغم أن المشروع الاستعماري قد أحبط في حينه إلا أنه لم يمنح الليبيين استقلالهم ولم يمنعهم من التفكير أن الدول الاستعمارية قد تعيد الكرة وتقدم مشروعاً جديدا لتقسيم بلادهم وإخضاعهم لسيطرتها، وقد تصل إلى تحقيق هذه الغاية بطرق ملتوية، سيما وأن لها نفوذا سياسيا وسيطرة عسكرية على الأراضي الليبية.[2]

وفي برقة كان إخفاق مشروع الوصاية عاملاً مشجعاً للأمير محمد إدريس السنوسي، والمؤتمر الوطني البرقاوي في المطالبة بنقل السلطة إليهم، ولم يطل انتظارهم كثيراً، فإنه ما أن أعلنت ايطاليا في نهاية شهر مايو 1949م عن تنازلها عن مستعمراتها في ليبيا، واتجهت بريطانيا إلى التعاون المباشر مع الأمير محمد إدريس السنوسي حتى أعلن في الأول من يونيو 1949م استقلال برقة من جانب واحد.[3]، ويبدو أن الأمير محمد إدريس السنوسي رأى أن الدول الاستعمارية تسوف في استقلال ليبيا لتثبيت أقدامها بها، ولتضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، وفي الوقت نفسه تسيطر على الهيئة، فأراد هو أن يضعها أمام الأمر الواقع ويصل إلى استقلال جزء من البلاد (برقة) وبعد ذلك يمكنه أن يعمل على استقلال ليبيا ووحدتها، لأنه رأى مالا يدرك كله لا يترك كله.[4]

ولكن الشعب الليبي لم يستقبل استقلال برقة بارتياح، بل أحدث ذلك القرار رد فعل عنيف داخل ليبيا وخارجها، فاندلعت المظاهرات في الشوارع، وطالبت الهيئات السياسية الطرابلسية ومنها اللجنة

---

[1] ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص175.

[2] عبد الرحمن الجنزوري، المرجع السابق، ص139.

[3] جريدة المصري، العدد (4167) الخميس 5 شعبان 1368هـ – 2يونيو 1949، المؤتمر الوطني في بنغازي يعلن استقلال البلاد.

[4] محمود محمد زيادة، حاضر العالم الإسلامي، دار التأليف القاهرة، 1988، ص215.

الطرابلسية، والأمير إدريس السنوسي، بالعمل على استقلال ليبيا ووحدة ترابها، ودعته إلى رفض أي محاولة لعودة النفوذ الأجنبي إلى البلاد.[1]

وتقدمت هيئة تحرير ليبيا بزعامة بشير السعداوي بمذكرتين إلى وزارة الخارجية المصرية، وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، تعلن فيها معارضتها لإعلان استقلال برقة، وتناشدهما التدخل العاجل بالعمل على وحدة البلاد واستقلالها.[2]

ومن جانبه أعلن بشير السعداوي أن استقلال برقة لن يغير من موقفه شيئا من التمسك بالوحدة والاستقلال، ودعى الشعب إلى أن يكون على استعداد تام لمقاومة كل المخططات الاستعمارية الرامية إلى تجزئة أوصال الوطن، وأشار بإصبع الاتهام إلى بريطانيا التي تحاول تقسيم ليبيا معلنا رفضه للانفصال.[3]

وأكد من ناحية أخرى رفضه المطلق للمقترح الايطالي الذي قدمه (دميشيللى) المفوض الايطالي بالقاهرة، والمتعلق بمنح إقليم طرابلس الحكم الذاتي باعتباره الصيغة المثلى لتوجيه الإقليم نحو الاستقلال وصرح قائلاً **(إنه يحسن والأشياء على ما هي عليه اتخاذ قرار جذري، فالحكم الذاتي يفترض أنه بعد عدد من السنين يتعين على ايطاليا أن تترك البلد، غير أن لدينا الكثير من الأمثلة التي تبرهن على أنه عندما تنفرد دولة أجنبية في بلد ما، تفقد نهائيا الرغبة في تركه بالتي هي أحسن، وعندما يتعين اللجوء إلى استنفار الشعب وإلى إراقة الدماء).**[4]

---

[1] اللجنة الطرابلسية، احتجاج اللجنة الطرابلسية على اعمال الآنجليز في طرابلس وبرقة ترفعه إلى الدول العربية وجامعتها، يونيو 1949.

[2] اروبعي قناوي، المرجع السابق، 176.

[3] جريدة المصري، العدد (4168) بتاريخ 4 يوليو 1949.

[4] اللجنة الطرابلسية بالقاهرة، مذكرة مرفوعة من اللجنة الطرابلسية بالقاهرة إلى مجلس الدول العربية (4 صفحات).

كما احتجت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة على إعلان استقلال برقة واعتراف الحكومة البريطانية به معتبرة ذلك بانه ضربة قاصمة لوحدة الوطن واستقلاله، وهو صورة من مشروع (بيفن سفورزا) الذي فشلت في تمريره بالمنظمة الدولية.[1]

ورغم هذا الخطر الجسيم على وحدة التراب الليبي، فقد تمسك الزعماء الطرابلسيون بمبدأ الوحدة الوطنية وعملوا على مد جسور التواصل مع الزعماء البرقاويين لبحث مسألة الوحدة مع طرابلس، ولقطع الطريق على دعاة الانفصال والتجزئة، أرسلوا وفدا إلى برقة برئاسة (محمد أبو الاسعاد العالم) وعضوية (محمود المنتصر) للم شمل الوطن تحت زعامة الأمير إدريس السنوسي رغم معارضة بعض البرقاويين لتصريحات بشير السعداوي بشان استقلال برقة والتي اعتبرها البرقاويين تحمل نوعا من التهجم وعدم المرونة. وفي ختام الزيارة وجه الوفد الطرابلسي الدعوة إلى الأمير السنوسي لزيارة طرابلس في أقرب وقت عاقدا العزم على الاتصال ببشير السعداوي طالبا منه عدم تكرار تصريحاته بشأن استقلال برقة والتشاور معه حول الاوضاع التي تمر بها بلاده تجنبا لأية خلافات قد تنشب بين الإقليمين.[2]

وتكشف وثائق وزارة الخارجية المصرية عن تمسك مصر بوحدة التراب الليبي وعدم الاعتراف باستقلال برقة، وأنكرت على بريطانيا اعترافها باستقلال برقة، واعتبرته تكريساً لبدء التجزئة، ووقفت إلى جانب بشير السعداوي رئيس هيئة تحرير ليبيا، المتمسك بمبدأ الوحدة الوطنية، وعززت الرأي القائل بأنه ليس من حق أية دولة تقرير مصير برقة دون بقية الأقاليم قبل أن تصل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى قرار بشأنها طبقاً لمعاهدة الصلح الموقعة في ايطاليا.[3]

---

[1] جريدة الوطن، عدد (179) بنغازي في 7 يونيو 1949، " طرابلس تتمسك بالتاج السنوسي والوحدة ".

[2] جريدة الوطن، عدد (179) بنغازي في 7 يونيو 1949.

[3] دار الوثائق القومية بالقاهرة، وثائق الخارجية المصرية، ملف111/37/ ط محفظة رقم (1609) مذكرة مرسلة من جامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ 21 يونيو 1949، بروشين، المرجع السابق،ص290.

ولتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين بشير السعداوي، والحكومة المصرية، وأمين عام جامعة الدول العربية في اجتماعهم المشار إليه سابقا، غادر بشير السعداوي القاهرة متوجها إلى طرابلس فوصلها في 7 يوليو 1949م لإبلاغ الزعماء الطرابلسيين بما تم الاتفاق عليه مع الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية، وتوضيح موقفهما من التطورات المحلية ببرقة حتى يتسنى لهم مناقشة الأمير إدريس السنوسي في المسائل الأساسية التي تقربهم من الوحدة خلال زيارته المرتقبة إلى طرابلس قبل سفره إلى لندن.[1]

وزار الأمير إدريس طرابلس 1949م، وأقيم له احتفال كبير، واجتمع مع الزعماء الطرابلسيين وتباحث معهم في النقاط الأساسية التي يمكنه مناقشتها مع المسؤولين البريطانيين في لندن، ووافق على أن يحمل باسمهم ثلاثة مطالب تمثلت في:

1- المسارعة بإنشاء حكومة طرابلسية على غرار حكومة برقة.

2- إقامة اتحاد فيدرالي يضم طرابلس وبرقة في ظل التاج السنوسي بتوحيد الشؤون الدفاعية والاقتصادية.

3- يشكل وفد مشترك لتمثيل ليبيا في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقدها في سبتمبر 1949[2].

وقد لقيت الزيارة ترحيبا كبيرا من قبل الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين على حد سواء، وعبرت الصحف البريطانية في طرابلس وبرقة عن ترحيبها بهذه الخطوة التي اعتبرتها نقلة تحول كبير في مسار العلاقات بين الطرفين، واصفة إياها بالزيارة التاريخية.

---

[1] طرابلس الغرب، عدد (1848) بتاريخ 8 يوليو 1949.

[2] جريدة برقة الجديدة، عدد (1219) بنغازي بتاريخ 17 يوليو 1949، الذكرى التاريخية لزيارة الأمير المعظم لطرابلس الشقيقة والشعب الطرابلسي مع دفع الامير إلى لندن بيان أميري إلى الشعب الطرابلسي الكريم.

وخلال المحادثات التي جرت بين الأمير محمد إدريس السنوسي والمسؤولين البريطانيين في لندن وافق البريطانيون على إعلان استقلال طرابلس كجزء لا يتجزأ من الفيدرالية الليبية، فأرسل الأمير إدريس في 15 أغسطس1949 خطاباً إلى (بشير السعداوي) يحثه على أن يعلن الزعماء الطرابلسيون استقلال طرابلس الذاتي باسمه، وأن تتألف وزارة مؤقتة في طرابلس على غرار حكومة برقة، ولكن السعداوي رفض ذلك باعتبار أنه ليس من المعقول ولا من المصلحة الوطنية أن يتلقى أمرا كهذا من بريطانيا ويعمل به، بينما القول الفصل في الموضوع يجب أن يكون عن طريق هيئة الأمم المتحدة وليس من بريطانيا.[1]

ولم يتأخر الرد البريطاني على بشير السعداوي وزملائه في الحركة الوطنية، فتغير موقف الإدارة البريطانية في طرابلس من الحركة الوطنية الليبية، حيث بدأت في محاربة الزعماء الطرابلسيين بصورة واضحة وعنيفة.[2] وأدرك الليبيون حقيقة الأهداف الاستعمارية البريطانية والفرنسية، فكان لزاما عليهم رفع راية القتال من جديد ضد المستعمرين من أجل أن تنال بلادهم وحدتها واستقلالها، فشرعوا في تشكيل مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية أخذت على عاتقها مقاومة المخطط الاستعماري، وكان من أهم تلك الجمعيات جمعية " عمر المختار" في برقة، والتي تأسست على شكل نادي رياضي ترفيهي في القاهرة في 31 أبريل1943م ثم انتقل نشاطها إلى بنغازي في أبريل1943م.[3] وقد ضمت الجمعية مجموعة من الشباب الليبي المتحمس لقضية بلاده، وأصدرت هذه الجمعية (جريدة الوطن) لتكون لسان حالها، وقد نادت من خلال الجريدة بضرورة استقلال ليبيا ووحدتها، كما قامت من خلالها بانتقاد أعمال الإدارة العسكرية.[4]

---

[1] محمد الطيب الاشهب، المرجع السابق، ص155، بروشين، المرجع السابق، ص293.

[2] ارويعي قناوي، المرجع السابق،ص181.

[3] محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، القاهرة، دار الهلال 1993، ص9 – 10.

[4] بروستين، المرجع السابق، ص145.

وفي طرابلس تأسست مجموعة من الأحزاب والكيانات السياسية التي دعت إلى استقلال ليبيا ووحدتها ودخولها جامعة الدول العربية، كما عارضت الاعتراف بإدريس السنوسي أميرا على البلاد بعد توحيدها.[1]

وفي فزان شددت الإدارة الفرنسية الخناق على الوطنيين، وحاولت بكل ما أوتيت من قوة منعهم من الاتصال بإخوانهم في برقة وطرابلس، ولم تسمح لهم بإقامة أي نوع من الأحزاب والتنظيمات السياسية الأمر الذي دفع بعضهم إلى إنشاء جمعية سرّيّة عام 1946م قامت بالاتصال سرّاً مع الزعماء البرقاويين والطرابلسيين، وقد استمرت في نشاطها السياسي السّري حتى اكتشف أمرها من السلطات الفرنسية فألقت القبض على بعض أعضائها وأودعتهم السجون.[2]

وفي مارس من العام1947م تكونت " هيئة تحرير ليبيا " والتي تأسست في القاهرة بزعامة (بشير السعداوي) وتضمن برنامجها الوطني استقلال ليبيا موحدة، واجتناب دواعي الجدل والشقاق والخلاف حول نظام الحكم وشكله، وأن يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال، وأن تتعاون كل الأحزاب مع الجامعة العربية في كل ما يحقق هذا الاستقلال.[3]

إن المتتبع للحركة الوطنية الليبية خلال تلك الفترة يلاحظ أنه رغم تعدد الأحزاب والهيئات السياسية في الداخل والخارج، أن هناك اتفاقا عاماً على هدفين هما وحدة البلاد واستقلالها، أما نقطة الخلاف الوحيدة فهي حول شكل الحكومة المنتظرة بعد الاستقلال، والملاحظ أن هذه الأحزاب والهيئات قد اتخذت شكل الكفاح السياسي لمواجهة الإجراءات السياسية في عهد الإدارة العسكرية، واستبعدت الكفاح العسكري الذي كان سائداً في مواجهة السياسة العسكرية الايطالية في ليبيا.[4]

---

(1) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص105.

(2) المرجع نفسه، ص106.

(3) عز الدين العالم، المرجع السابق، ص299 – 300.

(4) مصباح السوداني، المرجع السابق، ص59.

ولكن على الرغم من تلك الخلافات والتي عملت الإدارة الانجلوفرنسية على تأجيجها بين أبناء الشعب الواحد، ورغم عدم توحد جهود الأحزاب السياسية وعدم وجود تنسيق كان فيما بينها، إلا أن الحراك نجح إلى حد كبير في القيام بمجموعة من الأعمال كان لها أعظم الأثر في إظهار قضية البلاد للرأي العام والوصول بها إلى المحافل الدولية، ومن تلك الأعمال:

1- تنوير الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي بقضية ليبيا ومطالب الشعب الليبي المتمثلة في الوحدة والاستقلال، والانضمام إلى الجامعة العربية.

2- الاتصال بالجامعة العربية من أجل أن تدرج قضية ليبيا على جدول أعمالها، وكذلك التنسيق مع الجامعة من أجل مساندة ليبيا في المحافل الدولية.

3- إرسال مذكرات للمحافل الدولية المختلفة التي طرحت قضية ليبيا للمناقشة، مثل اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى في باريس1947م (الاتحاد السوفيتي – أمريكا –بريطانيا– فرنسا).[1] ولجنة التحقيق الرباعية والتي قدمت إلى ليبيا عام 1948م لاستطلاع رأي الشعب الليبي حول مستقبل بلاده، وكذلك أرسلت الأحزاب السياسية مذكرات إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد تميزت تلك المذكرات بانتقادات لأعمال الإدارة العسكرية الانجلوفرنسية في ليبيا، كما بينت مطالب الشعب الليبي التي تتمثل في وحدة البلاد واستقلالها.[2]

4- الوقوف ضد المشاريع الاستعمارية الرامية إلى تكريس الاحتلال الأجنبي فوق التراب الليبي، ومن أخطر تلك المشاريع الاستعمارية مشروع (بيفن سفورزا) 1949م الذي قام على أساس تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق وهي: برقة – توضع تحت وصاية بريطانية، وطرابلس– تحت وصاية ايطالية وفزان – تحت وصاية فرنسية، حيث قامت الحركة

---

[1] مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في 1947/10/11.

[2] عز الدين العالم، المرجع السابق، ص309.

الوطنية بتحريض الجماهير على الخروج في مظاهرات غضب في طرابلس وغيرها حتى برقة، فزعت منها الإعلام البريطانية والأمريكية، كما أعلن الموظفون الإضراب عن العمل، وأقفلت الأسواق، وقام كل من المؤتمر البرقاوي والطرابلسي بإرسال احتجاج إلى وزير الخارجية البريطاني، والكونت (سفورزا)، وسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة، أعلنوا فيه رفضهم لهذا المشروع الاستعماري الذي يهدف إلى تمزيق وحدة البلاد وتحويلها إلى كيانات قومية تحت وصاية الأجنبي.[1]

وفي هذه المرحلة من السخط الشعبي الذي قابل استقلال برقة، وجهت اللجنة الطرابلسية في القاهرة إلى الليبيين في الداخل والخارج نداءً تستنكر فيه إعلان السيد إدريس السنوسي حكومة برقة مستقلة عن طرابلس ثم بسطت ما تقوم به السياسة البريطانية والسنوسية في الوقت الحاضر ما يتفق وأماني الشعب الليبي في الوحدة والاستقلال، وناشدت المواطنين أن ربط سياستنا بسياسة الجامعة العربية في هيئة الأمم المتحدة من العناية بقضيتنا أكبر دليل على ما يشملنا به ملوكهم وحكوماتهم من عطف، وما يبذلونه في سبيل قضيتنا من إخلاص.[2]

واختتم النداء مشيراً إلى وجوب توحيد الكلمة والمطالبة باستقلال البلاد، لأن القضية الليبية على أبواب النظر في هيئة الأمم المتحدة، كما حذرت من الوصاية الفردية، وأرسلت مذكرة احتجاج على فصل برقة عن طرابلس إلى مجلس الجامعة العربية، بينت فيها محاولة بريطانيا المخادعة لاختراع فكرة الاتحاد بين طرابلس وبرقة، ومحاولة تضليل الشعب بأن هذا الاتحاد هو الوحدة التي يطلبها، والاستيلاء على البلدين عن طريق السيد إدريس السنوسي لما لمسوه فيه من تنفيذ رغباتهم بدون معارضة.[3]

---

[1] جريدة طرابلس الغرب، مظاهرات مايو في طرابلس والخمس وزوارة، العدد (1798) طرابلس، 12 مايو 1949.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص222 – 228.

[3] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق، ص316.

ثم بينت أن السيد إدريس السنوسي هو المسؤول وحده عن سياسة فصل برقة عن طرابلس وما يترتب عليها من ضرره وكل هيئة تناصره أو حكومة تؤيده فهي شريكة له في هذه المسؤولية، ويستنكر الشعب عملها ولا يقره بحال. ثم أوضحت اللجنة أن السياسة البريطانية في طرابلس سياسة خداع ومكر وأنها كانت السبب في اختلال الأمن، حتى اضطرت السكان إلى تأسيس حرس وطني على حسابهم، ثم اختتمت اللجنة مذكرتها بقولها:

1- ترى اللجنة الطرابلسية أن يقوم العمل داخل ليبيا وخارجها على تحقيق وحدة الوطن الكاملة بأجزائه الثلاثة.

2- نيل استقلاله التام.

3- انتخاب هيئة تأسيسية وطنية بإشراف من تراه الجامعة العربية يتولى إدارة البلاد في فترة الانتقال.

4- سحب الإدارة البريطانية والفرنسية من القطر الليبي كله فوراً

5- ترك الحرية للشعب في اختيار الحاكم ونوع الحكم بعيدا عن مؤامرات البريطانيين والفرنسيين ودعاتهم.

6- عدم الاعتراف بإمارة السيد إدريس السنوسي وحكومته.[1]

كما أرسلت مذكرة احتجاج إلى رئيس وزراء الحكومة المصرية عن السياسة البريطانية التي تتبعها في طرابلس وبرقة وقيامها بفصل برقة عن طرابلس وإعلان استقلالها، واعتبرت هذا العمل ما هو إلا تنفيذ لمشروع (بيفن سفورزا)، فناشدت الحكومة المصرية والدول العربية ألاّ تعترف بهذا

[1] راجع نص مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى مجلس جامعة الدول العربية تحتج فيها عن فصل برقة عن طرابلس، من كتاب الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص229 – 233.

الوضع وأن تتمسك بوحدة ليبيا واستقلالها، لأن الوجود البريطاني في برقة خطر على الشعوب العربية.[1]

ومن الملاحظ أن اللجنة الطرابلسية ألقت اللوم كله على إدريس السنوسي واتهمته بالتواطؤ مع السياسة البريطانية، وألقت على عاتقه كل ما يحدث من خلاف بين الأحزاب السياسية في ليبيا والواقع أن بريطانيا كان هدفها هو البقاء في ليبيا وتعويض ما خسرته في فلسطين وقناة السويس، لذلك فإن إدريس السنوسي لم يكن أمامه من شئ إلاّ مسايرة الأحداث والحصول على استقلال أي إقليم تمهيداً لاستقلال بقية أجزاء ليبيا في المستقبل وتوحيدها، خاصة وأنه أمام صراع عنيف بين الدول الكبرى حول مستقبل ليبيا. علاوةً على تلك الصراعات الداخلية سواءً كانت حزبية أو قبلية، أما القول بأن إدريس السنوسي يهدف إلى تحقيق رغباته وتجزئة البلاد، فإنه يخالف الحقيقة.[2]، حيث أنه تحت ظلال السنوسية، وهي حركة إسلامية إصلاحية هدفها توحيد المسلمين والتصدي للمؤامرات الاستعمارية ضد العالم الإسلامي، ولذا فإنه إذا كان قد حدثت بعض التجاوزات من السيد إدريس السنوسي، فلا يمكن إلقاء اللوم كله عليه.[3]

صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 289 لسنة 1949م وموقف اللجنة الطرابلسية منه:-

لعبت الجمعية العامة للأمم دوراً محورياً في منح ليبيا استقلالها في 24 ديسمبر 1951م، فعقب المناقشات بين الدول الأعضاء وإبداء الآراء، شرعت اللجنة السياسية في الاقتراع على المشروع، حيث أنها رفضت باتفاق (24) صوتاً على (20) وامتناع ثمانية أعضاء عن الاقتراع على مشروع

---

[1] دار الوثائق القومية بالقلعة، محافظ عابدين، رقم (124) تقارير احتجاج اللجنة الطرابلسية على أعمال بريطانيا في برقة إلى رئيس وزراء حكومة مصر بتاريخ يونيو 1949، وثيقة رقم (37).

[2] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق، ص317.

[3] الهادي ابوعجيلة نفسه، ص318.

القرار السوفيتي الذي ينص على منح ليبيا الاستقلال على الفور.[1] ورفضت أيضا بأغلبية (31) صوتاً ضد (11) وامتناع أحد عشر عضواً عن الاقتراع طلب روسيا سحب القوات الأجنبية من ليبيا، وتدمير كل ما فيها من منشآت عسكرية والدول التي وافقت على منح ليبيا الاستقلال فوراً هي (أفغانستان، العراق، لبنان، ليبيريا، الهند، كوبا الدانمارك، الفلبين، الباكستان، الدول اللاتينية، نيكاراقوا، المكسيك، أفريقيا، والسلفادور) أما التي اعترضت على المشروع فهي (أمريكا، بريطانيا، اتحاد جنوب إفريقيا، كندا، فنزويلا، الأرجنتين، استراليا بورلنتيا)، وأخيراً شرعت اللجنة في الاقتراع على بقية القرارات.[2]

فوافقت بأكثرية (51) صوتاً وامتناع سبعة أعضاء عن الاقتراع، على أن تصبح ليبيا التي تتألف من (برقة – طرابلس – فزان) دولة مستقلة ذات سيادة، وقد وافق مندوب بريطانيا المستر (هيكتور ماكتيل) على النص النهائي للقرار.[3]

وأخيراً وافقت على الفقرات الباقية من مشروع القرار الخاص بليبيا، وهو كما يلي:-

1- تمنح ليبيا الاستقلال في موعد لا يتجاوز أول يناير 1952م.

2- إنشاء مجلس وطني من مندوبي برقة وطرابلس وفزان، لوضع الدستور الليبي.

3- تعيين مجلس استشاري للإشراف على شؤون البلاد خلال فترة الانتقال.

4- وافقت اللجنة بأكثرية (46) صوتاً مقابل سبعة، وامتناع خمسة على اقتراح أن يتألف ذلك المجلس من مندوبي مصر وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وايطاليا وباكستان وأهالي ليبيا.[4]

---

[1] الهادي ابوعجيلة نفسه، ص344.

[2] الأهرام، العدد (22936) السنة 75، نوفمبر 1949.

[3] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق، ص344.

[4] الأهرام، العدد (22936) لسنة 75، 10 نوفمبر 1949.

أستقبل أعضاء اللجنة الطرابلسية كغيرهم من أبناء الشعب الليبي القرار رقم 289 لسنة 1949م بالفرح الذي نص على تحديد موعد استقلال ليبيا بما لا يتجاوز نهاية عام 1951م، حيث بقيت ليبيا في وضع انتقالي من نوفمبر 1949م إلى 24 ديسمبر 1951م الاستقلال بالفرح والسرور وشاركوا في المظاهرات التي عمت المدن الليبية تعبيراً عن هذا النصر العظيم الذي حققوه بكفاحهم الطويل وظلوا ينشدون الأناشيد الوطنية في الميادين والشوارع التي صارت نهارا بالأنوار الكهربائية والصواريخ المضيئة. [1]

حيث احتفل بتسليم السلطة إلى حكومة ليبيا في منتصف ليلة 25 ربيع الأول 1371هـ الموافق 24 ديسمبر 1951م في مكتب المعتمد البريطاني بحضور أعضاء الحكومة الليبية المؤقتة والمستر (بلت) رئيس مجلس هيئة الأمم المتحدة بليبيا، وأعلن المستر (بلت) انتهاء مهمته، ووقع المعتمد البريطاني والمندوب الفرنسي على وثائق التسليم، وتم التسليم بالفعل.[2]

وفي صبيحة اليوم الرابع والعشرين من ديسمبر 1951م سافر أعضاء الحكومة المؤقتة إلى بنغازي لمقابلة الملك إدريس السنوسي، وإعلامه بما تم في حفل التسليم والذي ألقى خطبة طويلة هنأ فيها الشعب الليبي بالاستقلال.[3]

---

[1] الهادي ابوعجيلة نفسه.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص411.

[3] الطاهر الزاوي نفسه، ص411 – 412.

الفصل الثالث

نشاط اللجنة الطرابلسية خلال الفترة الانتقالية

(1949-1951م)

- اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة
- اللجنة الطرابلسية وتكوين لجنة الواحد والعشرين
- اللجنة الطرابلسية وموقفها من مؤتمر تاجوراء في مارس 1950
- اللجنة الطرابلسية والتطورات الدستورية في ليبيا
- موقف اللجنة الطرابلسية من اعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م

اللجنة الطرابلسية والقضية الليبية في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة :-

لعبت اللجنة الطرابلسية دوراً مهماً خلال الفترة الانتقالية 1949-1951م وخاصة في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة ومن المعاهدات بين الأمير إدريس وبريطانيا، وموقفها من التطورات الدستورية في ليبيا حيث تكوين لجنة (21) ولجنة الـ (60)، وإصدار الدستور الذي يعتبر من أهم الدساتير الحديثة، ثم موقفها من إعلان الاستقلال والنظام الفدرالي.

في الثاني والعشرين من سبتمبر 1949م أحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة القضية الليبية والمستعمرات الايطالية السابقة على اللجنة السياسية لمناقشتها وفحصها وإعداد تقرير عنها، وابتدأت اللجنة السياسية عملها في 30 سبتمبر 1949م، واستمرت المناقشة حول المسألة الليبية حتى أكتوبر 1949م وأيدت الدول المختلفة آرائها حول القضية.[1]، واتفق الجميع على استقلال ليبيا وتقدم مندوب أمريكا بمشروع قرار يتكون من النقاط التالية:

1- ستصبح ليبيا دولة مستقلة بعد ثلاث سنوات من قبول هذا القرار في المدة التي تسبق الاستقلال وتستمر الدول التي تدير الآن في برقة وطرابلس وفزان في إدارتها بحيث تعمل على تحقيق استقلالها وتتعاون فيما بينها لذلك.

2- تتعاون السلطات الإدارية على إنشاء إدارات حكومية.

3- تقدم الإدارات الحالية تقريراً سنوياً إلى السكرتير العام عما اتخذته بشان الفقرتين (أ، ب) من هذا القرار ويحيط السكرتير العام أعضاء الأمم المتحدة عِلماً بذلك.

---

[1] الهادي ابو عجيلة، المرجع السابق، ص226.

4- يتألف مجلس استشاري من ممثلي مصر والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة، واثنين من ممثلي السكان، واحد عن برقة وواحد عن طرابلس، تساعد السكان على تأليف حكومة مستقلة.[1]

فلما عرضت القضية على الجمعية العامة أصبحت قضية المجتمع الدولي بأسره بعد أن كانت قضية معروضة على أربع دول فقط، وكانت بريطانيا ومن ورائها دول الكومنولث البريطاني وبعض دول أمريكا اللاتينية تحب أن تعيد إلى ايطاليا بعض مستعمراتها السابقة.[2] أما الكتلة الأسيوية والأفريقية فقد كانت تعارض إعادة أي من المستعمرات إلى إيطاليا،وكان يؤيدها في ذلك روسيا وبعض الدول الصغرى، ولما تناولت اللجنة السياسية المسألة تقدمت روسيا باقتراح يقضي بوضع المستعمرات تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تمنح ليبيا استقلالها بعد خمس سنوات، وعلى أن تكون روسيا عضوا في اللجنة الاستشارية. [3] ولكن بريطانيا التي لا تريد أن يكون لروسيا يد في البحر المتوسط عارضت هذا الاقتراح بشدة وتقدمت باقتراح مؤداه أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات، وفي أثناء هذه السنوات العشر تكون برقة تحت وصاية بريطانيا، أما طرابلس وفزان فتوضعان تحت وصاية دولية على أسس تقررها الجمعية العامة مبنية على توصيات تقدمها بهذا الصدد حكومات مصر وفرنسا وايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد لقي هذا الاقتراح معارضة من روسيا، وكذلك الكتلة الأسيوية والأفريقية والتي عارضت كل اقتراح لا يؤدي إلى استقلال ليبيا العاجل.[4] وقدم إلى اللجنة السياسية اقتراح مبني على اتفاق بين (بيفن سفورزا) يقضي بأن تستمر بريطانيا في إدارة برقة، وتستمر فرنسا في إدارة فزان، وتعطى إدارة طرابلس إلى

---

[1] الهادي ابو عجيلة نفسه.

[2] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص124.

[3] الأهرام، العدد (22936) السنة75 بتاريخ 11 نوفبر1949.

[4] نقولا زيادة، برقة، ص130.

ايطاليا. ولما عرض على الجمعية العامة فشل ،لأن دولة هايتي التي كانت قد امتنعت عن التصويت انضمت إلى الكتلة الأسيوية والأفريقية فخذل الاقتراح.[1]

وعندما تقرر أن تؤجل القضية إلى الدورة الرابعة، فلما حان الوقت وانعقدت الجمعية العامة في نوفبر 1949م، وكان الجو يوحي بشئ من التفاؤل، ذلك أن بريطانيا أدركت مقاومة الليبيين لأي فكرة للتقسيم، بعد أن اختبرتها في استقلال برقة من خلال مظاهرات الليبيين، كما سمعت رأي الكتلة الأسيوية الإفريقية المعارضة لتقسيم البلاد أو فرض الوصاية عليها أيا كان الوصي، لذلك تحولت وأصبحت تؤيد الوحدة والاستقلال وتخلت عن اتفاقها مع ايطاليا.[2]

وكانت الوفود الليبية قد تقاطرت إلى مقر المنظمة الدولية للإدلاء بوجهة نظرها أمام المنظمة الدولية، وأتيحت للوفود الليبية فرصة التحدث أمام اللجنة السياسية الأولى، فألقى بشير السعداوي بيانا شكر فيه اللجنة الموقرة عن إتاحتها الفرصة للتعبير عن آراء الحركة الوطنية في مصير بلادها ووحدتها قائلا: (أما مطالبنا فهي الوحدة والاستقلال الناجز في نطاق وحدة البلاد، نكرر شكرنا للجنة السياسية الموقرة على سماعها لنا، ونعلن الاحتفاظ بحقنا في الإدلاء ببيان مفصل عن مطالبنا في فرصة ثانية) وفي معرض رده عن سؤال المندوب الليبي حول المدة التي يراها كافية لتحقيق الاستقلال، أجاب بشير السعداوي قائلا: (أننا نريد تحقيق استقلالنا في اقرب وقت، بل حالا).[3]

كان ذلك الرد مختصرا لكنه كان كافياً لإفهام المندوب الليبيري وبقية مندوبي الدول الأخرى بان الشعب الليبي عامة لن يقبل بغير الاستقلال الناجز والوحدة الوطنية بديلاً، وهو ما اسكت بقية المندوبين

---

[1] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ص129.

[2] نقولا زيادة، المرجع السابق، ص131.

[3] محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص238.

عن توجيه أي سؤال آخر، بل وصل الأمر إلى حد اعتراف المندوب الايطالي لدى الأمم المتحدة بحق ليبيا في الاستقلال.[1]

وبعد مداولات عديدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار المقدم إليها من اللجنة السياسية برقم (289) في نوفمبر 1949م صدر قرارها بان تنال ليبيا استقلالها في مدة أقصاها الأول من يناير 1952م، وأن يقرر دستور ليبيا بما فيه نوع الحكم بواسطة ممثلي السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون على شكل جمعية وطنية، كما اشتمل القرار على الخطوات العملية التي تكفل للشعب الليبي حقه في اختيار الفترة الانتقالية بنجاح، وقد تمثلت في:

أولاً : تعين الجمعية العامة أميناً عاما يعاونه مجلس المشورة.

ثانياً: يتكون المجلس من: (أ)- ممثل من كل دولة من الدول التالية (مصر، فرنسا، بريطانيا، باكستان، ايطاليا الولايات المتحدة الأمريكية)، (ب)- ممثل عن كل منطقة من المناطق الليبية الثلاث (طرابلس – برقة– فزان).

ثالثاً: على الأمين العام أن يستشير ويسترشد بآراء أعضاء المجلس أثناء القيام بالمسؤوليات المناط بها، وله الخيار في تحديد عدد الممثلين المستشارين، وفي المناطق التي يطلب النصيحة بصددها وكذا في الموضوعات الأخرى.[2]

وأسند قرار الجمعية العامة للمندوبين تعيين الأعضاء الأربعة الذين يمثلون الأقاليم الليبية الثلاثة والأقليات في ليبيا بعد التشاور مع الدول القائمة بأعمال الإدارة وممثلي الحكومات المشتركة في

---

[1] الأهرام، العدد (23004) الخميس 14 ذو الحجة1468هـ/نوفمبر 1949.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص249، آمال السبكي، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 1943 – 1952، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص51 – 52.

المجلس والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات من جميع الطوائف.[1] وتم الاتفاق على اختيار الممثلين الآتية أسماؤهم وهم:

عن برقة –(على أسعد الجربي).

عن طرابلس– (مصطفى ميزران).

عن فزان – (احمد بن الحاج السنوسي صوفو) قاضي فزان.

عن الأقليات– (جياكوموماركينو" ايطالي ").[2]

ومن الملاحظ أن قرار هيئة الأمم المتحدة(289) الخاص بليبيا والذي نص على استقلالها وتقبل بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضوا في هيئة الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق.[3]

ومن الملاحظ على هذا القرار أنه لم يشر إلى تصفية القواعد العسكرية والفرنسية والأمريكية على الرغم من أن ذلك يتنافى مع الاستقلال ويمثل عامل ضغط على القوى الوطنية، كما أن القرار أقام مجلسا دوليا ومندوبا ترسله الأمم المتحدة، ثم نص على بقاء الإدارات الأجنبية طوال فترة الانتقال، فضلا عن منحها سلطات خطيرة بحكم أنها ستتولى، وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ القرارات، ثم نص أيضا على أن مسؤوليتها ستكون أمام الجمعية العامة مباشرة، مما يعني أن القرار قد أعطى للإدارات حرية عمل واتخاذ قرارات مؤثرة على المستقبل الليبي، وجعل مهمة المندوب والمجلس تأتي في مرتبة أشبه ما تكون بدور مساعد فقط، وذلك بإشارته لهذا الدور على أنه مساعدة شعب ليبيا على وضع دستور له، وقد وضح أثر ذلك عند الشروع في تنفيذ القرار.[4]

---

[1] الطاهر الزاوي، مرجع سابق، ص267.

[2] الطاهر الزاوي، نفسه،ص298.

[3] وثائق هيئة الأمم المتحدة، تقارير رسمية من الجلسة الرابعة التابعة للجمعية العامة، قرارات 2 ديسمبر، 10 ديسمبر1949، منح ليبيا الاستقلال، ص10 – 11.

[4] عبد الرحمن شبيطة، نظام الحكم الاتحادي في ليبيا (1951 – 1963) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة 1970، ص81.

وكذلك فإن القرار نص في فقرته الأولى على أجزاء ليبيا الثلاثة عندما قال أن ليبيا التي تشمل طرابلس وبرقة وفزان، ستكون دولة مستقلة ذات سيادة، مما يدل على أنه لازالت الدول الكبرى تعمل على تقسيم البلاد دون توحيدها، ولذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة في النهاية اضطرت إلى أن ترضي تلك الدول، وذلك بسبب شدة التنافس فيما بينها حول أجزاء ليبيا، لأن كل من الدولتين القائمتين في البلاد تريد البقاء، في حين أن الاتحاد السوفيتي يحاول إبعاد تلك الدول عن ليبيا، في الوقت نفسه فإن ايطاليا تحاول هي الأخرى الرجوع إلى طرابلس.[1]

ولا شك أن الهيئة العامة للأمم المتحدة تعلم أن ما اشتمل عليه القرار ليس هو كل المطلوب لليبيين ولكنها رضيت به مكرهة، كما رضيت به الأطراف المتنازعة اختيارا لأخف الضررين، خوفا من اصطدام بعضهم ببعض، كذلك فإن القرار أعطى الحق لمندوب الأمم المتحدة في اختيار ممثلي الشعب الليبي كما يشاء لأن الشعب الليبي ليس أهلاً لاختيار ممثليه، فلا شك أن هذا العمل سوف يسبب المشاكل الكثيرة خاصة وأن المندوب سوف يسترشد بالإدارة الأجنبية[2]، وبالتالي يتعين من تريده، ومع هذا فإن الشعب أدرك حقيقة الأمر وتحمل في سبيل تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا.[3]

ورغم كل ذلك استقبل الشعب الليبي هذا القرار بالفرح والسرور، فقد عمت المظاهرات جميع المدن الليبية تعبيرا عن هذا النصر العظيم الذي حققوه بكفاحهم الطويل، فظلوا ينشدون الأناشيد الوطنية في الميادين والشوارع التي صارت نهارا بالأنوار الكهربائية والشوارع المضيئة.[4] وقد تعطلت جميع المدارس ودور الحكومة وأغلقت الأسواق والمتاجر ابتهاجا بهذا النصر العظيم، واحتشدت الآلاف العظيمة أمام مقر المؤتمر الوطني ترفع الأعلام واستمعت إلى خطاب مفتي البلاد الذي أشاد بكفاح

---

[1] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق، ص252 – 253.

[3] الهادي ابوعجيلة،نفسه.

[4] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق،ص353.

الشعب الليبي وموقف جامعة الدول العربية والدول العربية والدول الصديقة، وحث الجماهير على المضي في الكفاح قدما حتى تنال البلاد حقها كاملا. وبعدها بدأت الجماهير تطوف في نواحي المدن تهتف بحياة الدولة الليبية وأميرها السنوسي ثم توجهت إلى النصب التذكاري للشهداء حيث وضعت إكليلاً من الزهور ترحما على أرواحهم.[1]

وبهذه المناسبة وجهت اللجنة الطرابلسية نداءً إلى الشعب الليبي أوضحت فيه كفاح الشعب الطويل حتى نال استقلاله وكللت جهوده بالنجاح، ثم طلبت منهم توحيد الصفوف للوصول إلى ما بقي من حقوق ما زال الغاصبون يتربصون بها، ثم طلبت منهم التيقظ والحذر لأنه لازالت الايادي الخفية تحاك بالبلاد وتريد أن تنتزع منه الحرية ونعمة الاستقلال.[2]

وأخيرا طالبت الشعب الليبي بان يكون سيدا في وطنه والعمل لهذه السيادة بأي طريقة وبأي وسيلة وسر في دور ركب العروبة، فإن من ورائك شعوبها وملوكها وجامعتها ودولها، وإياك والتخلف عن ركب الحياة وإلاّ أكلتك الذئاب، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: " وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية " وأحسن سياسة ما أوتيت من ملك فإن من لا يسوس الملك يخلعه، وإياك أن ترتبط بمعاهد أو اتفاق قبل أن تؤسس حكومتك الموحدة مهما كان مصدره فردا أو جماعة، واحذر أن ترضى بتأسيس حكومة منفصلة، فقد كفى ما لاقيناه من مآسي الانفصال، واعلم أن حيل الغاصبين لا تقف عند حد فاحذر ما يبيتون لك.[3]

أما في الدوائر العربية فقد اعتبروا هذا القرار نصرا عظيما حققته الأمة العربية بتكاتفها وتضامنها مع الشعب الليبي والشعوب المحبة للسلام في هيئة الأمم المتحدة حتى اعترف العالم

---

[1] نداء من اللجنة الطرابلسية إلى الشعب الليبي بمناسبة اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بتاريخ نوفمبر 1949.

[2] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص354.

[3] نداء من اللجنة الطرابلسية إلى الشعب الليبي بمناسبة اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بتاريخ نوفمبر 1949، الطاهر الزاوي، جهاد ، ص254.

باستقلال ليبيا، فانهالت البرقيات والرسائل والوفود من مختلف الهيئات والأحزاب الليبية إلى الجامعة العربية تشكرها على الجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تحقيق استقلال ليبيا.[1]

وأذاع عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية في 12 ديسمبر 1949م بياناً على الشعب الليبي هنأهم فيه بالاستقلال وحثهم على المضي في تحقيقه، وحذرهم بان الجهاد لم ينته بعد وطالبهم بالعمل من أجل إقامة الدولة الليبية على دعائم ثابتة وحكم وطني هدفه الأول سعادة الشعب الليبي ورفاهيته حتى تنال احترام وتقدير العالم أجمع.[2]

أما الدوائر العالمية فقد استاءت فرنسا من هذا القرار، وهو أمر لا مبرر له من الناحية السياسية والاقتصادية، وقالت إن استقلال ليبيا من الأوهام، وأن فرنسا في حاجة إلى فزان لتدير دفة سياستها في الصحراء، وأن وضع هذه المنطقة في أيدي غير فرنسية يعد خطرا على إفريقيا الاستوائية الفرنسية غربي إفريقيا بينما أيدته بريطانيا، أما المسؤولون في لندن فقد اعتبروا هذا القرار نصرا لمبدأ تقرير المصير لرغبات الشعوب المستعمرة، وبذلك لا يمكن القول أن القضية الليبية قد انتصرت أخيرا بفضل جهود أبنائها المخلصين ومناصرة الدول العربية وجامعاتهم والدول الصديقة في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حتى صدر هذا القرار، وبتنفيذه تبدأ مرحلة جديدة من مراحل القضية الليبية وهي المرحلة الانتقالية لتحقيق الاستقلال والوحدة.[3]

وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر 1949م بدأت مرحلة جديدة من مراحل القضية الليبية وهي المرحلة الانتقالية التي تنتهي في أول يناير 1952م بإعلان استقلال ليبيا حسبما نصت عليه الفقرة الثانية من هذا القرار، وعينت الأمم المتحدة المستر (ادريان بلت) مندوبا لها في ليبيا وتقرر تعيين مجلس يعاونه ويرشده الذي وصل إلى طرابلس وتشاور مع

---

[1] الهادي ابوعجيلة، المرجع السابق، ص355.

[2] الأهرام، العدد (229039) السنة 75 بتاريخ 11 ديسمبر 1949،نقلاً عن الهادي أبو عجيلة ، ص355.

[3] الهادي ابوعجيلة، مرجع سابق، ص355.

اولي الأمر وتقرر تكوين ما يسمى بالمجلس الاستشاري، وتأسيس جمعية تشريعية تتألف من ثلاثة أعضاء بريطانيين.[1].

بعد عدة زيارات قام بها المستر (بلت) إلى طرابلس وفزان وبرقة ليطلع على الأوضاع السائدة في البلاد [2]، واعتمد المجلس اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الانجليزية والفرنسية، وقرر تأليف خمس لجان فرعية: 1)- لجنة اللائحة الداخلية. 2)-لجنة تنظيم رحلات الأعضاء. 3)-لجنة الاستعلامات. 4)- لجنة المساعدات الفنية لليبيا. 5)- لجنة تنظيم المسائل المالية.[3]

وفي مساء يوم 18 يناير 1950م تحدث (بلت) أمام الصحفيين قائلاً: (إن مهمتي تنحصر في مساعدة الشعب الليبي على وضع دستور للبلاد وإقامة حكومة مستقلة، وإنني لم آتِ لحكم بلادكم لأن ذلك يبقى تحت اختصاصات القوى الحاكمة حتى تتسلموا ذلك أنتم أنفسكم.[4]

لقد طرح هذا التصريح الكثير من التساؤلات المهمة امام الشعب الليبي بأسره، يأتي في مقدمتها هل القوى الدولية المسيطرة على ليبيا ستترك ليبيا لشعبها؟ وما هو شكل النظام المرتقب لليبيا؟ أهو جمهوري أم ملكي؟ أهو اتحادي أم وحدوي؟ وهل سيقبل الزعماء الليبيون الأمير إدريس السنوسي عنصراً موحداً لليبيا بأقاليمها الثلاثة؟ أم سيطفو على السطح مجدداً اختلاف وجهات نظر الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين والفزانيين حيال تلك المسائل الجوهرية، وما العمل في ضوء تفاوت الأهمية الإستراتيجية لليبيا بالنسبة لتلك الدول وحجم الأقاليم الثلاثة التي لازالت ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي.[5]

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص121، خيري حمادي، قضايانا في الأمم المتحدة، بيروت 1962، ص105.

[2] وثائق هيئة الأمم المتحدة، راجع نص المذكرة في التقرير السنوي لمندوبي هيئة الأمم المتحدة في ليبيا المستر (ادريان بلت) إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 4 سبتمبر 1950، ص26- 27 تحت رقم AIAG/32/1

[3] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص138، طرابلس الغرب، عدد 2006 طرابلس في 20 يناير 1950.

[4] جريدة طرابلس الغرب، 13 مايو 1950.

[5] اروبعي قناوي، بشير السعداوي، ص195.

لا شك أن تلك الأسئلة المهمة طرحت نفسها أمام الشعب الليبي وقياداته المختلفة التي حرصت على تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة سالف الذكر على أكمل وجه، وهو ما دفع تلك القيادات بالتقاطر على مقر إقامة المندوب الدولي للترحيب به، وتبادل الرأي معه حول خطوات تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن وعلى الوجه المطلوب.[1]

وفي يوم الثلاثاء الموافق 24 يناير 1950م غادر (ادريان بلت) طرابلس إلى بنغازي، وهناك اجتمع مع الأمير محمد إدريس السنوسي، كما اجتمع بأعضاء المؤتمر الوطني البرقاوي، فألقى نائب رئيس المؤتمر الوطني البرقاوي كلمة تضمنت طلب الاستقلال الناجز لليبيا على أن تؤسس بها حكومتان او ثلاث بموجب اتفاق على أساس فيدرالي، والتعويض عن الخسائر التي لحقت برقة من الحرب، وإعادة الممتلكات التي اغتصبتها ايطاليا.[2]

ثم سافر إلى فزان واجتمع بسلطات الإدارة الفرنسية وبعض الزعماء الفزانيين، وتباحث معهم في كيفية تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز أول يناير 1952م.[3]

واستمرت زيارة (ادريان بلت) الاستطلاعية للأقاليم الثلاثة مدة اسبوعين تعرف خلالها عن كثب على وجهات نظر الإدارات العسكرية القائمة، وكافة الهيئات السياسية والزعامات المحلية.[4]

وما أن انتهى (ادريان بلت) من زيارته الاستطلاعية للأقاليم الثلاثة حتى شد رحاله إلى القاهرة فاجتمع بالأمين العام لجامعة الدول العربية، وبزعماء المهاجرين الليبيين بغية التعرف على وجهات نظرهم حيال مستقبل بلادهم. وفي ختام زيارته للقاهرة صرح قائلاً (**إنني سأتمسك بقرار**

---

(1) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص138.

(2) وثائق المؤتمر الوطني البرقاوي، خطبة السيد ابوالقاسم احمد الشريف السنوسي (نائب رئيس المؤتمر الوطني) أمام مندوب هيئة الأمم المتحدة بليبيا بتاريخ 27 يناير 1950.

(3) اروبعي قناوي، بشير السعداوي، ص196.

(4) اروبعي قناوي نفسه.

هيئة الأمم المتحدة كدستور لا أحيد عليه لأحقق استقلال ليبيا ووحدتها، وأن سكانها هم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم واختيار نوع الحكم الذي يرتضونه، وسأتعاون مع السلطات المحتلة لإقامة جمعية تأسيسية وحكومة ليبية).[1]

ثم اتصل بحكومات المملكة المتحدة، وفرنسا، وايطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودوائر هيئة الأمم المتحدة لإطلاعهم على نتائج زيارته الميدانية للأقاليم الليبية واتصالاته بكافة الأطراف التي لها علاقة بالقضية الليبية.[2]

وبعد أن اتضحت الصورة أمام (ادريان بلت) خلال زيارته للأقاليم الليبية الثلاثة، ثم زيارته للقاهرة وعدد من العواصم الأوروبية، والمنظمات الدولية والإقليمية ومناقشتها في تنفيذ قرار المنظمة الدولية، عاد إلى طرابلس في 18 مارس1950م لاستكمال عملية بناء المجلس الاستشاري للأمم المتحدة المكلف باستشارته بعد أن عينت الحكومات مندوبيها ومندوبي ليبيا عن الأقاليم الثلاثة. وفي 15 أبريل1950م أنشئ المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا (مجلس العشرة) بتركيبته النهائية التي تتضمن قوى غربية (بريطانيا – فرنسا – ايطاليا – أمريكا) ودولتين إسلاميتين (مصر والباكستان) وثلاثة ممثلين عن الأقاليم الثلاثة الليبية (برقة – طرابلس – فزان) وممثلاً عن الأقليات الأجنبية.[3]

واجتمع المجلس للمرة الأولى يوم 25 أبريل1950م في طرابلس واتخذها مقرا رئيسياً له، وبعد مشاورات وسفريات إلى برقة وفزان اتفقوا على شكل الدولة، إما أن تكون اتحادية (فدرالية) أو موحدة توحيدا تاما، والشعب هو الذي يقرر ذلك تماما.

---

(1) الأهرام، عدد (23120) بتاريخ 11 فبراير1950 زيارة (ادريان بلت) مندوب الأمم المتحدة في ليبيا للقاهرة.

(2) ارويعي قناوي، المرجع السابق،ص196.

(3) جوت رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار، احمد البارودي، دار الفرجاني، طرابلس، ص1993،3، ص194.

وفـي 27 مـايو 1950م أذاع رئـيس الإدارة البريطانيـة فـي طـرابلس تـأليف مجلـس استشـاري لطرابلس تحت رئاسته، ويضم المجلس (تسعة) من العرب، ويهودياً، وايطالياً، وأربعة من الانجليز، وأعلن المؤتمر الوطني عدم تعاونه مع هذا المجلس.[1]

وبعـث المسـتر (بلـت) المنـدوب السـامي البريطـاني برسـالة إلـى رؤسـاء الأحـزاب السياسـية والهيئات التي تمثل طرابلس في هيئة الأمم المتحدة، وتم اختيار ما يسمى بلجنة " الواحد والعشرين" بعد نقاش طويل والتي تشكلت من سبعة ممثلين عن كل من الأقاليم الليبية الثلاثة (برقة – طرابلس – فزان) وعقدت أول اجتماع لها بفندق (قراندا اوتيل بطرابلس) برئاسة المستر (بلت) وأرسلت برقية تأييد للأمير السنوسي.[2]

وأرسلت لجنة الواحد والعشرين طبقا للرأي الذي أبداه مجلس الأمم المتحدة لليبيا في جلسته التاسعة عشرة المنعقدة في 14 يونيو 1950م لإعداد الخطة التي بموجبها تجتمع الجمعية الوطنية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 1949م لأجل وضع دستور ليبيا تضمن فيه شكل الحكم فيها. وأقرت لجنة الواحد والعشرين عدة قرارات منها.[3]

1- تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضواً.

2- تمثل الأقاليم الثلاث (برقة – طرابلس – فزان) في الجمعية الوطنية على قدم المساواة، أي بعشرين ممثلاً عن كل إقليم.

3- التمثيل في الجمعية الوطنية يكون بطريق الاختيار.

---

[1] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة،ص132.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص272.

[3] الطاهر الزاوي نفسه، ص273 – 274.

4- يناط أمر اختيار ممثلي برقة لسمو أميرها المعظم السيد محمد إدريس السنوسي، وأمر ممثلي فزان بسعادة حمد بك سيف النصر، أما ممثلي طرابلس يناط بسماحة رئيس لجنة الواحد والعشرين محمد أبي الاسعاد العالم.

5- لا يجوز أن تشترك الأقليات غير الوطنية او تمثل في الجمعية الوطنية.

6- تعقد الجمعية الوطنية أول اجتماع لها في مدينة طرابلس يوم 25 نوفمبر 1950م، ولها أن تعقد جلسات أيضاً في أي مكان آخر.[1]

وكان (ادريان بلت) قد قدم خطته الخاصة بالتطور الدستوري في ليبيا ممثلة في الخطوات التالية:-

1) انتخاب أعضاء المجالس المحلية في برقة وطرابلس وفزان خلال شهر يونيو 1950م.

2) اختيار أعضاء لجنة تحضيرية للجمعية العمومية في مؤتمر لا يتجاوز شهر يوليو 1950 للتوصية بالطريقة التي تجرى بها انتخابات الجمعية الليبية وكيفية تأليفها وطريقة وضع الدستور.

3) انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الليبية ودعوتها إلى الاجتماع في خريف سنة 1950م.

4) تأليف الجمعية الوطنية كحكومة ليبية مؤقتة في أوائل سنة 1951م.

5) إقرار الجمعية الوطنية الدستور وشكل الحكومة الليبية خلال سنة 1951م.

6) إعلان استقلال ليبيا وتشكيل حكومة ليبية دائمة قبل أول يناير سنة 1952م.

وبانعقاد الجلسة الأولى للمجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا خطت القضية الليبية خطوة جديدة نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي باستقلال ليبيا ووحدتها، وقد عقب

---

[1] آمال السبكي، استقلال ليبيا، ص25.

بشير السعداوي على تلك الخطوة قائلاً (وأن كنا لا نرى أنها تحقق جميع المطالب العادلة التي تقدم بها الليبيون، إلا أننا ندرك بأنه بات عليهم دون سواهم أن يحققوا وحدتهم واستقلالهم.[1]

اللجنة الطرابلسية وتكوين لجنة الواحد والعشرين:

هذا وقد احتجت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة على أعمال لجنة الواحد والعشرين في مذكرة بعثت بها إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 1950/10/16م جاء فيها:

يلاحظ الشعب الليبي أنه منذ صدور قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا ووحدتها في 21 نوفمبر 1949م والمؤامرات تحاك من الدول الاستعمارية والعناصر الرجعية لإفساد هذا القرار وتحطيم آثاره بالنسبة لاستقلال البلاد ووحدتها وتثبيت الحكم الأجنبي على دعامات من الرجعية المحلية، فضلا عن أن ممثلي الشعب الليبي في مجلس هيئة الأمم الاستشاري اختيروا اختياراً غير ديمقراطي، وبالتشاور فقط مع الإدارتين المحليتين اللتين تسعيان جادتين لبسط نفوذهما على البلاد والهيئات المحلية التي قامت هي بتنظيمها وتقوم بتمويلها. وإلى جانب هذا فإن مجلس الواحد والعشرين – وهو الذي سيضطلع بأكبر الأعباء من وضع الدستور وإعداد أسس الحياة النيابية الديمقراطية للبلاد – لم يراعِ في اختياره النص الصريح لقرار هيئة الأمم المتحدة (مادة3) فقرة "ب.أ.م " التي تنص على ضرورة إتباع الطرق الدستورية لتأليف الحكومة المستقلة الجديدة، بل لم تراعِ في اختياره أبسط الأساليب الديمقراطية، فلم تجرى انتخابات ولا استفتاءات ولم تستشر الهيئات الوطنية، وكما كان انتخاب المجلس غير دستوري ولا شرعي، فقد كان تكوينه أيضاً أكثر إفصاحاً عن هذا الاتجاه الاستعماري الرخيص البغيض.

وعلى رغم اختلاف تعداد أقسام ليبيا الثلاث، فقد مثلت في المجلس بعدد متساوٍ، وفي هذا ترجيح للعناصر الجاهلة الأمية التي يتخذ منها دعاة الاستعمار ستاراً حديداً على العناصر المثقفة

---

[1] محمد مصطفى زيدان، إيديولوجية الثورة الليبية، مكتبة الأندلس، بنغازي، د.ت، ص42.

المتعلمة التي تسكن المدن والتي تزيد نسبتها في طرابلس على غيرها من المقاطعات الليبية. لذلك تتقدم اللجنة الطرابلسية لهيئة الأمم المتحدة راجية إقرار المطالب الآتية:

أولاً: العمل على تحقيق الوحدة الشاملة التي لا تقسيم فيها ولا فوارق.

ثانيا: عدم الموافقة على الوحدة الفيدرالية بأي شكل من الأشكال.

ثالثاً: العمل على جعل الانتخابات على النسبة العددية لجميع أفراد الشعب باعتباره وحدة لا تتجزأ.

رابعاً: العمل على إعطاء الشعب حرية الانتخابات في الهيئة التأسيسية وفيما يختاره من أنواع الحكم.

خامساً: عدم الاعتراف بصلاحية النظام القائم في فزان وبرقة، لأنه حكم مبني على غايات خاصة ولم يؤخذ فيه رأي الطرابلسيين.

سادسا: عدم الاعتراف بما بين السيد السنوسي ودول أوروبا من الالتزامات والمعاهدات.[1]

رئيس اللجنة الطرابلسية بالقاهرة والإسكندرية.

اللجنة الطرابلسية وموقفها من مؤتمر تاجوراء مارس 1950م:-

ومن ناحية أخرى وقع خلاف شديد بين (بشير السعداوي) من ناحية و(عبد الرحمن عزام) الأمين العام لجامعة الدول العربية وبعض أعضاء هيئة تحرير ليبيا بالقاهرة، وزعماء اللجنة الطرابلسية بالقاهرة من ناحية أخرى حول طريقة التعامل مع الأمير محمد إدريس السنوسي واتصالاته المباشرة مع السلطات البريطانية في ليبيا، فعبد الرحمن عزام واللجنة الطرابلسية وزعماء هيئة تحرير ليبيا أرادوا الضغط على الأمير محمد إدريس السنوسي لكي يبعدوه عن الانجليز، بعكس بشير السعداوي الذي كان يرى أن المبالغة في الضغط تزيد التصاق الأمير السنوسي بالانجليز، فضلاً عن ذلك

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص276 – 277.

كان بشير السعداوي متهماً من قبل بعض الزعماء البرقاويين والطرابلسيين على أنه كان يأتمر بأوامر عبد الرحمن عزام في إرضاء الحكومة المصرية.[1]

هذا الخلاف وتر العلاقات بين بشير السعداوي وعبد الرحمن عزام، ودعا السعداوي الزعماء الطرابلسيين إلى اجتماع عام يعقد بجامع (مراد آغا الكبير) بتاجوراء يوم 25 مارس1950م، وكانت النقاط المطروحة للنقاش تتمثل في الموضوعات الآتية :

أولاً:قرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر1949م لإنشاء ليبيا دولة موحدة مستقلة ذات سيادة.

ثانياً:علاقة عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية بالقضية الليبية، وموضوع حزب الاستقلال، واللجنة الطرابلسية بالقاهرة، وبقايا هيئة تحرير ليبيا بالقاهرة.[2]

ثالثاً:شكاوى أهل فزان من تعامل الإدارة الفرنسية لعرقلة تنفيذ القرار الدولي المشار إليه، وبعد نقاش مستفيض وجلسات متوالية استمرت من الصباح إلى المساء، توصل المجتمعون إلى قرارات مهمة أهمها:-

1- رفع أسمى آيات الشكر والإمتنان لسمو الأمير محمد إدريس السنوسي – على نصائحه وتوجيهاته السديدة.

2- طالب المجتمعون من المجلس الاستشاري للأمم المتحدة بأن يجتمع بأقصى سرعة حتى إذا ما تم وضع دستور البلاد، تألفت الحكومة الوطنية في ليبيا المستقلة حسب ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار الدولي.

---

[1] ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص198.

[2] المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، ملف سالم ابوخشيم رقم (12) و.ر(55) بتاريخ 22 مايو1950م.

3- إبلاغ رئيس الإدارة البريطانية في طرابلس رغبة الشعب الليبي في تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة سالف الذكر.[1]

4- إبلاغ مندوب هيئة الأمم المتحدة كل الشكاوى التي تلقاها المؤتمر الوطني بطرابلس من أهل فزان ضد الإدارة الفرنسية.

5- توجيه التحية وخالص الشكر لجميع دول الجامعة العربية على ما أسدته حكوماتها من مساعدات قيمة للشعب الليبي في أثناء جهاده للظفر بحريته واستقلاله.[2]

6- رجاء الدول العربية أن تستمر حكوماتها في بذل المعونة للشعب الليبي كي يتمكن من تحقيق استقلاله.

7- رجاء الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أن تتوسط لدى الأمين العام حتى يمتنع عن التحدث باسم الشعب الليبي، أو باسم الطرابلسيين خاصة، أو التدخل في شؤون الليبيين تدخلاً يتنافى مع قرارات مجلس الجامعة العربية وسياستها المرسومة تجاه القضية الليبية أو تشجيع الجماعات المنشقة عن الأمة والخارجة عن الوطن كحزب الاستقلال الطرابلسي واللجنة الطرابلسية، وبعض الأفراد الذين اتخذوا أنفسهم أوصياء على هيئة تحرير ليبيا أو كانوا من المنتمين إليها وغيرهم من الذين لا يقدرون صالح الوطن.

8- إغلاق مقر هيئة تحرير ليبيا بالقاهرة طالما أن ميدان العمل قد انتقل الآن إلى داخل البلاد، ثم توجيه الدعوة لمن يشاء من أعضائها للاندماج في صفوف المؤتمر الوطني الطرابلسي العام.[3]

---

[1] ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص199.

[2] ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص199 – 200.

[3] برقة الجديدة، عدد (1323) بنغازي، الاربعاء 21 رجب1361هـ/ 19 أبريل1950، قضية بلادك تهمك تتبعها، مؤتمر تاجوراء يجدد الولاء والإخلاص لسمو الأمير المعظم، ويتخذ قرارات خطيرة بشأن القضية الليبية، ص1.

وبعد انتهاء المؤتمر سافر بشير السعداوي إلى القاهرة وسلم الحكومة المصرية نسخة من مؤتمر تاجوراء ومن هنا بدأ الخصام بين بشير السعداوي وعبد الرحمن عزام علانية، مما أدى إلى القطيعة، وحجب من بعدها تأييد المؤتمر من قبل جامعة الدول العربية.[1]

ومن ناحية أخرى بعثت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة بمذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية هاجمت فيه بشير السعداوي رئيس حزب المؤتمر الوطني العام بطرابلس، ومحمد فؤاد شكري (مستشار هيئة تحرير ليبيا سابقاً، وحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي العام لاحقاً) قائلة:" اتخذ السعداوي بطانة سوء تتحرش بالوطنيين وترميهم بالنقائص، وقد وجدت من السلطات الانجليزية حماية لا يمكن أن يتصدى لها إلاّ أخذته أخذاً لا هوادة فيه "، وقد بلغ تهور الأستاذ محمد فؤاد شكري المصري، أن يشتم الجامعة العربية والهيئات الطرابلسية على المنابر في اجتماعات يعقدها له الأستاذ السعداوي، ليدافع عن سياسة الانجليز ويشيد بجهوده التي يبذلها لفصل طرابلس و برقة عن حظيرة العرب، وتمكين الانجليز من رقاب هذا الشعب المجيد، وقد أصبحت الحالة في طرابلس الغرب من الخطورة بحيث يخشى منها القضاء على ما بذلته الجامعة العربية ودولها من جهود لإنجاح قضية ليبيا، ولم يبقى أمام الشعب إلاّ أن يستعين بالجامعة ودولها للتخلص من هؤلاء الدعاة، وترجو دفع الخطر بلفت نظر هيئة الأمم المتحدة لما يجري في طرابلس، وإرسال مندوبين لملاحظة الحال حتى يمكن للشعب أن يعبر عن شعوره بما يحقق حريته واستقلاله وتمسكه بعروبته وحمايتها.[2]

---

[1] ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص200.

[2] المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمحفوظات، ملف الأحزاب واللجان رقم (36) و.ر، مذكرة مرسلة من الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية إلى أمانة جامعة الدول العربية بتاريخ 31 مارس1950، الملحق رقم (27) صفحة واحدة، واللجنة الطرابلسية بالقاهرة، بيان حقيقة أغسطس1950، ص6، نقلاً عن ارويعي القناوي ، ص200.

ولم يتردد أعضاء المؤتمر الوطني الطرابلسي العام في الرد على اللجنة الطرابلسية وأنصارها من بقايا هيئة تحرير ليبيا، بل وصل الأمر إلى اتهام عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية بتحريض اللجنة الطرابلسية عليهم، وحذروا في منشور لهم عموم الطرابلسيين من الانسياق وراء الإشاعات والاتهامات التي صدرت ضد زعيمهم بشير السعداوي والتي تهدف إلى التفرقة بين الأشقاء الطرابلسيين، وحثوا مواطنيهم داخل البلاد وخارجها على العمل مع بشير السعداوي.[1]

ويبدو أن هذه الاتهامات المتبادلة قد تركت أثراً سيئاً على علاقة بشير السعداوي بزعماء اللجنة الطرابلسية بالقاهرة وهيئة تحرير ليبيا، وبعبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي كان له الفضل الأكبر في احتضان القضية الليبية ودعمها مادياً ومعنوياً في كافة المحافل الوطنية والقومية والعالمية.[2]

---

[1] المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمحفوظات، ملف رقم (15) منشور صادر من المؤتمر الوطني الطرابلسي العام بتاريخ 3 أبريل1950.

[2] ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص202.

الفصل الرابع

اللجنة الطرابلسية والتطورات المحلية عقب إعلان استقلال ليبيا 1952-1953

- الانتخابات النيابية الأولى في فبراير 1952م وموقف اللجنة الطرابلسية منها
- المعاهدة الليبية – البريطانية وموقف اللجنة الطرابلسية منها يوليو 1953م
- نهاية عمل اللجنة الطرابلسية

اللجنة الطرابلسية والتطورات الدستورية في ليبيا :-

استأنف المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا عقد جلساته في 12 يونيو 1950م، وكانت الخطوة الأولى نحو التطور الدستوري للدولة الليبية الوليدة هي تكوين لجنة تحضيرية تتولى مهمة وضع الأسس التي تقوم عليها انتخاب جمعية وطنية ليبية، ووضع دستور للبلاد، وقد تعددت الآراء حول إنشاء تلك اللجنة وكثرت التساؤلات عن كيفية اختيارها. أتختار على أساس التمثيل النسبي للسكان ؟ أم يكون التمثيل على مبدأ التساوي في العدد للأقاليم الليبية الثلاثة.[1]

وفي جلسة 14 يونيو 1950م أقر المجلس الدولي مقترحاً باكستانياً يقضي باختيار سبعة ممثلين عن كل إقليم من الأقاليم الليبية الثلاثة، ويتم اختيارهم على أساس التشاور مع زعماء كل منطقة على حدة، ويجتمع ممثلو الأقاليم الثلاثة في طرابلس بتاريخ 1 يوليو 1950م لوضع خطة تمكن ممثلي الأقاليم من الاجتماع على شكل جمعية وطنية.[2]

ولكن اشترط مندوبي ايطاليا والأقليات (ايطالي) في المجلس الاستشاري تأييد الاقتراح مقابل أن يكون أحد أعضاء ممثلي طرابلس السبعة في اللجنة من الايطاليين، وقد أثار ذلك حفيظة مندوبي الأقاليم الثلاثة في المجلس الاستشاري، وكذلك الأمير محمد إدريس السنوسي زعيم برقة وأميرها، وكل أعضاء لجنة الجمعية الوطنية.[3] ولكنهم وافقوا في النهاية، ويرى د. ارويعي قناوي أن قبول الزعماء الليبيين اشتراك عضواً ايطاليا ممثلاً للأقليات في لجنة الواحد والعشرين إنما جاء بعد تأكيدهم من أن ذلك لا يعتبر سابقة في تحديد الوضع القانوني للايطاليين بعد وضع دستور للبلاد، وعند تحقق استقلالها من ناحية، ومن ناحية أخرى نزولا عند رغبة المندوبين (المصري والباكستاني) اللذان يدعمان قضية استقلال ليبيا ووحدة ترابها ومراعاة للمصالح الليبية الايطالية

---

(1) اللجنة الطرابلسية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة بشان ما يدور بأروقة المجلس من أحاديث الانتخابات ومن يمثل الشعب في الهيئة التحضيرية، يوليو 1950، ارويعي قناوي، المرجع السابق، ص204.

(2) ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص204.

(3) مجيد خدوري، المرجع السابق، ص167 – 168.

المشتركة بعد التوجه الايطالي نحو دعم استقلال ليبيا ووحدة التراب الليبي والتعجيل بوضع أسس الاستقلال في ضوء المطامع الاستعمارية التي لم تتوقف لحظة من اللحظات.

ولكن بعض زعماء وأعيان طرابلس أعربوا عن استنكارهم لذلك وتقدموا بمذكرات احتجاج إلى مندوب هيئة الأمم المتحدة في ليبيا، وإلى الأمير محمد بن إدريس السنوسي، وإلى رئيس الإدارة البريطانية بليبيا، وإلى القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية بطرابلس، وإلى قنصل فرنسا. كما تقدمت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة بمذكرة احتجاجية إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة بليبيا.[1]

وفي 27 يوليو 1950م عقدت لجنة الواحد والعشرين جلستها الأولى بمقر المندوب الدولي لهيئة الأمم المتحدة بطرابلس، وتشكلت لجنة فرعية تتولى مهمة وضع اللائحة الداخلية التي تنظم عملها، فتم اختيار أبو الربيع الباروني، وعلى رجب من طرابلس، وعمر شنيب، وخليل القلال من برقة، والطاهر الجراري ومحمد عثمان الصيد من فزان.[2]

وفي اليوم التالي بدأت اللجنة الفرعية المكلفة بوضع اللائحة الداخلية عملها وعلى مدار ثلاثة أيام تمكنت خلالها من اعداد اللائحة الداخلية التي عرضت على اللجنة التحضيرية لإقرارها تمهيداً لتكوين الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية.[3]

وعقب ذلك شرعت لجنة الواحد والعشرين في عملها المناط بها، والمتمثل في تكوين الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية محاولة الإجابة عن أهم التساؤلات التالية: كم سيكون أعضاء تلك الجمعية ؟ وهل سيكون التمثيل على قدم المساواة بين الأقاليم الثلاثة الليبية ؟ أم تراعي النسبة العددية للسكان لكل إقليم على حده هل يكون التمثيل عن طريق الانتخابات أم التعيين ؟ ومن يكون له حق الاختيار أو

---

[1] برقة الجديدة، عدد (1347) بنغازي، 30 يونيو 1950، مذكرة تقدم بها زعماء وأعيان طرابلس واللجنة الطرابلسية بالقاهرة، مذكرة مرفوعة إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة بليبيا، يوليو 1950 ،نقلاً عن ارويعي القناوي ، ص208.

[2] محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص57.

[3] ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص209.

التعيين ؟ متى وأين يكون انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية ؟ وفي 7 أغسطس سنة 1950م استأنفت اللجنة عملها للوصل إلى اتفاق بشأن التركيبة التأسيسية، وبعد مداولات قررت اللجنة بكامل أعضائها أن تتألف الجمعية الوطنية من ستين عضوا يمثلون أقاليم ليبيا الثلاثة، وأن تكون الأقاليم الثلاثة على قدم المساواة (عشرون عضوا عن كل إقليم).[1]

باشرت اللجنة مناقشة الكيفية التي بها سيتم اختيار أعضاء اللجنة الوطنية التأسيسية الليبية، وهل تتم العملية بالانتخاب الحر أم بالتعيين ؟ كانت الفكرة السائدة لدى المندوب الدولي والمندوب المصري بالمجلس الاستشاري، والمندوب البرقاوي، وكذلك المندوب الفزاني، والمندوب البريطاني، والمندوب الايطالي، أن تتم عملية الاختيار عن طريق الانتخابات بسبب مخاوف الوفد الطرابلسي من أن تسفر عملية الانتخابات عن اختيار عناصر غير مؤهلة لا تهمها المصلحة العليا للوطن، وذلك أمر لا يمكن استبعاده في ضوء تعدد الأحزاب الطرابلسية، وتدخل سلطات الإدارة البريطانية.[2]

وكان رأي بشير السعداوي في تشكيل الجمعية العمومية التأسيسية أن تتم بنفس الطريقة التي اتبعت في تأليف لجنة الواحد والعشرين، حيث تختار من الأقاليم الثلاثة، وأن يكون التمثيل متساوياً، ولكن اللجنة الطرابلسية في القاهرة عارضت ذلك بسبب عدم إقراره مبدأ إنشاء حكومات ثلاث في الأقاليم الثلاثة باعتبار أن هذا المبدأ هو إقرار بتقسيم وحدة التراب الليبي.[3]

---

[1] برقة الجديدة، العدد (1364) في 13 أغسطس1950.

[2] ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص2010.

[3] اللجنة الطرابلسية بالقاهرة، بيان حقيقة، القاهرة، 1950،ص4-5.

فأرسل السعداوي برقية إلى الأهرام بعنوان (إعداد وحدة ليبيا) يقصد اللجنة الطرابلسية، فردوا عليه بان اللجنة الطرابلسية بالقاهرة لم تنقطع صلتها بالوطن والجهاد وكل وطني داخل الوطن أو خارجه، حر في جهاده والدفاع عن حقوق الوطن.[1]

والسعداوي يعتقد في قرارة نفسه أن اللجنة الطرابلسية ما حادت عن طلب الوحدة والاستقلال، ولكن كما يرى الطاهر الزاوي.[2]، إن حب الرئاسة أعماه فخالف ضميره، وقد بعث السيد أحمد السويحلي رسالة إلى رئيس اللجنة الطرابلسية بالقاهرة يطلب منه القدوم إلى ليبيا لمداركة الحال يقول فيها: "حضرت المحترم الفيتوري أحمد السويحلي.. السلام عليكم وعلى الإخوان.. بوصول هذا إليكم أقدموا سريعاً، والأحسن أن تقدموا جميعاً، لأن المسألة دخلت في دور الكفاح، وأغلب أعيان البلاد انضموا إليه باسم المؤتمر أسرعوا بالقدوم إلى طرفنا ".[3]

وبناءً على هذه الرسالة أخذت اللجنة الطرابلسية تفكر في السفر إلى طرابلس وبذل نشاطها هناك لتوحيد الصفوف وإبداء رأيها في المسألة الليبية، وسافر السيد الفيتوري السويحلي– رئيس اللجنة الطرابلسية إلى طرابلس في سبتمبر 1950م للإطلاع على ما يجري، ولحق به وكيل اللجنة الطرابلسية في أوائل اكتوبر 1950م، ودعت اللجنة إلى الوحدة الاندماجية بين برقة وطرابلس وفزان، والانتخابات على النسبة العددية سواءً في لجان التحضير، أو لجنة الستين،أو مجلس الشيوخ ومجلس النواب.[4]

---

[1] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص348.

[2] الطاهر الزاوي نفسه.

[3] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص349.

[4] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين،ص351.

ورغم معارضة اللجنة الطرابلسية، فقد اجتمعت الجمعية الوطنية في طرابلس يوم 25 نوفمبر 1950م ووافقت على نص نهائي لقرار يتضمن كل القرارات التي اتخذتها سابقا، وهذا هو نص القرار:

1- تتألف الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية من ستين عضواً.

2- يتم تمثيل المناطق الثلاثة (برقة، فزان، طرابلس) على أساس التساوي العددي، بمعنى عشرين ممثلاً لكل منطقة.

3- يتم التمثيل على أساس اختيار الممثلين، على أن يراعى العدل بين الأحزاب السياسية في المناطق المختلفة ويهتم بالأشخاص المستقلين والشخصيات البارزة، وخاصةً في منطقة طرابلس.

4- يختار السيد محمد إدريس السنوسي ممثلي برقة، ويختار أحمد سيف النصر ممثلي فزان، وأما فيما يخص ممثلي إقليم طرابلس، فبناءً على إقتراح تقدم به عموم ممثلي طرابلس في لجنة الواحد والعشرين، فإن أمر اختيارهم يوكل إلى محمد ابو الاسعاد العالم (رئيس اللجنة) على أن يقوم بعد الاتصالات والاستشارات اللازمة بإعداد قائمة المرشحين وعرضها على لجنة الواحد والعشرين في مدة لا تتجاوز السادس والعشرين من شهر أكتوبر 1950م و(ترسل نسخة من هذا القرار إلى الأمير محمد إدريس السنوسي وأحمد سيف النصر).

5- لا يجوز للأقليات غير الوطنية أن تشترك أو تمثل في الجمعية الوطنية، وهذا مع وجود النية الصادقة والشعور العام بوجود تأمين كافة الحقوق المدنية والدينية والإجتماعية لجميع الأقليات والأجانب في دستور ليبيا المقبل، واتفاق هذه اللجنة بأن الجمعية الوطنية سوف تراعي هذا المبدأ عند وضع الدستور أسوةً بما هو معمول به في سائر الأمم المتمدنة.

6- تعقد اللجنة الوطنية أول اجتماع لها في مدينة طرابلس يوم 25 نوفمبر 1950م، ولها أن تعقد جلسات أيضاً في أي مكان آخر.[1]

وبتاريخ 24 أكتوبر 1950م قدم المندوب الدولي في أثناء حضوره الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة تقريره السنوي الأول عن القضية الليبية، وتقريراً إضافياً عن نص القرارات التي اتخذتها لجنة الواحد والعشرين في جلستها المنعقدة في 23 أكتوبر 1950م.[2]

وفي 30 أكتوبر 1950م أقرت لجنة الواحد والعشرين قائمة المرشحين التي قدمها زعماء الأقاليم الليبية الثلاثة، وانهت بذلك أعمالها في مسألة التطور الدستوري، وفي ختام جلستها بعثت ببرقية تهنئة إلى الأمير محمد إدريس السنوسي معلنة ولاءها وإخلاصها له، ورد الأمير شاكراً لهم صنيعهم.[3]

وفي 16 نوفمبر 1950م أدلى المندوب الدولي ببيان في الجلسة (306) للجمعية العامة للأمم المتحدة عندما كانت تناقش القضية الليبية، وانتهى النقاش في 17 نوفمبر باتخاذ القرار التالي:

1- قيام جمعية وطنية تأسيسية تمثل الشعب الليبي في وقت لا يتجاوز بحال أول يناير 1951م.

2- أن تنشئ هذه الجمعية حكومة مؤقتة لليبيا في موعد لا يتجاوز أول أبريل 1951م.

3- أن تقرر دولة الإدارة بنقل السلطة تدريجياً إلى الحكومة المؤقتة، ويتم التسليم نهائياً في موعد أقصاه يناير 1952م.

4- أن يحدد المندوب الدولي وبمشورة المجلس الاستشاري وبالاتفاق مع تلك الإدارة طريقة نقل السلطات المذكورة في الفقرة السابقة.[4]

---

[1] وثائق الأمم المتحدة، التقرير السنوي الثاني لمندوبي الأمم المتحدة في ليبيا، مذكرة مندوب الأمم المتحدة إلى مجلس الأمم المتحدة بشأن أعمال اللجنة الحادي والعشرين، ص188، نقلا عن ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص212.

[2] ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص212.

[3] برقة الجديدة، العدد (1397) بنغازي، نوفمبر 1950.

[4] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص78-79.

وقد أعلنت اللجنة الطرابلسية معارضتها للطريقة التي تمت بها تأليف لجنة الجمعية الوطنية التأسيسية وطالبت بإعادة النظر في طريقة تكوينها من قبل هيئة الأمم المتحدة.[1]

وأيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة التطورات الدستورية التي حققها المندوب الدولي للأمم المتحدة في ليبيا، والمجلس الاستشاري، ولجنة الواحد والعشرين، واعترفت بالجمعية الوطنية كهيئة قانونية، وبذلك أنتهى النقاش حول مشروعية لجنة الواحد والعشرين وأعمالها، وبعد أن حازت الجمعية الوطنية السلطات كي تقرر الشكل التنظيمي والدستوري لمستقبل الدولة، وتختار من أعضائها لجنة لوضع الدستور، عقدت أول اجتماع لها في طرابلس بتاريخ 25 نوفمبر 1950م وبحضور حشد كبير من الدبلوماسيين، وبعد مناقشات دارت بين الأعضاء اختار أعضاء الجمعية محمد ابو الأسعاد العالم (مفتي طرابلس) لرئاستها وجرى انتخاب نائبين للرئيس أحدهما يمثل برقة والثاني يمثل فزان، وفي نهاية اجتماعهم أبرقوا إلى السيد محمد إدريس السنوسي يهنئونه بذلك الإنجاز التاريخي.[2]

وفي 27 نوفمبر 1950م عقدت الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية اجتماعها الثاني وأستهلته بوضع اللائحة الداخلية التي تنظم سير عمل الجمعية، ثم باشرت في مناقشات جدول الأعمال المتضمن شكل الدولة ونوع الحكم، وإقرار الملكية، وتعيين هيئة لوضع الدستور على الأساس الاتحادي، ووسط معارضة وتأييد أقرت الجمعية الوطنية جدول أعمالها سالف الذكر.[3]

وفي إجتماعها الثالث بتاريخ 2 ديسمبر 1950م ناقشت الجمعية جدول أعمالها المتكون من النقاط التالية:

---

[1] برقية مرسلة من اللجنة الطرابلسية بالقاهرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ 25 نوفمبر 1950.

[2] محمد الطيب الأشهب، ادريس السنوسي، ص170.

[3] اروبعي قناوي، بشير السعداوي، ص244.

شكل الدولة ونوع الحكم، تقرير الملكية، تعيين لجنة لوضع الدستور على الأساسين الأوليين، فقررت أن تكون ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، وأن يكون شكل الحكم فيها إتحادياً فيدرالياً عادلاً، وأن تكون الحكومة ملكية دستورية ديمقراطية نيابية تحت تاج الملك محمد إدريس السنوسي، وأن ترفع الجمعية إلى جلالته قرارها التاريخي، وتعتبره ملكاً شرعياً على ليبيا منذ ذلك التاريخ.[1]

وفي اجتماعها الرابع بتاريخ 4 ديسمبر 1950م تم اختيار شكل العلم الذي يتكون من ثلاثة ألوان : الأحمر، الأسود، الأخضر، ويتوسط اللون الأسود هلال ونجمة بيضاء كان قد أختاره الأمير محمد إدريس السنوسي في السابق، وأعضاء لجنة الدستور التي تألفت من ستة أعضاء عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة الليبية.[2]

وفي اجتماعها الخامس بتاريخ 7 ديسمبر 1950م قرأ رئيس الجمعية الوطنية رسالة الأمير محمد إدريس السنوسي رداً على الدعوة التي أرسلت إليه لقبول العرش، وقد قبل الأمير الدعوة، لكنه فضل تأجيل إعلان قبولها إلى أن تنتهي الإجراءات السياسية والدستورية والإدارية التي تمكنه فعلاً من ممارسة سلطاته الملكية.[3]

وفي اجتماعها السادس بتاريخ 14 ديسمبر 1950م وقع أعضاء الجمعية الوطنية على وثيقة البيعة المقدمة إلى الأمير محمد إدريس السنوسي، وقررت اللجنة الانتقال بكامل أعضائها إلى مدينة بنغازي لتقديمها إليه.[4]

---

[1] انظر نص الصيغة النهائية لقرار المناداة بالأمير محمد ادريس السنوسي ملكاً على ليبيا في محضر الجلسة الأولى للجنة الدستور المنبثقة عن الجمعية الوطنية المنعقدة بتاريخ 6 ديسمبر 1950، ص154، نقلاً عن ارويعي قناوي، بشير السعداوي، ص214.

[2] الجمعية التأسيسية الوطنية الليبية، الجلسة الرابعة، الاثنين، ديسمبر 1950، ص12.

[3] المرجع السابق، الجلسة الخامسة، الخميس 7 ديسمبر 1950.

[4] الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية، الجلسة السادسة، الخميس 4 ديسمبر 1950، ص18.

وفي 17 ديسمبر 1950م وصلت الجمعية الوطنية بكامل أعضائها إلى بنغازي، وبقصر المنار، وبحضور الأمير محمد إدريس السنوسي، قدم أعضاء الجمعية الوطنية بيعتهم للأمير، وتعهدوا له بالولاء التام والعمل على استقلال بلدهم بأسرع ما يمكن، وخلال تقديم البيعة للأمير محمد إدريس السنوسي، وصل بشير السعداوي إلى بنغازي قادماً من القاهرة، وحضر كافة مظاهر الاحتفالات التي أقيمت من قبل الأمير محمد إدريس السنوسي، أو من قبل حكومة وأعيان برقة، ولم يقم بالاعتراض على ما اتخذته الجمعية الوطنية من قرارات.[1]

ولكنه حين عاد إلى طرابلس فوجئ بردة فعل الشارع الطرابلسي حيال مسألة الإتحاد (الفيدرالية) حيث خرجت الجماهير إلى الشوارع في مظاهرة حاشدة وتجمعت أمام دار المعتمد البريطاني في طرابلس، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى " ادريان بلت" (Adrian pelt) المندوب الدولي في ليبيا، وقامت مجموعة من المجتمعين بمقابلة المندوب الدولي ومندوب مصر في المجلس الاستشاري، وطالبوهما بعدم تطبيق النظام الفيدرالي، والتمسك بوحدة ليبيا، وهاجم أنصار المؤتمر الوطني الطرابلسي العام الجمعية الوطنية، ووصفوها بعدم الشرعية، ووصفوا النظام الاتحادي بانه مشروع خططه الاستعمار، يريد تقسيم الدولة إلى ثلاث دويلات لضمان استمرار نفوذهم في برقة وطرابلس وفزان.[2]

وأصبح النزاع أوسع انتشاراً، واستمر السعداوي يهاجم الجمعية الوطنية، وكسب بذلك تأييد عبد الرحمن عزام الذي صرح قائلاً إنها جمعية غير شرعية، وأن جامعة الدول العربية لن تتحمل دولة قامت على أسس غير شرعية في وسطها. [3] كما أرسلت برقيات تؤكد رفض المشروع الفيدرالي إلى جامعة الدول العربية، ولم تلتزم اللجنة الطرابلسية بالقاهرة الصمت إزاء زيارة وفد الجمعية

---

[1] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص195.

[2] محمد عثمان الصيد، المرجع السابق، ص55.

[3] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص191-192.

الوطنية للقاهرة ومقابلة المسؤولين المصريين، ورؤساء الوفود العربية، وخاصة إزاء المذكرة التي قدمها الوفد لرؤساء الوفود العربية في الجامعة العربية وأعضاء لجنتها السياسية، حيث فندت اللجنة الأسس التي استندت عليها الجمعية الوطنية الليبية في كل خطواتها التي اتخذتها من أجل إقرار الشكل التنظيمي والدستوري لمستقبل الدولة الليبية على أساس ملكي، اتحادي في مخالفة صريحة لإرادة الشعب وأمانيه الوطنية في الاستقلال والوحدة.[1]

وفي طرابلس ألقى وكيل اللجنة الطرابلسية (الطاهر الزاوي) محاضرة في نادي الكتلة الوطنية (النادي الأدبي) في مساء يوم 12 نوفمبر 1950م بين فيها رأي اللجنة فيما يجب أن يكون عليه نظام الحكم في طرابلس، وما يترتب على النظام الفيدرالي من الضرر بالشعب الليبي وتقسيمه إلى مناطق نفوذ لا تعود عليه إلا بالضرر، ومما جاء فيها " إن ما بين طرابلس وفزان وبرقة من الارتباط مثل ما بين الرأس واليدين والرجلين من جسم الإنسان، فإذا قيل أن ليبيا تتركب من طرابلس وبرقة وفزان، فمعناه أن هذه الثلاثة أجزاء لهذا الكل ينعدم بانعدامها، ويوجد بوجودها، فإذا افترقت هذه الأجزاء انعدمت ليبيا لا محالة".[2]

وكان رأي اللجنة الطرابلسية دائماً الحرص على أن يكون الشعب وحدة اندماجية لا فوارق فيه ولا تقسيم وأن تكون له حكومة واحدة وبرلمان واحد يكون انتخابه على النسبة العددية في حرية مطلقة واختيار كامل بعيداً عن المؤثرات الحكومية والأهواء الحزبية، وأن تكون سياستها عربية تسير في قافلة العرب وتهدف إلى ما يهدف إليه العرب.[3]

---

[1] اللجنة الطرابلسية بالقاهرة، تعليق على مذكرة مفتي طرابلس في القضية الليبية التي قدمها إلى اللجنة الطرابلسية للجامعة العربية في 25 نوفمبر 1950.

[2] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص358.

[3] الطاهر الزاوي نفسه، ص362.

ومن ناحية أخرى كثفت لجنة الدستور، ولجنتها الفرعية من جهودها في الاسراع بوضع مشروع الدستور لعرضه على الجمعية الوطنية، ووضع المندوب الدولي مشورته ومشورة الخبراء القانونيين بجلسة أمام لجنة الدستور، فاطلعت اللجنة على مجموعة من الدساتير الدولية الاتحادية، كالدستور الهندي والاندونيسي، والارجنتيني، والاسترالي، والبرازيلي، والكندي، والمكسيكي، والسويسري، والفنزويلي بالإضافة إلى بعض الدساتير العربية كالدستور المصري، والعراقي، والأردني، واللبناني، والسوري وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كنماذج لفصل الحريات الأساسية، ثم مضت في دراسة توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات، وأتمت نخبة العمل خطتها لتوزيع السلطات يوم 19 مارس1951م، ووافقت عليه لجنة الدستور بصفة نهائية يوم 17 مايو 1951م.[1]

وانتقلت لجنة العمل بعد ذلك إلى بحث أحكام الدستور الخاصة بحقوق الملك وصلاحياته، لمناقشة الفصل المتعلق بالبرلمان باختيار مجلس الشيوخ أو النواب، والفصل الخاص بالسلطة القضائية، ثم الفصل الخاص بالولايات، ثم الفصل الخاص بالأحكام العامة، واختيار مقر العاصمة، والفصل الخاص بالمالية، والفصل الخاص بالأحكام الإنتقالية، وقانون الإنتخابات.[2]

وكانت لجنة العمل قد عقدت ستاً وتسعين جلسة، ترسل إلى لجنة الدستور كل فصل من فصول الدستور عند انتهائها منه، وعلى العموم لم تدخل لجنة الدستور التي عقدت خمسة وعشرين جلسة أية تغييرات هامة في المشروعات التي أعدتها لجنة العمل إلا في الحالات التي تركت فيها لجنة العمل أمر اتخاذ القرارات إلى لجنة الدستور، غير أن تلك المسائل كتعيين الشيوخ والمسؤولية الوزارية وتوزيع السلطات كانت محل مناقشات طويلة في اللجنة التي قامت بنفسها بتسوية مسألة تعيين الشيوخ.[3]

---

[1] التقرير السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة في ليبيا، ص40.

[2] المرجع السابق، ص41-42.

[3] اروبعي قناوي، بشير السعداوي، ص223.

وبعد أن وافقت لجنة الدستور، ولجنة العمل على مشروع الدستور، أرسل إلى الجمعية الوطنية للإطلاع عليه وإبداء الملاحظات حوله، وفي 17 ديسمبر 1951م تلقت الجمعية الوطنية رسالة الأمير محمد إدريس السنوسي، يدعو فيها الجمعية للاجتماع ببنغازي لمناقشة الدستور وإقراره.

وفي يوم 29 سبتمبر 1951م عقدت الجمعية أول اجتماع لها ببنغازي، وقرأ سكرتير الجمعية النص الكامل للدستور، وأجلت المناقشات إلى يوم 2 أكتوبر 1951م.[1]

وفي 7 أكتوبر 1951م وافقت الجمعية الوطنية على جميع مواد الدستور، وفي جو من الحماس العام أقرت الجمعية الوطنية بالإجماع الدستور بكامله، وفوضت رئيسها ونائب رئيسها بإصداره وإرساله رسمياً إلى الأمير محمد إدريس السنوسي، ونشره في الجريدة الرسمية، وقد حضر الأمير محمد إدريس السنوسي ورئيس الحكومة الليبية المؤقتة إلى مقر اجتماع الجمعية الوطنية في زيارة مفاجئة، وتبادلت الكلمات بين رئيس الجمعية والزائرين الكريمين، وقد أشادت الكلمات بالجهود المبذولة من أجل الوصول إلى اللحظة التاريخية الحاسمة في تاريخ الشعب الليبي من أجل استقلال بلاده ووحدة ترابها.[2] ودون الخوض في تفاصيل دستور المملكة الليبية المتحدة والمتكون من اثني عشر فصلاً ومائتين وثلاثة عشرة مادة، تناولت شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وحقوق الشعب، واختصاصات الاتحاد الليبي والاختصاصات المشتركة، والسلطات العامة الاتحادية والملك، والوزارات، ومجلس الأمة (الشيوخ – النواب) والسلطة القضائية، ومالية الاتحاد والولايات، والأحكام العامة، والأحكام الانتقالية والوقتية، فقد أنكر بشير السعداوي وأنصاره في المؤتمر الوطني الطرابلسي على الجمعية الوطنية اختصاصها في وضع الدستور، وقال إن الكلمة الأخيرة يجب أن يقولها الشعب والبرلمان، ولكنه امتنع عن الإدلاء برأيه فيما إذا كان الدستور مناسباً أو غير

---

[1] الجمعية الوطنية، محاضر اجتماعات الجمعية، الجلسة الثلاثون، السبت بتاريخ 12 ديسمبر 1951، ص96، والجلسة الثانية والثلاثون بتاريخ 2 أكتوبر 1951.

[2] نفس المرجع، الجلسة الرابعة والثلاثون، الأحد بتاريخ 7 أكتوبر 1951، ص121.

مناسب، وقال في هذا الخصوص يجب أن يترك لحكومة منتخبة انتخاباً حراً حق تعديل الدستور إذا اقتضى الأمر.[1]

واستمراراً لعمل لجنة التنسيق، فقد اجتمعت اللجنة في 21 أغسطس1951م ببنغازي وبحثت سبل الإسراع في تسليم السلطات التي تقوم بها سلطات الإدارتين البريطانية والفرنسية في الأقاليم الليبية، أصر المعتمد البريطاني، والمقيم الفرنسي على عدم تسليم السلطات إلى الحكومة الاتحادية الليبية المؤقتة قبل صدور الدستور، وهو ما يوضح بجلاء أن هناك أمراً يلوح في الأفق، وهو ما ظهر واضحا في اجتماعات المجلس الاقتصادي الليبي حينما كان يناقش مسألة العجز في الميزانية الليبية خلال شهر سبتمبر1951م، والذي أعلن فيه عن اعتماد ليبيا على المعونة المالية البريطانية والفرنسية، وانضمام ليبيا إلى كتلة الإسترليني ومعارضة مصر لذلك، واستعدادها للمساهمة في سد العجز المالي على أساس دولي.[2]

وبما أن الدستور لم يصدر بعد، فقد قررت الجمعية الوطنية تخويل الحكومة الليبية المؤقتة حق ممارسة السلطات في جميع المسائل التي تتسلمها وفقاً لما تقرر في فصل اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية الليبية وإدارة الولايات الذي وافقت عليه الجمعية يوم 8 أغسطس1951م.[3]

وقد جاء في مقدمة الدستور (نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين بمدينة طرابلس فمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية، بإرادة الله، بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف اتحاد بيننا تحت تاج الملك محمد إدريس السنوسي، الذي بايعه الشعب الليبي، ونادت به هذه الجمعية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا، وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، تؤمن بالوحدة القومية، وتصون الطمأنينة الداخلية، وتهيئ وسائل الدفاع المشتركة، وتكفل

---

[1] الجمعية الوطنية، محاضر اجتماعات الجمعية، الجلسة الرابعة والثلاثون، الأحد بتاريخ 7 أكتوبر1951م.

[2] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص240.

[3] الجمعية الوطنية، محاضر اجتماع الجمعية، الجلسة 26 يوم السبت 12 أغسطس1951، ص80.

إقامة العدالة، وتضمن مبادئ الحرية والمساواة والإخاء، وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام).[1]

وتألف الدستور الليبي من اثني عشر فصلاً ضمت (312) مادة، حدد الفصل الأول شكل الدولة ونظام الحكم فيها، ونص على أنها مستقلة ذات سيادة، وأنها ملكية وراثية واتحادية نيابية تسمى (المملكة الليبية المتحدة) تتشكل من ثلاث ولايات هي طرابلس، وبرقة، وفزان.[2]

أما الفصل الثاني فقد نص على تحديد حقوق الشعب وشروط اكتساب الجنسية الليبية، وأن جميع الليبيين متساوين أمام القانون، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص بدون تمييز بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية، وأن الحرية الشخصية مكفولة للجميع، وتحترم الدولة جميع الأديان والمذاهب، وكذلك حرية الفكر والتعبير عن الرأي.[3]

وحدد الفصل الثالث اختصاصات الاتحاد الليبي، حيث حصر الاختصاصات المهمة في الحكومة الاتحادية مثل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجاري، والعلاقة مع الأمم المتحدة والوكالة الدولية المتخصصة، وقضايا الحرب والسلم، وعقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى، وتنظيم التبادل التجاري مع الدول الأجنبية، والقروض الخارجية، وتسليم المجرمين، وإصدار جوازات السفر والتأشيرات، وقضايا الهجرة من وإلى ليبيا، ودخول الأجانب إلى البلاد وإقامتهم فيها، وشؤون الجنسية والإشراف على القوات البرية والبحرية والجوية وتدريبها والإنفاق عليها واستخدامها، والصناعات العسكرية، والمعسكرات والمنشآت التابعة لها، وقضايا الأحكام العربية، والمسائل

---

(1) نقولا زيادة، ليبيا، ص145.

(2) بروشين، تاريخ ليبيا، ص251.

(3) محمود القاضي، محاضرات في النظام القضائي والحركة التشريعية في ليبيا، معهد الدراسات العربية القاهرة، 1961، ص103-107.

المتعلقة بالدفاع،فضلاً عن الخطوط والأرصاد الجوية، والبريد ووسائل الاتصال والإذاعة والطرق الاتحادية، وسكك الحديد والجمارك والضرائب، والبنك الاتحادي وسك العملة وإصدارها، والتعليم في الجامعات والمعاهد العليا.[1]

أما الفصل الرابع فقد حدد السلطة العامة الاتحادية، ونص أن السيادة للأمة، وهي مصدر السلطات ونصت المادة (41) من الدستور على أن السلطات التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الأمة، ويصدر الملك القوانين بعد أن يقرها مجلس الأمة. أما المادة (42) فقد نصت على أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور، بينما نصت المادة (43) على أن تتولى المحكمة العليا والمحاكم الأخرى السلطة القضائية على أن تصدر أحكامها وفق القانون وباسم الملك.[2]

وأختص الفصل الخامس من الدستور بالملك وصلاحياته، فجاء في المادة (44) بأن سيادة المملكة المتحدة للأمة، وهي بإرادة الله وديعة الشعب للملك محمد إدريس السنوسي، ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالأكبر كما نصت المادة (45) على أن عرش المملكة وراثي، وتنظيم وراثة العرش بأمر يصدره الملك إدريس الأول في بحر سنة من تاريخ إصدار هذا الدستور، ولا يعتلي أحد العرش إلاّ اذا كان سليم العقل، ليبياً مسلماً، وولداً لوالدين مسلمين من زواج شرعي.[3] إلى جانب الكثير من المواد الخاصة بالملك وصلاحيته.

وتناول الفصل السادس تشكيل مجلس الوزراء وصلاحياته والإجراءات الخاصة بذلك مثل أداء القسم أمام الملك، أو تعيين وزراء بدون وزارة عند الضرورة، وعدم تنصيب أحد أعضاء البيت المالك بمنصب رئيس وزراء، المادة (82) وجواز الجمع بين عضوية الوزارة وبين مجلس الأمة

---

[1] راشد البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة1953، ص28-29.

[2] خالد عبد العزيز عريم، القانون الإداري الليبي، دار صادر، بيروت، 1969، ص417.

[3] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص219.

وتوقيع المراسيم والأوامر المهمة من الملك ورئيس الوزراء باستثناء مراسيم تعيين رئيس الوزراء وإقالته.[1]

كما نص الدستور على أن العمل به يبدأ من تاريخ إعلان الاستقلال الذي يجب أن يتحدد في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952م استناداً لقرار الأمم المتحدة كما نصت المادة (302) بأن يقوم الملك عند إعلان الاستقلال بتعيين الحكومة، ويتولى الملك سلطته الدستورية عند إعلان الاستقلال على أن يقسم اليمين الدستورية وأمام مجلس الأمة في أول جلسة يعقدها مثلما نصت عليه المادة (209).[2]

ويعد هذا الدستور من الدساتير المتطورة قياساً إلى دساتير الدول العربية الأخرى لاسيما فيما يتعلق بالأسس الديمقراطية وتكوين مؤسساتها، إلاّ أنه لا يخلو من نواقص كان من أبرزها افتقاره إلى النصوص التي تؤكد التعددية الحزبية وتكوين الأحزاب وبيان دورها في الحياة السياسية، كما أن الدستور لم يشر إلى إسناد تشكيل الحكومة إلى الجهة التي تحقق الأغلبية في الانتخابات، وإنما حصرت المادة (72) منه صلاحية تشكيل الحكومة وتعيين وزرائها بالملك فقط، الأمر الذي شكل مشاكل كثيرة في الدستور انعكس بدورها على مجمل الحياة السياسية في ليبيا بعد ذلك. [3]

وكان من أبرز مهام الحكومة المؤقتة بعد إصدار الدستور هو انصرافها لإعداد الخطط اللازمة بالتنسيق مع الإدارتين البريطانية والفرنسية لنقل السلطات إلى الحكومة الليبية، وكذلك إعداد مشروع الانتخابات الذي قدمته الجمعية الوطنية في 21 أكتوبر 1951م، غير أن المهمة الأصعب التي كانت تواجه الدولة الليبية هي كيفية تدبير الموارد المالية لتغطية نفقاتها، لاسيما أن الأقاليم

---

[1] عبد الرحمن محمود الحص، المملكة الليبية في عهد بطل استقلالها الملك ادريس السنوسي الأول المعظم، دار نشر الآداب، بيروت، 1965، ص700.

[2] راشد البراوي، المصدر السابق، ص160.

[3] هند اسماعيل النعيمي، ادريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا، ص195.

الثلاثة التي كانت تعاني من عجز في إيراداتها الذاتية، وكانت بريطانيا وفرنسا هما اللتان تغطيان ذلك العجز. ولتلافي هذه المشكلة قررت الحكومة المؤقتة فتح باب المفاوضات مع ممثلي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدول التي كان لها وجود عسكري في ليبيا في ذلك الوقت.[1] وباقتراح من ادريان بلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيا، تقرر توقيع اتفاقيات مع جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الفاو، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، وذلك قبل إعلان الاستقلال حتى تعد هذه الاتفاقيات بمثابة التزام عملي وواقعي بالاستقلال.[2] بعدها تم توقيع اتفاقية مع الحكومة الأمريكية، وكانت في إطار مشروع (النقطة الرابعة للمساعدات الدولية).[3]

تابعت الجمعية الوطنية مع الحكومة الليبية المؤقتة إجراءات وضع قانون الانتخاب الأول لمجلس النواب حيث نصت المادة (204) من الدستور على أن تضع الحكومة الاتحادية المؤقتة قانون الانتخاب الأول لمجلس الأمة، ويعرض القانون على الجمعية الوطنية للموافقة عليه وإصداره، ويجب أن يتم إصداره في ميعاد لا يتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ إصدار الدستور، كما نصت المادة (205) على وجوب اجراء الانتخابات الأولى لمجلس النواب في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ إصدار قانون الانتخاب. [4]

وفي الجلسة الخامسة والثلاثين يوم الخميس 8 أكتوبر 1951م حثت الجمعية الوطنية الحكومة الليبية المؤقتة على الإسراع لوضع قانون الانتخاب، فجاء دور الحكومة بإحالة قانون الانتخاب إلى رئيس الجمعية الوطنية والذي طرح القانون لقراءته وبحثه في اجتماع الجمعية في جلستها السادسة

---

[1] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص278-279.

[2] محمد يوسف المقريف نفسه.

[3] ظاهر محمد صكر الحسناوي، الولايات المتحدة الأمريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال (1952-1960) دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية، مكتب صخر للطباعة، بغداد 2007، ص14-15.

[4] الدستور الليبي، المواد (204-205).

والثلاثين يوم الاثنين 22 أكتوبر 1951م، وأحالت الجمعية الوطنية قانون الإنتخاب إلى لجنة العمل للنظر فيه وتهذيبه، وتعهدت اللجنة بإتمام دراستها في غضون عشرة أيام من ذلك الاجتماع.[1]

وأطلع المندوب الدولي على قانون الانتخابات، وأبدى بعض الملاحظات حول رغبته في تقديم المساعدة وإبداء الرأي والمعونة لكي يكون القانون متناسباً مع الدستور، وقد أخذت لجنة العمل بتلك الملاحظات.[2]

وفي جلستها الثامنة والثلاثين يوم السبت 3 نوفمبر 1951م شرعت الجمعية في قراءة القانون ودراسته، واستمرت الجمعية في دراسة القانون حتى الجلسة (43) يوم الثلاثاء الموافق 6 نوفمبر 1951م، وهو آخر موعد لصدور قانون الانتخاب وفقاً لما قررته الجمعية في الدستور، وفي نهاية الاجتماع فوض أعضاء اللجنة الوطنية الرئيس لإصدار القانون وتوقيعه بإسمها.[3]

وفي ختام الجلسة تقدم رئيس الجمعية الوطنية بشكره إلى الأعضاء على ما أبدوه من الانسجام وروح التفاهم والجد والنشاط الملحوظ والملموس، مما كلل عملهم بإخراج دستور بلادهم بالصورة المثلى، كما أثنى على لجنة العمل على ما قامت به من جهود جبارة في تنسيق قانون الإنتخاب وإظهاره في ثوب جميل وعلى ما قامت به من العمل المجيد في سبيل إحضار مشاريع الدستور حين إعداده، مما سيسجله لها التاريخ بالفخر والمجد.[4]

وهكذا أتمت الجمعية الوطنية مهمتها وأرجأت إعلان انفتاحها إلى يوم إعلان الاستقلال وفقاً لقرارها.[5] ولكن أنصار المؤتمر الوطني الطرابلسي العام رأوا في الدستور مآخذ واضحة، وأسرعوا

---

(1) الجمعية الوطنية، محاضر اجتماعات الجمعية، الجلسة الخامسة والثلاثين بتاريخ الخميس 18 أكتوبر 1951م، ص122.

(2) اروبعي قناوي، بشير السعداوي، ص226.

(3) الجمعية الوطنية، محاضر اجتماعات الجمعية، الجلسة الثالثة والأربعين بتاريخ 6 نوفمبر 1951، ص146.

(4) اروبعي قناوي، بشير السعداوي، ص227.

(5) نفس المرجع ونفس الصفحة.

برفع مذكرة إلى الأمير محمد إدريس السنوسي طالبين فيه سد الثغرات، فلم يكن منه إلاّ كلمة واحدة (ستجرى الانتخابات بعدالة). [1]

موقف اللجنة الطرابلسية من إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م:-

عارضت اللجنة الطرابلسية كغيرها من القوى السياسية في ليبيا نظام الإتحاد الفيدرالي، فقد كانت جهودها في الدعوة إلى الوحدة الاندماجية الكاملة بين أجزاء ليبيا الثلاثة، ومعارضة دعاة الإنفصال والتجزئة مضيعي الإرادة الوطنية، ووجهت نداءً إلى الشعب الليبي سنة 1950م بمناسبة دعوة إدريس السنوسي ومن ناصره من زعماء برقة السياسيين إلى ما يسمى بالمشروع الفيدرالي الاتحادي الذي يقضي بتجزئة البلاد الليبية إلى ثلاث كيانات منفصلة وهي طرابلس، وبرقة، وفزان، على أن تنشئ في كل منها حكومة مستقلة في إدارتها عن الأخرى، ويكون بينها اتحاد في بعض الشؤون العامة.[2]

وقد نددت اللجنة الطرابلسية بهذا النظام، ودعت إلى وجوب بطلانه والتمسك بالوحدة الاندماجية، وقررت أن لا فائدة مرجوة من تطبيق هذا النظام في بلد لا يمكن لأحد أن يعيش بدون الآخر لما بينهما من الروابط.[3]

ولكن رغم محاولات اللجنة الطرابلسية تنبيه الشعب الليبي وهيئاته السياسية إلى مخاطر هذا النظام إلا أن محاولاتها فشلت بسبب قيام النظام الفيدرالي والذي أدى إلى استقلال ليبيا في 1951/12/24م وتأسيس دولة اتحادية متألفة من أقاليمها الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان).[4]

---

[1] مجيد خدوري، المرجع السابق، ص242-243.

[2] طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف ابوخشيم رقم (12) وثيقة رقم (12) نداء من اللجنة الطرابلسية إلى الشعب الليبي الكريم، عزالدين العالم ، المرجع السابق، ص268.

[3] المصدر نفسه.

[4] الطاهر الزاوي، جهاد الليبيين، ص403.

وهكذا يتضح مدى أهمية الدور الذي قامت به اللجنة الطرابلسية في محاولة جمع كلمة الليبيين في الداخل والخارج على سياسة واحدة بشأن مستقبل ليبيا، وتحديد جملة من القواعد والمبادئ السياسية الثابتة يطالب بها الليبيون في الداخل والخارج الهيئات العربية والدولية، وحكومات الدول الكبرى المعنية بالقضية الليبية وهي الاستقلال التام الناجز، والوحدة الإندماجية الشاملة، والإنضمام إلى الجامعة العربية بعد الاستقلال.[1]

أما عن موقفها من استقلال ليبيا، فقد رحبت به كغيرها من القوى السياسية الليبية، ففي 23 ديسمبر 1951م، وقع المقيم البريطاني في برقة (دى كاندول) على آخر البيانات الرسمية الصادرة عن الإدارة البريطانية في البلاد، والذي نص على انتقال آخر السلطات التي كان يمارسها المقيم البريطاني إلى الملك إدريس السنوسي.[2]

وقد مهد هذا الإجراء إلى قيام الملك إدريس السنوسي بإعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م أي قبل موعده المحدد في قرار الأمم المتحدة بسبعة أيام، وكان ذلك بحضور عدد من الدبلوماسيين والسياسيين وفي مقدمتهم (بلت) ورئيس أعضاء الجمعية الإتحادية المؤقتة من كبار أعيان البلاد، حيث ألقى الملك إدريس السنوسي الساعة العاشرة والنصف صباحاً من شرفة قصر المنار في بنغازي، ووسط الهتافات والأهازيج من الجموع الحاشدة خطاباً أعلن فيه استقلال ليبيا، وقيام دولتها الجديدة التي سميت باسم " المملكة الليبية المتحدة ".[3]

ويذكر سامي حكيم.[4] أنه في الوقت الذي أعلن فيه هذا الاستقلال، كانت القوات البريطانية المرابطة في برقة وطرابلس، والقوات الأمريكية في طرابلس، والقوات الفرنسية المنتشرة في فزان،

---

[1] عز الدين العالم، المرجع السابق، ص268.

[2] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص278.

[3] الطيب الأشهب، المصدر السابق، ص197.

[4] استقلال ليبيا، ص246.

تنفخ في الأبواق تحيةً لليبيا في عيد استقلالها، ثم توالت بعد ذلك على القصر الملكي وعلى رئاسة الحكومة الليبية إعترافات الدول العربية الشقيقة والأجنبية.[1]

الانتخابات النيابية الأولى في فبراير 1952م وموقف اللجنة الطرابلسية منها :

نالت ليبيا استقلالها في 1951/12/24م وأعلنت المملكة الليبية وبحكم الدستور أجريت أول انتخابات نيابية في البلاد في 19 فبراير 1952م، والتي اشتركت فيها اللجنة الطرابلسية واجتمع مجلس النواب للمرة الأولى في تاريخ ليبيا بعد استقلالها وترأس محمود المنتصر الحكومة التي عقدت اتفاقية مع بريطانيا عارضتها اللجنة الطرابلسية كغيرها من القوى الحزبية في ليبيا.

أجريت أول انتخابات نيابية في البلاد، وجاء في الدستور أنه " يجب إجراء الانتخابات الأولى لمجلس النواب في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر ونصف من تاريخ إصدار قانون الانتخاب " وقررت الحكومة إجرائها في 19 فبراير 1952 في البيان الصادر في 6 نوفمبر 1951 [2]، الذي حددت فيه الخطوات التي نص عليها الإطار العام لأحكام قانون الانتخاب، وذلك بالإعلان عن شروط الانتخابات وإجراءات التسجيل، وقامت الحكومة أيضاً بتسيير الشروحات والخطوات الواجب إتباعها للمواطنين عند قيامهم بعملية الاقتراع، وقسمت المناطق الانتخابية على نوعين هما مناطق حضرية ومناطق ريفية، وتم تقسيم هذه الدوائر على الأقاليم الثلاثة للمملكة الليبية بما يساوي عدد المقاعد المخصصة لكل إقليم في مجلس النواب، وكان نصيب طرابلس 35 مقعداً وبرقة 15 مقعداً وفزان 5 مقاعد [3].وهكذا ابتدأ السباق الانتخابي بين مرشحي الحكومة ومرشحي المعارضة التي

---

[1] الطيب الأشهب، إدريس السنوسي، ص198.

[2] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 238؛ سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 1717–172؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية من المصالح الإستراتيجية الأمريكية في ليبيا م1952 إلى 1954م،بغداد، العدد51، 2009م، ص 523.

[3] موسوعة التشريعات الليبية، موسوعة التشريعات الليبية، تجميع محمد بن يونس وعبد الحميد النيهوم، ج2، باب معاهدات،(بيروت : د.ن،د.ت)، ص 66–77؛ مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة ص 218 ؛ مجيد خدوري، المصدر السابق،ص 248.

يتزعمها حزب المؤتمر الوطني وتصدرت قضية العلاقات الليبية البريطانية الدعايات الانتخابية، فحزب المؤتمر كان يصرح في العلن أنه سيرفض العرض البريطاني الإمريكي المشترك حول تقديم المساعدة المالية والاقتصادية في الوقت الذي كان بشير السعداوي رئيس الحزب يعترف في أحادثيه الخاصة أنه لامناص من قبول العرض وأنه من المحتمل عقد صفقة مع هاتين الدولتين [1]، وفي المقابل كان محمود المنتصر ينوي قبول العرض المشترك، وهو على استعداد لعقد اتفاقين مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة بشأن إنشاء قواعد عسكرية لهما في ليبيا [2]، وكان السعداوي واثقاً من فوز حزبه بالأغلبية المطلقة من مقاعد مجلس النواب وتأكيداً لذلك صرح قائلاً " سترون أن لم يكن 100%من السكان فإنّ 95%منهم إلى جانبنا وسنستلم السلطة في 19 فبراير " [3]، ويبدو أن هذا القول مبالغ فيه، وأنه مجرد دعاية انتخابية ولم يكن الواقع كما وصف السعداوي، مع العلم أنه يمتلك شعبية كبيرة لكنها لم ترق إلى هذا المستوى، فمنطقة الدواخل كانت تتصف بالولاء القبلي الفطري ومن الطبيعي أن ينحاز أفرادها إلى مرشحي الحكومة الذين ينتمون إلى قبائلهم.

كان التنافس الانتخابي حاداً في طرابلس كونها ذات كثافة سكانية عالية، ووجود أحزاب سياسية عديدة كان قسماً منها معارضاً للنظام الاتحادي، في حين ساند حزب الاستقلال هذا النظام وفي هذه الحقبة الحرجة شن عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية حملة إعلامية كبيرة على النظام الاتحادي وعلى المعاهدة التي تعمل حكومة المنتصر على عقدها مع بريطانيا، وقد تجاوبت الأحزاب السياسية الطرابلسية وأولها اللجنة الطرابلسية مع حملة عزام الإعلامية ما عدا "

---

[1] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 219 ؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية، ص 523-524.

[2] ظاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية، ص 523- 554.

[3] ن.أ. بروشين، المصدر السابق، ص 321-322؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية، ص 523-524؛ مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 220.

حزب الاستقلال " الذي كان متفقاً مع توجهات الحكومة ووصل الأمر بأمين الجامعة العربية أن يتهم حكومة المنتصر بالخيانة وإنها غير شرعية [1].

ارتكزت حملة السعداوي الانتخابية على معارضة النظام الاتحادي بعدما كان يؤيده ويناصر حكومة المنتصر الاتحادية، وشكك أيضاً في شرعية الجمعية الوطنية التي كان أعضاءها جزء منها ولم يعترف بالدستور الذي كتبته الجمعية، وكان يهدف من وراء ذلك ضم الأحزاب الطرابلسية لجانبه وللإيحاء بأن حزبه حالماً سيفوز بالانتخابات سيتبنى النظام الوحدوي نظاماً سياسياً للبلاد، وأن طرابلس سوف تتزعم أقاليم ليبيا، ولكي يأمن الجانب البرقاوي بعث إلى الملك إدريس برسالة أرسل نسخاً منها إلى جميع الصحف الليبية بين فيها أن معارضته للحكومة وليست للملك[2]، وفي الجانب الأخر استطاع المنتصر تنظيم حملة قوية في دوائر طرابلس الانتخابية كافة، فقام مع أعضاء حكومته بزيارات ميدانية وعقدوا الاجتماعات المفتوحة مع الجماهير، وشرحوا لهم سياسة الحكومة التي تنوي إتباعها من أجل تحقيق أهداف البلاد، وبينوا الأسباب التي دفعتهم إلى تبني النظام الاتحادي، وأوضحت الحكومة أنه كان شرطاً أساسياً في إتمام إجراءات تفعيل قرار الجمعية العامة باستقلال ليبيا، الذي لولا تبينه لما تمكن الليبيون من تحقيق استقلالهم قبل انقضاء الموعد المحدد في قرار الأمم المتحدة، وان النية معقودة على استبداله في المستقبل القريب بالنظام الوحدوي[3]، وبين محمود المنتصر عجز الدولة المالي وعدم وجود مصادر التمويل وفي حالة عدم تمكن الحكومة من العثور على الموارد المالية فإن البلاد معرضة لفقدان الاستقلال وعودتها إلى وصاية الدول الكبرى، و أن السبيل الوحيد لسد العجز المالي هو عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية مقابل إنشاء القواعد العسكرية، واستعمل المنتصر الصحف الحكومية في الحملة الانتخابية

---

[1] صحيفة الأهرام، العدد 23711، 20 سبتمبر 1951؛ مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة،ص 219.

[2] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 321– 322.

[3] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 221.

وكذلك المنابر الإعلامية، وأسست الحكومة الليبية صحيفة الليبي لتكون لسان حال الحكومة في الانتخابات وأوكلت رئاسة تحريرها إلى المحامي على الديب الذي استطاع الوقوف نداً كفوءاً لحزب المؤتمر وأثبت براعته في الدفاع عن سياسة الحكومة، واستعملت الحكومة أيضاً جريدة " المنار" البرقاوية التي كان يرأسها عمر الأشهب، إذ هاجمت هذه الجريدة حزب المؤتمر والمعارضة الطرابلسية واللجنة الطرابلسية ودافعت عن خطط الحكومة وسياساتها [1]، وقالت جريدة الأخبار العراقية في عددها الصادر في 10 فبراير 1952 أن الحكومة الليبية أرسلت وفداً إلى العراق لدراسة قانون الانتخابات العراقي، وسيقوم هذا الوفد بأعداد تقرير عن هذا القانون وتقديمه إلى حكومته[2].

وفي التاسع عشر من فبراير جرت الانتخابات الليبية [3]، ويبدو أن أعضاء حزب المؤتمر كانوا يرون أنهم أجدر من مرشحي الحكومة بالفوز في هذه الانتخابات، أو أنهم لاحظوا ما يمس نزاهتها، لذا أخذوا يصرحون بأنهم سيقومون بحركة مسلحة ضد حكومة المنتصر في حالة عدم رضاهم عن نتيجة الانتخابات، فبعث محمود المنتصر برقية إلى الملك يعلمه بهذه الأخبار في يوم 20 فبراير 1952، وفي عصر اليوم المذكور اجتمع مجلس الوزراء لدراسة الأوضاع الأمنية وقرر الاستعانة بالجيش البريطاني إذا لزم الأمر نظراً لقلة عدد أفراد الشرطة الليبية واتخاذ التدابير القانونية[4]، وأسفرت العملية الانتخابية عن فوز ساحق لمرشحي الحكومة وحصولهم على ثلاثين مقعداً من مقاعد المجلس النيابي في حين حصل مرشحي حزب المؤتمر على خمس مقاعد[5]،

---

[1] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 223.

[2] صحيفة الأخبار، العدد 3368، 10 فبراير 1952.

[3] المصدر نفسه، العدد 3375، فبراير 1952 ؛ سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 171 –172؛ عز الدين فودة، المجتمع العربي مقومات وحدته وقضاياه السياسية، ط2،(مصر : د. ن، 1966)، ص 372.

[4] مي فاضل مجيد الربيعي :التطورات السياسية في ليبيا 1951–1963م،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، سنة 200م، ص 69.

[5] صحيفة الأخبار، العدد 3377، 21 فبراير 1952.

فأتهم الحزب حكومة المنتصر بتزوير الانتخابات لصالح مرشحيها[1]، وقام أنصاره بأعمال شغب وتخريب وحملوا السلاح مما اضطر الشرطة إلى استعمال العنف للسيطرة على الموقف [2]، ويبدو أن الانتخابات قد شابتها بعض أعمال التزوير لاسيما أذا ما علمنا أن نسبة الأمية عند السكان كانت مرتفعة، وتستطيع الحكومة التدخل في الانتخابات عن طريق موظفي الاقتراع واضطر محمود المنتصر للسفر إلى بنغازي لشرح الأوضاع الأمنية في طرابلس [3].

ويبدو أن الملك شعر بخطورة السعداوي على النظام الاتحادي الذي يضمن استقلال برقة وعدم خضوعها إلى طرابلس التي تتمتع بالأغلبية السكانية في البلاد، لاسيما أن السعداوي غير سياسته فبعدما كان ينادي بالنظام الاتحادي أصبح يطالب بإلغائه وإعادة النظر بإجراءات الاستقلال برمتها، وقد ازدادت شعبيته إلى حد بعيد فوجد الملك أن الفرصة حانت للتخلص من منافسة السعداوي، وكانت حجته أن السعداوي يحمل الجنسية السعودية لذا أمر بنفيه إلى خارج البلاد [4]، وفي 21 فبراير 1952 قابل رافانديل ravendale القنصل البريطاني في برقة محمود المنتصر الذي التقى الملك إدريس، فأكد المنتصر أن الملك مصمم على نحو قاطع على نفي زعيم المعارضة بشير السعداوي حالاً، وذكر رافانديل في البرقية التي أرسلها إلى حكومته أن محمود المنتصر يريد عدم تنفيذ هذا القرار لأثاره الخطرة في ولاية طرابلس التي يتمتع السعداوي فيها بأغلبية شعبية ولكنه لا خيار له سوى قبول قرار الملك [5]، وجاء في برقية أخرى أرسلها رافانديل

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 171 –173؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية، ص 523–524.

[2] صحيفة الأخبار، العدد 3379، 23 فبراير 1952؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية، ص 524.

[3] صحيفة الزمان، العدد 4366، 23 فبراير 1952 ؛ بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911–1943م، رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية،1981م، ص 158.

[4] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 174؛ مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص 69.

[5] برقية رافانديل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 21 فبراير 1952 المرقمة Fo 1921/51 والمنشورة على شبكة الانترنت، موقع :Www.Libyaalmostakbal.Com.

في اليوم ذاته أنه قابل الملك إدريس بطلب منه، وقال له الملك أن قراره النهائي هو التخلص من السعداوي وأعوانه غير الليبيين بالنفي حالاً، وأنه أمر محمود المنتصر بأن تقوم الشرطة الليبية ببذل جهد أكبر للسيطرة على النظام بوسائلهم الخاصة، وطلب تدخل القوات البريطانية في حالة فشل الشرطة الليبية في إعادة النظام إلى حالته الطبيعية[1]، وفي 22 فبراير ألقت الشرطة الليبية القبض على السعداوي وقامت بترحيله إلى مصر بحجة أنه يحمل الجنسية السعودية [2]، ورحل أحمد زارم[3] رئيس تحرير صحيفة "شعلة الحرية" الناطقة باسم حزب المؤتمر إلى تونس بحجة أنه يحمل الجنسية التونسية، ويبدو أن هناك أسباباً عديدة لخسارة حزب المؤتمر الانتخابات النيابية منها، ضعف نفوذه في المناطق الريفية، وإذعان السكان التقليدي للسلطات الحكومية، ولاسيما أن أكثر من 90 % من الشعب الليبي كانوا أميين، وكان تصويتهم شفوياً في مناطق الدواخل [4]، وبعد وصول السعداوي إلى القاهرة صرح "أن الانتخابات في ليبيا قد زورت من قبل الحكومة....

---

[1] برقية رافانديل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 21 فبراير 1952 المرقمة 55م 1921 والمنشورة على شبكة الانترنت، موقع :Www.Libyaalmostakbal.Com .

[2] أتهم مصطفى ابن حليم محمود المنتصر بخصوص اعتقال السعداوي وترحيله إلى خارج البلاد، بأنه خانته حنكته وحكمته في قرار نفيه للسعداوي، وأن هذه الحادثة هي خطيئة سياسية فادحة، ويبدو أن بن حليم يأخذ من الوثائق الأمريكية والبريطانية ما يعجبه ويترك ما لا يعجبه، والتي أعتمد على بعضها في كتاب (صفحات مطوية في تاريخ ليبيا السياسي)، ألم يطلع بن حليم على الوثائق التي تحدثت عن قرار الملك بإبعاد السعداوي، وإذا كان بن حليم يحمل المنتصر وزر هذه الحادثة لم يقم هو شخصياً بعد أن أصبح رئيساً للوزراء في عام 1954، بإعادة السعداوي وزارم إلى وكنهما الأصلي.

[3] ولد احمد زارم بن خليفة بن عمر بن سعيد المجدوب في عام 1906، بقرية الخربة بالرحيبات، هاجر إلى تونس في عام 1926، وسكن احدى ضواحي العاصمة، نشر العديد من المقالات المناوئة للاحتلال الايطالي في الصحف التونسية بأسماء وهمية، اتصل ببشير السعداوي في عام 1929 عن طريق الرسائل، واشترك في تأسيس حركة المقاومة الليبية في الخارج ضد الاستعمار الايطالي في العام ذاته، وأطلق اسم " الجنة التنفيذية للجاليات الطرابلسية والبرقاوية " على هذه المنظمة، ثم تغير اسمها إلى "جمعية الدفاع عن طرابلس وبرقة أصبح سكرتيراً لهذه الجمعية، اتصل بالعديد من الشخصيات العربية مثل شكيب أرسلان وعبد الحميد بن باديس وعبد العزيز الثعالبي وغيرهم، عند قيام الحرب العالمية الثانية اتصل بالفرنسيين للتنسيق معهم من اجل تحرير ليبيا، وقي عام 1942 اتصل به البريطانيون والتحق بالجيش البريطاني الثامن مع عدد من الشخصيات الليبية، ودخلوا طرابلس في 15 مايو 1943، ثم رجع في العام نفسه إلى تونس،وفي يناير 1952 استقر في تونس إلى عام 1961، حيث رجع إلى بلاده، توفي في يوم السبت 1995/6/13م ودفن بمقبرة سيدي منيدز في طرابلس.... ينظر احمد زارم، مذكرات.

[4] Lewis Willam And Robert Gordan , Libya After Two Years Of Independence The Middle East Journal K Number 1 Vol. 8 K Washington , 1954.P.46.

أنه لم تكن هناك انتخابات في طرابلس، إذ إن الشرطة كانت تمنع الناخبين من الوصول إلى صناديق الاقتراع.... وأن السلطات لجأت إلى الإرهاب وسياسية التخويف إذ سمحت لبعض العناصر بنشر أفكار حول عدم قدرة البلاد على الحياة بدون حماية أجنبية وضرورة الخضوع لإرادة هذه الدول"[1].

أما في إقليمي برقة وفزان فلم يحدث أي شيء يخل بالأمن ولم تطعن المعارضة في نزاهة الحكومة في أثناء الانتخابات فكما هو معروف أن فزان إقليم قليل السكان ويسيطر عليه آل سيف النصر ولا تكاد تكون فيه حياة حزبية معروفة لذا لم يحدث أي شيء في هذا الإقليم، لكن المعارضة في برقة كانت قد صفيت منذ أيام حكومة برقة المؤقتة، فجمعية عمر المختار [2] برئاسة مصطفى بن عامر التي كان لها عشرة من أصل ستين مقعداً في برلمان برقة المؤقت كانت قد حرضت الجماهير على التظاهر بسبب حادثة صغيرة أدت هذه التظاهرات إلى تعكير الأمن العام فقامت الحكومة البرقاوية بإصدار أوامرها بحل الجمعية ومصادرة أموالها وممتلكاتها ومحاكمة أعضائها البارزين [3].

وفي مارس 1952 م جرت العديد من المشاورات بين الملك إدريس وأعضاء الحكومة الليبية الاتحادية التي يرأسها محمود المنتصر حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الليبي والبالغ عددهم 24 عضواً بنسبة 8 أعضاء لكل ولاية من ولايات ليبيا الثلاث، وتوقع المراقبون أن تقدم الحكومة الاتحادية استقالتها بعد انعقاد الدورة الأولى للبرلمان، وأن يقوم محمود المنتصر بإعادة

---

[1] ن. أ. بروشين، المصدر السابق، ص 324، مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص 70.

[2] أسس مجموعة من الشباب الليبيين في 31 يناير 1942 جمعية في مدينة القاهرة، أطلقوا عليها اسم جمعية عمر المختار تخليداً لذكرى الشهيد عمر المختار، وترأس هذه الجمعية أسعد بن عمر أن ثم تولى رئاسة الجمعية مصطفى بن عامر بعد وفاة رئيسها الأول، وفي ابريل 1943 انتقلت الجمعية الى بنغازي بعد خروج الاحتلال الايطالي من ليبيا ودخول القوات البريطانية الى برقة وطرابلس، وكان من ضمن أهداف الجمعية استقلال ليبيا بأقاليمها الثلاثة وتوحيدها تحت حكومة واحدة.... ينظر : ن. أ. بروشين، المصدر السابق، ص 245، محمود الشنيطي، السابق، ص 259.

[3] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 224 –225، مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 96–97.

تشكيلها بعد إجراء تعديلات عليها [1]، وفي 25 مارس 1952 أفتتح الملك إدريس أول مجلس اتحادي في مدينة بنغازي بحضور جميع أعضاء الحكومة الاتحادية، وأدى الملك اليمين الدستورية أمام أعضاء المجلس [2] ثم قرأ محمود المنتصر خطاب العرش الذي هنأ فيه الشعب على إتمام العمل الدستوري للدولة ورغبة بلاده في التعاون مع الشعوب الأخرى، وتحدث عن سياسته الداخلية فأوضح أن حكومته ستضع التشريعات الملائمة لحاجات البلاد وأوضاعها الاجتماعية، وستهتم بالتعليم والصحة والشؤون المالية [3]،ودعا أعضاء البرلمان إلى التعاون مع حكومته لتنفيذ هذا البرنامج، ثم انفصل المجلسان لعقد جلسة خاصة لكل منهما وانتخب مجلس النواب عبد المجيد كعبار [4] رئيساً له،

---

[1] صحيفة الأخبار العراقية، العدد 3391 مارس 1952م سامي حكيم ، استقلال ليبيا، ص 174.

[2] محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط2، (د.م.د.ن،1972)،ص 36، حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، (القاهرة، مؤسسة السجل العربي، 1962)، ص 283، مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 227، طاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية، ص 524.

Wilfrid Knppp , North West Africa – Apolitical And Economic Survey , 3rd Ed , London 1971 ,P.190, Op Cit , P.188.

العربي، 1962)ص 283 ؛ مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة،ص 227 ؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، موقف المؤسسة البرلمانية، ص 524 ؛ كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق،ص 155؛

Wilfrid Knppp , North West Africa – Apolitical And Economic Survey , 3rd Ed , London 1971 ,P.190, Op Cit , P.188.

[3] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 254 ؛ مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص 71.

[4] ولد عبد المجيد كعبار في عام 1909 بإحدى مدن إقليم طرابلس، ينتمي إلى إحدى أشهر العوائل الطرابلسية التي لها تاريخ عريق في القتال ضد المحتل الإيطالي، وترتبط عائلة كعبار مع عائلة المنتصر بعلاقات المصاهرة منذ القرن التاسع عشر، درس في المدارس الابتدائية الإيطالية في طرابلس، ثم واصل تعليمه في إيطالية وحصل ليسانس الحقوق، تزوج من أخت محمود المنتصر وأنجب منها بنتاً اسمها فريدة وولداً اسمه فريد، شارك عبد المجيد كعبار في تأسيس الجبهة الوطنية الطرابلسية في عام 1946، واشترك في تأسيس حزب الاستقلال في عام 1949، شغل منصب وزير في حكومة مصطفى بن حليم، أصبح رئيساً للحكومة =الليبية من عام 1957 حتى عام 1960، اعتقل بعد انقلاب سبتمبر 1969، ثم أفرج عنه بعد مدة من الزمن، وبعدها عمل في المحاماة وتوفي فير أواخر السبعينات....ينظر :

Hasan,Op.Cit,P.P222-228

شبكة الانترنت، موقع : Www.Libyaalmostakbal.Com

واختار مجلس الشيوخ عمر منصور الكيخيا [1] لرئاسته، وعدت هذه المناسبة حدثاً عظيماً كيوم الاستقلال [2]،وعدّ ذلك اليوم عطلة رسمية في جميع أنحاء ليبيا [3].

بدأت حكومة المنتصر مسيرتها الشاقة في بناء الدولة الليبية الجديدة بوضع التشريعات الملائمة لاحتياجات ليبيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أحسن محمود المنتصر صنعاً باختياره فتحي الكيخيا [4]وزيرا للعدل الذي استطاع الاستعانة بمجموعة من رجال القانون المصريين

---

[1] ولد بمدينة بنغازي في أوائل عام 1880،وهو ابن منصور محمد الكيخيا أحد مشايخ قبيلة الكراغلة، وقد شغل والده العديد من المناصب الإدارية المهمة في زمن السيطرة العثمانية على ليبيا، تلقى عمر باشا تعليمه في الاستانة وحصل على إجازة عليا في القانون آنذاك، ثم رجع إلى بنغازي فعين قائم مقام لمدينة جالو وأوجله، اجاد اللغة الفارسية والعثمانية والإيطالية،= =فمنحنه السلطان عبد الحميد الثاني رتبة الباشاوية، تزوج ثلاث مرات، حارب الفرنسيون في عام 1902 وقاد كتيبة محلية للدفاع عن الكفرة التي كانت فرنسا تريد السيطرة عليها، واستطاع الانتصار على القوة الفرنسية التي هاجمتها، فأصبح مقرباً من السيد المهدي السنوسي (1859–1902) زعيم السنوسيين آنذاك ومن السيد أحمد الشريف الذي خلفه في زعامة الحركة السنوسية ومن إدريس السنوسي، اختير عضواً في مجلس المبعوثان العثماني في عام 1909، ثم عرض عليه العثمانيون ما بين عامي 1911–1912 تولي ولاية البصرة أو فلسطين لكنه رفض العرض وعاد إلى بلاده ساهم في حركة الجهاد الليبي حتى عام 1923، العام الذي قبض فيه الايطاليون عليه وسجنوه في إيطاليا وظل في السجن 16 عاماً، ثم انطلق سراحه فيما بعد ولكن القي القبض عليه مجدداً في عام 1940 وسجن عامين في إيطاليا، أطلق سراحه بعد هزيمة الايطاليين في الحرب العالمية الثانية، فرجع إلى بنغازي وأدى أثراً مهماً في قضية استقلال برقة، وفي نوفمبر 1949 عينه الملك إدريس رئيساً لحكومة برقة وحل محله الساقزلي في مارس 1950، عارض الاتفاقية الأمريكية – الليبية في عام 1954 فأقاله الملك من رئاسة مجلس الشيوخ الليبي، توفي في 9 ديسمبر 1962 ودفن في بنغازي.ينظر : جاك بيشون، المسألة الليبية وتسوية السلام، ترجمة علي ضوى، مراجعة صالح المخزوم، ط1،(طرابلس : م.ج.ل.د.ت،1991) ص 177؛شبكة الانترنت، موقع : Www.Libyaalmostakbal.Com

[2] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 227.

[3] صحيفة اليقظة، العدد 1382، 26مارس 1952؛ مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص 71.

[4] هو فتحي بن باشا الكيخيا، وأمه تنتمي إلى آل بن زبلح إحدى عائلات بنغازي المعروفة، ولد في عام 1901 بمدينة بنغازي، دري المرحلة الابتدائية والمتوسطة في مدرسة سانت كاترين الفرنسية بمدينة الإسكندرية، وفي عام 1925 حصل على ليسانس القانون من جامعة السوربون، ثم واصل دراسته في فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة ونال شهادة الدكتوراه، ثم اعتقل بعد رجوعه إلى بنغازي من قبل الايطاليين، وعندما خرج من المعتقل هاجر إلى مصر في منتصف الثلاثينات، وعمل محامياً هناك، تزوج مرتين ولم ينجب، أصبح رئيساً لأول حكومة برقاوية في 1949، وسافر مع الأمير إدريس آنذاك إلى لندن وعند رجوعه إلى فرنسا في طريقه إلى ليبيا أرسل استقالته من باريس إلى الأمير إدريس في برقة، وأسند محمود المنتصر إليه منصب نائب رئيس الوزارة ووزارة العدل والمعارف في حكومته، ثم شغل منصب سفير ليبيا في روما أبان وزارة محمد الساقزلي، وفي 21 مارس 1954 أصبح وزيراً مفوضاً في الولايات المتحدة وبقي في منصبه حتى عام 1958 حيث أصيب بمرض لم يمهله كثيراً وتوفي في 9 أغسطس1958.ينظر : شبكة الانترنت، موقع : Www.Libyaalmostakbal.Com

لوضع هذه التشريعات، واستعانت وزارة المنتصر بمجموعة من رجال الدين الليبيين أيضاً للغرض ذاته، وفي غضون أسابيع قليلة استطاعت الوزارة من انجاز التشريعات اللازمة للبلاد في قطاعات الصحة والزراعة والتربية والتعليم والإسكان والشؤون المالية والاقتصادية والأشغال والمواصلات، وتقدمت بها إلى البرلمان لمناقشتها من خلال لجانه المتخصصة للموافقة عليها، ثم حولت إلى الديوان الملكي لإصدار المراسيم الملكية الخاصة بها، وبذلك حلت هذه القوانين محل القوانين الايطالية وقوانين الإدارة العسكرية البريطانية [1].

بعد أن انتهت المعركة الانتخابية اجتمع مجلس النواب للمرة الأولى في تاريخ ليبيا بعد استقلالها، وتكتل العديد من أعضاء المجلس وكونوا معارضة نيابية لحكومة المنتصر، وتكونت هذه المعارضة من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الملغي وبعض الأعضاء الآخرين من أعضاء جمعية عمر المختار وأفراد النخبة المثقفة [2]، واستطاعت هذه المعارضة من ممارسة دورها الرقابي على عدد من الأعمال والقوانين الغير دستورية على الرغم من أن بعض الإجراءات الحكومية كانت من اجل الصالح العام، ففي 6 ديسمبر 1952 م قدم النائب صالح مسعود بويصير طلباً لمناقشة مخالفة دستورية لحكومة محمود المنتصر، وكان موضوع المخالفة هو قانون ضريبة ولاية برقة، والتي نوقشت في يوم 8 ديسمبر فقال بويصير أن المادة 64 من الدستور تقول " أن من حق الحكومة إصدار مراسيم قانونية في الحالات التالية الاستثنائية المبررة على أن تقوم بعرضها على مجلس الأمة في أول اجتماع له حتى لا تفقد قيمتها القانونية"، وأيد النائب عبد الرحمن القلهود [3]

---

[1] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 228.

[2] المصدر نفسه، ص 229.

[3] ولد عام 1925، انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الذي رشحه في عام 1952م عن طرابلس بديلاً عن محمد الكريكشي في الانتخابات النيابية، واستطاع الفوز في هذه الانتخابات وشكل مع آخرين في المجلس كتلة المعارضة لحكومة المنتصر، وفي عام 1964 أصبح وزيراً للعدل في وزارة محمود المنتصر الثانية 1964-1965م، توفي في عام 1975.. : ينظر : شبكة الأنترنت، موقع :

Www.Libyaalmostakbal.Com

رأي زميله، لذا قرر مجلس النواب إعطاء مهلة ثمانية أيام للرد على هذا الخرق الدستوري، وفي اجتماع مجلس النواب الذي عقد في 15 ديسمبر أوضح منصور بن قدارة [1]، وزير المالية أن تأخير تقديم المراسيم إلى المجلس سببه تهاون لا مبرر له من قبل أحد موظفي الحكومة، وعوقب هذا الموظف بسبب تهاونه بالاستغناء عن خدماته، أما الأسباب التي دعت إلى إصدار هذه المراسيم، هي أن سنة 1952 م كانت سنة قحط في ليبيا قاطبة ولبرقة بشكل خاص، ولم تجب الميزانية إيراداتها، ونتج عن ذلك عجز كبير في الميزانية أوشك أن يمنع ولاية برقة من القيام بواجباتها، ولهذا السبب جرت اجتماعات كثيرة وسريعة بين رئيس الوزراء محمود المنتصر ووالي برقة، وناظر ماليتها أسفرت عن تشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع، وكان ذلك في أثناء عطلة المجلس، واقترحت اللجنة بعض الإجراءات الضرورية وفي ضوء هذه الاقتراحات صدر مرسوم بقانون لضريبة دخل برقة فرد النائب بويصير أن موضوع المناقشة واضح وان المراسيم التي لها قوة القانون في أثناء عطلة المجلس يجب أن تعرض في أول جلسة لمجلس النواب بعد العطلة، فإذا لم تعرض تصبح باطلة، وأيد هذا الرأي من النواب مفتاح عريقيب وعلي العنيزي وعبد الرحمن القلهود وخليل القلال ومحمود بوشريده ومصطفى السراج وخليفة عبد القادر ورمضان الكيخيا وعبد القادر البدري ويحيى بن مسعود وحسين الفقيه، وتغلب هذا الرأي في المجلس على رأي الحكومة وتم عدّ المراسيم باطلة من أول يوم لاجتماع المجلس تفادياً لارتباك مالية الدولة [2].

يبدو أن البرلمان الليبي كان يمارس مهامه الرقابية على حكومة المنتصر على أحسن ما يكون، فالمعارضة على الرغم من قلة عددها استطاعت إبطال قانون سنته حكومة المنتصر على الرغم

---

[1] ينتمي إلى عائلة قدارة المعروفة في ليبيا، التي اشتهرت عائلته بالتجارة، اشترك في الحركة الوطنية قبل الاستقلال، وتقلد العديد من المناصب الإدارية بعد قيام المملكة الليبية في 24 ديسمبر 1951، ينظر شبكة الانترنت Www.Libyaalmostakbal.Com

[2] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 284-286.

من أنه جاء للصالح العام، وهذا دليل على قوة السلطة التشريعية في عهده، وعلى أن المنتصر كان يحترم قرارات البرلمان، وهذا ما يدحض الآراء التي قيلت عن كون أعضاء البرلمان قد وصلوا إلى المجلس عن طريق التزوير وأنهم موالون للحكومة.

المعاهدة الليبية – البريطانية وموقف اللجنة الطرابلسية منها يوليو 1953م :

في ابريل 1952 بدأت الحكومة البريطانية تلمح لمحمود المنتصر بسرعة عقد الاتفاقيات الثنائية، ثم تقدمت بخصوص المعاهدة فيما بعد فأخذ الملك السنوسي والمنتصر يماطلان في تقديم هذه المعاهدة للبرلمان الليبي، وبعد أن اشتد الضغط البريطاني عليهما لحملها على عرض هذه المعاهدة على البرلمان والموافقة عليها، اضطر إلى مجابهة كيركبرايد kebriad kir برفض نصوص المعاهدة بشدة لأنها لا تحقق لليبيا أي معنى من معاني الاستقلال وطالبا بتعديل نصوصها وإلا فلن تقدم هذه المعاهدة للبرلمان الليبي، وتضطر ليبيا دفاعاً عن حقوقها إلى التقدم لهيئة الأمم بشكوى حول عدم شرعية وجود القواعد الأجنبية على أراضيها على الرغم من قرار هيأة الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر 1949م فأخذت العلاقات السياسية تسوء بين ليبيا وبريطانيا بعض الشيء [1]، ويبدو أن الأوضاع السياسية في مصر قد أقلقت الدوائر السياسية البريطانية لذا حاولت أن تغير من سياستها في ليبيا وأن تبدي استعدادها للتقارب مع وجهات النظر الليبية، لذا بدأت المفاوضات الرسمية بين ليبيا وبريطانيا لعقد معاهدة صداقة وسلام بينهما في يونيو 1952م[2] وترأس الوفد الليبي سليمان الحربي الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في حين ترأس الجانب البريطاني كيركبرايد سفير بريطانيا في ليبيا [3]، وفي 25 اكتوبر 1952م التقى السفير البريطاني

---

[1] محمد سعد الدين زايد، المشكلات الحديثة في الشرق الأوسط، مصر "د ن" 1959م، ص 40.

[2] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 109، سامي حكيم، معاهدات ليبيا، ص 18 ؛ مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص 163.

[3] صحيفة الحوادث، العدد 3124،10 يونيو 1953، صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 109.

كيركبرايد في بنغازي الملك إدريس [1]، الذي أخبره أنه سيزور مصر قريباً تلبية للدعوة التي وجهها إليه الوزير المصري المفوض في ليبيا [2]، وعندما انتهى اللقاء كان انطباع السفير أن الملك قبل الدعوة المصرية مجاملة ولم يدر بخلده أنه سيقوم بها فعلاً، ونشرت الصحف الليبية خبر زيارة الملك إدريس لمصر في 27 نوفمبر 1952م، وعندما زار الملك طرابلس في 7 نوفمبر التقى برئيس وزرائه محمود المنتصر الذي حاول ثنيه عن الزيارة المذكورة بسبب قرب مفاوضات المعاهدة المزمع عقدها مع بريطانيا، وأنه بحاجة إلى توجيهات وإرشادات الملك، لاسيما أن ولي العهد الذي سينوبه سوف لن يكون مخولاً بإدارة الشؤون الخارجية، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تشعر بالقلق من هذه الزيارة وتخاف أن يستطيع المصريون من إقناع الملك بعدم إبرام المعاهدة معها، لذا التقى السفير البريطاني في 16 نوفمبر الملك إدريس لثنيه عن زيارة مصر، ولكن في هذه الأثناء غادر وفد ليبي لترتيب الزيارة التي أصبحت أمراً واقعاً، وحينما أبلغ كيركبرايد وزير الخارجية البريطانية بهذه المعلومات، جاء ردها يحمل عتباً شديداً لعدم استطاعته إقناع الملك بعدم زيارة مصر في هذا الوقت [3]، ويبدو أن البريطانيين كانوا يخشون من حدوث تقارب ليبي مصر وعدم عقد المعاهدة مع ليبيا التي يستطيعون بموجبها إيجاد إطار قانوني لقوتهم العسكرية المتواجدة على الأراضي الليبية، والتي ستكون بديلاً للقواعد البريطانية في مصر، وفي 22 أكتوبر 1952 اجتمع في بريطانيا فيلارد Villardالوزير المفوض الأمريكي في طرابلس مع آلن allen وجارنت garntt الموظفين في وزارة الخارجية البريطانية، وكان موضوع الاجتماع يدور حول المعاهدتين الأمريكية

---

[1] مذكرات كيركبرايد إلى وزير خارجية بريطانيا بتاريخ 2 ديسمبر 1952 المرقم "1942 JT A" المنشورة على شبكة الانترنت، موقع

Www.Libyaalmostakbal.Com

[2] صحيفة النبأ (العراق)، العدد 1240، 27 اكتوبر، 1952.

[3] مذكرة كيركبرايد إلى وزير خارجية بريطانيا بتاريخ 2 ديسمبر 1952 م المرقمة " 1942 Jt A"المنشورة على شبكة الانترنت موقع :

Www.Libyaalmostakbal.Com

والبريطانية، وطلب الموظفون البريطانيون من فيلارد إبداء في المفاوضات الليبية الأمريكية من جهة والمفاوضات الليبية البريطانية من جهة أخرى فقال فيلارد يبدو أن مسودة الاتفاقية البريطانية ناجحة أكثر من المسودة الأمريكية، ورد آلن مشككاً في هذا القول لأنهم صاغوا المسودة بنحو يستطيع مواجهة اكبر عدد ممكن من اعتراضات الحكومة الليبية، وأنهم جعلوا المسودة مشابهة للمسودة الأمريكية على نحو كبير، وذلك لاعتقاد وزارة الخارجية البريطانية أن هذا التشابه سيؤدي إلى إسراع الحكومة الليبية في تصديق المعاهدة عند البرلمان[1]، ولكن محمود المنتصر أخبر كيركبرايد صعوبة تصديق المعاهدة البريطانية في البرلمان بسبب تشابهها مع المعاهدة الأمريكية، وإذا ما رغبت بريطانيا أن تصديق المعاهدة في البرلمان فعليها أن تساعد في التأثير في حكومة الولايات المتحدة لتغيير اتفاقيتها وجعلها مقبولة، وأن الحكومة الليبية قالت أنهم لن توقع على أي معاهدة إلى أن يتم الاتفاق على الاتفاقيتين العسكرية والمالية ومن المحتمل عندئذ أن توضع الملفات كلها أمام البرلمان الليبي، وأن وزارة الخارجية البريطانية مرتبكة بشأن هذه التطورات، فقد كانت تدرس المشكلة التي طرحها الليبيون عندما طلبوا أن تدفع بريطانيا مساعدة ثابتة بدلاً من تغطية العجز في الميزانية، وقد أيد كيركبرايد هذا الرأي حتى لا تكون هناك مجادلات متكررة في كل عام عندما تراجع بريطانيا ميزانيتها، وأن حكومة صاحب الجلالة تفكر في الموافقة على مبدأ المساعدة السنوية ولكن لمدة أقصر من مدة العشرين عاماً، كأن تكون ثلاثة أو خمسة أعوام مثلاً مع شرط أساسي للمراجعة في نهاية تلك المدة [2]، ويبدو أن محمود المنتصر أراد أن يستفيد من العلاقات المتينة بين بريطانيا والولايات المتحدة وأوحى لكيركبرايد أن المعاهدة لن توقع إلا إذا قامت الحكومة البريطانية بالتأثير في الولايات المتحدة لتغيير اتفاقيتها بالنحو الذي يخدم مصالح بلاده،

---

(1) F.R.U.S. 1952 -1954 Op.Cit.P 711 , From The Minister In Libya To The Department Of State. Tripoli , October 22 , 1952.

(2) F.R.U,S. 1952 ,Op.Cit.P.711.

أي أنـه أراد تحـريض بريطانيـا ضـد الولايـات المتحـدة وبـالعكس،وفي ينـاير 1953م أمـر وزيـر الخارجية البريطـاني سفير بـلاده في مصر بالضـغط على الملك إدريس الموجود في مصر آنذاك للرجوع فزراً إلى ليبيا لغرض إبرام المعاهدة لما فيها مصلحة البلدين وتذكيره بالمساعدات المالية والاقتصادية التي قدمتها بريطانيا لبلاده، وقام السفير البريطاني بمحاولات عديدة مع الملك ولكن دون جدوى، ومن جانب آخر فقد اجتمع مجلس الوزراء الليبي برئاسة محمود المنتصر في الشهر ذاته، وقرر المجلس إيفاد وزيرين إلى القاهرة لحث الملك على العودة إلى البلاد، وحملا معهما استقالة المنتصر في حالة رفضه الرجوع [1]، وقد كان محمود المنتصر يعتقد أن إبراهيم الشلحي[2] هو الذي يدفع الملك للتمسك بقراره، لذا قرر الاستقالة، ولهذا السبب اجتمع كيركبرايد بالمنتصر لإقناعه بالعودة عن الاستقالة لأن هذا ما يتمناه الشلحي ويحب تفويت الفرصة عليه، وعندما اجتمع مجلس الوزراء في بيت محمود المنتصر ليلة 11 يناير 1953 م، قرر سحب الاستقالة، والدخول في المفاوضات مع البريطانيين فوراً لقطع الطريق على المصريين، ويعتقد كيركبرايد أن الملكة فاطمة [3] زوجة الملك إدريس كان لها أثر في اقناع المنتصر بالعدول عن الاستقالة، أما في

---

[1] رسالة كيركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ 11 يناير 1953 م المرقمة F O 1030/37 المنشورة على شبكة الانترنت، موقع :

Www.Libyaalmostakbal.Com

[2] ولد قفنطة بالجبل الأخضر، وهو من أصل جزائري، درس في زاوية البيضاء والفايدية، وكان والده أحد رجال الحركة السنوسية أنضم إلى الحرس الخاص بالسيد أحمد الشريف، وعندما أراد إدريس السنوسي حارساً خاصاً له في عام 1915م، رشح أحمد الشريف له إبراهيم الشلحي، وبقي الشلحي في خدمة إدريس منذ عام 1915م إلى عام 1954 إذ قتل على يد أحد أحفاد أحمد الشريف... بنظر ئي. اف. دي كاندول، المصدر السابق، ص 39

J.A.Allan , Libya Since Independence Economic And Political Development , London , 1982.P.25.

[3] ولدت في عام 1911 م، وهي ابنة المجاهد أحمد الشريف السنوسي، نشأت وترعرت في واحة الكفرة، وفي عام 1931 م تزوجت في مصر من ابن عمها إدريس السنوسي الذي كان يحمل وقتها أمير برقة، وبعد أن استقلت ليبيا في 24 ديسمبر 1951م، حملت لقب الملكة فاطمة تبنت ابن شقيقتها (عمر) والطفلة الجزائرية اليتيمة (سليمة) التي فقدت أهلها أثناء الثورة الجزائرية، وأقامت بعد سقوط النظام الملكي في القاهرة مع زوجها حتى وفاتها في 30 اكتوبر 2009م ودفنت في مقبرة جديدة

القاهرة فقد التقى سفير بريطانيا رالف ستيفنسون ralf stivenson عضوي الوفد اللذان أوضحا له أن الملك إدريس سيعود في الأيام العشرة الأولى من فبراير 1953م إلى ليبيا، وأن الحكومة الليبية تعطي الأولوية لعقد المعاهدة البريطانية قبل المعاهدة الليبية المصرية التجارية [1]، لذا أستئنفت حكومة المنتصر مفاوضاتها مع البريطانيين [2]، وأفاد جريتوركس أحد موظفي السفارة البريطانية في طرابلس في تقريره الذي أرسله إلى حكومته بتاريخ 22 يناير 1953م أنه قابل محمود المنتصر في 20 يناير ووجده عابساً مما يدل على عدم وصول أخبار سارة من الملك الذي يود قضاء مدة نقاهة تمتد إلى أكثر من أسبوع وبعدها يقوم بفحوصات طبية وأنه وافق على عقد اتفاقية مع بريطانية قبل عقد أية اتفاقية أخرى [3]، ويبدو أن المنتصر شعر أن الملك خرج من البلد للتنصل من مسؤولية عقد المعاهدة مع بريطانيا وأنه يريد أن يلقي بتبعاتها على كاهله.

وخلال شهر فبراير 1953م استطاع الجانبان الليبي والبريطاني من التوصل إلى اتفاق مشترك وتم التوقيع عليه بالأحر الأولى [4]، وجاء في مذكرة المعاهدة أن الحكومة الليبية رسمت خطتها على ما يلي :

بالقرب من المدينة المنورة من دون حضور ذويها، علماً أنها وصت بأن تدفن في مقبرة البقيع بالقرب من زوجها، ينظر شبكة الانترنت، موقع :

Www.وكيبيديا.Com

[1] تقرير السفارة البريطانية في ليبيا إلى وزارة خارجية بلادها بتاريخ 21 يناير 1953م المرقمة 1/ 1942 Jt المنشورة على شبكة الانترنت، موقع،

Www.Libyaalmostakbal.Com

[2] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 254.

[3] تحليل مكتوب من قبل مكتب وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 22 يناير 953تحت رقم 942/11 Jt المنشورة في شبكة الانترنت، موقع :

Www.Libyaalmostakbal.Com

[4] صحيفة الحوادث، العدد 3124،10 يونيو 1953 م، سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 254، سامي حكيم، معاهدات ليبيا، ص 18.

1- دعم استقلال ليبيا عن طريق تحالف مع بريطانيا يقوي أزر الدولة في الدفاع عن البلاد ريثما يتكون الجيش الليبي ويصبح قادراً على تولي ذلك بنفسه.

2- التوفيق بين التزامات ليبيا كدولة عربية مشتركة في الجامعة العربية وبين الالتزامات الجديدة الناشئة عن التعاهد.

3- ضمان استقرار المالي للبلاد وتهيأة الفرصة أمام الحكومة للبدء في مشاريع ترفع المستوى المعاشي الليبي وتزيد من إنتاجه بحيث يمكنه في أقرب وقت الاستغناء عن أية مساعدة أجنبية.

4- حرية التصرف في شؤون ليبيا المالية من دون رقابة أياً كان نوعها[1].

واختلفت حكومة المنتصر مع الحكومة البريطانية في بنود متعددة من المعاهدة، علماً أن البنود الرئيسية قد اتفق عليها الطرفان، ومن البنود التي اختلف عليها الطرفان هو مسألة إعفاء الجنود البريطانيين من الخضوع للقضاء الليبي في حالة ارتكابهم للجرائم خارج القواعد العسكرية، في حين طالب الليبيون بخضوعهم للمحاكم الوطنية في أي جرم يرتكب خارج القواعد، والنقطة الثانية هي مطالبة حكومة المنتصر بإيجار مالي أكبر من المبلغ الذي عرضته الحكومة البريطانية، وإن البريطانيين طالبوا بالسماح للدول الصديقة باستعمال القواعد، ورفض الليبيون السماح بهذا الأمر[2]، وفي 17 فبراير أبرق كيركبرايد إلى وزارة خارجية بلاده يخبرها أن الملك لن يعود قبل نهاية شهر فبراير الحالي، ولذلك قررت الملكة فاطمة اللحاق به في القاهرة وسيصحبها المنتصر الذي يريد أن يتأكد من حالة الملك الصحية وإقناعه بضرورة العودة والتشاور معه في أمور لم

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 254.

[2] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 259 ؛ ن.أ.بروشين، المصدر السابق،334.

يرغب بمكاتبته بشأنها وإعلامه بتدخلات الحاشية الملكية في شؤون الحكم [1]، وفي 24 فبراير غادر المنتصر وزوجة الملك مطار الملاحة إلى القاهرة بطائرة أمريكية [2]، وكتب كيركبرايد في 26 فبراير إلى وزارته يقول إنه حسب أقوال عمر شنيب رئيس الديوان الملكي الذي عاد لتوه من القاهرة أن إبراهيم الشلحي يبذل ما في وسعه لإبقاء الملك في القاهرة أطول مدة ممكنة حتى ينال رضا المصريين ويهيء لنفسه ملجأ عندما يرغب بالتقاعد نظراً لكونه غير مرغوب فيه شعبياً في ليبيا، وأن تواجد مصطفى بن حليم وعبد الله عابد السنوسي في مصر أضفى نكهة إلى دسائس الشلحي، لأنه من المؤكد ارتباطهم التجاري مع بعضهم البعض ولهم اتصال وثيق بصفقات البنك العربي مع برقة، وزعم شنيب أنه حث المنتصر على انتهاج خط واضح في مصارحة الملك حول نفوذ الشلحي [3]، وفي 7 ابريل 1953م كتب كيركبرايد إلى وزارة خارجية بلاده ملخصاً للأحداث السياسية في ليبيا خلال المدة السابقة، وتطرق إلى الإشاعات الموجودة في برقة وطرابلس حول مرض الملك وغيابه عن البلاد، ووصف مرض الملك بأنه مرض دبلوماسي للتنصل من مسؤولية إبرام المعاهدة مع بريطانيا [4].

---

[1] تقرير كيركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية في 17 فبراير 1953م المرقم Jt 1942/20 والمنشور على شبكة الانترنت، موقع :

Www.Libyaalmostabal.Com

[2] شبكة الانترنت، موقع :

Www.Libyaalmostabal.Com

[3] برقية كيركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية في 26 فبراير 1953م المرقم Jt 1942/171، والمنشور على شبكة الانترنت، موقع :

Www.Libyaalmostabal.Com

[4] برقية كيركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية في 7 ابريل 1953م المرقم Jt 1942/271 والمنشور على شبكة الانترنت موقع :

Www.Libyaalmostabal.Com

وفي يونيو 1953م سافر محمود المنتصر إلى لندن لاستكمال المفاوضات بشأن المعاهدة المرتقبة [1]، واستقر الجانبان في التفاوض لمدة ثلاثة أسابيع التقى خلالها المنتصر بسلوين لويد slwyn lioyd وزير الخارجية البريطاني [2]، ثم رجع إلى بلاده وعرض نتائج المفاوضات على الملك وأعضاء حكومته في 18 يوليو [3]، فأمر الملك بعقد المعاهدة مع البريطانيين [4]، لذا عقد المنتصر اجتماعاً لمجلس الوزراء في مدينة بنغازي وتم إقرار المعاهدة، وتحديد التاسع والعشرون من يوليو موعداً لتوقيعها رسمياً، وكان مجلس الوزراء ينوي أن تتم مراسيم التوقيع في قصر المنار ببنغازي لكنه عدل عن الفكرة بسبب تهديد عمر شنيب بالاستقالة إذا ما تم التوقيع في القصر المذكور فاختارت الحكومة قصر ولاية برقة مكاناً بديلاً [5]،وقع المعاهدة محمود المنتصر عن الجانب الليبي وكيركبرايد عن الجانب البريطاني [6] واتفق الجانبان على تنفيذها فوراً لضمان استمرار التعاون القائم بين البلدين إلى أن يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الأمة، وبموجب بنود المعاهدة كان أمد المعاهدة عشرين عاماً ويعاد النظر فيها كل عشر سنوات إلا إذا رغب أحد الطرفين بتعديلها أو استبدالها، وإذا حصل خلاف في أحد بنودها فيرفع إلى محكمة العدل الدولية، واشتملت المعاهدة على مقدمة وسبع مواد واتفاقية عسكرية مؤلفة من 35 مادة و3 ملاحق واتفاقية مالية مكونة من 5 مواد، واشترطت تعهد الطرفين في حال نشوب حرب أو نزاع مسلح أن يهب لمساعدة الطرف الآخر تدبير للدفاع الجماعي، مع تقديم ليبيا كافة التسهيلات والمساعدات التي

---

[1] صحيفة الحوادث، العدد 3142، 3 يوليو 1953م، سامي حكيم، معاهدات ليبيا، ص 18، مصطفى بن حليم صفحات مطوية، ص 440، مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 231.

[2] صحيفة الحوادث، العدد 3142، 3 يوليو 1953.

[3] صحيفة الأخبار العدد 3802، 19 يوليو 1953، سامي حكيم، معاهدات ليبيا، ص 18.

[4] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 253، الجمهورية العربية، وزارة الدفاع، إدارة التوجيه المعنوي، قصة القواعد الأجنبية في ليبيا، (ليبيا، مطبوعات سياسي،1970)،ص 5.

[5] سامي حكيم، معاهدة ليبيا، ص 18، محمد سعد الدين زايد، المصدر السابق، ص 31.

[6] سامي حكيم، معاهدة ليبيا، ص 18–19 ؛ إدارة التوجيه المعنوي، المصدر السابق، ص5، ئي. اف. دي كاندول، المصدر السابق، ص 119.

تحتاجها القوات البريطانية مقابل مساعدة مالية تقدمها بريطانيا [1]، كما جاء في المادة الرابعة أنه لا يوجد في هذه المعاهدة ما يخل بالالتزامات التي تعهد بها الفريقان بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بليبيا فيما يخص ميثاق جامعة الدول العربية [2]، وجاء في المعاهدة العسكرية تعهد لبريطانيا بتزويد القوات المسلحة الليبية بالأسلحة والذخائر والمعدات مقابل منح الحكومة الليبية تسهيلات عسكرية لبريطانيا طول مدة الاتفاقية وبموجب أحكامها وشروطها، على أن لا يتنافى ذلك مع السيادة الليبية مع إعطائها حق استخدام الأراضي الليبية والمباني للأغراض العسكرية، وحق الإشراف على الطائرات والمركبات وإنشاء الطرق والجسور اللازمة واستعمال أجهزة الاتصالات، وتناولت الفقرات القانونية الجرائم المدنية والجنائية ونوعية المحاكم المختصة بالجرائم التي يقترفها أي فرد من أفراد القوات المسلحة في حق أي فرد آخر منها [3] وتضمنت الاتفاقية المالية تقديم بريطانيا مساعدة مالية سنوية لحكومة ليبيا طول مدة هذه الاتفاقية، وتم دفع مبلغ مليون جنيه إسترليني سنوياً لمنظمات التنمية الليبية ومبلغ 2750000 جنيه إسترليني كمساعدة مالية لميزانية ليبيا وفق تقديرات الميزانية السنوية الليبية بعد موافقة مجلس الأمة الليبي عليها من أول ابريل 1953م حتى 31 مارس 1954م[4].

ثم عرضت حكومة المنتصر المعاهدة على مجلس النواب في أغسطس1953م [5]، وقرر المجلس مناقشتها من قبل لجنة الشؤون الخارجية والدفاع أولاً، وحددت هذه اللجنة اعتراضات النواب في عدة أمور مثل أن المعاهدة لم تحدد موعداً للنظر فيها، بل اشترطت حصول اتفاق من

---

[1] موسوعة التشريعات الليبية، ج7، باب انتخابات، ص 2، 17.

[2] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 203.

[3] موسوعة التشريعات الليبية، ج7، باب انتخابات، ص 2، 17.

[4] Feder ,Op.Cit , Pp.200-201.

[5] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 261 ؛ سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 113 -115؛ سامي حكيم، معاهدات ليبيا، ص 19.

قبل الطرفين على الطلب، وأن هذه المعاهدة تلحق الضرر بليبيا، لأنها تمنح مناطق غير مذكورة في الملحق ليستخدمها البريطانيون في التدريب، وعدّ النواب قيام القوات البريطانية بعملية حفظ الأمن في الأراضي الليبية مساساً بالسيادة الليبية، وهي تقديرات الميزانية المالية وتقارير مدققي الحسابات، فضلاً عن عدم ورود نص بوجوب جلاء القوات البريطانية حال انتهاء مدة الاتفاقية وعدم تجديدها [1] ثم اجتمع مجلس النواب في 13 أغسطس1953م لمناقشة الاتفاقية وقد حضر إلى المجلس محمود المنتصر وطلب أن تكون الجلسة سرية فاعترض الكثير من النواب على الطلب، وطلبوا بأن تكون الجلسة علنية لأن من حق الشعب أن يطلع على كل ما يمس مصيره، فأجابهم المنتصر أنه يريد أن تكون الجلسة سرية حتى يستطيع أن يوضح لهم الحقائق التي ربما غابت عن أذهانهم أو لم يكونوا قد أطلعوا عليها أو فاتهم إدراكها، ومن المصلحة عدم تسريبها إلى خارج البرلمان، ولذلك عقدت الجلسة على نحو سري [2]، وخلال هذه الجلسة أوضح المنتصر أرقام المبالغ التي تحتاجها البلاد لتلبية متطلباتها الحيوية، وكشف لهم عن الإحصاءات التقديرية لاحتياجات البلاد الملحة والماسة والتي حاول بشتى الطرق الحصول عليها من كل البدائل أمامه آنذاك سواء أكانت عن طريق الممم المتحدة أم عن طريق منظمة الجامعة العربية ودول الجوار وأنه عندما باءت محاولاته بالفشل الذريع لم يجد أمامه إلا الخيار الوحيد والذي كان قد تركه سابقاً وهو عقد المعاهدة مع بريطانيا[3]، وفي معرض حديثه عن الاتفاقية المالية المؤقتة التي عقدت مع بريطانيا قبيل إعلان الاستقلال قال لقد كان أمام الحكومة حلان أولهما المطالبة بالجلاء وهو حل مثالي ولكن المثالية لا تكون عملية إلا إذا رافقتها الوسائل لإدراكها، أما الحل الثاني فهو سلوك

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 261، سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 113-115؛ سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 24-29، صلاح العقاد، الصدر السابق، ص 112-113.

[2] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 61، مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 230؛ سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 113 -115.

[3] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 230.

طريق الواقعية التي هي اليوم أساس الحلول السياسية ولم يكن هناك مناص من السير في طريق الواقعية واللجوء إلى المفاوضات [1]، واختلف أعضاء المجلس في مواقفهم حول المعاهدة فالقسم الأكبر وافق على عقدها [2]، أما المعارضون فقد انقسموا على قسمين الأول لا يمانع في عقد المعاهدة بشروط جديدة وأن تعيد الحكومة النظر في المعاهدة عل ضوء اعتراضات لجنة الشؤون الخارجية، والقسم الثاني رفض عقد معاهدة مع بريطانيا [3]، فرفض المنتصر آراء المعارضين وطلب من المجلس التصويت على المعاهدة بنصوصها المعروضة ومن دون تغيير، وأوضح أنه لو أجلنا النظر في هذه المعاهدة فإن الفرصة ستضيع علينا ولن نظفر بعد ذلك بما استطعنا الحصول عليه [4] ويذكر هنري حبيب في معرض انتقاد لهذه المعاهدة قائلاً " إننا لا ننكر أن ليبيا قد حصلت على مغنم مؤقت، إذا استقرت أحوالها الاقتصادية، ونشطت تجارتها الخارجية وسددت العجز الذي ألم بميزانيتها، فحصلت من بريطانيا على مبلغ مليون جنيه استرليني رصدت لحسابها في مؤسسة التنمية والاستقرار، وحصلت على 2.750.000 جنيه ليبي لمساعدة الخزانة الليبية وبلغ ما أنفقته الجيوش البريطانية في ليبيا 2.592.000 وبلغ رصيد ليبيا من الاسترليني 1.607.000 جنيه ليبي، وآخر من الدولارات يوازي 334.000 جنيه ليبي "[5] وبعد ثلاثة أيام وفي اليوم المخصص للتصويت سئل النائب عبد العزيز الزقلعي ممثل الحكومة الليبية الذي حضر الجلسة وطلب منه أن يجيب على عدة تساؤلات وهي هل تضمن الحكومة أن بريطانيا سوف لا تعسكر على حدود مصر، وهل تضمن الحكومة أن بريطانيا لا تتدخل في عدد الجيش الليبي، وهل تضمن الحكومة أن بريطانيا سوف لا تحتل جميع الأراضي في ليبيا ولم يجب الممثل الحكومي

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 21-262.

[2] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 230.

[3] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 262؛ سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 113-115.

[4] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 262.

[5] هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر ترجمة شاكر إبراهيم، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ليبيا 1981م، ص 323.

على هذه التساؤلات[1]، ثم خرجت عملية التصويت فحصلت المعاهدة على الموافقة بالأغلبية [2]، وعارضها ثلاثة عشر عضواً هم عبد العزيز الزقلعي وعبد السلام البسكيري وعبد الرحمن القلهود وعبد القادر البدري ومحمد شرح البال العبيدي ومحمد زقعار ومحمود بوشريدة ومصطفى ميرزان ومصطفى السراج وخليفة عبد القادر وخليل القلال وصالح بوصير والقذافي سعد[3]، ولم يكد السيد محمود المنتصر ينتهي من متاعبه مع المعارضة البرلمانية حتى وجد حملة يقودها ضده كل من أمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام وبشير السعداوي الذي كان يعمل آنذاك مستشاراً لدى ابن سعود ملك السعودية [4]، وجد السيد المنتصر نفسه في موقف حرج من جديد فحاول أن يبين للرأي العام العربي الظروف والأسباب القاهرة التي دفعته لعقد المعاهدة مع بريطانيا فقام باطلاع الصحف العربية في ليبيا وبيروت على الكثير من المعلومات وعلى الرغم من كل هذه الإيضاحات إلا أن حملة عزام لم تنته[5]، ثم جاءت مهمة مجلس الشيوخ للتصويت على المعاهدة، وفي هذه الأثناء حصل خلاف شديد بين حكومة المنتصر والحكومة البريطانية حول مبلغ المليون جنيه الذي تدفعه الحكومة البريطانية باسمها إلى مؤسسة التنمية والاستقرار للسيطرة على إدارتها فرفضت الحكومة الليبية ذلك، وكاد هذا الخلاف أن يعصف بالمعاهدة بأكملها، ثم ما لبث أن وافق البريطانيون على مطالب الحكومة الليبية [6]، واستدعى رئيس مجلس الشيوخ عمر منصور الكيخا المجلس للانعقاد في 21 أكتوبر 1953م للتصويت على المعاهدة[7]، وخلال هذه الجلسة ألقى الكيخا بياناً حول

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 263.

[2] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 230.

[3] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 263.

[4] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 111؛ مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 230.

[5] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 230.

[6] هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1970م، ص 203–305 ؛ مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص 165.

[7] صحيفة صوت الأهالي (العراق)، العدد 15، 22 اكتوبر 1953.

مشكلة المليون جنيه والتسوية التي تمت بين الطرفين [1]، وخلال المناقشات اعترض قسم من أعضاء المجلس على المعاهدة، فقام علي الجربي وزير الدفاع الليبي وعضو الوفد الليبي المفاوض وألقى بياناً مكتوباً بأسم الحكومة الليبية ذكر فيه اقتناع الحكومة بضرورة عقد المعاهدة، ثم جرت عملية التصويت ففازت المعاهدة بموافقة 19 صوتاً ومعارضة 3 أصوات وتغيب عضوين [2]، وفي هذه المدة كان الملك إدريس في رحلة إلى خارج البلاد، فأصدر نائبه الأمير محمد رضا السنوسي في 13 أكتوبر 1953م مرسوماً بإبرام المعاهدة بعد مصادقة مجلس النواب والشيوخ الليبي عليها[3].

بررت لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الدفاع قبولها الاتفاقية في تقريرها الذي أعدته حول إقرارها للمعاهدة الليبية البريطانية " بأن هناك اعتبارات دولية وعوامل سياسية مهمة حتمت على حكومة ليبيا عقد معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا "[4] وقد قالت الدوائر الرسمية الليبية أن هذه الاعتبارات هي خطر الغزو العسكري الايطالي بعد الخطر الاقتصادي في الوقت الذي لا تملك فيه ليبيا جيشاً تدافع به عن نفسها لذا لا بد لها من حليف يوفر لها الحماية، وأن الحلفاء يريدون الآن إرضاء ايطاليا فإما أن يسمحوا لها بإعادة نفوذها إلى ليبيا أو يتساهلوا في إقليم تريستا وعودة النفوذ الايطالي إلى ليبيا وطرابلس وهذا معناه عودة الديكتاتورية الغاشمة وهلاك الشعب الليبي [5]، واستشهد المسؤولون الليبيون بما صدر عن بعض الأوساط السياسية الايطالية بعد توقيع المعاهدة المذكورة ومنها صحيفة (السيكولودي ايطاليا) في إحدى أعدادها " أنه لمن الواضح أن بلادنا تتحمل أكثر من غيرها قسوة الضربة الأليمة من المعاهدة الليبية الانجليزي أن هذه الضربة ذات

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 263-264.

[2] صحيفة صوت الأهالي، العدد 15، 22 اكتوبر 1953 ؛ سامي حكيم، معاهدات ليبيا، ص 28.

[3] صحيفة الإنقاذ (العراق)، العدد 538،7 نوفمبر 1953 ؛ سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 119.

[4] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 265 ؛ محمد سعد الدين زايد، المصدر السابق، ص 39.

[5] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 266 ؛ محمد سعد الدين زايد ؛ المصدر السابق، ص 39.

صبغتين معنوية ومادية، لأننا نرى التضحيات التي بذلناها في بلاد كانت جزء لا يتجزأ من ايطاليا تذهب نهائياً أدراج الرياح، هذا من الناحية المعنوية أما من الوجهة المادية فإن أي أمل للرجوع لأخذ نصيب في الشؤون الليبية وأعمالها يتطلب تدخل البريطانيين " [1]، وما جاء أيضاً في صحيفة (لوتابوليتكا) التابعة للحركة الاشتراكية من توجيه اللوم إلى الساسة الايطاليين وطالبتهم بالمزيد من الاهتمام بالقضية الليبية التي تقع في نطاق دائرة المصالح الايطالية [2]، ويعتقد الساسة الليبيون أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تحمي ليبيا من اعتداء ايطالي محتمل وخير دليل هو ما حدث في فلسطين وما قام به الفرنسيون في المغرب عندما أقدموا على خلع السلطان محمد خامس[3] ونصبت بدلاً منه سلطاناً آخر[4]، ويقول بن حليم بخصوص المعاهدة ومن خلال الاطلاع على المعاهدة نجد أن السيد محمود المنتصر استطاع الحصول على شروط جيدة فيما يتعلق بدولة ناشئة مع دولة كبرى مثل بريطانيا، وتجلت مهارته في الحصول على أفضل الشروط التي تضمن مصلحة بلاده وحريتها وسياستها على أرضها ولا تنتهك حرية وسيادة الدول العربية مظهراً بذلك حبه لوطنه وللدول العربية شقيقات ليبيا وأحسن دليل على ذلك ما جاء في المادة الرابعة " ليس في هذه المعاهدة ما يخل بالالتزامات التي تعهد بها الفريقان بموجب ميثاق الأمم

---

[1] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 266.

[2] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 266.

[3] ولد في عام 1909 تقلد محمد بن يوسف الملقب بمحمد الخامس في 18 أغسطس1927 م العرش بعد وفاة أبيه، ساند نضال الحركة الوطنية في المطالبة باستقلال المغرب عن فرنسا، ولهذا السبب قام الفرنسيين بتنحيته عن الحكم أواخر عام 1952 لذا نشأت حركة مسلحة تطالب بإرجاع السلطان الشرعي للبلاد، وقام الفرنسيون بنفيه وعائلته إلى جزيرة كورسيكا في أول الأمر، ثم نقل إلى مدغشقر في 2 يناير 1953، وبعد أن اشتد الضغط البريطاني والأمريكي فضلاً عن السخط المحلي والعربي في عام 1955م على الحكومة الفرنسية بسبب ما ارتكبه بحق سلطان المغرب الشرعي، قامت بإرجاعه إلى عرشه في أواخر العام ذاته، ثم تشكلت حكومة وطنية في المغرب أخذت على عاتقها مفاوضة الفرنسيين من اجل الاستقلال ومن ثم مفاوضة الحكومة الاسبانية التي كانت تحتل جزءاً من الأراضي المغربية في 26 فبراير 1961م، ينظر شبكة الانترنت، موقع:

Www.الموسوعةالحرة .Com

[4] سامي حكيم، استقلال ليبيا، ص 266 ؛ محمد سعد الدين زايد، المصدر السابق، ص 39.

المتحدة وبالنسبة إلى ليبيا فيما يخص ميثاق الجامعة العربية [1]، وفي معرض ثنائها على المعاهدة الليبية – البريطانية أكدت إليزابيث باركر الكاتبة البريطانية على أن المادة الرابعة من المعاهدة تدل على عدم تعارض المعاهدة مع ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة [2]، ويذكر بن حليم أن المادة الرابعة في المعاهدة استندت حكومته عليها لمنع البريطانيين من استعمال قاعدتها العسكرية في مهاجمة مصر إبان العدوان الثلاثي في عام 1956م، إذ منعت الفرقة العاشرة التي كانت تتواجد في القاعدة البريطانية ممن التحرك نحو مصر في نوفمبر 1956م [3]، وقد لقيت المعاهدة ترحيباً حاراً لدى الأوساط السياسية والشعبية البريطانية، وأشارت صحيفة التايمس البريطانية إلى أن المعاهدة متفقة مع استقلال ليبيا وميثاق الأمم المتحدة وليس في شروطها ما يمس سيادة ليبيا القومية[4]، في حين انتقدتها صحيفة شيكاغو تريبون Chicago tribune الأمريكية وأشارت إلى سرعة المفاوضات التي حدثت بين البلدين وقلة الثمن المدفوع وأن أهداف بريطانيا لا تتعدى الحفاظ على مصالحها [5]، كما انتقدها المندوب الروسي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيأة الأمم المتحدة وبين أنها تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة[6]، ولقيت المعاهدة انتقادات على الصعيد العربي فقد قال عنها عبد الرحمن عزام " أنها أسوأ حتى من معاهدة الحماية في شمال إفريقيا [7]، وانتقدتها الكثير من الشخصيات العربية الأخرى، وهاجمت الصحف المصرية المعاهدة بشدة [8]، ومن الجدير بالذكر أن الجامعة العربية

---

[1] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث أمة، ص 231.

[2] إليزابيث باركر، المعاهدة الليبية البريطانية فجر جديد من الاتفاق والتفاهم، (د.م.ن.د.ت)، ص 17–18.

[3] مصطفى بن حليم، ليبيا انبعاث امة، ص 231.

[4] صحيفة الأخبار، العدد 3814، 2آب، 1953.

[5] صحيفة الحوادث، العدد 3175، 11 أغسطس1953، جريدة الأخبار، العدد 3816، 5 آب، 1953.

[6] صحيفة الأخبار، العدد 3817، 6 آب،1953.

[7] راشد البراوي، ليبيا والمؤامرة البريطانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962م، ص 31.

[8] مي فاضل مجيد الربيعي،المصدر السابق، ص 168.

كانت قد طلبت من الحكومة الليبية إعلامها إذ كان هناك بند في المعاهدة يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية، فأجابت حكومة المنتصر بأنه ليس في المعاهدة بند واحد يتعارض مع الميثاق المذكور[1]، ولم تحظى المعاهدة بموافقة العديد من الشخصيات الليبية، فأرسل نوري السعداوي رئيس حزب المؤتمر الوطني رسالة إلى الحكومة العراقية طلب فيها تدخل الحكومة العراقية وإثارة موضوع المعاهدة في أول اجتماع تعقده الجامعة العربية [2] وأرسل بشير السعداوي رسالة إلى الملك إدريس وأخرى إلى محمود المنتصر يحتج فيها على المعاهدة البريطانية [3]، ونتيجة لذلك عقد المستشار الصحفي للملك مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن المعاهدة وأوضح أن الموافقة على المعاهدة أو رفضها أمر يعود إلى مجلس الأمة الاتحادي [4]، وانقسمت الصحيفة الليبية في انتقادها للمعاهدة على عدة أقسام، فطالب بعضها بشروط أكثر حرية، في حين طالب فريق آخر عقد أية معاهدة مع بريطانيا، وهناك فريق وافق عليها لكنه لم يكن راضياً عن وضع مساحات واسعة تحت تصرف القوات البريطانية [5].

في السابع من شهر أكتوبر سنة 1951م وافقت الحكومة الليبية المؤقتة بالإجماع على مشروع دستور ليبيا الجديد وتسلم الملك السلطة في 24 ديسمبر 1951م وانتهزت اللجنة الطرابلسية هذه الفرصة وأرسلت إليه كتاباً مفتوحاً بصفته أمير برقة... وهذا نص الكتاب المفتوح :

"من رئيس اللجنة الطرابلسية إلى حضرة صاحب السمو أمير برقة، السيد محمد إدريس المهدي السنوسي.

السلام عليكم ورحمة الله.

---

[1] صحيفة اليقظة، العدد 1673، 2 سبتمبر 1953.

[2] صحيفة الأخبار، العدد 3816، 5 آب، 1953.

[3] المصدر نفسه، العدد 3817، 6 أغسطس1953.

[4] صحيفة الحوادث، العدد 3177، 13 آب، 1953.

[5] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 262.

لم يبق في الوقت متسع للسكوت ولا للانتظار، وقد وقف الوطن على الهاوية، فإذا لم تمتد لإنقاذه أيدي جميع أبنائه فالكارثة واقعة لا محالة.

ومازال المستعمرون والمستر بلت وأنصار الفدرالي يحاولون إبطال قرار هيئة الأمم ليتمكنوا من تقسيم الوطن واستعباد أبنائه... وقد أجمعت جميع الآراء في طرابلس وبرقة وفزان على أن أقوى ما يعتمد عليه المستعمرون وأنصارهم في تنفيذ أغراضهم الاستعمارية وسلب حرية الشعب هو سكوتكم على تصرفاتهم في ليبيا، حتى أصبح الشعب مقتنعاً بأن سموكم من أنصار الفدرالي، ومقتنعاً أيضاً بأن يناصرونه إنما يناصرونه إرضاء لرغباتكم وتمشياً مع سياستكم، مع علمهم بضرره على استقلال الوطن ومصلحة الشعب، يؤكد هذا أن جميع إخواننا البرقاويين، ممن تولوا الحكم، أو عضوية البرلمان في برقة، أو ممن يدينون بالولاء للأسرة السنوسية – وفي مقدمتهم مندوبكم بمجلس هيئة الأمم بليبيا – كل هؤلاء لم يحاولوا يوماً من الأيام أن ينادوا بالوحدة الاندماجية، أو يتساهلوا في التمسك بالنظام الفدرالي، لاعتقادهم أنهم ينفذون رغباتكم.

وقد ترتب على موقفكم هذا أن انقسم الشعب على نفسه، ووجدت آراء المستعمرين وأنصارهم منافذ إلى صفوفه، فلم يكن من السهل على دعاة الوحدة جمع كلمتهم، وكان في مقدوركم – بمجرد ما صدر قرر هيئة الأمم المتحدة – أن تتقدموا صفوف الشعب منادين بوحدته الاندماجية واستقلاله تنفيذاً لقرار هيئة الأمم، قبل أن تتاح لبلت وأنصاره المستعمرين فرصة العمل لإبطاله، أو تفسيره بما لا يتفق مع مصلحة الشعب، وحينذاك لا يمكن لأحد أن يطالب بغير ما تطالب به أنت والشعب، كما لا يمكن لإرادات الاحتلال وأنصارهم أن يتلاعبوا بحقنا أمام هذا التكتل الذي لا ينفصم.

يا سمو الأمير : ليس الشعب الليبي جباناً، فقد شهد جميع العالم بشجاعته، وعرف أعداؤه مواقع ضرباته القاتلة في نحورهم، ولكن ينقصه تماسك وحدته، وكان في إمكان سموكم أن تكونوا

أول الداعين إليها، وأن تكونوا له كما كان سلطان مراكش للمراكشيين، ونؤكد لكم أنكم لو فعلتم لما وجدت قضيتنا معارضاً، ولما حصل هذا الانشقاق في صفوف الشعب.

لا شك أن سموكم يعلم قيام ثلاث حكومات في ليبيا هو أقوى ضربة توجه لاستقلالنا ووحدتنا، ولكنك لم تعارض في هذا التقسيم وإنشاء هذه الحكومات الثلاث، بل أيدته بإقرارك نظام أول حكومة منفصلة في برقة، بدون أن يؤخذ فيها رأي الطرابلسيين، وقبلت من هيئة الستين مشورتها وآراءها في هذا الموضوع، في الوقت الذي تسمع فيه صيحات الشعب مستنكراً وجود هذه الهيئة، ومنادياً بعدم الاعتراف بها وبأعمالها... ونؤكد لكم أن تشجيعكم لتأسيسها هو الذي أغراها بالمضي في أعمالها ضد رغبات الشعب، وقد اتخذت من تأييدكم للنظام الفدرالي أقوى سند لتثبيت مركزها[1].

يا صاحب السمو : لا يمكن للشعب أن يرضى بهذا التقسيم، ولا بسلب إرادته، ولا بالتحكم في مصيره، فهو يريد تحقيق وحدته الاندماجية الكاملة، ويريد حكومة منتخبة من برلمان منتخب انتخاباً حراً، على النسبة العددية لجميع أفراد الشعب، يختار البرلمان اسمها، ويختار رئيسها، ونعتقد أنه لا يضركم، متى احتفظ الشعب لكم بالرياسة، أن تكون رئيس جمهورية، أو أمير أو ملكاً، فإن هذه الألقاب من اختصاص الشعب، يلقب رئيسه بما شاء، وهو المسئول عنها.

وترى اللجنة الطرابلسية أن الطرابلسيين ما زالوا إلى الآن يخطبون ود إخوانهم البرقاويين لتحقيق الوحدة الاندماجية، فإذا أبى البرقاويون إلا هذا التقسيم، كان للطرابلسيين كل العذر للاحتفاظ برأيهم، ولن يقطعوا الأمل في تحقيق الوحدة.

وترى اللجنة أنه لا يمكن التحكم في عواطف الشعب بهذه الأساليب القائمة الآن على كبت الحرية وسلب الحقوق، فقد ملّ الرضوخ لها، وتمكنت من كراهيتها، وهو في طريقه إلى الحرية

---

[1] الطاهر الزاوي : جهاد الليبيين ، ص 407-408.

الحمراء، وتطبيق قرار هيئة الأمم تطبيقاً صحيحاً صريحاً، قد ظهرت بوادر هذا فيما قام به من مظاهرات، فإذا عارضتم قيام ثلاث حكومات، وعارضتم إدارات الاحتلال ببطلان الأوضاع القائمة الآن، ونـاديتم بوحـدة الشـعب الاندماجيـة، والانتخـاب علـى النسـبة العدديـة، واختيـار نـوع الحكـم وشخص الحاكم، كان ذلك دليلاً منكم على مناصرة الشعب والانضمام إلى صفوف العرب في وجهة النظر في الدفاع عن القضية الليبية، وسيكافئكم الشعب بخير ما يكافأ به زعيم شعبي.

أن عدم معارضتكم لأعمال مستر بلت والمستعمرين، وأنصارهم لا يؤثر في صميم الشعب على المضي في طريق الوحدة الاندماجية، وعدم الاعتراف بهيئة الستين، وإبطال قراراتها، ويحملكم تبعة كل ما يعترض قضيته أو يسيء إلى استقلاله، كما يحملكم تبعة كل ما يترتب على النظام الفدرالي من معاهدات واتفاقات، ويعتبرها باطلة، لأنها وقعت ممن لا يملكها ولا يملك الموافقة عليها.

هذه كلمة صريحة تتقدم بها اللجنة الطرابلسية إلى سموكم، وتعتقد أن الأكثرية الساحقة من سكان ليبيا تود أن تخاطبكم بهذه الصراحة، ولكن ظروفها لا تسمح بذلك.

وترجو اللجنة أن يجد منكم هذا الصوت الوطني آذاناً صاغية[1].))

1951/3/26م **رئيس اللجنة الطرابلسية**

الفيتوري السويحلي

ثم قدمت تقريراً يشتمل على مجمل السياسة الانجليزية والفرنسية في ليبيا 1943-1952 وزعته اللجنة الطرابلسية على ساسة العرب المشتغلين بالقضايا العربية، وهذا نصه :

"إلى حضرة صاحب....

[1] الطاهر أحمد الزاوي : جهاد الليبيين ص 407-410.

منذ يناير سنة 1943م، وبعد انهزام دول المحور في افريقية في الحرب العالمية الثانية احتلت انجلترا وفرنسا ليبيا وتولتا كل ما كانت ايطاليا تتولاه من سلطة وتشريع، وأسندت شئون طرابلس وبرقة إلى انجلترا، كما أسندت إلى فرنسا شئون فزان وغدامس وما حولهما من المنطقة الجنوبية، وترقب الليبيون من وراء هذا الاحتلال نوعاً آخر من الحكم فيه شيء من الرحمة والإنصاف ينسيهم قوة الاستعمار الايطالي... ولكن الاستعمار الانجليزي الفرنساوي كان شراً دونه شرور الاستعمار كلها.

وانجلت الحرب العالمية عن وعي بشري عام، وخصوصاً في الشعوب المغلوبة، فكان الليبيون في مقدمة من سعوا لانتهاز هذه الفرصة ليستأنفوا حلقة من الجهاد السياسي تستند في مبرراتها وأدلتها على جهادهم المسلح الذي دام عشرين سنة في وجوه الايطاليين.

وتقدمت الجامعة العربية إلى المعترك السياسي الدولي الذي أسفرت عنه الحرب، ونادت بوجوب تحرير الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الليبي، فكان ذلك بمثابة تشجيع لليبيين على المطالبة بحريتهم واستقلالهم، وتولت الدفاع عن قضية ليبيا وبذلت في سبيل إقناع هيئة الأمم بعدالتها وجمع الأدلة على صحتها جهوداً جبارة، تارة بواسطة أمينها العام معالي عزام باشا، وتارة بواسطة وفودها وسفرائها حتى تمكنت من إثارتها أمام هيئة الأمم، وإقناع الدول المشتركة فيها بإدخالها في جدول أعمالها.

واتسع المجال أمام الليبيين للإدلاء بصوتهم أمام هيئة الأمم فألفوا وفوداً وطالبوا باستقلال بلادهم أمام هيئة الأمم، وكانت الجامعة ووفود دولها يؤيدون استقلال ليبيا أمام الهيئة ويدلون بأكثر من حجة على صحة المطالب ووجوب الاعتراف باستقلال ليبيا[1] .

[1] الطاهر الزاوي : جهاد الليبيين ، ص 410 –411.

وفي كل أدوار القضية أمام هيئة الأمم كان الانجليز والفرنساويون يراوغون ويدسون الدسائس في أوساط هيئة الأمم لعدم الاعتراف باستقلال ليبيا ليخلوا لهم الجو لاستبعاد الشعب الليبي.

وكللن جهود العرب والليبيين بالنجاح وقررت هيئة الأمم في جلستها المنعقدة يوم 21 من نوفمبر سنة 1949م استقلال ليبيا، على أن يعلن في مدة لا تتجاوز أول يناير سنة 1952م، وكان نصراً مؤزراً للعرب وخذلاناً للإنجليز والفرنساويين على السواء.

وأسندت إدارة البلاد مؤقتاً إلى الانجليز والفرنساويين إلى أن يعلن استقلال ليبيا.

وكان الانجليز والفرنساويين قساة في إدارتهم، جبابرة في أحكامهم، ليس للوطنيين حق في الوظائف معهم، وأجروا أحكامهم على مقتضى القانون الفاشستي الذي يفرق بين الأجناس، ويميز بين الحاكم والمحكوم، وهم حكام بأمرهم لا قانون يردعهم ولا رحمة تقلل من قسوتهم.

وفي فترة الانتقال تظاهر الانجليز بتعريب الإدارة للتقليل من الموظفين المرتزقة الذين جاء بهم الانجليز لاستنفاد ميزانية البلاد وإرهاق الشعب بالضرائب، ولتلاعب الانجليز ودسائسهم لم تكن عملية تعريب الإدارة ناجحة أكثر من 5 % وألفت لجان لسن الدستور وعمل الترتيبات اللازمة لإعلان الدولة الجديدة، ولكنها مع الأسف كانت تحت إشراف الانجليز متمشية مع رغباتهم.

وقد لعب الانجليز في فترة الانتقال دوراً فظيعاً في خلق النزاع وتضارب الآراء بين الزعماء، وأطلقوا لبعضهم عنان الدعاية لأنفسهم حتى كانوا ليسمعون أقبح الشتائم فيهم ولا يحركون ساكناً، وقد ذهبوا إلى أبعد من هذا فقد كان رئيس الإدارة الانجليزي يحرض الناس على التظاهر مع بعض الزعماء وهم يهتفون بسقوط الانجليز[1] .

[1] الطاهر الزاوي : جهاد الليبيين ، ص 412-413.

فترة الانتقال:

ومرت فترة الانتقال وجاء أول يناير سنة 1952م وهو موعد إعلان استقلال ليبيا وتأسيس دولتها، وقدم إعلان الاستقلال عن موعده وأعلن يوم 24 ديسمبر سنة 1951م وأعتبر هذا اليوم أول يوم لتأسيس الدولة الليبية، ونودي بالسيد إدريس السنوسي ملكاً على ليبيا، وتشكلت وزارة وطنية، وكانت خطوة مباركة في سبيل الاستقلال رغماً على ما وضعه الغاصبون في طريقه من عقبات، وظن الليبيون أن عصر الحرية انبثق فجره، ولكن عيون الانجليز الساهرة وحيلهم الماكرة ل تترك هذا الاستقلال يؤتي ثمرته، فما زالت سلطتهم مفروضة على كل شيء، وعينوا مستشارين في جميع الدوائر فأصبح إلى جانب كل وزير أو موظف كبير مستشار انجليزي، ولم يفتهم أن عينوا مستشاراً بريطانياً ومنحوا المستشارين سلطة مطلقة، وبهذه الطريقة استولوا على جميع شئون الدولة، ولم يتغير من إدارة الحكومة شيء إلا بعض الأسماء، وما زال الموظفين الأجانب يملأون الوظائف الرئيسية وغير الرئيسية.

وقد ربط الانجليز العملة الليبية بالإسترليني من غير أن يكون لها رصيد، ومن غير أن يوقع عليها وزير المالية ولا غيره... وقد كتب عليها عبارة (يتعامل بها قانوناً) ولا يعلم أحد شيئاً عن واردات البلاد ومصروفاتها وميزانيتها غير الانجليز، وعبثاً حاول الليبيون أن يلبسوا هذا الوضع الجديد ثوباً وطنياً يملكون فيه إرادتهم وتنطلق في إدارته حريتهم، فما سلكوا طريقاً إلا وجدوا قوة الانجليز والفرنساويين تتحداهم وتعترض كل تحسين يصبغ الإدارة بصبغة وطنية[1] .

وإذا كانت جهود الحكومة الليبية مقيدة بهؤلاء المستشارين فلا شك أن الانجليز ربحوا كل شيء، وأن مركزهم في ليبيا بعد الاستقلال أصبح أقوى منه فيها قبل الاستقلال، لأن تصرفهم قبل الاستقلال تصرف المستعمر، فهو قابل للنقد والاحتجاج عليه، أما بعد الاستقلال فقد أصبحوا في

---

[1] الطاهر الزاوي : المرجع نفسه ، ص 414.

الظاهر غير مسئولين وأن جميع الأمور مسندة إلى الحكومة الوطنية وهي مسئولة عنها وإن كانت الحقيقة غير ذلك.

من هذا يفهم أن الوضع في ليبيا ما زال غير سليم، وأن الانجليز يسيطرون على كل شيء، وليس هذا باختيار الحكومة الليبية، وإنما هو القوة وسياسة الانجليز الخرقاء التي ما زالوا يتبعونها مع الشعوب العربية، ولو خلي بين الليبيين وشئونهم لما أقروا هؤلاء المستشارين في مراكزهم، ولما رضوا إلا أن تكون الإدارة وطينية سلمية من تدخل الأجنبي.

ثالوث الاستعمار :

لقد أصبحت في البلاد ثلاث دول تتنازع النفوذ وتتسابق إلى الحد من سلطة الشعب وتقييد حريته، وهي انجلترا وفرنسا وأمريكا، وأصبح هذا الثالوث الاستعماري نكبة على استقلال البلاد، وقد اقتضت السياسة الأنجلو أمريكية أن يستبيح الأمريكان من أملاك الطرابلسيين ما حلا لهم، سواء أكان وسط البلد أم خارجه، وسواء أكان في السواحل أم في الدواخل، وهذا مطار الملاحة وهو من الدرجة الأولى من مطارات العالم قد أنشئ في أخصب بقعة في طرابلس، وأكثرها عمراناً وأشدها ازدحاماً بالسكان لم يتقيدوا فيه بقيد، وأزالوا من المنطقة كل ما فيها من بيوت ونخيل وزيتون وأشجار فاكهة وقلبوا عاليها سافلها، وبنوا فيها القصور والدور والملاهي وأوجدوا فيها من أنواع التسلية كل ما اخترع في هذا العصر الحديث، وقد شرعوا في إنشاء مطارات في هون وغيرها من المدن الداخلية، ولم يقفوا في انتزاع الأملاك عند حد، بل ما زالوا يتسعون فيه كلما حلا لهم التوسع، والغريب من الأمريكيين أنهم لا يستخدمون الطرابلسيين في أعمالهم إلا إذا لم يجدوا غيرهم، وقد اقتبسوا هذا من الانجليز.

تذمر الشعب :

غير خاف على الشعب ما يعمله الانجليز والفرنساويين في ليبيا، وأنهم لا يعتمدون في أعمالهم على رضاء وموافقة حكومتها، فهم لا يبالون من اعتراض طريقهم أن يزيلوه أو يقسوا عليه حتى يكون مثلاً لغيره فهو متذمر ومازال يتذمر، لأنه يرى أصابع الانجليز والفرنساويين تحرك كل شيء قوة واقتداراً، ويرى الأمريكان يسخرون منه وينشئون في أراضيه المطارات بدون احترام لحقوقه، وهو لا يقدر على إزالة الظلم ولا يجد من يناصره[1] .

وقد بدأت الجرائد المحلية تشير إلى هذا التذمر وتنادي بفداحة الخطر إذا لم يتدارك، وتشجع الحكومة على موقف الصراحة والصرامة.

ولم يقتصر الغاصبون على التدخل في إدارة البلاد وشئون المسئولين، بل عمدوا إلى الدس بين أفراد الشعب، وخلقوا حركة انفصالية بين أقسام البلاد الثلاثة، أقاموا على أساس النظام الفدرالي الذي أرغموا الدولة على الأخذ به، رغماً على تمسك الشعب بالوحدة، وإقامته الأدلة على أنها هي الوضع الطبيعي للبلاد.

واتخذوا من تفاوت أقسام ليبيا اجتماعياً واقتصادياً أسباباً لتحقيق الانفصالية وتفريق كلمة الشعب، ولهم سياسة خاصة في الحيلولة بين مصر وليبيا لتكون بمثابة قاعدة للتفريق بينها وبين سائر الدول العربية، مع أن مصر أحس الدول العربية بسياسة ليبيا وأعلم بها لجوارها، ولأن الثقافة الليبية كلها مصرية، عدا ما بينهما من المصالح المالية والتجارية، والانجليز والفرنساويون لا يجهلون هذه الحقائق، كما لا يجهلون ميل الليبيين إلى مصر، لذلك تراهم يسعون جاهدين للحيلولة

---

[1] طاهر الزاوي : جهاد الليبيين ، ص 420-421.

بينها وبين مصر، وما زالوا يمانعون في انضمامها إلى الجامعة العربية في الوقت الذي يحاولون فيه إلحاقها بحلف الأطلنطي ومؤسسة اليونسكو[1].

موقف الشعب من الحكومة:

يأخذ الشعب على الحكومة مصانعة الانجليز والفرنساويين وعدم معارضة مطالبهم، ويرى لزاماً عليها أن تقف منهم موقف الصلابة للاحتفاظ بكرامتها كدولة مستقلة ذات سيادة، ويدفعه إلى هذا دوافع وطنية حرصاً منه على أن يرى استقلال بلاده كاملاً وحكومتها تمثل هذا الاستقلال تمثيلاً ينفي عنه كل تدخل أجنبي.

سياسة المعاهدات :

من أهم ما يرمي إليه الانجليز والفرنساويون تحقيق سياسة المعاهدات ليستولوا على مرافق البلاد الحيوية ويجعلوا الشعب تحت رحمتهم والحكومة تحت إدارتهم، ويتخذوا من البلاد مركزاً حربياً يغزون منه البلاد العربية، وينشئوا فيها مخازن لمعداتهم، ومخابئ لطائراتهم، وفي هذا الفضاء المبرم على الشعب بأسره.

وسياسة المعاهدات هي التي أودت بالبلاد العربي إلى الحضيض ومكنت الأجانب من رقاب حكومتها وشعوبها وهي صنو لسياسة المستشارين، فما نقص من إحداها أكملته الأخرى، ولا يخفى على حكومة ليبيا ما قاسته الشعوب الضعيفة من هذه السياسة الغاشمة، فكان من المعقول أن تتخذ منه نبراساً تهتدي به إلى ما يجنبها الوقوع فيما وقع فيه غيرها من الحكومات التي تقدمها وما ينتظر أن ينالها من ويلات الحرب بشأنها.

---

[1] الطاهر الزاوي : جهاد الليبيين ، ص421.

والشعب غير راض عن سياسة المعاهدات، فإذا فتحت الحكومة على نفسها هذا الباب فسيزداد الشعب تذمراً، وسوف لا يعدم في القريب أو البعيد وسيلة لإبطال كل معاهد لم تبررها المصالح الوطنية الحقة.

وقد ظهرت في ليبيا سياسة انجليزية ترمي إلى جعلها سوقاً لإسرائيل، فقد شوهد في الأيام الأخيرة مراكب يهودية ترسو في ميناء طرابلس وبني غازي لأخذ ما هي في حاجة إليه بدون أن تلقى ممانعة، كما شوهد أن يهودياً معيناً في بني غازي يرفع العلم الصهيوني على بيته في بعض المناسبات، والى هذا نلفت نظر الدول العربية قبل أن يتفاقم خطبه".

اللجنة الطرابلسية[1]

وهكذا رفضت اللجنة الطرابلسية كافة المعاهدات بما فيها المعاهدة الليبية البريطانية والتي انتهت بجلاء القواعد البريطانية في 28 مارس 1970م، ثم انتهى عمل اللجنة الطرابلسية كغيرها من القوى السياسية التي لعبت دوراً مهماً في حصول ليبيا على استقلالها عن الإدارتين البريطانية والفرنسية وكان لها موقفها من الانتخابات ورفضت بشدة المعاهدة البريطانية الليبية.

[1] الطاهر الزاوي : نفسه، ص 422-428.

قائمة المصادر

قائمة المصادر والمراجع

أولاً:الوثائق غير المنشورة:

أ- **وثائق المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس ، ملف اللجان والأحزاب:**

- طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب رقم (136 وثيقة رقم (59) أجوبة الشيخ الطاهر الزاوي.

شعبة الوثائق والمحفوظات، ملف اللجان والأحزاب، وثيقة رقم (53) بعنوان اللجة الطرابلسية.

- طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجنة الطرابلسية، رقم (60) وثيقة رقم (2).
- طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ملف اللجان والأحزاب رقم (36) و.ر، (38) بيان اللجنة الطرابلسية إلى الشعب الليبي توضح له السياسة الخاطئة التي درج عليها (بشير السعداوي) في انحيازه إلى السياسات الانجليزية وتهجمه على الدول العربية وجامعتها وأمينها العام.
- ملف الأحزاب والجان رقم (36) لوثيقة رقم (40).
- وثائق المؤتمر الوطني البرقاوي، خطبة السيد أبو القاسم أحمد الشريف السنوسي (نائب رئيس المؤتمر الوطني) أمام مندوب هيئة الأمم المتحدة بليبيا بتاريخ 27/ يناير سنة 1950م.
- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، ملف سالم أبو خشيم رقم (12) و.ر (55) بتاريخ 2 مايو سنة 1950م.

- مذكرة مرسلة من الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية إلى أمانة جامعة الدول العربية بتاريخ 31 مارس سنة 1950م.

ب- دار الوثائق القومية بالقاهرة،

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، بيان اجتماعات انشاص في 29 مايو 1946م ملف رقم 4/50/37، محفظة رقم 1497.
- وثائق عابدين، محفظة رقم (124)، ليبيا تقارير، تقرير عن رحلة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الأقطار العربية.
- محافظ الأبحاث رقم (24) تقرير عن مؤتمر الصلح بباريس عن المستعمرات الايطالية السابقة.
- دار الوثائق القومية بالقاهرة، وثائق الخارجية المصرية، ملف 111/37/طرابلس محفظة رقم (1609) مذكرة مرسلة من جامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ 21 يونيو سنة 1949م.
- دار الوثائق القومية بالقلعة، محافظ عابدين رقم (124) تقارير احتجاج اللجنة الطرابلسية على أعمال بريطانيا في برقة إلى رئيس وزراء حكومة مصر بتاريخ يونيو سنة 1949م.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

- **وثائق اللجنة الطرابلسية :**

- مذكرة اللجنة الطرابلسية حول القضية الليبية إلى مجلس الجامعة بتاريخ أكتوبر 1948م.
- مذكرة اللجنة الطرابلسية إلى أمين جامعة الدول العربية بتاريخ ديسمبر 1948م.

- طـرابلس، المركـز الـوطني، ملـف اللجنــة الطرابلســية رقـم (60) مـذكرة اللجنــة الطرابلسية إلى مجلس الأمم المتحدة بليبيا، و.ر(1).
- اللجنة الطرابلسية، بيان في أغسطس سنة 1950م.
- اللجنة الطرابلسية، تعليق اللجنة الطرابلسية على مذكرة الوفد الليبي في القضية التي قدمها إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية.
- مـذكرة مرفوعـة مـن اللجنـة الطرابلسـية بالقـاهرة إلـى مجلـس جامعـة الـدول العربيـة المنعقدة في القاهرة في أواخر أكتوبر سنة 1948م.
- اللجنـة الطرابلسية، تعليق علـى مذكرة مفتي طرابلس فـي القضـية الليبيـة التـي قدمها إلى اللجنة الطرابلسية للجامعة العربية.
- اللجنـة الطرابلسـية، احتجـاج اللجنـة الطرابلسـية علـى أعمـال الانجليـز فـي طـرابلس وبرقة ترفعه إلى جامعة الدول العربية وجامعاتها يونيو سنة 1949م.
- نداء من اللجنة الطرابلسية إلى الشعب الليبي بمناسبة اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا بتاريخ نوفمبر سنة 1949م.
- مذكرة مرفوعة إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة بشأن ما يدور بأروقة المجلس من أحاديث الانتخابات ومن بيان الشعب من الهيئة التحضيرية يوليو 1950م.
- **وثائق جامعة الدول العربية:**
- شعبة الوثائق العربية ملف شكري فيصل رقم الملف (4) رسالة العيساوي إلى شنيب رقم (50) في 3 أغسطس1939م.

- جامعة الدول العربية، شعبة الوثائق العربية، ملف إدريس السنوسي، نص بطاقة الدعوى لحضور الاجتماع موجهة إلى محمد رجب المنفي رقم (32) في أغسطس1940م.
- الإدارة السياسية، المسألة الليبية، تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس الدول العربية، الدورة الثانية عشر، مارس سنة 1950م، عن قضية استقلال ليبيا، القاهرة، سنة 1950م.
- محاضر جلسات، مضبطة الجلسة الأولى – دور الانعقاد العادي السابع في 11 أكتوبر 1947م.
- **وثائق هيئة الأمم المتحدة**
- تقارير رسمية من الجلسة الرابعة التابعة للجمعية العامة، قرارات في ديسمبر، 10 ديسمبر 1949م، منح ليبيا الاستقلال.
- وثائق هيئة الأمم المتحدة، التقرير السنوي لمندوبي هيئة الأمم المتحدة في ليبيا المستر (ادريان بلت) إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 4 سبتمبر سنة 1950م.
- مذكرة مندوب الأمم المتحدة إلى مجلس الأمم المتحدة بشأن أعمال اللجنة الحادي والعشرين.

ثالثاً: المراجع:

1) أحمد، محمود، تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الثورة، دار الحياة، بيروت، (د.ت).
2) بالحاج، محمد الكوني، التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835–1911م، وأثره على مجتمع الولاية، مركز جهاد الليبيين، سنة 2000م.

3) البرغثي، يوسف سالم، المعتقلات والأضرار الناجمة عن الغزو الايطالي لليبيا ضمن كتاب عمر المختار نشأته وجهاده 1862-1931م.

4) برج، محمد عبد الرحمن، العلاقات المصرية عبر التاريخ، القاهرة، المركز العربي الدولي للنشر، القاهرة، 1992م.

5) بعيو، مصطفى عبد الله، المختار من مراجع تاريخ ليبيا، بيروت، دار الطليعة، 1978م.

- دراسات في التاريخ الليبي، مطابع عابدين، القاهرة، 1953م.

6) بن حليم، مصطفى أحمد، ليبيا انبعاث أمة، سقوط دولة ألمانيا، منشورات الجمل، 2003م.

7) البراوي، راشد، ليبيا والمؤامرة البريطانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1953م.

8) أبو عجيلة، محمد الهادي، دور الحركة الوطنية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا عقب لحرب العالمية الثانية، مصراته، 1988م.

- كفاح الشعب الليبي من اجل الاستقلال والوحدة (1939-1963م)، دار الشعب، القاهرة، 2012م.

9) التليسي، خليفة محمد، معجم الجهاد في ليبيا، دار الثقافة، بيروت . 1972م.

10) جوهر، حسن محمد، وآخرون، ليبيا، القاهرة، دار المعارف، 1960م.

11) الحرير، إدريس صالح، مواقف خالدة لعمر المختار في كتاب عمر المختار نشأته وجهاده 1862-1931م، منشورات مركز جهاد الليبيين، 1983م.

12) الحريري، فاروق، حملات الحرب العالمية الثانية مع الدروس المستنبطة مع كل حملة، ج1، بغداد، مديرية المطابع العسكرية، 1983م.

13) حمدان، جمال، الجمهورية الليبية، دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، القاهرة، 1972م.

14) حكيم، سامي، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، 1965م، طرابلس دار نهضة الشرق، ق، 1997م.

15) الحسناوي، ظاهر محمد صكر، الولايات المتحدة الأمريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال (1952–1960م) دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية، مكتبة صخر للطباعة، بغداد، 2007م.

16) الحص، عبد الرحمن محمود، المملكة الليبية في عهد بطل استقلالها الملك إدريس السنوسي الأول المعظم، دار نشر الآداب، بيروت، 1965م.

17) حمادي، خيري، قضايانا في الأمم المتحدة، بيروت، 1962م.

18) خفاجي، محمد عبد المنعم، قصة الأدب في ليبيا العربية من الفتح الإسلامي إلى اليوم، دار الكتاب الليبي، ليبيا، (د.ت)

19) رفاعة، محمد علي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، القاهرة، 1972م.

20) الزاوي، الطاهر، تاريخ الفتح العربي لليبيا، القاهرة، دار المعارف مصر (بدون – ت).

- جهاد الليبيين في ديار المهجر، طرابلس، مكتبة الفرجاني، 1979م.

21) الزاوي، أحمد، عمر المختار، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1970م.

22) الزاندي، محمد رجب، شكيب ارسلان والقضية الليبية، البيضاء، مكتبة الوحدة العربية، 1964م.

23) زيدان، محمد مصطفى، أيديولوجية الثورة الليبية، مكتبة الأندلس، بنغازي، (د.ت)

24) سامح، عزيز، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ت عبد السلام أدم، دار الفرجاني، القاهرة، 1991م.

25) زيادة، محمود محمد، حاضر العالم الإسلامي، دار التأليف، القاهرة، 1988م.

26) زيادة ، نقولا ، ليبيا في العصور الحديثة ، ليبيا ، 1949م.

27) السبكي، آمال، استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.

28) الساعدي، المبروك، النظم الحربية (الأدوار لدى عمر المختار) منشورات ضمن كتاب عمر المختار نشأته وجهاده 1862-1931م.

29) الأشهب، محمد الطيب، عمر المختار، القاهرة، 1951م.

30) الشلماني، محمد عبد السلام، شيء عن بعض رجال عمر المختار، مطبعة الثورة، د.ت.

31) الشيباني، عمر محمد، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، (د.ت).

32) شكري، محمد فؤاد، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، القاهرة، مطبعة الإتحاد، 1977م، طرابلس دار آل عيد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012م.

33) الشنيطي، محمود، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.

34) الشيخ، رأفت، تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة، القاهرة، 1975م.

35) الصويعي، عبد العزيز سعيد، المطابع والمطبوعات الليبية قبل الاحتلال الايطالي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1989م.

36) عارف، جميل، المذكرات السرية لأول أمين جامعة دول عربية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1977م.

37) العقاد، صلاح، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، 1970م.

38) عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988م.

39) عبد الكريم، رافق، العرب والعثمانيين 1516-1916م، تعريب خليفة التليسي، دار الثقافة، بيروت، 1974م.

40) عبد العزيز، محمد رفعت، العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة، 1986م.

41) عبد الحميد، محمد كامل، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، 1957م.

42) عبد النبي، مجدي رشاد، العلاقات المصرية الليبية،القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2006م.

43) عاشور، سعيد عبد الفتاح، تاريخ الحركة الصليبية، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1973م.

44) العالم، عز الدين عبد السلام، تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي، 19291948م، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 2000م.

45) عريم، خالد عبد العزيز، القانون الإداري الليبي، دار صادر، بيروت، 1969م.

46) عمر، عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، 1516-1922م، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.

47) عودة، عبد الملك، الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا، القاهرة، 1967م.

48) غزال، برهان، جميل الشقيري، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، سوريا، 1955م.

49) طريح، عبد العزيز، جغرافيا ليبيا، ط3، القاهرة، مركز الإسكندرية للكتاب، 1955م.

50) فرج، محمد، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف، تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.

51) فودة، عز الدين، المجتمع العربي، مقومات وحدته وقضاياه السياسية، ط2، 1966م.

52) القاضي، محمود، محاضرات في النظام القضائي والحركة التشريعية في ليبيا، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961م.

53) المجبري، عامر، من كفاح ليبيا، القاهرة، منشأة المعارف، د.ت.

54) المغيري، محمد بشير، وثائق جمعية عمر المختار، القاهرة، دار الهلال، 1993م.

55) معروف، معروف خليفة، معارك الجهاد في برقة والجبل الأخضر، دار السفير، الإسكندرية، د.ت.

56) مؤنس، حسين، مصر ورسالتها، دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989م.

57) ميخائيل، هنري، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية، القاهرة، 1970م.

58) وداعة، حبيب، الذكرى الخمسين لاستشهاد عمر المختار، مركز الجهاد الليبي، 1981م.

59) هويدي، مصطفى علي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، مراجعة صلاح الدين السوري، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1988م.

60) اليوزيكي، توفيق سلطان وآخرون، دراسات في الوطن العربي والحركات الثورية والسياسية، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة، 1976م.

رابعاً: المراجع المترجمة :-

1) انجلو اديل بوكان، الايطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1995م.

2) أن بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1991م.

3) جان بيكون، المسألة الليبية في إطار الحل السلمي، باريس، 1966م.

4) جون رايت، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، تعريب عبد الحفيظ الميار، أحمد البارودي، دار الفرجاني، طرابلس، 1993م.

5) جون هانتشي، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العظيم منيس، مراجعة سعد أنيس، القاهرة، 1969م.

6) خدوري، مجيد، ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، بيروت، دار الثقافة، 1966م.

7) كولانولين، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر المجيش، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1988م.

8) ليونارد أبلتون، سياسة التعليم الايطالي إزاء العرب الليبيين، ترجمة عبد القادر المحيشي، بنغازي، 1999م.

خامساً: رسائل الماجستير والدكتوراه:-

1) إبراهيم أحمد أبو القاسم، المسألة الليبية والسياسة المصرية (1911-1951) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1997م.

2) اروبعي محمد علي قناوي، الكفاح الوطني للمهاجرين الليبيين ضد الغزو الايطالي (1911-1945م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والتربية، قسم التاريخ، جامعة قاريونس، 1993م.

3) بشير السعداوي، ودوره في الحركة الوطنية الليبية (1952-1984م)، رسالة دكتوراه غير منشورة قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2011م.

4) حسين العطار، عبد الرحمن عزام ودوره في الحياة السياسية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2006م.

5) عبد الرحمن شبيطة، نظام الحكم الاتحادي في ليبيا (1951-1963م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1970م.

6) عائشة الجروشي علي، التنظيمات والجمعيات الليبية في مصر ودورها في خدمة القضية الليبية (1939-1952م) رسالة ماجستير غي منشورة، آداب عين شمس، 2012م.

7) عصام الغريب الطنطاوي، عبد الرحمن عزام ودوره الوطني والقومي والإسلامي، ورسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2004م.

8) عمر الهمالي، العلاقات الليبية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973م.

9) مالك محمود أبو شهيوة، النظام السياسي في ليبيا من الفترة ما بين (1951–1969م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973م.

10) محمود الدالي، ليبيا من جامعة الدول العربية، (1951–2014م) رسالة دكتوراه غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2008م.

11) محمد رفعت عبد العزيز، العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن العشرين 1911–1951م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية، القاهرة، قسم التاريخ، 1986م.

12) مصباح باقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أثناء فترة حكم الإدارة البريطانية (1943–1951م) رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الزقازيق، مصر، سنة 2004م.

13) هند عادل النعيمي، إدريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا (1950–1952) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، 2009م.

سادساً: الدوريات :

أ- المجلات العلمية :

- البربار، عقيل محمد، حركة عمر المختار في الجبل الأخضر 1923–1931م، بحث ضمن بحوث دراسات في التاريخ الليبي، منشورات جامعة الفاتح، 1984م.

- الأسس الاقتصادية والاجتماعية لحركة جهاد عمر المختار 1923-1931م، ضمن كتاب عمر المختار نشأته وجهاده من 1862-1931م.
- التكريتي، الدبلوماسية البريطانية والعدوان الايطالي على ليبيا، 1911-1921م، مقال بمجلة كلية الآداب، الجامعة الليبية، العدد الرابع، 1977م.
- الحرير، عبد المولى، التمهيد للغزو الايطالي وموقف الليبيين منه، مقال في مجلة بحوث دراسات التاريخ الليبي، 1943- 1971م.
- حامد، مصطفى، أثر سياسة الفاشيست على الجهاد في ليبيا، مجلة الشهيد، السنة الثالثة، 1993م.
- حراز، السيد رجب، الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال والإمارة والوحدة 1946-1948م، مجلة البحوث والدراسات العربية، يونيه 1975م.
- الحسناوي، حبيب، الأساليب الحربية في حركة جهاد الليبيين مقال ضمن كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي، مركز جهاد الليبيين، العدد 4، 1998م.
- الساعدي، المبروك، النظم الحربية (الأدوار لدى عمر المختار) ضمن منشورات كتاب عمر المختار نشأته وجهاده (1862-1931م)
- السوري، صلاح الدين، ليبيا والغزو الثقافي الايطالي، مقال في مجلة بحوث ودراسات التاريخ الليبي، (1911-1943م)، طرابلس، سنة 1971م.
- الطرابلسي، محمود ذكي، نداء إلى مهجري طرابلس الغرب، مجلة الرابطة العربية، القاهرة، السنة الثانية، سنة 1937م.
- المجذوب، طه، العهد الاستراتيجي بين مصر وليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 30 أكتوبر سنة 1972م.

ب- الصحف :

- برقة الجديدة : الذكرى التاريخية لزيارة الأمير المعظم لطرابلس الشقيقة مع بيان أميري إلى الشعب الطرابلسي الكريم العدد 112191 بنغازي 7 يوليو 1949م.
- **روز اليوسف**، الدالي، وحيد، اسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، مجلة روز اليوسف، يناير سنة 1982م.
- طرابلس الغرب : عدد (1848) بتاريخ 8 يوليو 1948م.
    - مظاهرات مايو في طرابلس والخمس وزوارة، العدد (1972) طرابلس 12 مايو 1949م.
- المقطم : الاتفاق الايطالي المصري، القاهرة، جريد المقطم عدد يناير، سنة 1924م.
- المصري : المؤتمر الوطني في بنغازي يعلن استقلال البلاد، جريدة المصري، العدد (4167)، الخميس 5 شعبان 1368 هـ /2يونيو 1949م.
- وادي النيل : مجلة وادي النيل، العدد 4395، الإسكندرية، الخميس 10 يناير سنة 1924م.
- الوطن، طرابلس تتمسك بالتاج السنوسي والوحدة، عدد (179) بنغازي في يونيو 1949م.
- **الأهرام**، عزام، عبد الرحمن، الليبيون الموقوفون بالحمام، جريدة الأهرام، القاهرة، 23 يناير، 1924م.
- العدد 22069، القاهرة، أكتوبر، سنة 1946م.
- العدد 22502، 2 فبراير، 1948م.
- العدد 22081، في 2 يناير، سنة 1950م.
- العدد 1750 ج، السنة 71 بتاريخ 7 سبتمبر سنة 1945م، نقلاً عن الوكالة الفرنسية.

- العدد 21997، السنة 72، بتاريخ 5 يوليو 1946م.
- العدد 22936، السنة 75، بتاريخ 11 نوفمبر سنة 1949م.
- العدد 23004، الخميس 14 ذو الحجة 1468 هـ /نوفمبر 1949م.
- العدد 23120، بتاريخ 11 فبراير سنة 1950م، زيارة (ادريان بلت) مندوب الأمم المتحدة في ليبيا للقاهرة.

سابعاً: شبكة المعلومات العنكبوتية :

1- http://www.libya-almostkball.net 31/12/2016.

http://www.libyaforum.org

الملاحق

فهرس الملاحق

اسم الملحق	رقم الصفحة
الملحق الأول– قرار اللجنة الطرابلسية	251
الملحق الثاني – مذكرة اللجنة الطرابلسية لجامعة الدول العربية	252
الملحق الثالث– بيان حقيقة من اللجنة الطرابلسية	253
الملحق الرابع– مذكرات اللجنة الطرابلسية إلى هيئة الأمم المتحدة	260
الملحق الخامس– مذكرات اللجنة الطرابلسية إلى مجلس جامعة الدول العربية	263

الملحق رقم1 : قرار اللجنة الطرابلسية

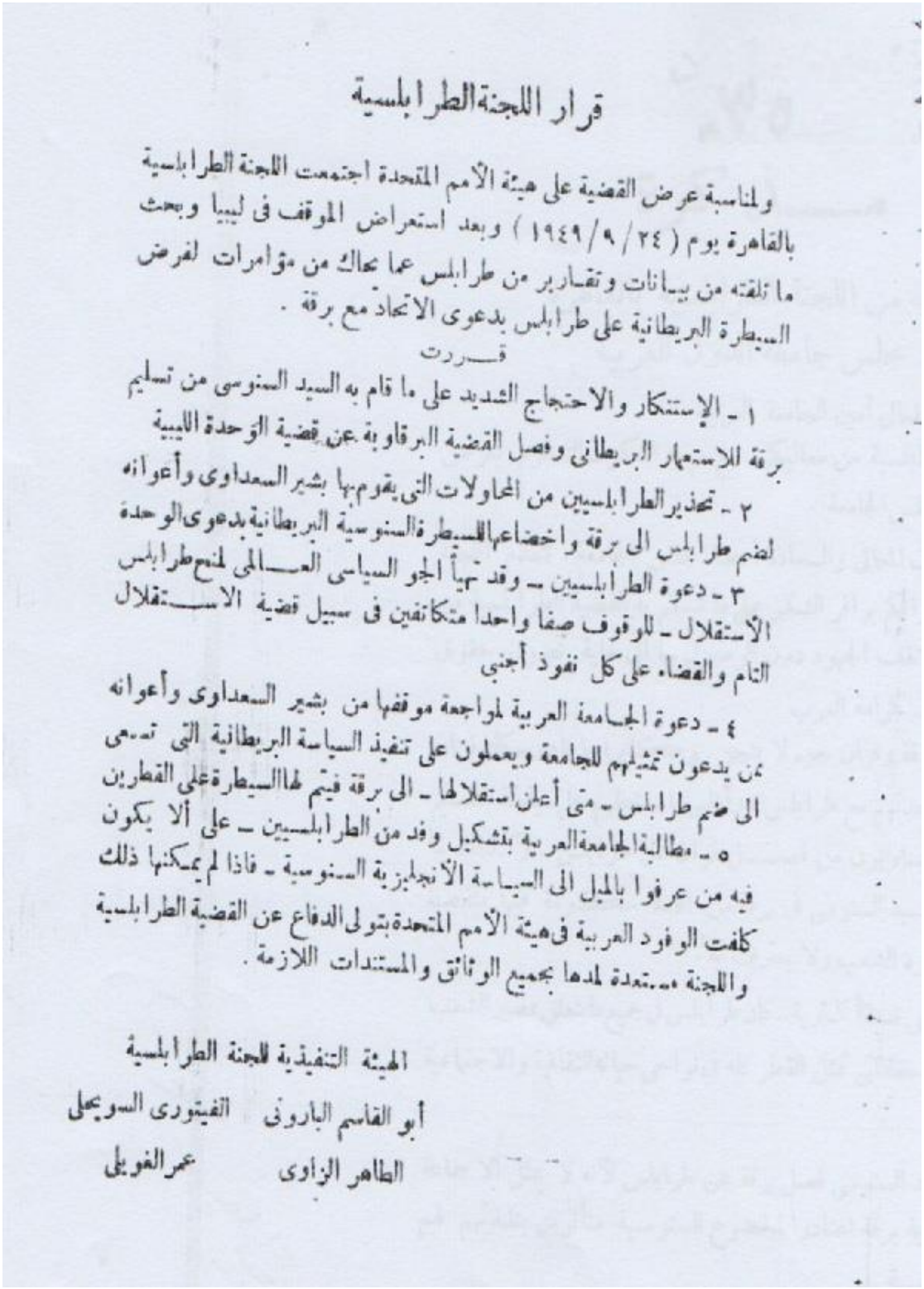

قرار اللجنة الطرابلسية

ولمناسبة عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة اجتمعت اللجنة الطرابلسية بالقاهرة يوم (٢٤ / ٩ / ١٩٤٩) وبعد استعراض الموقف فى ليبيا وبحث ما تلقته من بيانات وتقارير من طرابلس عما يحاك من مؤامرات لفرض السيطرة البريطانية على طرابلس بدعوى الاتحاد مع برقة .

قـــررت

١ ـ الإستنكار والاحتجاج الشديد على ما قام به السيد السنوسى من تسليم برقة للاستعمار البريطانى وفصل القضية البرقاوية عن قضية الوحدة الليبية

٢ ـ تحذير الطرابلسيين من المحاولات التى يقوم بها بشير السعداوى وأعوانه لضم طرابلس الى برقة واخضاعها للسيطرة السنوسية البريطانية بدعوى الوحدة

٣ ـ دعوة الطرابلسيين ـ وقد تهيأ الجو السياسى العـــالمى لمنح طرابلس الأستقلال ـ للوقوف صفا واحدا متكاتفين فى سبيل قضية الاســـتقلال التام والقضاء على كل نفوذ أجنبى

٤ ـ دعوة الجامعة العربية لمواجهة موقفها من بشير السعداوى وأعوانه ممن يدعون تمثيلهم للجامعة ويعملون على تنفيذ السياسة البريطانية التى تسعى الى ضم طرابلس ـ متى أعلن استقلالها ـ الى برقة فيتم لها السيطرة على القطرين

٥ ـ مطالبة الجامعة العربية بتشكيل وفد من الطرابلسيين ـ على ألا يكون فيه من عرفوا بالميل الى السياسة الأنجليزية السنوسية ـ فاذا لم يمكنها ذلك كلفت الوفود العربية فى هيئة الأمم المتحدة بتولى الدفاع عن القضية الطرابلسية واللجنة مستعدة لمدها بجميع الوثائق والمستندات اللازمة .

الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية

أبو القاسم البارونى الفيتورى السويحلى

الطاهر الزاوى عمر الغويلى

المصدر : الطاهر الزاوي ، جهاد الليبيين.

الملحق رقم 2

اللجنة الطرابلسية
١٢٠ شارع الأزهر

مذكرة

تهدى اللجنة الطرابلسية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أزكى تحياتها وترجو جميل وساطتها فى عرض التطورات الأخيرة للقضية الليبية على مجلس الجامعة فى دورته الحالية وتقرير ما يكفل القضاء على المناورات الاستعمارية التي تهدف إلى إبطال قرار هيئة الأمم المتحدة بإعلان وحدة ليبيا واستقلالها . وإلى تمكين الاستعمار الإنجليزى من طرابلس وبرقة والفرنسى من فزان . وقد تواترت الأدلة التي لا يتطرق إليها الشك على أن القائم بهذه الحركة هو الأستاذ بشير السعداوى بمعاونة فؤاد شكرى المصرى مستعينين على تنفيذ أغراضهم بسلطة الإدارة الإنجليزية . وقد تمكنت الإدارة — من طريق التهديد والوعيد — من جعل بعض الموظفين يناصرون هذه الدعاية الهدامة . ومن اضطهاد الهيئات الوطنية التي تخالف هذه الفكرة وتدعو إلى حرية الشعب ورفض أساليب الاستعمار .

وقد اتخذ الأستاذ السعداوى بطانة سوء تتحرش بالوطنيين وترميهم بتناقض يعلم الله والتاريخ أنهم منها براء . وقد وجدت هذه البطانة من الإدارة الإنجليزية حماية لا يمكن لأحد أن يتصدى لها إلا أخذته أخذاً لا هوادة فيه . وقد بلغ من تهور الأستاذ فؤاد شكرى المصرى أن يشتم الجامعة العربية والهيئات الطرابلسية على المنابر فى اجتماعات يعقدها له الأستاذ السعداوى ليدافع عن دعايته الإنجليزية . ويشيد بجهوده التي يبذلها لفصل طرابلس وبرقة عن حظيرة العرب . وتمكين الإنجليز من رقاب هذا الشعب الحميد . وقد أصبحت الحالة فى طرابلس الغرب من الخطورة بحيث يخشى منها القضاء على ما بذلته الجامعة العربية ودولها من جهود لإنجاح قضية ليبيا — ولم يبق أمام الشعب إلا أن يستجير بالجامعة ودولها للتخلص من هؤلاء الدعاة .

لذلك فإن اللجنة الطرابلسية تشكو — باسم الشعب الطرابلسى — هذه الحال إلى الجامعة العربية ودولها . وترجوها دفع هذا الخطر بلفت نظر هيئة الأمم لما يجرى فى طرابلس لإبطال قرارها بشأن ليبيا ، واستدعاء الأستاذين السعداوى وفؤاد شكرى المصرى للتحقيق معهما . وإرسال مندوبين لملاحظة الحالة حتى يمكن للشعب أن يعبر عن شعوره بما يحقق حريته واستقلاله . وتمكنه بسرويته وجامعتها .

وتنتهز اللجنة الطرابلسية هذه الفرصة لتبعث إليكم بخالص تقديرها واحترامها راجية أن تنال مذكرتها عنايتكم الشاملة .

الهيئة التنفيذية
للجنة الطرابلسية

القاهرة فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٠

الملحق رقم 3

بيان حقيقة

أيها الإخوان الطرابلسيون :

ترغب اللجنة الطرابلسية أن تتحدث إليكم فى قضية الوطن، ومالابستها من ظروف ، وماأدخل عليها من إشاعات للسير بها فى غير مصلحة الوطن.

وترغب كذلك أن تبسط لكم حقيقة مايجري فى طرابلس فقد تخفى على الكثير منكم ، أو تصلكم مشوهة بشيء من التزوير والتضليل فيخيل إليكم أنها الحقيقة وماهي من الحقيقة فى شيء.

والحقيقة يا حضرات الإخوان أن الأفكار فى طرابلس متضاربة ، والآراء مختلفة . وذلك بسبب اختلاف الأحزاب فى مشاربهم ، وذهاب بعضهم في التنابز ورمى الناس بالباطل مذهباً يأباه الإنصاف ويأباه التفكير السليم.

وما كان اختلاف الأحزاب بالجديد على الشعوب ، ولكنه منذ أن هبط الأستاذ السعداوى طرابلس ظهر فيها نوع من التهجم على أعراض الناس ، والتقول عليهم بغير الحقيقة ورميهم بالخيانة . ولم يكن السعداوى يجهل ما عليه خصومه من النزاهة ، ولكنه يزعم أنه يقضى عليهم بهذا السلاح المفلول ، السلاح الذى لا يلتجىء إليه إلا ضعيف الحجة العاجز عن الدفاع عن نفسه . وقد تعوز الأستاذ السعداوي الحجة على إخلاصه ، فيعمد إلى إغراء المتعطلين وذوى الحاجة بخصومه ليقفوا لهم في الطريق ويرموهم بما لقنهم من ألفاظ لاشك أنه مقتنع بعدم صحتها .

ومنذ أن ظهرت الأحزاب فى طرابلس ، وهى تدعو إلى الوحدة والاستقلال ، ولكن وحدة الأستاذ السعداوى وحدة لا يفهمها إلا هو ، فهو يقر مبدأ إنشاء ثلاث حكومات في كل من : طرابلس ، وبرقة ، وفزان ، وهذا هو التقسيم بعينه ، ويقر تعيين سبعة أعضاء من كل قسم من هذه الأقسام ،

وهذا إقرار بالتقسيم ، ولكنه إذا أعوزته الحجة قال فعلنا هذا للوصول إلى الوحدة . وما سمعنا أن التقسيم هو الوحدة ، أو أنه يوصل إلى الوحدة إلا فى منطق الأستاذ السعداوي !!

ياحضرات الإخوان :

إن مما لاشك فيه أن فكرة إنشاء ثلاث حكومات فى طرابلس وبرقة وفزان فكرة إنجليزية فرنساوية ، يموهون بها على الناس ، ويستغلون دعاية الأستاذ السعداوي وغيره ممن يرى هذا الرأى ليثبتوا أقدامهم في المناطق التى يحتلونها من طريق اعتراف أهل الوطن بوجودهم وجوداً شرعياً يكسبهم حق البقاء وحق التملك . ولم نر الأستاذ السعداوى عارض فى إنشاء فكرة الحكومات الثلاثة ، أو فى انتخاب سبعة أعضاء من كل قسم بل كان بمشورته وموافقته .

وعدم معارضته فى إنشاء الحكومات الثلاثة ، وفى تعيين الأعضاء السبعة مما يثبت أقدام الإنجليز والفرنساويين فى طرابلس وبرقة وفزان ويؤكد فكرة التقسيم ، وليته يسكت

عمن يعارض هذه الفكرة ، بل يحاربه ، ويسلط عليه من يهينه ويشتمه ، ولقد وجد من آلاف الجنيهات التى استحوذ عليها من الدول العربية لأجل القضية ما أعانه على استعمال هذا السلاح الخبيث .

ولقد بلغ من تهجم السعداوى على أعراض الناس أن شتم الجامعة العربية فى مؤتمر تاجوراء ، وعرض بكرامة أمين الجامعة ، وافترى عليه بأنه داعية إيطالية . ومثل هذا الهراء من القول لا يحتاج إلى الرد .

وليعلم مواطنونا أن أمين الجامعة هو الذي أدخل السعداوى في هيئة تحرير ليبيا ، وهو الذي صرف له ما خصصته الجامعة للقضية الليبية ، حينما كان يعتقد فيه الإخلاص . ومن طريق صلته بأمين الجامعة وثقته به أمكنه أن يتصل بالنقراشى باشا وبوزارة الخارجية . ولما علمت وزارة الخارجية بأن أمانة الجامعة صرفت له من مخصصات القضية الليبية ساعدته هى أيضاً بنصيب من المال . كل هذا وصل إليه السعداوى من طريق أمين الجامعة العربية . ولو كان فى الدنيا إنصاف لما تجاهل الأستاذ السعداوي كل هذا ، وأشاع على أمين الجامعة تلك الإشاعات التى كانت — بسبب براءة أمين الجامعة منها — أكبر معول فى هدم الأستاذ السعداوى وعلى نفسها جنت براقش .

وقد بهرت الستون ألف جنيه عقل الأستاذ السعداوي ، فظن أن غيره لا يملك من الدنيا حتى ما يطبع به منشوراً أو مذكرة ، وقد عجب السعداوي كيف يمكن للجنة الطرابلسية أن تطبع منشوراً أو مذكرة وأعضاؤها في نظره لا يملكون شيئاً ، فأوعز إلى أنصاره أن يشيعوا أنها اتصلت بحكومات أجنبية ، أو بأحزاب بينه وبينها معارضة ويدعى أنها أخذت منها أموالا حتى أمكنها أن تقوم بطبع هذه المذكرات . وهو معذور فى هذا ، لأن مخالفته لمبادىء اللجنة جعلته لا يتصل بأنصارها وذوى الشأن فيها . فهو لا يعرف أن أنصارها المهاجرون

الذين يملأون ما بين الإسكندرية والسلوم . وهى تعتمد دائماً على تأييدهم المادى والأدبى ، وهؤلاء لا يعجزون عن دفع ما يقوم بطبع مذكراتها ومنشوراتها ، ولكراهته للجامعة العربية لا يحب أن يعرف أن اللجنة لها صلة بأمانتها ، وأنها تستمد منها العون والرأى والتأييد .

أيها الإخوان الطرابلسيون :

تعلمون أن اللجنة أقدم الهيئات السياسية الطرابلسية ، وقد عرفت بمبادئها الوطنية التى قرأتموها فى منشوراتها وبياناتها . وتعلمون أيضاً أنها ليست لها صلة بالهيئات والأحزاب السياسية لا فى داخل طرابلس ولا فى خارجها . ولكن الأستاذ السعداوى لم يعجبه ما تركته منشوراتها من الأثر الحسن فى توجيه الشعب الوجهة الصحيحة والقضاء على دعاياته ، فعمد إلى تشويه سمعتها بالباطل ، وحاول أن يطعن فى براءتها ووطنيتها ، ولكنه وهى قرنه ولم ينل من كرامتها شيئاً ، وما زادها إلا حباً لدى مواطنيها وثقة بها ، وما يوجد

من التوافق بين مبادئها ومبادىء بعض الأحزاب إنما هو من قبيل الصدف ، وليس ناشئاً عن اتفاق أو اتحاد ، ولما لم يجد السعداوي مايطعن به عليها لجأ إلى هذه الضلالات التى عرف عنه الالتجاء إليها كلما أعوزته الحجة .

أيها المواطنون :

لقد حصر الأستاذ السعداوى همه فى القضاء على خصومه لا يبالى أن يستعين على كبت حريتهم بسلطة الإدارة الإنجليزية أو بتسليط بعض المأجورين بالتعرض لهم ، أو بالطعن عليهم بالباطل وقول الزور ، ولقد كانت أعماله هذه من أقوى الأسباب فى تفريق الكلمة ، كما حصر أعماله فى تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام ، وإنشاء ثلاث حكومات فيها طمعاً فى رياسة حكومة طرابلس ، وسلب حرية الشعب فى الانتخابات ، وتسوية فزان بطرابلس فى عدد الأعضاء فى الهيئات التشريعية ولم يتعرض لما سوى هذا .

وقد سمع الأستاذ السعداوى بأن جماعة من أعضاء اللجنة

من أعضاء اللجنة سيسافرون إلى طرابلس ، فجمع من اعتاد جمعهم لمعاكسة خصومه ، واستعد لمقابلها بهذا الحشد من أولئك الذين استغل ضعفهم ، وأحوجهم الفقر إلى الانخداع به ليتظاهروا أمامهم فى الشوارع هاتفين صاخبين ، وهو من ورائهم يتسمع إلى تلك الحناجر ، وكيف كان أثر تلك الهتافات على خصومه ! !

بخ بخ يا أستاذ السعداوى ، هذا رئيس اللجنة فى مصراتة فدونك إن شئت . ومن حسن حظك أن فارقت البلاد قبل وصوله إليها ، ولو قدر لك أن ترى مظاهر الحفاوة به لرأيت مالا يسرك .

لقد أفلست سياسة الأستاذ السعداوى فى طرابلس ، فجاء إلى مصر ليبحث عما يقوي مركزه . وقد جاء معه بتوصيات إلى ذوى الشأن من سادات العرب ، تستعطف قلوبهم عليه وتستغفر له . . . واللجنة ترجو ممن لهم صلة بقضية البلاد ألا تشغلهم الأشخاص عن السير بقضية البلاد فى طريق الوحدة الاندماجية والاستقلال الصحيح ، وإجراء الانتخابات على النسبة العددية فى كل الأمور الانتخابية . ومما يسىء إلى القضية أن يشيد بعض أعضاء مجلس هيئة الأمم بطرابلس بزعامة السعداوى ، وهى فى محل الانتقاد من أكثرية الطرابلسيين .

وقد مر السعداوي — فى طريقه إلى مصر — ببرقة ، واجتمع ببعض الإخوان ، فذرف أمامهم من الدموع ماجعلهم يصدقون أيمانه المغلظة بالطلاق وغيره أنه لايملك شيئاً ، وأنه مدين بسبعمائة جنيه صرفها على القضية .

وقد رأى من أسباب التقوية أن تؤخذ له صور مع بعض الطرابلسيين فى الأسكندرية ، فى حفلات تقام له بتكليف منه لبعض أنصاره ، وحتى هذا الحفل لم يَصْفُ له ، فقد وجد من بعض الوطنيين من يعارضه ويفهمه خطأه .

وقد أشاع فى مصر أن القضية فى طرابلس تسير سيراً حسناً ولكن يخشى عليها من أعمال بعض المقيمين فى مصر .

والسير الحسن الذى يراه السعداوى للقضية هو ما كان طريقاً إلى التقسيم ، أو إلى تنفيذ أغراض المستعمرين ، أو إلى سلب حرية الشعب فى الانتخاب ، وتعيين الهيئات رغماً على إرادة الشعب .

أما من ينادى بالوحدة الإندماجية الشاملة ، وإعطاء الشعب حرية الاختيار ، وإجراء الانتخابات على النسبة العددية ، فهذا يخشى من أعماله على القضية . . . يا سبحان الله يا أستاذ السعداوى !! إلى أي حد تذهب فى المغالطة ، وإنك لترمى من تدعى تمثيلهم بالبله إذا كنت تعتقد صحة ماتقول !

أيها المواطنون :

لقد أشاع أنصار السعداوي على لسانه بعد رجوعه إلى طرابلس فى المرة الأخيرة أنه عرضت عليه أمانة الجامعة العربية فرفض لأنه منشغول بالقضية الطرابلسية . ولقد نبه السعداوى إلى هذا فى حينه ولم يكذبه . والآن يشيع أنصاره فى طرابلس أنه ذهب إلى مصر لتيولى أمانة الجامعة . فهل

هذا صحيح يا أستاذ السعداوى ؟؟... إن مما يشرف طرابلس أن يتولى أحد المنتسبين إليها أمانة الجامعة العربية ... ولكنا نود أن تضعوا حداً لهذه الترهات ، فإنك تسىء إلى سمعة البلاد بإقرار هذه الاشاعات المبتذلة التى إن دلت على شىء فإنما تدل على الطيش والسفه .

إن اللجنة الطرابلسية تمر باتهامات الأستاذ السعداوى وتقولاته مر الكرام باللغو . وترجو من مواطنيها أن يتنبهوا إلى هذه التمثيليات التي إن خلت من الأيمان بالطلاق لا تخلو من البكاء . وما كان الحلف بالطلاق والبكاء وإقامة الموائد طريقاً إلى إقناع الناس بصدق مايدعيه الإنسان ولكنها الحجة الدامغة ، والمنطق السليم . ويمتاز المذهب السياسى بمواجهة المستعمرين بسيئاتهم ، ومصارحتهم بالتخلى عن الوطن لأبنائه ورفع الظلم عنهم وإعطائهم مايطالبون به من الحق والإنصاف ، هذا وحده هو الكفيل بإقناع الناس بالإخلاص فى العمل .

واللجنة تتحدى الأستاذ السعداوى أن ينشر على الشعب معارضة واحدة للإدارة الإنجليزية ، رغم قسوة أحكامها ومعارضتها لاستقلال البلاد ووحدتها .

ونرجو ألا يحوجنا الأستاذ السعداوى إلى إظهار أكثر من هذه الحقائق ، فعندنا منها مالا عين رأت ولا أذن سمعت .

أغسطس ١٩٥٠ — اللجنة الطرابلسية

الملحق رقم 4

اللجنة الطرابلسية
١٢٠ شارع الازهر القاهرة

مـــذكرة

من اللجنة الطرابلسية بالقاهرة
الى هيئة الامم المتحدة بليكسكسس

حضرة صاحب السعادة سكرتير هيئة الامم المتحدة

ترجو اللجنة الطرابلسية بالقاهرة من جنابكم عرض هذه المذكرة على هيئة الامم المتحدة ولكم الشكر

ان القطر الليبي يمتد من حدود مصر الى حدود تونس ومن البحر الابيض الى حدود السودان ، وهو جزء لا يتجزأ لما اشتملت عليه أرضه من التشابه وعدم الفواصل الطبيعية .

ومنذ ألف سنة تسكنه أكثرية مسلمة ربطت بينها الجنسية والمصاهرة حتى أصبحت لا يمكن التمييز بينها وكانت طبيعة التشابه واختلاط الانساب من أقوى العوامل فى وحدته . وعدم فصل أجزائه بعضها عن بعض .

وبالرغم من التطورات التى طرأت عليه منذ ألف سنة لم يطرأ على وحدته ما تأثر به . وكانت ادارة فزان وبنى غازى فى العهد التركى مرتبطة بطرابلس رأسا.

وقد حاول الطليان - أيام احتلالهم - أن يفصلوا بين أجزائه لأغراض استعمارية . ولكنهم فشلوا . واضطروا الى توحيد الرياسة فى طرابلس .

والمحاولة التى يبذلها الفرنساويون من ناحية . والانجليز والسيد السنوسى من ناحية أخرى لفصل فزان وبرقة عن طرابلس لا تستند على شىء من الحق والعـــدالة فلذلك لا يقرها الشعب . ولا يعترف بها - ولو أقرها السيد السنوسى - ويحمل الحلفاء والسيد ادريس مسئولية كل ما يترتب على سياسة التقسيم من ضرر .

ومن الكذب أن يقول الفرنساويون - لتبرير اغتصابهم فزان - ان فزان

امتداد لتونس . ويشهد لبطلان هذا الادعاء طبيعة الارض ، وجغرافيتها والتاريخ القديم والحديث .

ان الشعب كله مجمع على التمسك بالوحدة . ولم يناصر سياسة التقسيم الا السيد السنوسي بتأثير من الانجليز ، وما زال الانجليز مصرين على هذه السياسة ويستغلون نفوذ السنوسي لتنفيذها

والغرض من اصرارهم على سياسة التقسيم هو اتخاذ برقة موقعا حربيا لتهديد البلاد الشرقية . وللاستعاضة به عما فقدته في مصر ، كما أن الفرنسا وبين حريصون على هذه السياسة منافسة للسياسة الانجليزية . ولييمكنهم العمل على ارجاع طرابلس للطليان لابعاد مستعمراتهم الافريقية عن مجاورة الانجليز

مطالب الطرابلسيين

١ ـ الاستقلال التام الناجز وتشكيل هيئة تأسيسية وطنية تحت إشراف من تراه الجامعة ، تشرف على ادارة البلاد في فترة الانتقال التي يجب ألا تتجاوز ستة أشهر على أكثر تقدير على ألا تشترك فيها انجلترا وإيطاليا وفرنسا .

٢ ـ الوحدة الشاملة لجميع القطر بحدوده الطبيعية

٣ ـ استفتاء الشعب استفتاء حرا في تقرير مصيره ، واختيار نوع الحكم

٤ ـ عدم تدخل الدول الاوروبية في اختيار الحاكم ، ونوع الحكم

فالشعب لا يرضى بغير الاستقلال التام الناجز . وعنده من مقوماته ما يكفي لادارة بلاده . ولا يرضى بغير الوحدة . فان سياسة التفريق هي شر سياسة استعملتها دول الاستعمار في إضعاف البلاد الشرقية

ولا يقر ما تقوم به الدول الغربية من البحث في مصيره بدون أن يكون له رأي في ذلك . كما لا يقر أي حل لقضيته لا يؤخذ فيه رأيه

ونحن نرى في مجاملة ايطاليا وفرنسا وانجلترا على حساب الطرابلسيين . واهمال رأيهم فيما يتعلق بمصير وطنهم أسلوبا من لغة الاستبداد والظلم التي

أودت بأرواح الملايين من البشر في سبيل المطامع والشهوات .

فالشعب الطرابلسي الذي ضحى بنصف أبنائه في حروب دامت احدى وعشرين سنة في سبيل حريته واستقلاله لن يرضى بأي مجاملة على حساب هضم حقوقه . ولا بأي مساومة عليها . وكل مساومة أو محاولة لاقتطاع جزء من وطنه لن يرضى بها مهما ايدتها القوة ولن تهيء الجو الملائم لما ينتظره العالم من حياة الاستقرار والطمأنينة

وخير لقادة العالم الذين ملكوا أرضه وسماءه ان يوفروا حياة الطمأنينة والاستقرار لجميع الشعوب على اعتبار أن الشعوب الضعيفة حرة تملك التصرف في حقوقها وتختار مصيرها ، وبذلك يكونون قد بروا بوعودهم ، وكفلوا للعالم السلام .

والشعب الطرابلسي يفوض الجامعة العربية تفويضا مطلقا في الدفاع عن قضيته ، ويرفض كل مالا تقره من حلول ويقاومه بكل ما أوتي من قوة ، ولا يرضى الا أن يكون جزءا من العرب لا يتجزأ ، وسياسته جزءا من السياسة العربية

وكل حاكم لا ينتخبه الشعب انتخابا حرا لا يعترف به ، ومحاولة الانجليز الزام الشعب بإمارة السنوسي بدون اجراء انتخاب بعيد عن تدخلهم وعن دعاية أنصارهم لا يقبلها الشعب بحال ، ويعتقد أنها لمصلحتهم ولا خير له فيها

الطرابلسيون والادارة

يدعي الانجليز أن الطرابلسيين عاجزون عن ادارة بلادهم وهذا ادعاء باطل لما يأتي :

أولا ـ أن الانجليز لم يجربوا الطرابلسيين في الادارة لانهم منذ أن احتلوا طرابلس لم يمكنوا الطرابلسيين من مشاركتهم في ادارتها رغما عن مطالبة الطرابلسيين بذلك

ثانيا ـ ان الطرابلسيين كانوا مشتغلين بادارة شئونهم من سنة ١٩١١ الى

سنة ١٩٣٢ وقد انشأوا فى هذه المدة أربع حكومات كانت كلها عربية وطنية لا تدين فى وجودها لغير ارادة الشعب ، فهو الذى اسسها بمحض ارادته ، وأيدها بماله وأرواح أبنائه ، وقد تولت شئون البلاد سياسية وادارية كل واحدة بدورها . رغما عما كان للحرب من ضغط على جميع مرافق الحياة فى طرابلس . وكانت تحارب العدو فى ميدان يمتد نحو ثمانمائة كيلو متر من مدينة سرت الى زواره ـ وكانت تفاوضه اذا طلب المفاوضة وتعقد معه المعاهدات وتراقب سياسته وأعماله فى الداخل والخارج

هذه أدلة عملية تشهد بقدرتنا على ادارة شئوننا ، ولولا استبداد الانجليز وما درجوا عليه فى طرابلس من ابعاد الوطنيين عن الوظائف وحرمانهم من خدمة بلادهم لكنا قدنا بادارة بلادنا خير قيام .

ثالثا ـ ان ادارة طرابلس تتمشى مع مستوى كفايات الطرابلسيين وستنمو هذه الكفايات بنمو ما ينتظر لطرابلس من تقدم ـ ولا مانع أن تستعين طرابلس بما فى أبناء البلاد العربية من معارف وكفايات ممتازة كما هو جار الآن بين الدول

الانجليز والطليان

يهددنا الانجليز بارجاع بلادنا الى الطليان ويبعثون الطليان من قبورهم فيمنونهم بطرابلس . ولولا مناصرة أمريكا وفرنسا لهذه السياسة الماكرة لما طمع الطليان فى الرجوع الى طرابلس بعد ما ارتكبوا فيها تلك الاعمال الوحشية التى يخجل الانسان من ذكرها . ويريد الحلفاء أن يدفعوا بلادنا ثمنا لابعاد الشيوعية عن وسط أوروبا

وتؤكد هيئة مجلس الامم المتحدة ان الشعب مصمم على قتال الطليان اذا ارجعتموهم الى بلادنا . والطرابلسيون لا يفضلون واحدا من الاوروبيين على الاخر . فكلهم مستعمرون . وكل الاستعمار شر وسيقاومون الاستعمار من أى دولة وفى أى لون من ألوانه

وليس تصرف الأقوياء فى مقدرات الشعوب الضعيفة بدون أن يؤخذ رأيهم فيما تصير اليه حياتهم مما يخدم السلم أو يطمئن النفوس الثائرة

هذه هى مطالب الطرابلسيين ووجهة نظرهم فى قضيتهم . تتقدم بها الى جنابكم اللجنة الطرابلسية . وترجو أن تنال من عدالتكم ما يحقق استقلال طرابلس ووحدتها

الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية

أبو القاسم البارونى — الفيتورى السويحلى

الطاهر الزاوى — عمر الغويلى

الملحق رقم 5

اللجنة الطرابلسية
١٢٠ شارع الازهر القاهرة

مـــذكرة

مرفوعة من اللجنة الطرابلسية بالقاهرة
الى مجلس جامعة الدول العربية

حضرة صاحب المعالى أمين الجامعة العربية

ترجو اللجنة الطرابلسية من معاليكم ـ مع مزيد الشكر ـ التكرم بعرض هذه المذكرة على مجلس الجامعة .

حضرات أصحاب المعالى والسعادة أعضاء مجلس الجامعة . تتقدم اللجنة الطرابلسية إلى حضراتكم بوافر الشكر على ما شملتم به القضية الطرابلسية من عناية . وترجو ألا تقف الجهود دون الوصول بها الى غاية تصون حقوق الطرابلسيين وتحفظ كرامة العرب

ان طرابلس وبرقة وفزان جزء لا يتجزء . وكثيرا ما نادى سكان فزان وبرقة بتمسكهم بوحدتهم مع طرابلس ، وأظهروا سخطهم على سياسة التقسيم وما أحدثه الفرنساويون من فصل فزان عن طرابلس . وكذلك ما أحدثه الانجليز والسيد السنوسى فى برقة من اقامة حكومة فيها منفصلة عن طرابلس لا يقره الشعب ولا يعترف به .

ويجب أن تراعى نسبة أكثرية سكان طرابلس فى جميع ما يتعلق بمصير الشعب هذه الأكثرية الساحقة التى تمثل القطر كله فى نواحى حياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

ولا يملك السيد السنوسى فصل برقة عن طرابلس لأنه لا يمثل الا جماعة من سكان بادية برقة اعتادوا الخضوع للسنوسية متأثرين بتلمذتهم لهم فى الطريقة السنوسية .

أما المتعلمون فى برقة وسكان مدنها ، وجميع سكان طرابلس وفزان بأديهم وحاضرهم فلا يقرون مبدأ التقسيم ولا يوافقون عليه

وقد كانت المساعى تبذل لنجاح القضية على أساس وحدة ليبيا واستقلالها وكان للطرابلسيين بعض الأمل فى انضمام السيد السنوسى الى فكرة الوحدة . وعلى هذا الاساس فقد ضحوا فى سبيلها بكل شىء . وتردددوا على السيد ادريس عشرات المرات من أجل الاتفاق على أساسها .

وباعلان السيد ادريس حكومة فى برقة منفصلة عن طرابلس قد وضع عقبة فى سبيل الوحدة قد لا يمكن تذليلها ، وأبان بصراحة ما كانت تنطوى عليه نفسه وما كان يبيته مع الانجليز بشأن الوحدة

وقد حاول الانجليز مخادعة الشعب فاخترعوا فكرة الاتحاد بين البلدين وانشاء حكومة فى كل منهما منفصلة فى ادارتها عن الاخرى وجعل السيد ادريس رئيسا عليهما

وترى اللجنة أن الغرض من هذا الاتحاد :

أولا - التضليل على الشعب بأن هذا الاتحاد هو الوحدة التى يطلبها ، والاستيلاء على البلدين من طريق السيد ادريس لما لمسوه فيه من تنفيذ رغباتهم بدون معارضة

ثانيا - ادماج مالية البلدين فى مشروع واحد ليتسنى للانجليز الصرف من مالية طرابلس على ادارة برقة . لأن الانجليز كثيرا ما صرحوا باكتفاء طرابلس بواردانها ، كما صرحوا بعجز مالية برقة وأنها مدينة لهم بنحو أربعة ملايين من الجنيهات فيكون للانجليز الغنم وعلى طرابلس الغرم

ثالثا - تشكيل جيش من البرقاويين والطرابلسيين باسم السنوسى يعتمد فى تكوينه وبقائه على أسلحة الانجليز وأموالهم . وسيكون هذا الجيش كالشوكة فى ظهر مصر كلما ساءت العلاقات بينها وبين انجلترا أو تحرجت السياسة الدولية .

ونظرا لسياسة الفصل الواقعية التى اعترف بها السيد السنوسى ولاعتقاد الطرابلسيين أنه لا يخالف سياسة الانجليز ترى اللجنة الطرابلسية :

١ - أن يحذر ساسة العرب عواقب الوضع القائم فى برقة ما دام السيد ادريس متمسكا به وما دام اخواننا البرقاويون لم يمكنهم الخروج عن هذه السياسة

٢ - تتخذ الوسائل لاستقلال طرابلس موحدة مع برقة وفزان بعيدة عن الاتصال بالسيد السنوسى وسياسته حيث دلت جميع التجارب فى جميع الظروف على أنه لا يعمل للوحدة ولا يحاول الخروج عن السياسة الانجليزية . فربط الوحدة به على أى وجه ضربة قاضية على آمال الشعب فى الاستقلال والتحرر

٣ - لن يقر الطرابلسيون سياسة الفصل التى يتمسك بها السيد ادريس مع اعتقادهم بأن طرابلس تستفيد منها أكثر من برقة وذلك لما فى طرابلس من مقومات الاستقلال الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مما لا يوجد مثله فى برقة . وفى أبنائها من هم أقدر من السنوسى على القيام بأعباء الحكم . ومع ذلك فما زالوا يسعون للوحدة ولن يرضوا بحكومة يرأسها السيد السنوسى ويدير شئونها الانجليز

٣ - ان السيد السنوسى هو المسئول وحده عن سياسه فصل برقة عن طرابلس وما يترتب عليها من ضرر لانه لم يناصر سياسة التقسيم أحد غيره وكل هيئة تناصره أو حكومة تؤيده فهى شريكة له فى هذه المسئولية ويستنكر الشعب عملها ولا يقره بحال

وتؤكد اللجنة لحضرات السادة أن اصرار الانجليز على ربط طرابلس بالسنوسى انما هو لاستغلال خيراتها فيما ينوون انشاءه فى برقة من مشروعات حربية وما ستكلفهم حكومة برقه وامارتها من نفقات لا يمكن لواردات برقة أن تقوم ببعضها

إن سياسة الانجليز فى طرابلس سياسة خداع ومكر ، ولا يفترون عن إثارة الفتن بين العرب واليهود تارة ، وبين العرب والطليان أخرى . والأمن فى نهاية الاختلال فى البلاد حتى اضطر السكان الى تأسيس حرس وطنى وعلى حسابهم . وكل واحد منهم فى ناحية حاكم بأمره .

وأول عمل اصلاحى فى الصميم هو إزاحة الادارة الانجليزية من البلاد . ويجب أن يصحب الاعتراف باستقلال البلاد ازاحة هذا الكابوس فان فى بقائه كل شر . ولن تقوم للطرابلسيين قائمة وفى بلادهم انجليزى واحد .

وترى اللجنة الطرابلسية أن يقوم العمل فى داخل طرابلس وخارجها على:

١ ـ تحقيق وحدة الشعب الكاملة بأجزائه الثلاثة .

٢ ـ نيل استقلاله التام الناجز .

٣ ـ انتخاب هيئة تأسيسية وطنية باشراف من تراه الجامعة العربية تتولى إدارة البلاد فى فترة الانتقال .

٤ ـ سحب الادارة الانجليزية والفرنساوية من القطر كله فورا .

٥ ـ ترك الحرية للشعب فى اختيار الحاكم ونوع الحكم بعيدا عن مؤثرات الانجليز والفرنساويين ودعاتهم .

٦ ـ عدم الاعتراف بامارة السنوسى وحكومته .

هذا ما تراه اللجنة الطرابلسية. وتدعو لسادات العرب بالتوفيق للعمل على تحقيقه.

الهيئة التنفيذية للجنة الطرابلسية

أبو القاسم البارونى الفيتورى السويحلى

الطاهر الزاوى عمر الغويلى

"The Tripoli Committee and its Political Activity during the Period 1943-1951 "

B y

Khalid Mohammed Saeed

Supervisor

DR / Aroye Mohammed Ali Qenaoui

abstract

The Tripoli Committee was established in Cairo in 1943 after the victory of the Allies in the Second World War and the departure of Italy from Libya and then under the British and French administrations. The mission of the Committee was to announce the Libyan issue and to show it in the international and regional environment, especially the League of Arab States and the United Nations. As in the case of other political bodies in Libya in obtaining Libya's independence on 24 December 1951 and then had its position on the British-Libyan treaty that ended in 1969.

After studying the subject of the Tripoli Committee and its political activities during the period 1943-1951 and beyond, it reached several conclusions, the most important of which are:

- The study dealt with an important subject for the Libyan immigrants in Egypt and its dimensions in the period 1943-1951. It was attracted by three main forces: the Italian occupier in Libya and then the British hegemony over Egypt alongside the British and French administrations.
- The study revealed that the emigration of the Libyans to Egypt during the period 1911-1931 was the largest emigration and the extent of the expansion of the policies of the Italian occupation and its predecessor, pride and domination since 1911 until the liberation of the Libyan territory of the Italian colony in 1943.
- The study highlighted the causes of the Libyan migrations to Egypt, the types and places of their presence and the position of the Egyptian authorities, as well as the position of the Italian authorities occupying these migrations.
- The study highlighted that the period 1922 - 1939 distinguished the political activity of Libyan immigrants in Egypt by clandestine political activity until these activities were announced to immigrants in the so-called public confrontation of the outbreak of World

War II where the political and military activity of immigrants increased and organized their ranks and held many conferences such as the Vickyria and Garden City to organize jihadist action against the Italian occupier.

- The study found that the activity of the Libyan Arab immigrants in Egypt has been dominated by the aspirations of some political leaders, which led to the division of national unity and the deepening of regional conflicts that focused on two political trends, namely the Barqawi and the Trabelsi. Prince Idris al-Sanussi dominated the first movement, The angular patient and others on the second.

- The study highlighted that the Tripoli movement formed the so-called Tripoli Committee to be a mouthpiece in the internal and external political circles where it announced its activity in October 1943.

- The study referred to the reasons for the composition, principles, objectives and funding sources of the Tripoli Commission.

The study highlighted the position of the Tripoli Committee at the regional level in the corridors of the League of Arab States and its Secretary General, which was a platform from which this committee was established. The League of Arab States supported the Libyan issue, which has become the focus of its attention since its inception. The Committee called for unity and independence and the Tripoli Committee made great efforts with the Arab League.

- The study reached the position of the Tripoli Committee of the International Organization (UN), where the Quartet of Inquiry and the Paris meetings.

- The study dealt with the position of the Tripoli Committee during the transitional period 1949-1951 and its position on the formation of the UN Advisory Council, the treaties and agreements between Mr. Idris El Senoussi and the British position on the Twenty-first Committee, parliamentary representation in Libya and the independence of Libya and the federal system.

- Egypt played a major role in allowing Libyan immigrants to form political bodies that called for the independence of Libya, which had a great role in gaining independence.

- The study highlighted the first parliamentary elections in February 1952 and the position of the Tripoli Committee, and its position on the July 1953 Libyan-British treaty.

- The study recommends a new reading of the history of modern Libya through the original documents so that we can reveal new secrets in the history of our country.

The Tripoli Committee and its political activity during the period

1943-1951

By

Khalid Mohammed Saeed

Supervisor

DR / Aroye Mohammed Ali Qenaoui

This Thesis was submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for Master's in history

University of Benghazi

college of Arts

2018